ماكس فيبر
الدولة والبيروقراطية



الدكتور
بوبكر بوخريسة
جامعة عنابه-الجزائر

مركز الكتاب الأكاديمي



مكتبة
طريق العلم

ماكس فيبر

الدولة والبيروقراطية

ماكس فيبر

الدولة والبيروقرطية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة العربية الأولى 2015

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

2014/1/27

321

بوخريسه، بوبكر محمد/ بوبكر محمد بوخريسة.- عمان مركز الكتاب الاكاديمي،2012

( )ص

ر.إ.:27 / 1/ 2014

الواصفات:/ البيروقراطية / / الدولة

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN 978-9957-35-077-2(ردمك)

مركز الكتاب الأكاديمي

ACADEMIC BOOK CENTER

عمـان- شـارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجـاري

تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن

E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmial.com

ماكس فيبر

الدولة والبيروقراطية

الدكتور

بوبكر بوخريسه

استاذ علم الاجتماع

جامعة عنابة- الجزائر



المحتويات

كلمة أولية

تعتبر نظرية البيروقراطية الفيبرية إحدى النظريات الأكثر رواجا في تاريخ العلوم الاجتماعية. وسواء انشغلت السوسيولوجيا العالمية للتنظيمات بشكل كبير، بهذه النظرية من أجل نقدها أو تقبلها، وسواء رفضها تيار الإدارة العامة الجديدة (New Public Management) جزئيا أو جملة وتفصيلا، فإن الموقفين الاثنين ينبنيان في الغالب، على صور من سوء الفهم والمعرفة المنقوصة إزاء مشروع ماكس فيبر. تقدم هذه المحاولة للجمهور العربي، عددا من التحليلات الأساسية للنظرية البيروقراطية الفيبرية... التي قام بنشرها عدد من الكتاب الألمان في بداية الألفية الثالثة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تزخر هذه التجربة الفريدة بالعديد من الأبحاث الحديثة التي ركزت على التحليل الفيبري للظاهرة البيروقراطية. وقد وقع اختيارنا على مختلف المنظورات التي عالجت إشكالية البيروقراطية، مع أخذنا في الحسبان، سياقات البلدان التي نشأت، تطورت وانتشرت فيها تلك المنظورات. ولا أغالي إن قلت بأن هذه الظاهرة / المشكلة، أرقت كثيرا من الباحثين العرب (والجزائريين)، سواء فيما يخص مفاهيمها، نماذجها أو تطبيقاتها في الدول العربية ومن ضمنها الجزائر[*]... وهذا ما يعني أن حيوية الموضوع وجديته، تفرض علينا ضرورة العودة عليه مجددا، قصد تحليله في منظورات حديثة وسبر أغواره، على أمل التمكن من الإلمام به وتوجيهه، بما يخدم البلاد والعباد...

الأستاذ ب. بوخريسة

---

[*]- ب. بوخريسة، "الإدارة الجزائرية بين الترشيد والبيروقراطية"، مجلة التواصل، عدد 6، جامعة عنابة (الجزائر)، 1999.

- ب. بوخريسة، اقتراح نموذج تنظيمي مفتوح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ب. بوخريسة، "الاختلالات الوظيفية في الإدارة الجزائرية"، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، 2009.
- ب. بوخريسة، "الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية"، مجلة إضافات. المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

مقدمة

كلما شكلت نظرية سوسيولوجية معينة موضع حالات من سوء الفهم، كلما توفرت لها حظوظ أوفر، لكي تحقق نجاحات متميزة. بهذا المعنى، تشكل نظرية البيروقراطية عند ماكس فيبر دليلا قاطعا على ذلك، سواء في ألمانيا كما في بلدان أخرى من العالم. فقد تمت ترجمتها (عن خطأ) في الغالب، باعتبارها نموذجاً مثاليا، من أجل بناء إدارة وظيفية. ورغم العديد من المحاولات والجهود التي بذلت من أجل التخلص من هذا العيب في الترجمة وغيره، ما فتئت تبرز حالات سوء فهم أخرى جديدة. وكانت محصلة كل هذا، أن أصبحت نظرية البيروقراطية الفيبرية، إحدى النظريات الأكثر رواجا في تاريخ العلوم الاجتماعية. وقد امتد تاريخ انتشارها في مختلف أرجاء العالم الأنجلو-سكسوني على مدى أكثر من خمسين سنة. هكذا، اتخذت سوسيولوجيا التنظيمات وعلوم الإدارة في ألمانيا بوجه خاص، من التحليلات الفيبرية نقطة مرجعية، إما من أجل الاستحواذ عليها وتبنيها وإما بهدف دراستها وتفنيدها.

ولم يسعف الحظ القاري العربي (الفرانكفوني) قط، لكي يحصل على ترجمة كاملة لمؤلف "اقتصاد ومجتمع" (Wirtschaft und Gesellschaft) سوى منذ فترة قريبة، بفضل ترجمة جزئية [مؤلف "كتابات سياسية" (Écrits politiques)] مكنته من أن يحصل على نص "برلمان وحكومة في ألمانيا المنظمة مجدداً" («Parlament und Regierung imneugeordneten Deutschland, 1918») يعتبر نصا جد هام، بشأن هذا الموضوع[1]. وقبل هذه الطبعة، لم يتوفر للقراء غير الجرمانيين، سوى الجزء الوحيد الذي خصص للسلطة القانونية ذات القيادة الإدارية البيروقراطية (domination légale à direction administrative bureaucratique) في الجزء الأول، من كتاب "اقتصاد ومجتمع". وبالتأكيد، فإن الجهل المطلق بالتفكير الفيبري، لم يكن ليسهل الإلمام بالنظرية البيروقراطية التي لا تبدو متكاملة إلى أبعد الحدود. لهذا

---

[1]- الترجمة الفرنسية (Weber, M. (2004) [1918], «Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée. Contribution à la critique politique du corps des fonctionnaires et du système des partis», in Œuvres politiques (1895-1919), trad. de l'allemand par E. Kauffmann, J.-P. Mathieu et M.-A. Roy, Paris, Ed. Albin Michel.

السبب، فإن القارئ من الجمهور العربي، قد يميل إلى الاكتفاء بترجمة متنازع حولها في الغالب، إن لم نقل أنها ترجمة كاريكاتورية عن "النموذج المثالي" («type idéal») للبيروقراطية. وهو ما آل في معظم الأوقات إلى توليد مفهومات متضاربة وتجاهل صبغة التعقد والتشابك التي تطبع الموقف الذي اتخذه فيبر إزاء البيروقراطية.

تدريجيا ومنذ بداية سنوات 1960، فقد انشغلت السوسيولوجيا العالمية للتنظيمات بتحليلات ماكس فيبر. ومنذ ذلك الحين، لم يعد يخل أي مؤلف تقريبا من هذا العلم، ولا يرجع بكيفية أو بأخرى إلى فيبر. إن مكانة ماكس فيبر؛ "كأب مؤسس" لهذا العلم -الذي كان لا يزال في مرحلة الشباب في تلك الفترة- وإن كانت مهيمنة إلى هذا المستوى على امتداد عدة عقود، فهي تمنحنا إمكانية وصف هذه الظاهرة، دون مزايدة، بأنها مسألة هاجسية. وتستجيب النقاشات التي تدور بصدد نظريته [بوصفها محاولات تكييف أو إعادة صياغة مفهوماته وأفكاره -بطبيعة الحال-] لمتطلبات هذه الحقبة، المصالح المعاصرة والاستراتيجيات العلمية، داخل الحقول الأكاديمية المعنية. منذ البداية، وبهذه الكيفية، فقد شكلت نظرية فيبر نوعا من المرآة العاكسة التي تسمح أكثر، بإبراز المفاهيم الخاصة عند مختلف الكتاب. وإذا تم تقديمها بهذه الصورة؛ أي على أساس أنها نظرية بالية وعفا عنها الزمن، فإن مضمونها الحقيقي قد عانى في الغالب من التشويه.

وفي سجل الأعمال الحديثة التي اختص بها تيار الإدارة العامة الحديثة (New Public Management) فقد أسند إلى ماكس فيبر دور نوع من التدريب بالضرب على الكرة. وهذا ما يفيد في كشف، كيف أن مفاهيمه لا يمكنها أن تعكس بشكل لائق، مبادئ عمل الإدارة الحديثة. في الحقيقة، تشير الانتقادات التي تعترض على أفكاره إلى أن الواقع هو أكثر تعقيدا ولا يمكن وصفه بالاستعانة بنموذج موحد: وأن الإدارة البيروقراطية ليست فاعلة، سوى في ظل مجموعة من الشروط المحددة. وأنها تفتقر -في إطار البيئة الديناميكية- إلى المرونة ولا تشجع على تبني "اتجاه تجديدي، يختص بالبحث عن حلول للمعضلات" (بعبارة أخرى، أنها لا تحفز "على البحث عن حلول مجددة) وأنها لا تشجع "على فعل وتحمل المسؤوليات". تنطلق مثل هذه الانتقادات من إحساس ساذج، لكنها انتقادات مفارقة من الناحية التاريخية. في

الحقيقة، لا يمكن أن ننتقد عملية وصف، جرت منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، في سياق إمبراطورية غيوم الثاني (Guillaume II, 1859-1941) ونهمل اتجاه التجديد في البحث عن حلول لمشكلات" الموظفين. وبالكيفية ذاتها، يكون من غير المنطقي، مثلا، أن ينتقد ث. هوبز (Th. Hobbes, 1588-1679) لأنه لم يول عناية كافية بـالديمقراطية التداولية".

بينما لم تتطور سوسيولوجيا التنظيمات التنظيمات جيدا في فرنسا. وقد تجسدت تاريخيا عبر مساهمة شخصية الأب الروحي التي يمثلها ميشال كروزيه (Michel Crozier). وفي سنوات 1950، تم استبدال مفهوم البيروقراطية" -الذي التصق بظاهرة الاختلال الوظيفي- بمفهوم المنظمة". وهكذا، أعد م. كروزيه نظرية جديدة عن أشكال بيروقراطية، حدد فيها بالأخص مجموعة من الارتباطات بين النسق البيروقراطي وعلاقات السلطة: نسق علاقات السلطة في الورشة. تعتبر علاقات السلطة في المنظمة جوهرية، من أجل تأويل استعدادات وسلوكيات الأفراد والجماعات. ويعتقد كروزيه، أن أحد دواعي تطور نسق التنظيم البيروقراطي، يتمثل في رغبة القضاء على علاقات السلطة والتبعية في نمط تنظيم، دون تعسف؛ إذ تجرد الهيئة الإدارية من سلطتها. لكن وبالمقابل، تبرز مشكلات سلطة أخرى بين عمال الإنتاج وعمال الصيانة، بشأن الأعطال التي تصيب سيرورة الإنتاج... لكن، هذا الأخير، لم يطلع ظاهريا بشكل مباشر على المشروع الفيبري. فقد اكتفى كروزيه، عموما بتبني -على عاتقه- الانتقادات التي صاغها الكتاب الأمريكيون، سواء تعلق الأمر بتلك التي جاءت من طرف التيار الوظائفي الذي يمثله بالأخص روبرت ميرتون، إ.و. جولدنار وب. سلزنيك (Robert K Merton, A W Gouldner et P Selznick) الذين ركزوا على الحلقات المفرغة في البيروقراطية"، تأثيراتها واختلالاتها العديدة.

ونتيجة لتأثره بكتابات روبرت ميتشلز (Robert Michels, 1876-1936) فقد اشتهر ب. سلزنيك بداية، كسوسيولوجي البيروقراطية ومقاومة المؤسسات لنوايا مؤسسيها. وإذا كان ر. ميرتون قد حرص على اعتبار القواعد التنظيمية بوصفها استجابات لشروط الرقابة، يؤكد سيلزنيك بالمقابل، على ظاهرة تفويض السلطة. لكن، مثلما هو شأن ميرتون، فهو يرغب في الكشف عن كيفية استخدام تقنية الرقابة

(عن طريق التفويض) التي تفرز سلسلة من العواقب اللامتوقعة. زيادة على ذلك، فهو يبين كيف تتولد تلك النتائج من مشكلات صيانة النظم المتصلة فيما بينها بقوة، بواسطة علاقات لاشخصية. وهو ينظر للمنظمة بوصفها نسقا؛ أي كمجموعة من المتغيرات الثابتة نسبيا. وتحدث عملية تأويل المنظمة في شكل نسق، نتيجتين اثنتين: تتعلق الأولى بالتمييز بين الأسباب والنتائج وتطوير القواعد اللاشخصية. بينما تحدد القواعد اللاشخصية في أدق التفاصيل، مختلف الوظائف وتصف السلوك الواجب إتباعه من قبل القائمين بها، في سياق أكبر عدد ممكن من الظروف. وتتحكم تلك القواعد، في اختيار الأفراد الذين يكلفون بتلك الوظائف والمهمات... لقد اعتبر ب. سلزنيك في سنوات 1980، بمثابة أحد الآباء المؤسسين للمقاربة المؤسساتية (approche institutionnelle). بينما تبنى جولدنار منعطف خطاب جد نقدي، في فترة السبعينات. يتعلق الأمر بجانب غير معروف من أبحاثه، مثل "جدلية الأيديولوجيا والتكنولوجيا" (The dialectic of ideology and technology, 1975). هكذا، طبع علماء اجتماع البيروقراطية (الأمريكيون) هذا الميدان على امتداد عدد من السنوات...

وهناك مجموعة أخرى من الانتقادات التي صاغها كل من هربرت سايمون أو جيمس مارش (Herbert A. Simon ou James G. Marsh) اللذان لم يتوانيا عن مقارنة ماكس فيبر بالأمريكي فريدريك تايلور (Frederick W. Taylor, 1856-1915) صاحب "نظرية التنظيم العلمي للعلم". وتعتبر نظرية المنظمة بمثابة نظرية "اتخاذ القرار"[*]. ذلك أن العملية الإدارية هي التي تضمن توازن وبقاء التنظيمات. في هذا السياق، لا يمكن لهذا الأمر سوى أن يوثق القراءة المنحرفة والمضللة لأعمال فيبر الذي لا يمكن -كما أشرنا إلى ذلك سابقا- للجمهور العربي (على عكس الجمهور الأنجلو-سكسوني، الإيطالي، الإسباني) أن يمتلك سوى نظرة مبتسرة عن ماهية المقاربة الفيبرية للبيروقراطية. وبحكم الظروف والملابسات التي واكبت استقبال هذا المشروع الفيبري في الولايات المتحدة، فإننا نستهدف عبر هذه المحاولة، أن نضع في متناول الجمهور العربي عددا معتبرا من التحليلات الأساسية للنظرية الفيبرية

[*]- حصل هربارت سايمون على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1978.

للبيروقراطية التي قام بها علماء اجتماع، سياسة، قانون وتاريخ من الألمان، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقد وقع اختيارنا على مجموعة هذه النصوص المختلفة لنخبة من علماء الاجتماع والسياسة الذين كرسوا جهدهم في معالجة التحليل الفيبري للبيروقراطية. إن اختيار هذه النصوص المختلفة قد تم في الحقيقة، بالنظر إلى سياق وظروف تلقي نظرية البيروقراطية الفيبرية، في كل بلد على حدة.

نحاول من خلال المبحث الأول أن نلقي الضوء على تأثير ماكس فيبر في السوسيولوجيا الأمريكية. ونشير في البداية إلى أنه قام سنة 1904، بجولة عبر الولايات المتحدة، أين تمت استضافته لإلقاء محاضرة في مؤتمر الفنون والعلوم الذي نظم في مدينة سان لويس (Saint-Louis, Missouri) في إطار المعرض الدولي الذي كانت ولاية ميسوري مقرا له. استغل فيبر تلك الزيارة للتعرف على مختلف أرجاء البلاد الأمريكية. وقد عكست ذكريات زوجته ماريان فيبر (Marianne Weber, 1870-1954) مدى التأثير العميق الذي خلفته زيارة الولايات المتحدة في زوجها والملاحظات العديدة التي نقلها واستعملها في كتاباته اللاحقة[2]. لكن، لا يمكن أن نتعرف على مؤشرات وجوانب تأثير أهم كتابات فيبر اللاحقة، عقب تلك الزيارة. لقد تطلب الأمر انتظار أكثر من ربع قرن وعدة عقود من الزمن بعد رحيله، قبل أن يلمس الفكر الفيبري سواحل إنجلترا الجديدة.

أما في المبحث الثاني، فسنعمد إلى التعريف بأساليب توظيف مفهوم "النموذج المثالي" كأداة في البحث السوسيولوجي". تشكل عبارة "نموذج مثالي" اليوم، جزءا من المفردات المتداولة في السوسيولوجيا. ونادرة هي الكتب المرجعية –كتب، معاجم وموسوعات– التي لا تشير إليها بصفة أو بأخرى. ونادرة هي أيضا العبارات المشبعة بالالتباس والمواتية التي تخلق حالات سوء فهم من كل صنف. هكذا، شكلت الصور المشوهة عن نقد نظرية فيبر، نقطة انطلاق المبحث الثاني الذي يحمل عنوان "النموذج المثالي" أداة البحث في سوسيولوجيا التنظيمات" الذي استوحيناه مما كتبته الأستاذة رينات ماينتز (Renate Mayntz) التي ساهمت في تأسيس سوسيولوجيا التنظيمات في

---

[2] –Weber, M. (1926) [1989], Max Weber. Ein Lebensbild, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [nouv. Ed. Munich, Piper Verlag.

ألمانيا[3]. وهي تظل إلى اليوم، إحدى الشخصيات البارزة والمؤثرة في هذا الحقل المعرفي. وقد اعتبرت مساهمتها عن ماكس فيبر التي نستعين بها هنا، منذ عشريات عديدة، إحدى المرجعيات الأساسية في البيوجرافيا الألمانية في هذا المجال. على مدى عدة أجيال، كان على كل طالب شاب قادر أن يلخص الجوانب الأكثر أهمية من هذه المساهمة. تستعرض ر. ماينتز سلسلة من حالات سوء الفهم التي لازمت استقبال نظرية فيبر. وبناء على ذلك، فهي تكشف عن جملة من العيوب في النظرية الفيبرية وخاصة العناصر اللارسمية من تنظيم البيروقراطية، كما طائفة الانحرافات التي لا يمكن تلافيها، مقارنة بالتخطيطات المحددة مسبقا والتي تعود في مجملها إلى مواقف واستعدادات فردية عند أفراد المنظمة.

بينما نعمل في المبحث الثالث الذي يحمل عنوان 'السلطة العقلانية في المنظور الفيبري' على استعادة مساهمة الأستاذ ستيفان بروير (Stefan Breuer) هو أيضا، صاحب مؤلف أساسي حول سوسيولوجيا السلطة عند ماكس فيبر[4]. لقد وضع نظريته عن البيروقراطية في مكانها، في سياق سوسيولوجيا السلطة هذه. إنه يقوم بتحليل دور البيروقراطية في بلورة مفهوم 'السلطة العقلانية' («domination rationnelle»). وهو يفسر أيضا لماذا: 'تدور كامل النظرية السياسية عند فيبر، حول مشكلة معرفة، كيف يمكن توليد ما يكفي من الطاقة السياسية للحفاظ على البيروقراطية، في إطار وظيفتها كأداة بسيطة [...]'. أما فيما يخص الاتجاهات الحديثة، فيلاحظ بروير، على خلاف النبوءة التي صاغها ماكس فيبر، مدى وحجم الخسارة الزاحفة التي قد تترتب عن سلطة البيروقراطية.

---

(3) -Renate Mayntz (1965) [1971], Max Webers Idealtypus der Bürokratie und die Organisations soziologie, Éd. originale: In Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 17, 1965, pp. 493-502; reédité in R. Mayntz: Bürokratische Organisation, Köln / Berlin, Kiepenheuer & Witsch, pp. 27-35.

(4) -Stefan Breuer (1990), Rationale Herrschaft. Zu einer Kategorie Max Webers Éd. Originale, In Politische Vierteljahresschrift, 31. Jg., Heft 1, pp. 4-32.

وتتناول الإسهامات الموالية في ثنايا المبحث الرابع المعنون "الدولة والبيروقراطية الحديثة" ناهيك عن الجوانب التي تتعلق بسوسيولوجيا التنظيمات والسلطة، المنظورات التاريخية الكونية (العامة) وتاريخ الأفكار وبالأخص (وهي النقطة المركزية من مساهمة المفكر هوبر تريبار (Hubert Treiber) ما تعلق منها بأصل ومنبع البنية الراهنة للدولة[5]. تستقطب النظرة السوسيولوجية حول البيروقراطية عند ماكس فيبر، باعتبارها أداة سلطة. ومع ذلك، فهي تطور اتجاها معينا، لكي تتحول في هيئة سلطة مستقلة. يمكننا أن نذهب حد القول أن: "السلطة الفعلية" -[بشأن الدولة الحديثة والمعاصرة عند فيبر]- تتموقع بين أيدي البيروقراطية. هذا هو السبب الذي جعله يتبنى موقفا مزدوجا إلى هذا المستوى، في مواجهة سلطة هذا الجهاز (الهيئة). وفي محاولته تلك، يحلل تريبار بكيفية ممنهجة، طبيعة العلاقة القائمة بين البيروقراطية الحديثة والدولة المعاصرة. وهو لا يكتفي وحسب، بوصف الكيفية التي تمت بها معالجة تلك العلاقة في أعمال فيبر. لكنه يدرسها من زاوية المكانة التي يحظى بها فيبر اليوم، من قبل علم الإدارة. ولا يزال فيبر، في نظره، يعتبر أبرز منظر للبيروقراطية، رغم أن -[أو بحكم أن]- حالات سوء الفهم المشار إليها آنفا، قد انتشرت اليوم حتى في ميدان التراث السوسيولوجي الحديث جدا.

بينما يكشف المبحث الخامس، وهو "تاريخ الدولة والبيروقراطية" عن مساهمة البروفيسور آندرياس آنتير (Andreas Anter) في توثيق العلاقة بين النظريات الفيبرية للبيروقراطية والدولة[5]. يعيد هذا الأخير، موقعة المسألة في إطار تاريخ الأفكار. ويحلل نظرية البيروقراطية عند ماكس فيبر، باعتبارها أحد المركبات الفريدة في نظريته

---

[5] -Hubert Treiber, (2007), Moderner Staat und moderne Bürokratie bei Max Weber
Éd. Originale, In Anter, A. / Breuer, S. (Ed.), Max Webers Staatssoziologie. Positionen und Perspektiven, Baden-Baden, Nomos Verlag, 2007, pp. 121-155.

[5] -Andreas Anter, (1995), Die Geschichte des Staates als Geschichte der Bürokratie Éd. Originale, In Anter, A. (1995), Max Webers Theorie des modernen Staates. Herkunft, Struktur und Bedeutung, Berlin, Duncker & Humblot (Beiträge zur Politischen Wissenschaft, n° 82), pp. 172-188.

عن الدولة الحديثة والمعاصرة. هذا الأمر مهم جدا في المنظور التاريخي بالخصوص. فإذا اعتقد فيبر أن البيروقراطية تمثل بذرة الدولة الحديثة، فإن تاريخ هذه الدولة الحديثة، قد أصبح عنده بمثابة تاريخ للبيروقراطية. وقد برهن كيف أن الدولة والبيروقراطية، قد أسهمتا –[في السياقات المتنوعة جدا]- في تطورهما المتبادل. لكن، مثلما يبين ذلك آنتير، لم يكن فيبر أول كاتب اهتم بالكشف عن هذه العلاقة: فقد اغترف فيبر ذاته، من عدة نظريات معاصرة وتوصل به الأمر حد استلاف صياغة المبادئ الهيكلية الشهيرة للبيروقراطية. وفي الوقت الذي أصبح فيبر هو المحلل والباحث المشهود له عن البيروقراطية عبر العالم، فإن الكتّاب الذين مكنوه وزودوه ببعض الأفكار والمفهومات، يكونون هكذا قد سقطوا في طي النسيان.

ولا تعيد فقرات الفصل السادس الذي يحمل عنوان إشكالية البيروقراطية بين فيبر وهاينز، موقعة نظرية البيروقراطية عند فيبر في السياق العام لمشروعه وحسب، لكنها تموضعه في سياق زمنه وفي خضم النقاشات الفكرية المعاصرة. لقد تم تبني هذا المنظور أيضا من قبل البروفيسور المبرز يورجن كوكا (Jürgen Kocka) الذي يعتبر أحد المؤرخين الألمان الأكثر شهرة[6]. يشبه ويقارن ي. كوكا في مساهمته تلك، بين ماكس فيبر والمؤرخ أوتو هاينز (Otto Hintze, 1861-1940) الممثل الأهم في التاريخ المعاصر الذي استلهم أفكاره من المقاربات السوسيولوجية. فقد نشر أ. هاينز –[تلميذ ومساعد جوستاف شمولر (Gustav von Schmoller, 1838-1917) رائد المدرسة الألمانية في الاقتصاد القومي]- مؤلفات هامة، حول تاريخ الإدارة البروسية، الألمانية والأوروبية. ولا تزال دراساته عن نشأة وتطور الدولة الحديثة إلى اليوم، إحدى المساهمات الأساسية. وفي الحقبة الممتدة بين الحربين العالميتين، كان هاينز هو المؤرخ الألماني الوحيد الذي استعاد وطور المقاربات الميثودولوجية، عند ماكس فيبر[7].

(6) -Jürgen Kocka, (1981), Otto Hintze, Max Weber und das Problem der Bürokratie, Éd. originale, In, Historische Zeitschrift, 233, pp. 65-105.

(7) -Anter, A. (1996), Max Webers Theorie des modernen Staates, op. cite..

وهكذا يبيّن كوكا من جانبه، كيف يمكن فهم بعض الخصوصيات الجوهرية في أبحاث كل من هاينز وفيبر، انطلاقا من مبحث البيروقراطية. تتمثل إحدى تلك الخصوصيات في التشابك الوثيق الموجود بين المواقف السياسية والنقدية التي تتعلق بالحدث من جهة، والمواقف الأكاديمية أو العلمية، من جهة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح عند فيبر، في شكل توتر متفجر بين حالتي الإعجاب والنقد الراديكالي. ويكشف كوكا أيضا، كيف ترتبط تيمة البيروقراطية عند هذين المفكرين، بمواقف تكوينية ذات طابع نظري وبتصورات إبستمولوجية. وهو يحرص عند المقارنة بين هذين الكاتبين، على تأكيد دقة النقد الفيبري للبيروقراطية، وإن كان لا يؤمن كثيرا بالرؤية الجهنمية المتطرفة عند فيبر، بشأن فكرة التكلس البيروقراطي الكامل والقضاء المبرم على الحريات الفردية، في مُسكن هذه القنانة المستقبلية («Gehäuse jener Hörigkeit der Zukunft»).

وفي فرنسا لم تلق أبحاث كل من أ. هاينز وم. فيبر حول البيروقراطية الصدى الحقيقي، عند مؤرخي الدولة والإدارة. فقد تم توظيف النظرية الفيبرية عن الدولة وسوسيولوجيا السلطة بالطبع، من قبل جمعية الأفريقانيين (Africanistes) المتخصصين في أفريقيا(*) ومن طرف المتخصصين في دراسة أمريكا اللاتينية في ثنايا تحليلاتهم، بشأن الدولة الأبوية أو الأبوية المحدثة (patrimonial ou néopatrimonial)[8]. لكن العلم السياسي بشكل عام والسوسيولوجيا بصفة خاصة،

(*)- تأسست جمعية الباحثين والمستكشفين الأفريقانيين (Société des Africanistes) عام 1930. وتمثل هدفها الأساسي في الدراسة العلمية للقارة الأفريقية وسكانها، منذ الأزمنة القديمة جدا إلى أيامنا هذه. طورت هذه الجمعية منذ تاريخ إنشائها، المعرفة المنهجية عن أفريقيا. من بين مؤسسيها نجد بول ريفي (Paul Rivet)، علماء اجتماع، أمثال لوسيان ليفي-برول (Lucien Lévy-Bruhl) ومارسيل موص (Marcel Mauss) كما هو شأن أول بحاثة أفريقاني ميداني، مارسيل جريول (Marcel Griaule).

(8)- مجموعة من النصوص المختارة التي كتبها هاينز، تم نشرها في ترجمة فرنسية (Hintze, O. (1991), Féodalité, capitalisme et Etat moderne. Essais d'histoire sociale comparée, choisis et présentés par Hinnerk Bruhns, Paris, Ed. de la Maison des sciences de l'homme.

قد اصطدمت بصعوبات من حيث التلقي والفهم، لا تنسب جزئيا سوى إلى مشكلات الترجمة.

لا يجب مطلقا إذن، أن نهمل حقيقة أن انشغال ماكس فيبر بالبيروقراطية، كان انشغالا تطبيقيا، واقعيا وسياسيا في المقام الأول. وقد شكل سوسيولوجيته السياسية، انطلاقا من تجربته السياسية (في بعدها التاريخي). وتعتبر العلاقة القائمة بين السياسة والإدارة، بين البرلمان والبيروقراطية في نظر ماكس فيبر، المشكلة السياسية الجوهرية في ألمانيا ما بعد أتو بيسمارك (Otto Bismarck, 1815-1898). كانت تلك الدولة القومية الشابة، أقل توطيدا في الداخل كما في الخارج. وبعيدا عن الخطاب المعروف جيدا، حول السياسة كحرفة («Politik als Beruf») الذي ألقاه فيبر يوم 28 جانفي 1919 في مدينة ميونيخ[9]، نطالع سلسلة من المقالات التي نشرها في جريدة فرانكفورت (Frankfurter Zeitung) خلال صائفة 1917[10]. ومنذ دراساته الضخمة التي خصصها للعصر القديم وخاصة حول الإمبراطورية الرومانية[11]، فقد اهتم ماكس فيبر بحالة التوتر الموجودة بين البيروقراطية والحرية: حرية رجل السياسة وحرية المقاول. ومن هنا، جاءت مقارناته المتكررة والعديدة بين الوضعية المعاصرة وسيرورة بيروقراطية (bureaucratisation) الاقتصاد (اقتصاد

---

(9)- أنظر كتاب د. باخ وم. جازيبو (Daniel Bach et Mamoudou Gazibo (dir.) (2011), L'Etat néopoatrimonial: genèse et trajectoires contemporaines, Ottawa, Ed. Presses universitaires d'Ottawa.

(10)- Weber, M. (1959), Le savant et le politique, trad. de Julien Freund, introduction de Raymond Aron, Paris, Ed. Plon, et Weber, M. (2003), Le savant et le politique. Une nouvelle traduction. La profession et la vocation du savant. La profession et la vocation de politique, préface, trad. et notes de Catherine Colliot-Thélène, Paris, Ed. La Découverte / Poche.

(11)- هذه النصوص متوفرة الآن، في الترجمة الفرنسية (Weber, M. (2004), Œuvres politiques (1895-1919), trad. de l'allemand par Elisabeth Kauffmann, Jean-Philippe Mathieu et Marie-Ange Roy, présentation d'Elisabeth Kauffmann, introduction de Catherine Colliot-Thélène, Paris, Ed. Albin Michel.

الحـرب واقتصـاد الاشـتراكية[12] مـن جهـة، وبيروقراطيـات مصـر القديمـة ونهايـة الإمبراطورية الرومانية، من جهة أخرى.

كان ماكس فيبر يتفاخر بأنه عايش تجربة شخصية عن البيروقراطية الألمانية. في بداية الحرب العالمية الأولى، فقد وقع تعيينه بالفعل في الإدارة الاستشفائية العسكرية التي عمل بها لمدة 14 شهرا تقريبا. وتكشف مراسلاته التي تعود إلى تلك الحقبة، أنه كان مكلفا بتنظيم المستشفيات العسكرية الاحتياطية في مقاطعة هايدلبيرج (Heidelberg). وقد هيأ 14 مستشفى احتياطيا جديدا وتولى وظيفة ضابط أمن بشأن 42 مستشفى أخر. ويركز تقريره الختامي على هذا النشاط الهاوي، أو قضية الإدارة من قبل الهواة. وتشهد تلك المراسلة الخاصة -[بما فيها تلك التي قال بشأنها أنه يمكن إعلانها للعموم]- عن إحساس بغيض يقطع النبرة مع اعتباراته السوسيولوجية: "إن العقم المطلق لبيروقراطيتنا [...] هو أن البيروقراطية لم تقم بشيء آخر، سوى أنها ترتكب خطيئتها المميتة: إثبات بلادتها الغبية ومقتها لأية فكرة. يمكنني أن أشهد، بأنني رأيتها عن كثب -ولا يمكن بالتأكيد، أن أتهم بأن لدي علاقات حميمة عميقة مع "الرأسماليين" بصفتهم كذلك"[13].

هكذا، تعتبر حقبة فيبر هي أيضا، بمثابة حقبة فرانس كافكا (Franz Kafka, 1883-1924). كان هذا الأخير، على اتصال وثيق مع الأخوين (ألفريد وماكس فيبر (Alfred Weber, 1868-1958) الذي نشر سنة 1910 في العاصمة التشيكية براغ، مقالة تحمل عنوان "الموظف" («Der Beamte»)[14]. وإذا كانت القرابة

---

[12] -Weber, M. (1999), Economie et société dans l'Antiquité. Précédé de: Les causes sociales du déclin de la civilisation antique, Introduction de Hinnerk Bruhns, Paris, Ed. la Découverte.

[13] -«Die absolute Sterilität unserer Bürokratie [...] Die Bürokratie hat nichts anderes getan, als ihre Todsünde: die blöde Dummheit und Ideenfeindschaft an den Tag zu legen. Ich habe das ja aus nächster Nähe gesehen – und stehe gewiß nicht im Verdacht, innere Sympathien mit «Kapitalisten » als solchen zu haben», lettre du 10 juillet 1916 à Paul Siebeck.

[14] -Litowitz, D. (2010), «Max Weber and Franz Kafka: A Shared Vision of Modern Law», in Law, Culture and the Humanities, n° 20, pp. 1-18.

بين العالم الكافكاوي وعالم الأخوين فيبر لا نزاع بشأنها، لكن مع ذلك، يبدو أن المسألة المركزية للبيروقراطية عند ماكس فيبر في زمنه، كانت هي مسألة وظيفتها في دولة برلمانية في طريقها إلى التشييد. إن التعقيد الكامل في المأثور الفيبري متضمن في حقيقة أن المشروع الفيبري، كان يتساءل في الوقت ذاته عن الحلول التاريخية والإمبيريقية التي تسمح بالتوليف بين الفعالية والمشروعية، مع بقائه مرهف الإحساس إزاء الانحرافات المحتملة التي يمكن أن يؤدي لها كل شكل من أشكال التنظيم. وبالطبع، تظل النتائج المفارقة عند فيبر، بمثابة مبدأ قراءة للواقع الاجتماعي بالقدر نفسه، كما تمثل ضمانة لعقله الحائر والمتفتح على الدوام...

المبحث الأول

استقبال ماكس فيبر في السوسيولوجيا الأمريكية

قام ماكس فيبر وزوجته ماريان خلال صائفة 1904، بجولة إلى الولايات المتحدة دامت عدة أسابيع. فقد تمت استضافته لإلقاء محاضرة في مؤتمر الفنون والعلوم الذي نظم في سان لويس (Saint-Louis, Missouri) في إطار المعرض الدولي الذي كانت ولاية ميسوري مقرا له. استغل فيبر تلك الزيارة لكي يتعرف على مختلف أرجاء البلاد الأمريكية. فقد زار ولايات الشرق، الجنوب والوسط. ومكث في مدينة نيويورك وفي المدن التي عرفت أوج التطور الاقتصادي بأوكلاهوما (Oklahoma) وهضاب مونت آيري في كارولينا الجنوبية. وعكست ذكريات ماريان فيبر (Marianne Weber) مدى التأثير العميق الذي خلفته زيارة الولايات المتحدة في زوجها والملاحظات العديدة التي نقلها واستعملها في كتاباته اللاحقة[1]. لكن وبالمقابل، لم تخلف هذه الزيارة التي قام بها ماكس فيبر إلى الولايات المتحدة، أثرا واضحا في الأوساط الفكرية الأمريكية. دون ريب، كان فيبر معروفا عند بعض الأشخاص عام 1904، لكي تتم استضافته كمحاضر. لكن، لا يمكن أن نتعرف على مؤشر تأثير أهم كتابات فيبر اللاحقة في الساحة الأمريكية، عقب تلك الزيارة. لقد تطلب الأمر انتظار ربع قرن وعشر سنوات بعد وفاته، قبل أن يلمس الفكر الفيبري ساحل إنجلترا الجديدة.

I- ماكس فيبر والسوسيولوجيا الأمريكية

يمكن أن نميز بين أربع فترات من تلقي السوسيولوجيا الأمريكية لأعمال ماكس فيبر.

(1) -Weber, M. (1926) [1989], Max Weber. Ein Lebensbild, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

1- سنوات 1930: تالكوت بارسونز

منذ 1927 ظهرت في بريطانيا الترجمة الإنجليزية الأولى التي وقعها رجل الاقتصاد الأمريكي فرانك هـ. نايت (Frank H. Knight) عن مؤلف ماكس فيبر الموسوم "التاريخ الاقتصادي" (Wirtschafsgeschichte). لكن، هذا المنشور لم يلفت انتباه المؤرخين ورجال الاقتصاد ولا علماء الاجتماع. وسيكون عالم الاجتماع الأمريكي الشاب، تالكوت بارسونز (Talcott Parsons, 1902-1979) في سنوات 1930 بمثابة العون الرئيسي، في نقل الفكر الفيبري إلى العالم الإنجلوسكسوني وإلى الولايات المتحدة بالأخص. وسيؤثر تأثيرا راجحا في ترجمة الفكر الفيبري. وكما يؤكد بارسونز ذلك في مذكراته، فهو لا يعتقد أنه قد سمع يوما ما باسم ماكس فيبر، أثناء دراسته في أمريكا (Amherst College du Massachusetts) ولا في بريطانيا (London School of Economics).

لكن، قادته المصادفة إلى جامعة هايدلبيرج (Heidelberg) بألمانيا، خمس سنوات بعد وفاة ماكس فيبر[2]. وهناك انهمك في دراسة أعمال فيبر التي تركت فيه "انطباعا قويا". وخصص له قسما من أطروحة الدكتوراه التي ناقشها عام 1929 في جامعة هايدلبيرج. وفي الوقت ذاته، فقد انشغل بترجمة كتاب فيبر الذي شده بصورة خاصة وهو "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" (Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus) الذي نشره فيبر بين سنتي 1904-1905، مباشرة بعد عودته من عطلته إلى أمريكا. وظهرت الطبعة الأولى من هذه الترجمة في بريطانيا عام 1930، مع افتتاحية مقتضبة كتبها ت. بارسونز ومقدمة وضعت من طرف ر. هـ. تاوناي (R.H. Tawney). هذا هو النص الذي سيعرّف بماكس فيبر في الولايات المتحدة، أكثر من غيره. ومثلما كتب المفكر الفرنسي لويس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville, 1805-1859) عن مسألة الديمقراطية في الولايات المتحدة، سيكشف ماكس فيبر للأمريكيين -[عبر تحليل العلاقات القائمة بين المذهبية

---

(2) -Parsons, T. (1970), «On Building Social System Theory: a Personal History», Daedalus, Ed. Daedalus, p. 827.

البروتستانتية والرأسمالية]- عن أحد أساسات ثقافتهم، كما عن أهم أسباب رخائهم وقوتهم الاقتصادية.

ويقدم تحليل فيبر دفعة واحدة، إنارة جديدة وقوية عن المذهبية البروتستانتية – [خاصة حول أولئك الرواد الطهريين (Puritains) المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة]- وحول الرأسمالية. وزيادة على ذلك، فقد شرح فيبر منابع وانتشار الرأسمالية الغربية والأنجلو-سكسونية، بأسلوب يتماشى مع الثقافة والأيديولوجيا الأمريكية. ويكون بذلك، قد قدم البديل المنتظر المناقض للتأويل المادي الذي دافع عنه كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز والاشتراكيين. ومن خلال مؤلفه "بنية الفعل الاجتماعي" (The Structure of Social Action) يكون ت. بارسونز من أكبر المساهمين في إدخال ماكس فيبر إلى حظيرة السوسيولوجيا الأمريكية[3]. وسيمارس هذا المؤلف الذي كتبه بارسونز، تأثيرا عميقا في السوسيولوجيا الأمريكية، لأسباب ثلاثة على الأقل:

1) لقد كشف بداية (أمام علماء الاجتماع الأمريكيين والأنجلو-سكسونيين) عن مؤلفات الرواد الأوروبيين غير المعرفين بشكل جيد، ومن بينهم ماكس فيبر.

2) كما يقطع مؤلف "بنية الفعل الاجتماعي"، بفعل رقي مستواه النظري، العلاقة مع علم الاجتماع الأمريكي الذي تغلب عليه النزعة الإمبيريقية التي تتزعمها مدرسة شيكاغو. لقد سطر مؤلف الباحث الأمريكي الشاب بارسونز -[الذي لم يكن معروفا وقتها تقريبا]- الخطوط العريضة لنظرية عامة، يعتقد أنها تتدعم بوجهات نظر مشتركة بين الرواد الأوروبيين الكبار.

3) في مقام ثالث، أثبت بارسونز أنه عالم فريد، بفعل نقده الصارم الذي وجهه ضد مثل السوسيولوجيا الأمريكية في زمنه التي تتمثل في: النزعة الإمبيريقية، النزعة الوضعانية، النزعة النفعانية (البراجماتية) والمدرسة السلوكية.

---

(3) -Parsons, T. (1937), The Structure of Social Action, New York, McGraw Hill, Ed. The Free Press.

فقد اقترح تالكوت بارسونز الذي استلهم أفكاره من ماكس فيبر، نظرية سوسيولوجية عامة، انطلاقا من الفاعل الاجتماعي والنزعة الذاتية. وأخذ في الحسبان مثله وقيمه، سلوكياته اللاعقلانية كما سلوكه العقلاني. وعبر كتاب "بنية الفعل الاجتماعي" يكون بارسونز قد بنين كثيرا الكيفية التي عرفت بها سوسيولوجيا فيبر ولا تزال تترجم من قبل السوسيولوجيين الأمريكان. وسيتم نقده فيما بعد، من قبل أولئك الذين يطمحون إلى التحرر من نير وهيمنة ترجمته. بعدما عمل على تقبل أثر فيبر، ضد لامبالاة رفاقه، تعرض بارسونز بدوره إلى هجمات أولئك الذين يتهمونه بتشويه فكر الأستاذ فيبر. لكن، يجب القول أن اهتمام بارسونز بفيبر ظل حدثا معزولا وفريدا، داخل السوسيولوجيا الأمريكية قبل الحرب. فقد كانت هذه الأخيرة، تحت رحمة مدرسة شيكاغو واهتمامها بمباحث: الفقراء، الأشرار، المهاجرين والمضطهدين في الولايات المتحدة في تلك الفترة. كان ذلك في حقبة الدراسات الأحادية (monographies) الكبيرة والبحوث الميدانية الأولى، في الوقت الذي برز فيه فيبر كمؤرخ أكثر منه عالم اجتماع وكمنظر أكثر منه باحثا في الميدان. وإذا كان هناك من عالم اجتماع قد مارس تأثيرا معتبرا في مدرسة شيكاغو، فربما يكون جورج زيمل (Georg Simmel, 1858-1918) عن طريق الباحث لويس وورث (Louis Wirth, 1897-1952) الذي تتلمذ على يده، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تتميز السوسيولوجيا المهيمنة التي تمثلها مدرسة شيكاغو بالنزعة الفكرية الأمريكية الانعزالية، في تلك الحقبة التي كانت تتحاشى فيها التأثيرات الأوروبية إلى درجة أن تأثير زيمل ذاته، اعتبر من قبيل الخرافة. ويعمل مؤرخو علم الاجتماع الأمريكيون اليوم على التنصل منه[4].

---

[4] -Sutherland, D.E. (1970), «Who Now Reads European Sociology? Reflections on the Relationship Between European and American Sociology», in The Journal of the History of Sociclogy, n° 1, pp. 35-66.

2- عشرون سنة من الترجمة

منذ نهاية الحرب ولمدة عشرين سنة، من عام 1946 إلى غاية 1968 تحديدا، نلاحظ في الولايات المتحدة، نشاطا محموما من الترجمة التي تناولت مختلف أجزاء الأثر الفيبري الضخم. بدأت السلسلة بنشر كتابين اثنين مترجمين في عدد من فصول "الاقتصاد والمجتمع". الأول، من ترجمة هانز جيرث (Hans Gerth, 1908-1978) وشارل .ر. ميلز (C. Wright Mills, 1916-1962) مع مقدمة هامة من طرف المترجمين. والثاني، من قبل بارسونز وهندرسون (A. M. Henderson) مع مدخل مطول من قبل بارسونز[5]. لكن ما تم إهماله، هو أن ميلز [الذي تم التعريف به فيما بعد بتحليلاته النقدية، خاصة إزاء بارسونز] يعتبر من المترجمين الأوائل لأعمال فيبر. في عام 1949، عرفت كتابات فيبر بدورها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية. ثم جاءت موجة أخرى من الترجمات لمختلف مؤلفات فيبر، حول الظاهرة الدينية في: الصين، إسرائيل والهند[6]. وفي الوقت نفسه، ظهرت ترجمة أخرى، اكتست بشأن موضوعنا، أهمية قصوى سنعود إليها لاحقا. وهي تلك التي قام بها إدوارد شيلز وماكس راينشتاين (Edward Shils et Max Rheinstein) ليس وحسب لكتاب "سوسيولوجيا القانون" لكن بشأن مقاطع عريضة من مؤلف "الاقتصاد والمجتمع" تعالج فيها إشكالية القانون[7]. خلال تلك الحقبة، شكلت كتابات أخرى لفيبر موضوع ترجمات، خاصة كتابه حول المدينة. وتم عام 1968، نشر ترجمة كاملة لكتاب "الاقتصاد

---

(5) -Weber, M. (1946), From Max Weber: Essays in Sociology, trad. et Introduction de Hans Gerth et C. Wright, Mifis, New York, Ed. Oxford University Press.

(6) -Weber, M. (1963), The Sociology of Religion, trad. Ephraim Fischoff, Introduction de Talcott Parsons, Boston, Ed. Beacon Press.

(7) -Weber, M. (1954), Max Weber on Law in Economy and Society, trad. Edward Shils et Max Rheinstein, Introduction et notes de Max Rheinstein, Cambridge, Mass, Ed. Harvard University Press.

والمجتمع[8]. وهو العمل الذي يلقى (بسبب صعوبة القراءة والترجمة التي تميزه، حتى الآن) اهتماما أقل بكثير من الأعمال السهلة نسبيا وأقل مركزية، مثل "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" على سبيل المثال[9]. وربما للسبب ذاته، فإن دراسة فيبر حول الزراعة في الحضارات العتيقة التي نشرت في مؤلف هام و"سوسيولوجيا القانون" [لكنه قلما جلب القراء] لم يترجم إلى الإنجليزية، سوى عام 1976 وفي انجلترا بدلا من الولايات المتحدة.

هكذا، شهدنا أثناء العشرين سنة التي تبعت الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، سلسلة من الترجمات ونشر وتعريف أفضل بمآثر فيبر. في الوقت الذي شكلت فيه المرحلة الأولى مرحلة نشر، تمثلت المرحلة التي سبقت الحرب في سفر تالكوت بارسونز للدراسة إلى هايدلبيرج في بداية 1920، أين تعرف خلالها على أعمال فيبر وعرّف بجزء من كتاب "الأخلاق البروتستانتية" (Die Protestantische Ethik) واستلهم منه أفكارا عديدة، وظفها في صياغة نظرية عامة عن الفعل الاجتماعي. ومثلت الثانية، مرحلة ترجمات ما بعد الحرب التي تدين بشكل كبير إلى هجرة المثقفين الألمان، صوب الولايات المتحدة خلال سنوات 1930[10]. نشير بالخصوص إلى أسماء ب. هنيجشايم (Paul Honigsheim) الذي كان ينتمي إلى حلقة ماكس فيبر، قبل هجرته إلى الولايات المتحدة، كارل ج. فريدريتش (Carl Joachim Friedrich, 1901-1984) الذي انتقل من جامعة هايدلبيرج إلى جامعة

(8) -Weber, M. (1968), Economy and Society. An Outline of interpretive Sociology, trad. Guenther Roth, Claus Wittich et al., Introduction de Guenther Roth, (3 volumes), New York, Ed. Bedminster Press.

(9) -Tenbruck, F.H. (1980), «The Problem of Thematic Unity in The Works of Max Weber», British formal of Sociology, n° 31, pp. 316-351.

(10) -Bendix, R. / Roth, G. (1959), «Max Webers Einfluss auf die Amerikanische Soziologie», in Keiner Zeitschrift fur Soziologie, n° 11.

هارفارد وجوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter, 1883-1950) في هارفارد الذي شجع الشاب بارسونز[11]. كما التقت مجموعة من الفيبريين في المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي (New School for Social Research) في نيويورك، أمثال: ألفريد شوتز (Alfred Schutz, 1899-1959)، هانز سباير (Hans Speier)، أدولف لوف (Adolph Lowe)، إميل لديرير (Emil Lederer)، ألبرت سالومون (Albert Salomon) وكارل ميار (Carl Meyer)[12].

إن المفكر الرئيسي الذي روج لسوسيولوجيا فيبر في الولايات المتحدة، خلال هذه الفترة الثانية، كان دون منازع هو هانز جيرث. كان هو نفسه الذي قام بنقل عدة مؤلفات لفيبر إلى اللغة الإنجليزية. ومهد له بمجموعة مقدمات، تموقع النص الفيبري في سياق مجموع مآثر فيبر وهكذا فهو يوجه القارئ. وفي معهد السوسيولوجيا من جامعة فيسكونزين (Wisconsin) حيث درّس منذ 1940–1971، فقد تتلمذ على يد جيرث عدة طلبة من أهمهم ش. رايت ميلز ودون مارتندال (Don Martindale). كما ساهم أحدهما كما الآخر كثيرا، بواسطة ترجمتهما ومنشوراتهما الخاصة، بتعاون مع جيرث أو هما معا في الترويج للفكر الفيبري[13].

لكن، يمكن أن تشير إليه هذه الفترة المتسمة بالعديد من أعمال الترجمة، هو أنها لم تمثل فترة استدخال سريع وعميق للفكر الفيبري في السوسيولوجيا الأمريكية. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: الأول، هو اللامبالاة وربما الحيطة عند غالبية السوسيولوجيين الأمريكان في تلك الحقبة إزاء عملية التنظير. فقد كانوا عكس ذلك، منخرطين في البحوث الميدانية الإمبيريقية التي يبحثون من خلالها عن تدقيق

(11) -Parsons (1970), op. cite, pp. 827-834.

(12) -Gerth, N. (dir.) (1982), Politics, Character anti Culture: Perspectives from Hans Gerth, Westport, Connecticut, Ed. Greenwood Press, p. 214.

(13) -Bensman, J. (1982), «Hans Gerth's Contribution to American Sociology», in Bensman, J. / Vidichl, A.J. et Gerth, N.(dir.), Politics, Character anti Culture: Perspectives from Hans Gerth, Westport, Connecticut, Ed. Greenwood Press.

المناهج والتقنيات الكمية. ويشكل النقاش النظري السبب الثاني الذي يتلقى بعض العناية من جانبهم، ذلك الذي يحيط بالنظرية الوظيفية التي يبدو أن فيبر يشكل أطروحتها النقيضة. تعتبر الوظيفية تابعة لتقليد إ. دوركايم وب. ملينوفسكي، بينما يصنف فيبر في خانة سوسيولوجيا السلطة، الهيمنة والصراعات. في مقدمتهما لكتاب (From Max Weber) فقد قرّب جيرث وميلز، بين المفكرين الألمانيين: ماركس وفيبر. وهو ربما الأمر الذي لم يخدم فيبر في الفترة التي كانت تسود فيها النزعة المناهضة للشيوعية والمكارثية (Maccarthisme) في الولايات المتحدة[14]. وأخيرا، السبب الثالث، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة يكمن في الاهتمام المتواضع، إن لم نقل بعض الازدراء نحو أوروبا والمثقفين الأوروبيين. ولم يتوفر لغالبية السوسيولوجيين الأمريكان في تلك الحقبة، سوى القليل من العناية والتوجيه لقراءة علماء الاجتماع والمفكرين الأوروبيين الكبار.

3- تحليلات ونقاشات

رغم هذه العوائق، بدأت أعمال فيبر بفضل الترجمات، تعرف طريقها إلى القراء إلى درجة أنها مهدت لحقبة تحليل الفكر الفيبري، ثم النقاشات التي أعقبت ذلك. في البداية، هناك اسمان لامعان طبعا هذا المنعطف. اسم هـ. ستيوارت هيوجز (Stewart H. Hughes) الذي عرف كتابه الموسوم "الوعي والمجتمع" (Consciousness and Society) شهرة لا بأس بها، سنة 1959. لكنه، ظل دون مستوى ما يستأهله هذا العمل. حسب عباراته، يقول هيوجز أنه قام بـ: "محاولة في التاريخ الفكري"، بحث من خلالها عن استكشاف، كيف ساهم المفكرون الكبار في القرنين 19-20م، في تكوين الوعي الجماعي في الغرب الحديث، بتأويلهم للإنسان، المجتمع والتاريخ. كانت هذه النظرة العامة مستفيضة، تتضمن ليس وحسب الفلاسفة، لكن الكتاب والشعراء. في هذا المشهد البانورامي الواسع، خصص هيوجز فصلا كاملا إلى ماكس فيبر الذي يرى فيه معلما حيا وممتعا من الترددات، التناقضات والصراعات الفكرية والأخلاقية

---

(14)- Weber (1946), op. cite.

في الحضارة المعاصرة. إنه رجل متقلب المزاج بين النزعة المثالية والعلم، بين الاقتصاد والدين، بين الماركسية والقومية وبين الموضوعية العلمية والالتزام السياسي[15].

وفي سنوات 1960، كان هناك تأثير رينهارت بنديكس (Reinhard Bendix, 1916-1991) المهاجر الألماني الآخر، إبان الحقبة الهتلرية. إن البورتريه الذي رسمه عن الرجل وأعماله [رغم أنه كان في أغلب الأحيان موضع نقد، بسبب هفواته الكثيرة والعديدة] ظل ولمدة طويلة الكتاب المرجعي الأساسي حول مآثر فيبر[16]. يختزل ر. بنديكس تلك الصورة بكيفية واضحة، أكثر مما قام به بارسونز وفيبر نفسه. وزيادة على ذلك، بما أنه لم يبحث عن الاستئثار بالفكر الفيبري، على عكس بارسونز، يمكننا أن نمنحه ثقة أكبر من هذا الأخير، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ونظرا لسيطرته وراحته الكبيرة في التعامل مع اللغة الألمانية، فقد تمكن بنديكس من أن يتفوق على ترجمات برسونز التي لم يقم سوى بالتلميح إليها، من أجل عرض خلاصته الخاصة، بشأن الفكر الفيبري، دون أن يعترض مع ذلك، على ما سبق وأن اقترحه بارسونز. لكن، يجب الاعتراف بأن الدراسات المعمقة والتحليلات النقدية الأكثر رصانة، كانت من نصيب المفكرين الأوروبيين، إما من قبل الألمان الذين تمت ترجمة مؤلفاتهم إلى الإنجليزية أو من قبل البريطانيين.

إن منهجية فيبر التي اهتم بها السوسيولوجيون الأمريكان بالأخص، تم تطويرها واستعراضها من قبل ب. وينش (P. Winch) وزميليه ج. رونسيمان (W.G. Runciman) وب. هونيجشايم (P. Honigsheim) تعرّف بفيبر عبر سلسلة من المؤلفات التي تدور كلها حول مآثره. فقد وضع أ. شوتز فكر فيبر في إطار التيار الفينومينولوجي وبنى جسرا بين فيبر وإدموند هوسيرل (E. Husserl, 1859-

(15) -Hughes, H.S. (1959), Consciousness and Society. The Reorientation of European Social Thought (1890-1 930), London, Ed. Mac- Gibbon and Kee, p. 288.

(16) -Bendix, R. (1960), Max Weber. An Intellectual Portrait, Garden City, N.Y., Ed. Doubleday.

1938)[17]. بينما اهتم ج. روث (Guenther Roth) خصيصا بإبستمولوجيا فيبر وسوسيولوجيته السياسة. ونشر بمعية ر. بنديكس مجموعة من المحاولات، أثرت بشكل كبير في علماء الاجتماع الأمريكان[18]. وقد تم استلهام التحليلات النقدية بالأساس، من مصدرين اثنين: أحدهما يهاجم النظرية الوضعية القيمية عند فيبر الذي رفض القانون الطبيعي العام. كان ليو شتراوس (Leo Strauss) هو الذي طور هذا الخط النقدي، في الصفحات التي يعبر فيها في الوقت ذاته، عن إعجابه العميق بفيبر ورفضه الراديكالي للنزعة الوضعية العلمية، باسم القيم الأخلاقية العامة. في البداية، إذا لم يمارس ليو شتراوس سوى تأثيرا محدودا، لكن ما فتئ فكره ينتشر ويتعاظم عند مناصرين له –[ربما يكون شتراوس نفسه قد تفاجأ بذلك]– وأصبح أحد منارات اليمين المحافظ عند المفكرين الأمريكان[19]. بينما صدر النقد الثاني، من الجهة الماركسية أو الماركسية المحدثة، خاصة من قبل ج. لوكاتش (G. Lukacs, 1885-1971)[20] ومن طرف أعضاء مدرسة فرانكفورت: هـ. ماركيوز (H. Marcuse, 1898-1979) وي. هابرماس (J. Habermas).

إن مشكلة العلاقات بين فيبر وماركس صعبة ومعقدة. فقد تمت إثارتها من قبل جيرث وميلز[21]، كما أعيد طرحها مجددا، من قبل طائفة من النقاد، لكنها تظل دوما مشكلة راهنية. في الولايات المتحدة، دار النقاش في جزء كبير منه، حول مبحثين اثنين. أحدهما يتعلق بأطروحة فيبر حول علاقة البروتستانتية الخالصة بالروح الرأسمالية. وقد تم تلخيصها من قبل إ. فيشوف (Ephraim Fischoff) في الفترة التي

(17) -Schutz,, A. (1967), The Phenomenology of the Social World, trad. G. Walsh et F. Lehnert, Evanston, III, Ed. North western University Press.

(18) -Bendix, R. / Roth G. (1971), Scholarship anti Partisanship: Essays on Max Weber, Berkeley, Ed. University of California Press.

(19) -Wood, G. (1988), «The Fundamentalists and the Constitution», in The New York Review of Books.

(20) -. Lukacs, G. (1972), « Max Weber and German Sociology», in Economy and Society, n° 1.

(21) -Weber (1946), op. cite.

سبقت سنوات 1940[22]. وتتابع تاريخ هذا النقاش حتى أيامنا هذه، مثلما تشهد على ذلك أبحاث حديثة. بينما دار المبحث الثاني، حول نقد ترجمة وتأويل تالكوت بارسونز لفكر فيبر. وطبعت بداية 1970، بفترة مراجعة كتاب بارسونز "بينة الفعل الاجتماعي". فقد بدأ ويتناي بوب (Witney Pope) بإعادة النظر في تأويل بارسونز لفكر إ. دوركايم، لكي ينقض بعد ذلك، على الكيفية التي فهم بها بارسونز مؤلفات ماكس فيبر[23]. وقد انتقد كل من ج. كوهين (J. Cohen)، ويتناي بوب ومعاونيهم بالأخص، تالكوت بارسونز بكونه قد سقط في الخطأ الذي سبق وأن حذر منه فيبر نفسه. وهو الخلط بين الانتظمات الفعلية في السلوك والنظام المعياريين[24]. إن فيبر، كما يقولون، على عكس ما ورد على لسان بارسونز، لا يعيد انتظمات الفعل الاجتماعي إلى آلية الامتثال للمعايير وحدها، بل إلى شروط وعوامل أخرى أهملها بارسونز. ورغم أن كوهين وبوب، لا ينتسبان إلى تيار الإثنوميثودولوجيا، فسنلاحظ لاحقا أن هذه الأخيرة، قد أوحت إليهما بتأويلات فيبر التي تقترب من تأويلهما.

4- تعميق آثر فيبر

يمكن القول أننا شاهدنا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ازدهارا خارقا للعادة لأعمال ودراسات بريطانية وأمريكانية، تناولت آثر فيبر أو استوحت من أفكاره. لقد جرى الحديث وقتها عن إعادة بعث" ماكس فيبر، رغم أنه لا يمكننا أن نقول أن عمله، قد عرف أفولا حقيقيا. لقد تعلق الأمر بتعميق واعتراف تدريجي بالفكر الفيبري. وهنا، يكون الأمر جد ثقيلا للقيام بجرد –[ولو بشكل سطحي]– كل ما كتب بهذا الصدد. تعتبر بيوجرافيا فاترو مورفار (Vatro Murvar) مفيدة رغم أنها

(22) -Fischoff, E. (1944), «The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism», in Social Research, n° XI.

(23) -Pope, W. (1973), «Classic on Classic: Parsons' Interpretation of Durkheim», in American Sociological Review, n° 38.

(24) -Pope, W. / Cohen, J. et Hazelrigg, L.E. (1975), «On the Divergence of Weber and Durkheim: a Critique of Parsons' Convergence Thesis», in American Sociological Review, n° 40.

لا مكتملة، لكنها تتوقف عند سنة 1982[25]. نشير وحسب إلى أن الدراسات الحديثة، قد اتجهت كلها في كافة الاتجاهات. هكذا، فقد أفرز الاهتمام الحاد عند علماء الاجتماع الأنجلوسكسونيين، بمنهجية فيبر وبمفاهيمه عن النماذج المثالية والسببية والتاريخانية، عدة تحليلات هامة. فقد أهمل السوسيولوجيون الأمريكان مطولا، المواقف والفلسفة السياسية الفيبرية. وإضافة إلى هذا الموضوع، فقد شكل تأثير مواقفه السياسية في السوسيولوجيا وخاصة السوسيولوجيا السياسية، محل مختلف التحليلات. وتشهد الترجمة الإنجليزية الأولى للبيوجرافيا التي كتبها و. مومصون (W.J. Mommsen, 1930-2004) التي تعود إلى عام 1959، على هذا الانشغال[26]. في هذا المنظور، حظي تأثير الأستاذ فريدريك نيتشه في فيبر، بعناية جديدة في العالم الأنجلوسكسوني. كما تمت استعادة وإحياء النقاش الذي انطلق مع جيرث وميلز سنة 1946، حول العلاقات بين ماركس وفيبر.

بينما ظل تصور فيبر، بشأن المجتمع الغربي والمجتمعات غير الغربية، أحد المباحث المفضلة عند المعلقين الأنجلوسكسونيين. كما تمت استعادة النظرية السوسيولوجية العامة عند فيبر، بأساليب مختلفة وإعادة تأويلها على سبيل المثال، ضمن مجموعة مفهمية مشبية أو بالرجوع إلى الأهداف التي حددها فيبر. في ثلاثيته الشهيرة عن المنطق النظري في علم الاجتماع (la logique théorique en sociologie) خصص جيفري ألكسندر (Jeffrey Alexander) أحد مؤلفاته الهامة لتحليل ومناقشة الأسس الإبستمولوجية والمنهجية للخلاصة النظرية عند ماكس فيبر[27]. بينما ضم آخرون، الفكر الفيبري إلى نظرية السياج («closure theory»).

---

[25] -Murvar, V. (1983), Max Weber Today. An Introduction to a Living Legacy: Selected Bibliography, Brookfield, Wisconsin, Max Weber Colloquia and Symposia at the University of Wisconsin - Milwaukee.

[26] -Mommsen, W.J. (1984), Max Weber and German Politics (1890-1920), Chicago, Ed. The Univ. of Chicago Press.

[27] -Alexander, J.C. (1983), Theoretical Logic in Sociology. V. 3: The Classical Attempt at Theoretical Synthesis: Max Weber, Berkeley, Ed. University of California Press.

أما في تقليد ألفريد شوتز، فقد تم إدراج الفكر الفيبري في خانة الإثنوميثودولوجيا[28]. لكن ومع ذلك، لا يجب أن نغض الطرف عن أهمية التفكير الفلسفي الذي جرى حول أثر فيبر. وأخيرا، فقد بدأنا الآن نستكشف سوسيولوجيا القانون عند فيبر، مثلما سنلاحظ ذلك لاحقا.

II- ماكس فيبر وسوسيولوجيا القانون

هكذا، كما رأينا، تم احتضان أثر ماكس فيبر من قبل السوسيولوجيا في الولايات المتحدة، عبر عملية بطيئة وتدريجية. فلم يتغلغل الفكر الفيبري في السوسيولوجيا الأمريكية في العمق، سوى عبر مراحل عديدة وبشكل تدريجي. أما اليوم، فإن المكانة التي يحظى بها ماكس فيبر هي في الوقت ذاته، مكانة عظيمة وصعبة المراس. إنها دون ريب، مكانة مؤسسي وأعلام السوسيولوجيا (ك. ماركس، إ. دوركايم، ج. زيمل، وف. بريتو). وهو أكثرهم تداولا، منذ عدة عقود، وما فتئ تأثيره يتعاظم وصارت سلطته العلمية اليوم أكثر ثباتا. لكن، بما أن أثر فيبر معتبر إلى هذا المستوى ويمتد في مختلف الاتجاهات، يمكننا القول أن القضايا –الأجزاء– الأساسية التي تصعب على الفهم، تظل موضوع قراءة انتقائية، في حين أن أطروحة "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" هي أكثر شهرة من كتاب "الاقتصاد والمجتمع". يترتب على ذلك، أن التأويلات التي قدمت بشأن فكر فيبر، كانت متباينة. ويمكن أن نربطها بمختلف المدارس السوسيولوجية: الوظيفية، الماركسية، الذاتية والإثنوميثودولوجية.

وإذا تناولنا الآن، كتاب "سوسيولوجيا القانون" عند فيبر، نلاحظ أن هناك ملاحظتين اثنتين تفرضان نفسهما منذ الوهلة الأولى. بداية، يجب أن نعترف بأن استقبال هذا الكتاب في الولايات المتحدة، كان محتشما مقارنة ببقية عمله. ربما يكون قد عرف منذ 1954، بواسطة ترجمة كل من شيلز ورواينشتاين (Shils et Rheinstein) المشار إليها أعلاه. لكن، ليس سوى منذ سنين محدودة، حيث تم "اكتشافها" والتعرف عن كثب على هذه المكانة العظيمة من مجموع أثره. في الواقع،

(28) -Murphy, R. (1986), «Weberian Closure Theory: a Contribution to the Ongoing Assessment», in British Journal of Sociology, n° 37.

يبدو أن "سوسيولوجيا القانون" قد استفادت من تأثيرات فترة تأصيل أثره العلمي التي بدأنا نعرفها منذ عشرين سنة. مثلما أشار إلى ذلك، أ. هونت (Alan Hunt) تعتبر "سوسيولوجيا القانون" هي الجزء الذي حظي بعناية أقل، من قبل علماء الاجتماع ورجال القانون الأنجلوسكسونيين(29). فقد بدت في الوقت ذاته، صعبة وأقل نسقية في أعين السوسيولوجيين، وتاريخية ومقارنة أكثر من اللزوم في نظر رجال القانون. وبدت للجميع عالية نظريا، رغم أن فيبر قد أجرى بحوثا إمبيريقية وتاريخية معاصرة، شكلت في الوقت ذاته، مخبرا لتفكيره النظري. وفي المقام الثاني، سنلاقي الآن، في طريقنا رجال القانون كما السوسيولوجيين. ففي كليات القانون التي تم فيها الاهتمام بسوسيولوجيا القانون الفيبرية، كما في معاهد السوسيولوجيا، فإننا سنعثر في الولايات المتحدة على أتباع ماكس فيبر.

1. التقدم البطيء لسوسيولوجيا القانون

ربما يعتبر رجل القانون روسكو بوند (Roscoe Pound) مؤسس سوسيولوجيا القانون في الولايات المتحدة، بمثابة أب ما أطلق عليه هو نفسه "الفقه السوسيولوجي" («sociological jurisprudence»)، قد أحاط بعمل ماكس فيبر، لكنه لم يعره سوى عناية محدودة. لكن إلمام بوند بالميدان القانوني، كان عاما تقريبا. إذ تعكس كافة كتاباته ألفة كبيرة مع الفلاسفة، المؤرخين ورجال القانون الألمان والفرنسيين، في زمنه كما مع المفكرين الإنجليز. لكن، في مجمل أثره المعتبر الذي يمتد على مدى ستين عاما –[أكثر من نصف القرن العشرين]– لم يشر بوند إلى فيبر، سوى في عدد مقتضب من الصفحات. فقد أشار بوند عام 1936 [في إطار عملية جرد "خمسين سنة من النظرية القانونية"] إلى أن فيبر، قد أثر بشكل لا جدال فيه في سوسيولوجيا القانون في أوروبا. وهو ما يلمح بشكل مبطن، إلى أن تأثيره لم يكن كذلك في الولايات المتحدة(30). من الواضح، أن فيبر لم يكن يهمه ولم يؤثر فيه كثيرا. فليس غريبا، ألاّ يخصص له

(29)- Hunt, A. (1978), The Sociological Movement in Law, London, Ed. Macmillan, pp. 102-103.

(30) -Pound, R. (1966), «Fifty Years of Jurisprudence», in Harvard Law Review, n° 50.

جوليوس ستون (Julius Stone, 1907-1985) في كتابه الهائل "الأبعاد الاجتماعية للقانون المضاد للعدالة" (Social Dimensions of Law anti Justice) [الذي يعد أحد أتباع بوند الأساسيين] سوى بعض المقاطع، دون أن يعتقد بضرورة منحه اعتبارا مساويا للتقدير الذي تلقاه أوجين إهرليتش (Eugene Ehrlich, 1902-2008)[31].

وبدلا من ذلك، فقد شكل التيار الفكري الآخر [الذي يتمثل في "الواقعية الرسمية" (legal realism)] مع بوند في الأصل "سوسيولوجيا القانون"، كردة فعل إزاء النزعة الشكلية التي سادت في التعليم والنظرية القانونية، في الولايات المتحدة منذ القرن 19م. وكانت بمثابة جسر استقبال سوسيولوجيا القانون الفيبرية. وتم هذا خصيصا، عبر المترجم الرئيسي لهذه المدرسة، ألا وهو كارل لوفلين (Karl Llewellyn, 1893-1962). وضد هذه النزعة الشكلية، فقد حدد هذا الأخير، القانون ليس انطلاقا من المعايير والقواعد، بل من خلال السلوكيات الفعلية التي يقوم بها الأفراد والقرارات الفعلية التي تتخذها المحاكم. وعليه، فهو يقر بانتسابه في الوقت ذاته إلى النزعة الوضعية السوسيولوجية، النزعة التطورية والداروينية الاجتماعية. في هذا المنظور [تحت التأثير المتضافر لكل من م. فيبر، و.ج. سامنر (W.G. Sumner, 1840-1910) وب. ملينوفسكي (B. Malinovski, 1884-1942)] فقد تحول صوب الأنثروبولوجيا القانونية -كشكل من سوسيولوجيا القانون المقارن والتاريخي- واغترف في الأخير، من منهجية "النموذج المثالي" عند فيبر[32]. وقد اعترف في مناسبات عديدة، بتأثير فيبر في فكره. اعتبر لوفلين، أن فيبر [من بين كافة علماء الاجتماع] هو الذي قدم بشكل واضح، خطة ما ستكون عليه سوسيولوجيا القانون، أكثر من إهرليتش ونيكولا تيماشيف بالأخص (Nicolas Timasheff, 1886-1970). وأضاف أن كتاب "سوسيولوجيا القانون"، يشكل في نظره بامتياز، نظرية سوسيولوجيا

---

[31] -Stone, J. (1966), Social Dimension of Law and Justice, London, Ed. Stevens and Sons.

[32] -Hunt (1978), op. cite, p. 49 et 57.

القانون[33]. لكنه لم يقرأ سوى من طرف قلة من علماء الاجتماع ورجال القانون، ولم يستخدم من قبل أي شخص[34]. لكن لوفلين لم يكن للأسف منظرا. فلم يبحث مطلقا، لا عن عرض سوسيولوجيا القانون عند فيبر ولا عن إثارة النقاشات التي يستدعيها هذا المبحث.

ظلت معرفة سوسيولوجيا القانون االفيبرية، إلى غاية عام 1954، حكرا على القراء الجرمانوفونيين. وبالفعل، بدأت في ذلك التاريخ، بافتكاك مكانتها في الولايات المتحدة، بفضل الترجمة الهائلة التي قام بها شيلز وراينشتاين، بشأن كافة الكتابات القانونية عن كتاب فيبر "الاقتصاد والمجتمع"، زيادة على المدخل الممتاز والإشارات والإحالات العديدة التي قدمها راينشتاين التي تنير كتاب ومصادر فيبر[35]. كان راينشتاين واعيا بالصعوبة التي سيمثلها مؤلف "سوسيولوجيا القانون" أمام القارئ الأمريكي. لذلك، فقد انهمك في المدخل بالتذكير ببعض عناصر سوسيولوجيا فيبر، لكي يعرض فيما بعد في لغة ميسرة، الخطوط العريضة والجوانب الهامة في نظره، من سوسيولوجيا القانون عند فيبر. ترك هذا المؤلف انطباعات متضاربة. وقد جعل في متناول القارئ الأنجلوسكسوني، مجموع السوسيولوجيا القانونية عند فيبر، هذا من جهة. وهو يبدي من جهة أخرى، دراية قانونية وتاريخية وتمرسا طاغيا في أثر فيبر، مع الإشارة إلى أن فيبر لم ينجز رسالة ممنهجة، بشأن سوسيولوجيا القانون. وعليه، فإن ترجمة شيلز وراينشتاين، كان من عاقبتها أنها عرفت على الأقل، بوجود سوسيولوجيا القانون عند فيبر. وتظل هذه الترجمة إلى اليوم، أحد الأعمال الكلاسيكية الهامة في

---

(33) -Llewellyn, K. N. (1931), «Legal Illusion. Law and the Modem Mi, by Jerome Frank. A Symposium », in Columbia Law Review, n° 31.

(34) -Llewellyn, K.N. (1940), «The Normative, the Legal and the Law jobs: the Problem of Juristic Method», in Yale Law Journal, n° 49.

(35) -Weber, M. (1954), Max Weber on Law in Economy and Society, trad. Edward Shils et Max Rheinstein, Introduction et notes de Max Rheinstein, Cambridge, Mass., Ed. Harvard University Press.

السوسيولوجيا الفيبرية والسوسيولوجيا الأمريكانية للقانون. لكن، لهذا الغرض فقد واجه القارئ الأمريكاني، جزءا مستعصيا من أثر فيبر.

هناك أكثر من احتمال، أن غالبية قراء هذا المؤلف، قد عرفوا سوسيولوجيا القانون الفيبرية من خلال مقدمة راينشتاين، أكثر من مطالعة نص فيبر ذاته. يعود ذلك دون ريب، في جزء كبير منه إلى الطابع المتقشف، الهزيل والأقل منهجية في سوسيولوجيا القانون الفيبرية، مما يفسر لنا لماذا أنها لم تحقق سوى تقدما بطيئا في السوسيولوجيا الأمريكية، أبطأ بكثير من أجزاء أعماله الأخرى. هكذا، يكون تالكوت بارسونز [الذي كان يعرف عمل فيبر] قد أهمل تماما سوسيولوجيا القانون، في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي". بينما شكلت سوسيولوجيا الأديان ومنهجية فيبر، بؤرة الاهتمام عند بارسونز في تلك اللحظة. وقد قال بارسونز ذاته بعد ذلك، مؤخرا أن سوسيولوجيا القانون (من مجمل الفكر السوسيولوجي عند فيبر) هي أكثر أهمية مما كان ينظر لها[36]. وتوصل به الأمر حد التصريح، بأن النواة المركزية للسوسيولوجيا الفيبرية، لا ترتكز لا على السوسيولوجيا السياسية والاقتصادية، ولا على سوسيولوجيا الأديان، لكن على سوسيولوجيا القانون[37]. أخيرا، في آخر أيام حياته، فقد تساءل بارسونز عن الأسباب التي تفسر "الغموض" الذي يشوب "ضعف اكتراث علماء الاجتماع، بدراسة القانون والأنظمة القانونية، بعد الانطلاقة اللامعة التي تعود إلى كل من إ. دوركايم وماكس فيبر[38].

خلال العشرين سنة من اللامبالاة التي أعقبت ترجمة شيلز وراينشتاين، فقد انشغلت ثلة من رجال القانون بالسوسيولوجيا القانونية عند فيبر، منهم كلارانس موريس (Clarence Morris, 1903-1985) التي تعتبر سلطة في ميدان قانون

[36] -Parsons, T. (1965), «Max Weber 1864- 1964», in American Sociological Review, n° 30, pp. 174-175.

[37] -Parsons, T. (1971), «Value-Freedom and Objectivity», in Stammer, O. (dir.), Max Weber anti Sociology Today, trad. Kathleen Morris, New York, Ed. Harper and Row, p. 40.

[38] -Parsons, T. (1977), «Law as an Intellectual Stepchild», in Sociological inquiry, n° 47, p. 11.

التأمينات، كما كانت فيلسوفا لامعا في القانون. فقد تناولت أطروحة فيبر، حول العلاقات بين القانون والعقلانية وتنامي العقلانية في القانون الغربي[39]. وفي هذا الموضوع، فقد تمثل هدفها الأساسي في مقارنة أطروحة فيبر ورجل القانون الأمريكي بنيمين كردوزو (Benjamin Cardozo, 1870-1938) معاصر فيبر الذي أشار من جهته إلى مكانة العقلانية اللاشكلية في الممارسة القضائية. وقد أبرز كردوزو بالأخص، أهمية الاستناد على "منهج السوسيولوجيا"، عند قضاة القانون العام (Common Law) بدل الاعتماد على القواعد والمبادئ القانونية الخالصة. هذه المقارنة، بين فيبر-كردوزو أوحت إلى موريس، بأفعال حقيقية حول المكانة المتبادلة بين العقلانية الشكلية والعقلانية الجوهرانية، في السيرورة القضائية. تتمثل أهمية هذا المبحث، في أنها تشكل تفكيرا أوليا حول سوسيولوجيا القانون عد فيبر، في سياق القانون العام. وهو الموضوع الذي استعاده ديفيد تروبك (David Trubek) وعمقه[40]. ومن جانب السوسيولوجيا، فقد كان رينهارت بنديكس تقريبا هو المعلق الأوحد لفيبر، في تلك المرحلة الذي أخذ في الحسبان بشكل محدود، السوسيولوجيا القانونية عند فيبر. في الواقع، عندما عالج السوسيولوجيا السياسية الفيبرية وأشكال الهيمنة، أشار بنديكس إلى: "بروز العقلانية القانونية" كأساس لشرعية الدولة الحديثة وكقاعدة للبيروقراطية[41]. لكن، بنديكس لم ينر بدرجة كافية أهمية الفكر الفيبري، حول القانون في مجموع السوسيولوجيا.

2. الاهتمام المتزايد بسوسيولوجيا القانون

يجب انتظار منتصف سنوات 1970؛ حوالي 1975، لكي نكتشف تحول الوضعية. إذ اجتهد رجال القانون والاجتماع الأمريكان، في دراسة والتعمق في السوسيولوجيا القانونية عند فيبر. ويعود ذلك إلى عاملين اثنين في أصل هذا التغير.

(39)- Morris, C. (1958), «Law, Reason and Sociology», in University of Pennsylvania Law Review.

(40) -Trubek, D.M. (1972 b), «Max Weber on Law and the Rise of Capitalism», in Wisconsin Law Review, n° 3.

(41) -Bendix (1960), Max Weber. Op. cite, chap. 12 et 13.

من جهة، أدى الاهتمام المتزايد بسوسيولوجيا فيبر [كما تمت الإشارة إلى ذلك] إلى انعكاسات على سوسيولوجيا القانون. من جهة ثانية، اشتكى عدد معين من رجال القانون والاجتماع -[ليس دون وجه حق]- من الهزال النظري الذي تعاني منه سوسيولوجيا القانون في الولايات المتحدة، وطغيان النزعة البراجماتية والإمبيريقية عليها. لقد برزت أعمال فيبر تدريجيا، كما لو أنها نقطة البداية المفضلة، إن لم نقل أنها شكلت أساس المقاربة النظرية في الفهم السوسيولوجي للحدث القانوني. ويمكن أن نتبع الاستقبال الحديث للسوسيولوجيا القانونية، عبر ثلاثة تيارات فكرية سوسيولوجية أمريكية: التطورية، البحوث النقدية للقانون والفينومينولوجيا.

1.2. التطورية: القانون، المجتمع الغربي والحداثة

لم يعرف المثقفون الأمريكان ما أمكن تسميتها بالثقافة التشاؤمية (Kulturpessimismus) الألمانية التي سادت في القرن 19م وبداية القرن العشرين. فقد انعكست رومانسية الجامعيين الألمان في شكل رفض ومحاكمة المجتمع الحديث، الصناعي، الحضري وديمقراطية الجماهير[42]. بينما استقبل الجامعيون الأمريكان المتأثرون بالداروينية الاجتماعية، بكيفية إيجابية وبارتياح كبير الديمقراطية، المجتمع الصناعي والرأسمالية التي شكلت عندهم نقطة تقدم البشرية. يشكل المتشائمون الألمان الكبار على غرار أوزفالد شبنجلر (Oswald Spengler, 1880-1936) في أعينهم، محافظين رومانسيين مكبلين إلى الماضي الغابر بشكل نهائي. وأن ما يفسر ربما في نهاية الأمر، نجاح ماكس فيبر في الولايات المتحدة، هو أنه يقدم منظورا آخر مخالفا. فقد زاوج فيبر بين 'الرؤية المتشائمة' في التاريخ المعاصر -[التي قضى الأمريكيون مدة طويلة للتعرف عليها]- وتفسير التاريخ وسوسيولوجيا الفعل التي تركت المجال مفتوحا أمام التفاؤل الدارويني عند الأمريكان[43]. فقد حرص في البداية، على إبراز

[42] -Kalberg, S. (1987), «The Origin and Expansion of Kulturpessimismus: the Relationship between Public and Private Spheres, in Early Twentieth Century Germany», in Sociological Theory.

[43] -Glassman, R.M. / Murvar, V. (s. d) (1984), Max Weber's Political Sociology: a Pessimistic Vision of a Rationalized World, Westport, Colin., Ed. Greenwood Press.

الطابع الفريد للغرب الحديث في التاريخ. وكان يفتش عن تفسير أسباب هذه الأصالة، بكيفية مقارنة، بحضور عناصر ثقافية فريدة في الغرب.

يتمثل أول هذه العناصر حسب المثقفين الأمريكان، في النزعة البروتستانتية الطهرية. أصبحت الرأسمالية والبروتستانتية، دعامتان أساسيتان للمجتمع الأمريكاني، تتطلبان التحالف بكيفية إيجابية. كان الأمر يستدعي وقتا طويلا، لكي يتم هضم دور القانون كعامل فاعل حسب فيبر، في التطور المتميز للغرب والرأسمالية. كان ماكس راينشتاين هو أول من عرف بهذا الجانب من الفكر الفيبري في "مقدمة" كتابه. فقد أشار إلى حقيقة، أن المشكلة الرئيسية التي شغلت فيبر في سوسيولوجيا القانون، تتمثل في تأثير العقلانية القانونية في تطور الرأسمالية وبالأهمية التي اكتستها الرأسمالية في تنامي العقلانية القانونية[44]. مارست الداروينية الاجتماعية دائما جاذبية كبيرة في العلوم الاجتماعية الأمريكانية، خاصة في حقلي السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. وهكذا، انصهرت المقولات النموذجية والمنظورات الفيبرية المقارنة عند السوسيولوجيين الأمريكان، في النظرة التطورية الاجتماعية. يميز تالكوت بارسونز [الذي كان يدعو في مؤلفه حول "التطور المقارن" إلى تطورية محدثة واضحة[45]] بين ثلاث مراحل كبيرة من تطور المجتمعات التي يسميها على التوالي: المرحلة البدائية، الوسيطية والحديثة. ولكي يفسر الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الحديثة، يشير بارسونز بجلاء إلى فيبر [الذي يحضر تقريبا في كل صفحة من هذا الكتاب] وإلى الدور الجوهري الذي اضطلع به القانون.

وتعكس "مأسسته كيفية انتقال المجتمعات الوسيطية صوب المجتمعات الحديثة"، مع ضمان أستقلالية المركبات المعيارية في البنية الاجتماعية، إزاء متطلبات المصالح السياسية والاقتصادية والعوامل الشخصية، العضوية والفيزيائية"[46]. لكن، الكتاب الذي عرف رواجا كبيرا في السوسيولوجيا هو كتاب روبرتو م. أونجي (R. M.

[44] -Weber (1954), op. cite, pp. XLVII- L.

[45] -Parsons (1973), op. cite, p. VII.

[46] -Ibid, p. 35.

Unger)[47]، الذي تمت الإشادة والتنويه به أكثر من مناقشته[48]. يتعلق الأمر بمشروع فكري نقدي، حول طبيعة النظرية السوسيولوجية، أنجزه أونجي في مؤلفين متعاقبين. قام في الكتاب الأول منهما، بتحديث وإعادة النظر في النظريات السوسيولوجية، عند كل من: ك. ماركس، إ. دوركايم وم. فيبر[49]. وتابع في الكتاب الثاني، ودقق نقده، انطلاقا من تحليل القانون في المجتمع. وهو ما وفر لأول مرة [في سوسيولوجيا الولايات المتحدة] موقعا جديرا بالسوسيولوجيا القانونية في قلب تفكير النظرية السوسيولوجية.

في البداية، وضع أونجي فكرة أن: "قانون المجتمع يكشف عن أسراره الحميمة التي يندرج فيها أفراده"[50]. إن القانون بالفعل هو المجموعة الرئيسية من القواعد التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي. توجد إذن علاقة عضوية، بين طبيعة القانون و"شكل" المجتمع: ينطبق كل نوع من القانون على شكل معين من المجتمع. وبالعكس، يتكون كل شكل من المجتمع من خلال نوع من القانون. هكذا، أدى الأمر بأونجي إلى إعداد نموذجية للقانون، ميز فيها بين ثلاثة أنواع: القانون العام، القانون البيروقراطي والقانون الرسمي. بداية، يبدو القانون بالمعنى الحديث للعبارة، في شكل القانون البيروقراطي: يتعلق الأمر بالقانون الوضعي المنحدر من سلطة عمومية أو دولة، تمتلك سلطة وحكما ضروريا ليس وحسب في إصدار القوانين والتنظيمات، لكن من أجل تطبيقه. يتميز القانون الرسمي عن القانون البيروقراطي، في أن القانون ليس وحسب وضعيا وعاما، لكنه يتخذ الطابع العام أو الكوني ويطور استقلالية رباعية: اسميا، مؤسساتيا، منهجيا ومهنيا. بينما نعثر على القانون البيروقراطي في كافة الحضارات الكبيرة، بقدر ما تعرف فيه هذه الأخيرة نوعا من الفصل بين الدولة

---

[47] -Unger, R.M. (1976), Law in Modem Society. Toward a Criticism of Social Theory, New York, Ed. The Free Press.

[48] -Duxbury, N.T. (1986), «Look Back in Unger: a Retrospective Appraisal of Law, in Modem Society», in The Modem Law Review, n° 49.

[49] -Unger, R.M. (1975), Knowledge and Politics, New York, Ed. The Free Press.

[50] -Unger (1976), op. cite, p. 46.

والمجتمع. النظام القانوني هو حدث منعزل في تاريخ البشرية: "فقد برز داخل المجتمع الليبرالي الحديث في أوروبا"[51]. وهو يتضافر مع تطور المجتمعات الغربية الحديثة. ولتقديم الدليل على ذلك، يرسم أونجي جدولا مقارنا للقانون في المجتمعات الغربية، الصين، الإسلام وإسرائيل.

نلاحظ دون عناء، في هذا الشكل تأثير إ. دوركايم، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يقع كل التحليل النموذجي، التاريخي والمقارن في ثنايا التقليد الفيبري وربما تحت تأثيره. وللمفارقة، لم يشر أونجي بشكل صريح، سوى نادرا إلى م. فيبر. وهو الإهمال الذي تمت إثارته من قبل نقاده[52]. رغم أنه لم يشر إلى سوسيولوجيا القانون عند فيبر، يكون أونجي قد أدخل روحها ووحيها في النظرية السوسيولوجية الأمريكانية. ومن جانبهما، فقد اعترف ف. نونيت وف. سلزنيك (Philippe Nonet et Philip Selznick) صراحة، بدينهما إزاء ماكس فيبر، في إعدادهما لأطروحتهما التطورية. فقد تمنيا بناء هذه الأخيرة، على أساس مصادرة وجود موازاة بين ثلاثة نماذج من المنظمة الإدارية: قبل-بيروقراطية، بيروقراطية وبعد بيروقراطية وثلاثة نماذج من القانون التي تماثلها: الردعي، المستقل و"المفتوح". يتمركز القانون الردعي (القمعي) بين أيدي أولئك الذين يمتلكون السلطة ويوظفونه للتأكد من مدى خضوع الآخرين، في المجتمع الذي تسود فيه "عدالة طبقية". إن القانون المستقل هو الذي طور نوعا من الاستقلالية، إزاء السلطة السياسية التي يخدم مصالحها ويفرض عليها بالمقابل بعض الإكراهات والقيود. يشبه هذا القانون التنظيم البيروقراطي للمجتمع الذي عرفت فيه المهنة القانونية توسعا وتشارك بحيوية في ممارسة السلطة وتضمن استقلالية القانون. تعرف المجتمعات الحديثة، ذات الطابع البيروقراطي، هذا النمط من القانون. النموذج الثالث، "المفتوح" هو الذي يتراءى لنا في المستقبل. إنه قانون يتلقى صدمات من العديد من القوى الاجتماعية، يتأثر بالنقد القانوني ويتملص من الصبغة الرسمية وطقوسية

---

(51) -Ibid, p. 54.

(52) -Parsons, T. (1977), «Law as an Intellectual Stepchild», in Sociological inquiry, n° 47.

النموذج المستقل. يتموقع هذا القانون الجديد [الذي هو في حالة تشكل وبروز] في إطار حركة ثنائية، تنطلق من لامركزية مؤسسات السلطة إلى القضاء على احترافية القانون. وهي الحركة الثانية التي تنبئ بتنظيم ما بعد بيروقراطي للمجتمع.

يرى نونيت وسلزنيك في هذه الأنواع الثلاثة، نوعا من التواتر من حيث الظهور، لكنهما يحرصان على الإشارة إلى أن هناك "قدرة" كبيرة للانتقال من أحدها إلى الآخر، لكن ليست هناك ضرورة تاريخية لذلك. ويقولان أن "نموذج التنمية" الذي قاما بتطويره، يفترض إمكانية التحكم في توجيه عملية التغيير. لكن، الشروط الواقعية وعلاقات القوى المتواجدة، يمكنها أن تحرف تطور المجتمعات باتجاه مختلف[53]. هذا ما يفسر كيف تأخرت بعض المجتمعات كثيرا في الانتقال من القانون الردعي إلى القانون المستقل. ويمكن أن نضيف إلى ذلك، أن بعضها يكون قد تراجع، من القانون المستقل نحو القانون الردعي. أما بشأن القانون "المفتوح"، فهما يعترفان بأن الأمر يتعلق بمثل لا يزال هشا، يظل تحقيقه غير مؤكد ويرتبط بعدة عوامل. ومن جانبه، فقد أعد دونالد بليك (Donald Black) في كتاب له، نموذجا تحليليا أكثر من كونه تطوريا وأقل تأثرا بفيبر من سابقيه[54]. تعرض أطروحته في شكل مجموعة من القضايا التي يعتبرها بليك كلها قابلة للتحقيق الكمي ويشكل مجموعها "نظرية القانون". لكن، ليس من الصعب أن نكتشف فيها بقايا النزعة التطورية.

ويمكن أن نلحظ تأثير فيبر في تلك المقاطع. هكذا، في فكرة مستوحاة من فيبر ودوركايم، نقرأ أن: "العلاقة بين القانون والتمايز [الاجتماعي] تكوّن منحا خطيا. ويتزايد القانون مع التمايز الطبقي إلى نقطة الترابط المتبادل، لكنه ينحرف مع التكامل الاجتماعي"[55]. يقول بليك، أن هذه القضية يمكن التحقق منها، عندما نلاحظ منحى تطور المجتمعات القديمة كما المجتمعات الحديثة. عبر التاريخ، يقول بليك، لم يفتأ القانون ينمو ويتنوع، انطلاقا من الأشكال التقليدية للمجتمعات القديمة نحو الأشكال

---

(53) -Nonet, P. / Selznick, P. (1978), Law anti Society in Transition, New York, Farrar, Ed. Straus and Giroux, p. 23.

(54) -Black, D. (1976), The Behavior of Law, New York, Ed. Academic Press.

(55) -Ibid, p. 39.

الحديثة. يجد هذا التطور للقانون تفسيره داخل المجتمعات في: أشكال التنظيم، الضبط الاجتماعي، الثقافة والتمايز الاجتماعي. وبالنسبة للمستقبل، فإن بليك يقرأ فيه حركة مزدوجة: من جهة، عوامل تزايد مستمر للقانون وعلامات انحطاط، إن لم نقل أفول القانون، من جهة أخرى. وقد تكون المحصلة ربما هي العودة إلى حالة الفوضى[56]. وتتميز منظورات المستقبل عنده، بنبرة أقل تفاؤلا منها عند بارسونز، أونجي، نونيت وسلزنيك.

2.2. فيبر والتحليل النقدي للقانون، التحديث والرأسمالية

إذا كان علماء الاجتماع النقديون الآخرون أمثال هـ. جيرث وش. ر. ميلز [بالموازاة مع تالكوت بارسونز] قد عرّفوا ونشروا سوسيولوجيا فيبر، فإن رجال القانون ربما هم الذين ارتبطوا بالحركة الإنجلوسكسونية المسماة "دراسات النقد الشرعي" («Critical Legal Studies») وأسهموا في نشر السوسيولوجيا القانونية. وبالطبع، نعثر عند هؤلاء على نقاش مستنير وأهم استخدام لسوسيولوجيا القانون. يفرض ماكس فيبر على رجال القانون النقديين، تحديات هامة. يبدو لهم أن فيبر قد ترك أثرا عظيما حول القانون، لا يمكن الاستغناء عنه بالكامل ولا تجاهله، لكن ليس من الممكن تلقيه كما هو. فقد أقام بشكل صلب، مصداقية التفسير المتعدد الأسباب والمتبادل العلاقات بين القانون والاقتصاد في سياق تطور الرأسمالية. وفي الوقت ذاته، فقد أماط اللثام عن استقلالية القانون. وأكد أن القانون ليس مستقلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ووضع علاقة ديناميكية بين العقلانية المتقدمة في القانون وأنماط الإنتاج. وأخيرا، فقد ربط بين القانون، السلطة والهيمنة. كان د. تروبك (D. M. Trubek) أول رجل قانون نقدي أمريكي، استعاد هذه المباحث في مقالتين اثنتين، يتم التذكير بهما كثيرا منذ ذلك الحين[57]. إن المشكلة التي عالجها تروبك هي مشكلة دور القانون، في سيرورات تحديث المجتمعات. هذا المبحث، كما قال، لم يحظ بعناية كبيرة من قبل رجال الاقتصاد. فقد اعترف هؤلاء، بأن التنمية

---

(56) -Black (1978), op. cite, pp. 131-132.

(57) -Trubek, D. M. (1972 a), «Toward a Social Theory of Law: an Essay on the Study of Law and Development», in Yale Law Journal, n° 82.

يمكنها أن تكتسي بعض أشكال القانون، لكن دون الذهاب إلى أبعد من ذلك. وبدأ بعض رجال القانون يهتمون بالمسألة مجددا. ولكنهم كانوا جميعا يميلون إلى الاعتقاد بأن القانون، إذا اعتبر أحد عوامل التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية، فسيكون له تأثير مماثل في الأمم الجديدة التي هي في طريق التنمية.

سيؤدي إرساء قانون عقلاني ورسمي في تلك البلدان [على منوال نموذج القوانين الغربية] إلى تشجيع تنمية مختلف الأمم الجديدة، بما سيبرر استبدال التشريعات العتيقة، بقانون مستنسخ عن قانون الأمم الحديثة. يثور ترويك ضد هذا الاتجاه الإثنومركزي الذي يوحي بمثل هذه السياسة القانونية. وبعدما لاحظ أن بعض أنصار هذا الموقف، يستندون إلى المعلم فيبر من أجل دعم أطروحاتهم، فقد انهمك في كشف كيف أن التحليل الفيبري، يذهب في اتجاه مخالف ولا يسمح أبدا باستخلاص مصداقية مثل هذه السياسة. وهو يقول، بأن فيبر كشف بالعكس، أن التنمية الاقتصادية ورأسمالية الغرب، مثلت ظواهر فريدة تجد تفسيرها في حقب ظروف خاصة. لكن الظروف الاقتصادية والسياسية مختلفة، في الدول السائرة في طريق النمو، ولا يجب الاعتقاد بأن استدخال القانون الحديث بالقوة، سيؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي خلفها في البلدان الغربية[58]. وبدلا من ذلك، يجب أن تستلهم السياسة القانونية في الأمم الحديثة من المنهجية الفيبرية، النموذجية والمقارنة، من أجل إعداد نموذج جديد يستجيب للظروف الواقعية، في البلدان السائرة في طريق التنمية. ذلك هو النموذج الذي يضع ترويك بعضا من أسس انطلاقته[59]. على الأرجح، فقد طمح ترويك إلى التذكير بأن القانون في المنظور الفيبري، قد ساهم في بناء الرأسمالية بشرعنة هيمنة الملكية الرأسمالية. وقد استندت سلطة المالكين على القانون، ضد طوائف العمال. وحددت حق الملكية، بكيفية صرفة ومقيدة. كان القانون إلى جانب أولئك الذين يتمتعون بسلطة اقتصادية، محرفين بهذا الصدد، كلا من الديمقراطية كما العلاقات الاقتصادية، من أجل خدمة مصالح الرأسمال[60].

---

(58) –Ibid, pp. 11-16.

(59) –Ibid, pp. 22

(60) –Trubek (1972 b), op. cite, pp. 748-750.

إن إشكالية عقلانية القانون والاقتصاد هي معضلة أخرى، شغلت التفكير الأنجلوسكسوني عند السوسيولوجيين والقانونيين النقديين والماركسيين المحدثين، على حد سواء. نذكر مرة أخرى، بأن التباس وتعددية مدلولات مفهوم العقلانية، مثلما وظفه فيبر، شكل موضوع تحليل وتفكير من قبل العديد من المؤلفين. وبصورة عامة، تظل سيرورة العقلنة عبر تطور المجتمعات الحديثة التي أشار لها فيبر، حتى الآن أثناء السنوات الأخيرة، أحد المباحث الكبيرة في التفكير التي انطلقت من التراث الفيبري. في المنظور النقدي، يتمثل الإشكال في محاولة تفسير السبل التي شجعت وحجبت بواسطتها العقلنة القانونية في الوقت ذاته، حقيقة الهيمنة الرأسمالية. بشكل أكثر دقة وراديكالية، فقد تمثل الهدف في كشف ورفع ثوب القداسة عن العقلانية القانونية، بتبيان أن هذه الأخيرة تعكس أيديولوجيا مضمرة ووعي مزيف، عن علاقات السلطة، الفوارق الاجتماعية الفعلية والصراعات الخفية والجهضة[61].

في هذا الاتجاه الأخير، تتمثل الدراسات الثرية في تلك التي أجراها عالم الاجتماع جيرالد توركال (Gerald Turkel) نتيجة توجهها النظري والإمبيريقي معا[62]. درس توركال حالة فعلية، في قانون 1971 الذي منحت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة بموجبه، قرضا بمبلغ 250 مليون دولار إلى شركة لوكهيد للطيران (Lockheed Aircraft Corporation) لكي تجنبها من الإفلاس. وقد قام بتحليل هذه الحالة، في سياق نقدي للنظرية الفيبرية للعقلانية القانونية، في محاولة منه للتقريب بين النظريات الاجتماعية عند ماركس وفيبر، وفقا للنموذج الذي وضعه إ. ك. زيتلين (I.M. Zeitlin)[63] وي. هابرماس[64]. وتأكد من أن رأسمالية نهاية القرن العشرين،

---

[61] -Cain, M. (1980), «The Limits of Idealism Max Weber and the Sociology of Law», in Simon, R.J. et Spitzer, S. (dir), Research in Law and Sociology, op. cite., vol. 3.

[62] -Turkel, G. (1980), «Rational Law and Boundary Maintenance: Legitimating the 1971 Lockheed Loan Guarantee», in Law and Society Review, n° 15.

[63] -Zeitlin, IM. (1973), Rethinking Sociology: a Critique of Contemporary Theory, N.J., Ed. Englewood Cliffs, Prentice-Hall, pp. 123,136.

ليست هي الرأسمالية التي عرفها ماركس في القرن 19م، ولا فيبر في بداية القرن العشرين. نلاحظ في الرأسمالية الراهنة، تناقضات جديدة بين العقلانيات: القانونية، الاقتصادية والسياسية. ويوجد الآن، عامل مهم يتمثل في انتشار الاحتكارات الكبيرة -[مثل شركة لوكهيد]- التي تتميز [مقابل النموذج الفيبري] بعقلانية قانونية مزودة بطابع كوني. إذ يؤدي الاحتكار بالقانون في اتجاهات نوعية: واستنادا إلى سلطته الاقتصادية الضخمة، باستطاعة الاحتكار أن يحصل من الدولة على معاملات تفضيلية. ويترتب على ذلك، في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، أن تستجيب التوترات الجديدة بين كونية العقلانية القانونية، من جهة وخصوصية القواعد والقوانين، إلى لعقلانية الاقتصادية والسياسية، بدلا من أن ترتبط بالعقلانية القانونية الرسمية. يقوم الخطاب القانوني الرسمي عندها بتفكيك في حدوده، من أجل امتصاص وتبني هذه العقلانيات الأخرى. في الوقت ذاته، يخدم القانون غايات أيديولوجية، بالقدر الذي يعين فيه النقاش، داخل خطاب مقبول. هكذا، فهو يسهم في تقييد النقاش داخل مفهوم الملكية الخاصة، مستبعدا بذلك كل مرجعية وإمكانية اللجوء إلى الحلول التي تستدعي إحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية والسياسية.

إن سبل التحليل التي افتتحها رجل القانون تروبك وعالم الاجتماع توركال، دون أن تعكس الثراء الكامل في التحليلات النقدية للقانون [التي بدأت في جرد سوسيولوجيا القانون عند فيبر] هي صور عن عملية استكشاف، تتواصل وتعد بتطورات هامة. وخاصة إذا أدركت ضرورة الربط بين الانشغالات النظرية والإمبيريقية، وفقا للتقليد الأمريكي المفضل. على المستوى النظري، ندين بالتحليل والنقاش المعمق في السوسيولوجيا القانونية الفيبرية إلى رجل قانون وفيلسوف آخر في القانون، هو أنتوني ت. كرونمان (Anthony T. Kronman) الذي استقبل نشر كتابه، كحدث هام[65]. إن الكثير من التعقيبات التي شكل موضوعا لها، كانت كلها مادحة،

---

(64) -Habermas, J. (1975), Legitimation Crisis, trad. Thomas McCarthy, Ed. Boston, Beacon Press, pp. 33-94.

(65) -Kronman, Al. (1983), Max Weber, Stanford, California., Ed. Stanford University Press.

تعكس سبب هذا النجاح[66]. فعبر هذا العمل القانوني يكون كروغمان، قد قدم مساهمة نظرية رصينة في سوسيولوجيا القانون الأمريكية. يمكن القول، أن كتاب كروغمان هو أمريكاني بحصر المعنى، بحكم أنه استعاد وعمق القضايا الفكرية الثلاث من الفكر الفيبري التي شكلت موضوع عناية خاصة عند الأنجلوسكسونيين: مكانة القيم في المنهجية الفيبرية، العقلانية في المجتمع الغربي الحديث وتفسير الرأسمالية الغربية والحداثة. وهنا [فيما يتعلق بالنقطة الثالثة] يرجع كروغمان إلى سببية العلاقات بين القانون والرأسمالية.

يؤكد كروغمان أن "سوسيولوجيا القانون" كان هدفها الرئيسي، هو تنوير مسألة مساهمة المفاهيم والمؤسسات القانونية في التنمية وانتشار المؤسسة الرأسمالية. وبكيفية أدق، يكون فيبر قد بحث عن الرابطة الوثيقة بين العقلانية القانونية الرسمية وعقلانية أنماط الإنتاج الرأسمالي. تتسم إجابة فيبر بطابع يسميه كروغمان الـ"غنوصية السببية" («agnosticisme causal»). ويقصد من وراء ذلك، أنه إذا أمكننا أن نلاحظ [في كافة حقب التاريخ وكافة الحضارات] تأثيرا متبادلا بين القانون والاقتصاد، فإن قوة ووجهة هذا التأثير لا يمكن حسب فيبر، أن يتم التأكد منها بكيفية عامة وكونية. إنها تختلف وفق الحالات والظروف. فقد برهن فيبر أنه ليس هناك أساس علمي، لكي نفضل بكيفية أحادية، اتجاه تأثير بدلا من اتجاه آخر، القانون على الاقتصاد أو الاقتصاد على القانون. لا تساوي هذه النزعة الغنوصية (اللا أدرية) عند فيبر علامة فشل. بداية، يتعلق الأمر باتخاذ موقف ميثودولوجي يتماشى في العمق، مع الروح العلمية. ثم أنه يكتمل على الأقل، بعنصر إيجابي مزدوج. إذا لم يكن ممكنا التأكد من الرابطة السببية والأحادية الاتجاه، بين القانون الغربي والرأسمالية، فمن الممكن من جهة أخرى، أن نبرهن على القرابة الإبستمولوجية بين العقلانيتين الاثنتين، فيما يتعلق بارتكازهما على الأسس الفكرية والأخلاقية نفسها التي تعكس المثل نفسه.

(66) -Trubek, D.M. / Munger, L. et Esser, J. (1986), Preliminary, Eclectic, Unannotated Working Bibliography for the Study of Max Weber's «Sociology of Law», Miméographié, Institute for Legal Studies, University of Wisconsin - Madison, pp. 26-27.

تتضح العلاقة بين القانون والرأسمالية، عندما نتقلها إلى السياق العام في عالم القيم والحضارة الغربية.

في المقام الثاني، من الممكن أن نميز بين العوامل التي شجعت أو أنها تشجع، في حالات فعلية معطاة، تأثير القانون في الاقتصاد وتلك التي شجعت ولا تزال تشجع تأثير الاقتصاد في القانون. هذا ما يؤدي بنا إلى رؤية العلاقة بين القانون والرأسمالية، بكيفية متعددة الأبعاد. مثلما قام بذلك د. ترويك، يكشف أ. كروغمان أن ماكس فيبر، قد فكر مليا في الظروف المختلفة التي جعلت الرأسمالية تنمو في البلدان التي تتمتع بأشكال قانونية جد متنافرة، قانون العقلانية الرسمية في البلدان الأوروبية ذات القانون المدون وقانون العقلانية الاسمية في البلدان الأنجلوسكسونية[67]. وهنا، يستحيل علينا أن نعيد الاعتبار الكامل لكتاب د. كروغمان. ربما تجب الإشارة فقط إلى النية الرئيسية للكاتب. فقد تمثلت في بيان أن سوسيولوجيا القانون عند فيبر [على خلاف القراءة المألوفة لسوسيولوجيا القانون التي لم ير فيها سوى تمهيدا غير محكم لعمل غير مكتمل] تتسم بانسجام داخلي كبير. لكن، لكي ندرك هذه الوحدة، يجب علينا أن نؤول السوسيولوجيا القانونية الفيبرية، ضمن مجموع فلسفة السياسة وخاصة سوسيولوجيا القيم عنده.

3.2. ماكس فيبر وفينومينولوجيا القانون

إذا كان هناك من تيار فكري، يحتمل أنه قد تأثر بسوسيولوجيا القيم، فسيكون بالتأكيد هو الفينومينولوجيا. لكن، لم يكن الحال كذلك. فقد عرفت السوسيولوجيا الفينومينولوجية في الولايات المتحدة تاريخا معقدا، لم يتم استكشافه حتى الآن. ليس هنا هو مكان محاولة إعادة رسم خطوطها الكبيرة. نذكر وحسب، أن الفيلسوف والسوسيولوجي الألماني ألفريد شوتز هو الذي كان أكبر المساهمين في إرساء قواعد سوسيولوجيا فينومينولوجية[68]. لقد بحث شوتز [الذي كان على اطلاع جيد بأعمال ماكس فيبر التي يقدرها عاليا] عن بيان القرابة بين الفكر الفيبري والفكر الهوسيرلي

(67)- Trubek (1972 b), op .cite.

(68)- Schutz A. (1967), op. cite.

وتنوير الجوانب الفينومينولوجية في السوسيولوجيا الفيبرية. من الصعب مع ذلك، أن نقيم بأي قدر استقبل السوسيولوجيون الأمريكان هذه الرؤيا من سوسيولوجيا فيبر. إنها دون أدنى شك، الإثنوميثودولوجيا مثلما صاغها بشكل أساسي، كل من هارولد جرفينكال وآرون سيكوريل (Harold Garfinkel et Aaron Cicourel) التي نعثر بين طياتها على الفينومينولوجيا. من جهة أخرى، يبدو أن الإثنوميثودولوجيين رأوا أن فيبر، رغم ما قاله عنه شوتز، يتمتع بطابع وضعي يجب الاحتراز إزاءه.

ربما يكون ذلك هو السبب الذي يفسر كيف أن القانون [رغم أن الإثنوميثودولوجيا قد نشأت بمناسبة متابعة عملية قضائية[69] وأنها ألهمت العديد من التحليلات، بشأن عمل الحاكم في الولايات المتحدة] لم يشكل موضوع عناية متميزة في السوسيولوجيا الفينومينولوجية. هذا ما لاحظه ف. ليدز (Victor Lidz) [الذي ندين له بإحدى الإسهامات النادرة في السوسيولوجيا القانونية] حاول أن يستوحي أفكاره ومفاهيمه من جرفينكال وسيكوريل كما من ماكس فيبر وتالكوت بارسونز[70]. أراد ليدز أن يضع قواعد نظرية سوسيولوجية في القانون أو حسب تعبيره "سوسيولوجيا عامة في القانون". بصفته تلميذ وتابع تالكوت بارسونز، فقد استلهم ليدز من هذا الأخير أفكاره، لكي يعد مفاهيمه وعناصر نظريته. وليس هنا محل تتبع ليدز، بشأن إعداد نظريته البارسونية في القانون. لكن، قبل تطوير نموذجه، فقد توجه ليدز إلى إ. دوركايم وماكس فيبر، باحثا عن الكيفية التي تناولت بها السوسيولوجيا القانون في البدء. وقد تعرف على سبيلين اثنين. يتمثل السبيل الأول، في النظر إلى القانون كمؤشر عن نماذج المجتمعات. هكذا، فقد رأى فيه، مؤشرا للتمييز بين التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي. ومن جانبه، رأى فيبر في القانون مؤشرا للتصورات الأخلاقية والمصالح المتضاربة، عند مختلف جماعات السلطة أو التأثير في

(69) -Garfinkel, H. (1968), «The Origins of the Term Ethnomethodology's», in Proceedings of the Purdue Symposium on Ethnomethodology, Institute Monograph Series n° 1, Institute for the Study of Social Change, Ed. Purdue University.

(70) -Lidz, V. (1979), «The Law as Index, Phenomenon, and Element – Conceptual Steps Toward a General Sociology of Law», in Sociological Inquiry, n° 49.

المجتمعات التاريخية. لم يبرز هذا المفهوم عن القانون، في سوسيولوجيا القانون الفيبرية وحسب، لكن أيضا في الدراسات التاريخية الكبرى التي قام بها فيبر، بصدد مجتمعات: الصين، الهند والديانة اليهودية[71].

السبيل الثاني، الذي تناولت فيه سوسيولوجيا القانون حسب ليدز، هو منظور تحليل الفعل الاجتماعي، كعنصر ضبط أو إكراه الفاعلين. وهنا يصبح تحليل ليدز فينومينولوجيًا بالتحديد، ويستنجد بالإثنوميثودولوجيا. فهو يستوحي في البداية، من نظرية 'تعريف الموقف' التي أعدها و. إ. طوماس (W.I. Thomas,1863-1947) وبحوث ن. شومسكي (N. Chomsky)، جرفينكال وسيكوريل. لكن المثير للعجب، أن ليدز لم يعد يرجع إلى فيبر الذي بدا تأثيره رغم ذلك، عميقا جدا في التعريف الذي يعطيه للقانون. تمثل تعريفات 'الموقف'، في سياقات اللايقين [حيث أن كل فاعل يجب أن يعمل] نوعا من 'قواعد لغة العلاقات الاجتماعية'، ونظاما معياريا مكونا من معلومات، إشارات مختلفة وقواعد، تسمح لكل فاعل بالتوجه بكيفية شبه مؤكدة، عبر شبكات التفاعلات التي ينخرط فيها.

تكون تعريفات الموقف هذه، واضحة ودقيقة بعض الشيء. ويتمثل القانون في إكراهات معيارية، تسمح بتصحيح العيوب والنقائص المزمنة في تعريفات المواقف المتحولة، بكيفية لارسمية[72]. إن رسمية ودقة القواعد القانونية تضيف هكذا، نوعا من الأمن، خاصة في حقول الفعل حيث تكون الاستثمارات التي يعتقد الفاعلون بواجب القيام بها، في تفاعلات تبدو لهم مهمة، لكي يشعروا بالحاجة للجوء إلى إكراهات خارجية، مكسوة بصبغة رسمية. نشير إلى أن ليدز، يعيد الربط مع التوجه الذاتي الذي أعطاه فيبر للسوسيولوجيا، حين كان يبحث عن نقطة الانطلاقة في الفعل الاجتماعي ذي المعنى، عند كل فاعل. بهذه الصيغة، أراد ليدز أن يستعيد ويجدد بكيفية فينومينولوجية، تحليل القانون في صيغة 'ضبط اجتماعي'. كانت الأسس الأولى لمثل هذا التحليل حاضرة بجلاء عند ماكس فيبر، في تعريفه للقانون بالقهر. كما

---

(71) –Ibid, p. 56.

(72) –Ibid, p. 11.

استعاد بارسونز هذا المبحث، لكن بكيفية مبسطة[73]. فعاد ليدز وضخمها، عائدا بذلك إلى عناصر نظرية الفعل الاجتماعي التي اعتقد الشاب تالكوت بارسونز أنه تعرف عليها في قلب سوسيولوجيا ماكس فيبر.

III- استنتاج

حاولنا قدر الإمكان، أن نعثر في العلم المعقد للسوسيولوجيا والسوسيولوجيا القانونية الأمريكانية، على كيفية استقبال أثر ماكس فيبر، خاصة كتابه "سوسيولوجيا القانون" وكيفية توظيف رجال القانون والسوسيولوجيين الأنجلوسكسونيين له. من المهم أن نشير في آخر هذه المحاولة إلى محدودية استكشافنا. لم نتوقف سوى عند رجال القانون، علماء الاجتماع والفلاسفة الذين استوحوا من الفكر الفيبري. يمكن أن يتخذ ذلك طابع مشروع، ذي أبعاد أخرى لو أننا حاولنا الوقوف عند التأثير اللامباشر والمبطن في فكر فيبر –[غير المعترف به– في كافة الحقول –وهي لعمري عديدة]– تستثمرها السوسيولوجيا القانونية الأمريكية. بدأت هذه الأخيرة في التعرف على نفسها هي ذاتها وتحيط بحقلها، مثلما يشهد على ذلك المؤلف الجماعي المهم الذي نشر تحت إشراف "مجلس البحث العلمي الاجتماعي" (Social Science Research Council)[74]. في ضوء هذا التمرين، سيصبح تأثير ماكس فيبر في السوسيولوجيا الأمريكية، أكثر فأكثر جلاء.

اليوم، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، يعترف رجال القانون والسوسيولوجيون الأنجلوسكسونيون تدريجيا بأن ماكس فيبر، هو أكبر منظر اجتماعي في مرحلة الحداثة عندنا... فقد حاول فيبر، أن يفسر مكانة الفرد في العالم الحديث. لكن، وراء هذه الصيغة الخادعة، من حيث التبسيط، يتستر مشروع

(73) -Parsons, T. (1962), «The Law and Social Control», in Evan, W.M. (dir.), Law anti Sociology: Exploratory Essays, Glencoe, Illinois, Ed. The Free Press.

(74) -Lipson, L. / Wheeler, S. (s. d) (1987), Law and the Social Sciences, New York, Ed. Russell Sage Foundation.

ضخم"[75]. وفي تحليله لهذه الحداثة، فقد رأى فيبر واستكشف الدور الذي لعبه القانون، المكانة التي يحظى بها والتأثير الذي يمارسه. وجراء ذلك، فقد اضطر فيبر إلى إعداد "سوسيولوجيا قانونية" تعتبر هي أيضا بمثابة "مشروع ضخم". هذا ما لمح له ستانيسلاف أندريسكي (Stanislav. Andreski) بقوله: "تعتبر سوسيولوجيا القانون عند فيبر الجزء الأكبر تأثيرا من أثره. إنه ليس من المغالاة في شيء، أن نصفه بكونه جهدا فوق-إنساني تقريبا. من العجيب أن يعرف أحدهم -كما هو حال ماكس فيبر- هذا الكم (الهائل) عن هذا العدد من الأنظمة القانونية، في الوقت الذي نعتبر فيه... أن أثر حياة أي شخص يتلخص في معرفة هيئة قانونية واحدة"[76]. لقد أفحم الطابع المهيب لسوسيولوجيا القانون عند فيبر، العديد من الباحثين وأساء إلى انتشارها. لكن، منذ عدة سنوات، اجتهد رجال القانون والسوسيولوجيون الأمريكان والبريطانيون كثيرا، من أجل فهم أفضل وتقييم أحسن، لكافة أبعاد ومصادر التركة الفكرية التي خلفها الجهبذ ماكس فيبر...

[75] -Lash, S. / Whimster, S. (s. d) (1987), Max Weber, Rationality and Modernity, London, Ed. Allen and Unwin.

[76]- Andreski, S. (1984), Max Weber's Insights anti Errors, Londres, Ed. Routledge and Kegan Paul, p. 86.

المبحث الثاني

النموذج المثالي أداة البحث في سوسيولوجيا التنظيمات

تشير عبارة "نموذج مثالي" إلى طائفة من المصطلحات الشائعة في العلوم الاجتماعية. لكن، لا تزال هذه العبارات يشوبها الغموض. ولم تتناول المناظرات المتكررة في هذا الموضوع، المعنى والمدى المنهجي وحسب للفكرة، لكنها عالجت أصلها أيضا. وغالبا ما تتموقع هذه الأخيرة في إطار التقليد الفكري الألماني، لكنها تبرز في السوسيولوجيا ذات المنحى الدوركايمي. يرتبط النموذج المثالي بعملية مفهمة تخص العلوم الاجتماعية، وحينا بنية اختزالية وانتقائية للظاهرة الاجتماعية المركبة، وحينا آخر، بمنهج البحث. وبالفعل، يمكن أن يكون النموذج المثالي بمثابة موديل. ونلاحظ في مضمار ممارسة البحث الميداني، اضمحلال التمييز بين النموذج المثالي والنموذج المتوسط، في غالب الوقت.

I- النموذج المثالي

تشكل عبارة "نموذج مثالي" (type idéal) اليوم جزءا من المصطلحات المتداولة في السوسيولوجيا. ونادرة هي الكتب المرجعية -[كتب، معاجم، موسوعات]- التي لا تشير إليها، بكيفية أو بأخرى. ونادرة أيضا هي العبارات المشبعة بالالتباس والمواتية التي تخلق حالات سوء فهم من كل صنف. بهذه الكيفية، منذ أكثر من نصف قرن، تساءل دون مرتندال (Martindale Don) [الذي كان ينظر بشكل تهكمي إلى هذا المفهوم والنقشات التي تدور بشأنه، كـ"قصة ألغاز كبيرة" («a major mystery story»)] إن لم يكن من المستحسن إعادة بناء "مسرح الجريمة"، لكي تتضح الصورة أكثر[1]. وعدة سنوات من بعد، فقد تأسف ب. لازارسفيلد وأ. أوبرشال (P. Lazarsfeld et_Anthony Oberschall) من طبيعة هذا النقاش "الغامض" الذي ما فتئ

---

[1] -Martindale, D. (1959), «Sociological theory and the ideal type» in Llewellyn Gross (Ed.), Symposium on sociological theory, New York, Ed. Harper and Row, p. 57.

يهدأ ويثور بشأن النماذج المثالية[2]. في الإطار ذاته، يعتقد عالم الاجتماع الفرنسي ر. بودون (Boudon Raymond) أن مفهوم النموذج المثالي، يسهم "في وصف معضلة أكثر من مساهمته في تحديد منهج"[3]. وفي الفترة نفسها، قدم ب. بورديو ومعاونوه (Pierre Bourdieu, 1930-2002) النموذج المثالي كأداة ثمينة، إذا ما تم "رفع أشكال اللبس" التي تلف بها"[4]. وفي فترة متأخرة، سيرجع كل من ر. بودون وف. بوريكو (R. Boudon et F. Bourricaud) إلى المسألة، وهما يشيران إلى أن هذا المفهوم، يبدو أنه قد أصبح "عصيا على التفسير"[5].

في الواقع، نلاحظ أن التراث التفسيري الذي يدور حول هذا الشأن جد معتبر. ليس وحسب، فيما يتعلق بالمعنى والمدى الميثودولوجي للمفهوم الذي شكل موضوع نقاشات متجددة: بل بصدد أصله ذاته. في غالب الأحوال، يتموقع هذا الأخير في التقليد الفكري الألماني ويحظى ماكس فيبر في هذا المبحث، بمساهمة ميثودولوجية حاسمة[6]. وحديثا جدا، فقد تمت الإشارة إلى أن الترجمة الفرنسية للنموذج المثالي الفيبري (Idealtypus) لا تتضمن أي تجديد من حيث المعنى، مقارنة بالتوظيف الدوركايمي للعبارة[7]. لكن، مع ذلك، فإن المرجعية المألوفة للأثر الفيبري، تطغى على

(2) -Lazarsfeld, Paul F. / Oberschall Anthony R. (1965), «Max Weber and empirical social research», in American sociological review, n° 30, p. 198.

(3) -Boudon, R. (1969), Les méthodes en sociologie, Paris, éd. PUF, p. 101.

(4) -Bourdieu, P. et al. (1968), Le métier de sociologue, Paris, éd. Mouton / Bordas, p. 79.

(5) -Boudon, R. / Bourricaud, F. (1982), Dictionnaire critique de la sociologie, Paris, Ed. PUF, p. 621.

(6) - جاء المفهوم في صيغ متنوعة مختلفة (type idéal, idéal-type, idéaltype) نكتفي هنا بالصيغة الأولى التي تبدو لنا أكثر تطابقا مع مضمونها في اللغة العربية.

(7) - أنظر كتاب د. شنير (Schnapper, D. (1999), La compréhension sociologique. Démarche de l'analyse typologique, Paris, Ed. PUF, p. 14).

وفي مؤلف حديث، أشار ش-هـ. كوين (Charles-Henry Cuin) إلى أن التحليل الدوركايمي لأسباب الانتحار، يرتكز على بناء فاعل نموذجي-مثالي (Cuin, Charles-Henry. (2000),

عدد معتبر من وجهات النظر المتباينة. أحيانا يعتبر النموذج المثالي، كنتيجة لعملية مفهمة لا يمكن سوى أن تفرض نفسها على العلوم الاجتماعية. وأحيانا أخرى، كتعبير عن إرادة اختزال ظاهرة التعقيد ومبدأ انتقاء المعطيات الاجتماعية، يرتبط بعلاقة وثيقة مع القيم. لكن، من الناحية البراجماتية، ينظر إلى هذا المفهوم كنواة منهج خاص، يسمى "نموذجيا-مثاليا" («idéaltypique»). وبعيدا عن هذه النقاشات العارفة أو العالمة، يمتزج مثل هذا المنهج النموذجي- المثالي في الغالب [أثناء ممارسة البحث] والإمبيريقي بعمليات النمذجية العادية. وعندئذ، يتلاشى التميز بين النموذج المثالي والنموذج المتوسط. ولا تفيد الإشارة إلى ماكس فيبر، سوى من أجل التصدي لعملية التبسيط المفرط التي تطال عملية التحليل هذه. هكذا، يصبح النموذج المثالي في غالب الوقت، هو العبارة "التيمة" التي يوظفها الباحث في الميدان، عندما يكون في حالة دفاعية[8].

من المفيد إذن، أن نذكر بخصوصيات هذا النمط من المفهمة، رسم أصله وكيف يلعب دورا ضمن كل استراتيجية تحليلية. وفي الأخير، ندقق وظيفته في الواقع، أثناء لحظة من لحظات البحث الإمبيريقي. هذا ما سنحاول تناوله هنا.

1- النموذج المثالي: ما له وما ليس عليه

في الحقيقة، إذا كان الأثر الفيبري لا يفتتح توظيف ولا الرجوع إلى العبارة التي هي سابقة عليه، فإننا بلا مراء، لا نعثر في كتابات ماكس فيبر وبالأخص في مؤلفه "محاولات حول نظرية العلم" [(«Objektivität» sozialwissenschaftlicher und

Ce que (ne) font (pas) les sociologues. Petit essai d'épistémologie .(critique, Genève, Ed. Droz, p. 162

[8]- خلال مؤتمر حديث، توصل ج-ك. باسرون (Jean- Claude Passeron) حد القول أن العبارة توظف في الغالب للدفاع عن تعريف معيب (Jean- Claude Passeron, Troisième .cycle romand, Morges, avril 2001

(sozialpolitischer Erkenntnis الذي ظهر عام 1904[9] كأول محاولة صارمة – رغم كونها جادة قليلا]- على تحديد النموذج المثالي، نتيجة نمط معين من المفهمة، تعبيرا عن تصور معين من النشاط العلمي وأداة استراتيجية تحليل خاص. إن النموذج المثالي الذي وقع اجترارة حد التخمة، هو بناء فكري نتحصل عليه بتشديد عمدي على بعض خصائص الموضوع المعني[10]. يرتبط هذا الإنشاء المفهمي بالواقع الملاحظ، لكنه يعكس عنه صيغة أسلوبية إرادية، نتيجة للطابع "الخيالي" للموضوع المبني بشكل انتقائي، على هذا المنوال[11]. إن فكرة الخيال –[كما هي عبارة "يوتوبيا" التي استخدمت أيضا من قبل فيبر]- يمكنها أن تثير اللبس، إذا لم توفر لنا كتابات فيبر، عدة توضيحات مفصلة عما يجب فهمه منها[12]. بشكل معين، نكون في حالة من الخيال، بالقدر الذي لا تبرز فيه الموضوعات التي تحدد بكيفية نموذجية من الواقع الإمبيريقي. إنه يقدم عنها تمثلا "خاليا من التنوعات المحتملة"[13]، يختزل فيما هو "ضروري صرف"، لفهم "منطق نموذج من السلوك"[14]. لكن، تظل الرابطة مع الواقع الإمبيريقي شرطا إلى

---

(9)- تم تداول ذلك مجددا في كتاب (Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre ([1922] 1988, pp. 146- 214)) وفي الترجمة الفرنسية التي حملت عنوان "محاولات حول نظرية العلم" (Essais sur la théorie de la science, 1965, pp. 117-213).

(10) -Weber, M. [1922] 1988), Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [tr. J. Freund (1965), Essais sur la théorie de la science, Paris, Ed. Plon, p. 181.

(11) -Martuccelli, D. (1999), Sociologies de la modernité. L'itinéraire du XXe siècle, Paris, Ed. Gallimard, p. 224.

(12) -Weber [1922] 1988, op. cite, p. 191.

(13) -Rocher, G. (1993), «Type idéal» dans André-Jean Arnaud, Jacques Commaille et al. (Eds.), Dictionnaire encyclopédique de théorie et de sociologie du droit, Paris, Ed. Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, p. 629.

(14) -Weinreich, M. (1938), Max Weber. L'homme et le savant, Paris, Ed. Les Presses Modernes, Thèse présentée pour le doctorat d'université à la faculté des Lettres de l'université de Paris, p. 99.

درجة أن فيبر نفسه يكلف الباحث، في كل حالة، بمهمة تقييم: "كم يقترب الواقع أو ينحرف، عن هذا التمثل النموذجي"[15]. وإذا فرضت عبارة "يوتوبيا" نفسها، فذلك يعود إلى أن الواقع الذي يعرض بكيفية نموذجية-مثالية، هو في الحقيقة من اختصاص "سوسيولوجيا كما لو أن" («Soziologie des Als-Ob»)[16].

ليس لهذه الصيغة أي طابع تبسيطي. ما نقصده من ذلك، أن التمثل على هذا المنوال، سيكون مطابقا للواقع الذي نلاحظه إمبيريقيا، عندما تخضع فيه الأفعال والتفاعلات -موضوع البحث- إلى منطق خالص، لن يؤثر فيه أي عامل خارجي عن هذا المنطق. هذا ما جعل ف. راينو (Ph. Raynaud) يقول أن النموذج المثالي يوحي بسريان الفعل: "الذي كان يجب توقعه في فرضية السلوك العقلاني". ويؤكد بالعكس: تأثير "لا عقلانيات من كل نوع" في الواقع الفعلي[17]. وبالطبع، فإن راينو يؤكد ذلك، على أساس نظرية الاقتصاد الكلاسيكي، عند فيبر الذي يعتبره: "قيمة براجماتية بالنسبة لمنهجية النماذج المثالية"[18]. توفر النظرية الاقتصادية عند فيبر ميدانا مفضلا، لكي يوضح فيها تصوره عن النموذج المثالي. إنها تقدم بالفعل: "كونا لا يحتمل التناقض من العلاقات المفكرة"[19]. إن: "الذات الاقتصادية" التي بنيت على عكس الفرد الإمبيريقي (التي تجعل فيبر يلاحظ) لا تتأثر بأي شكل من الأشكال بالانفعالات ولا تكون اقتصادية تحديدا. لكنها تؤثر في الحقيقة، في سلوك الكائنات البشرية الفعلية[20].

---

(15) -Weber [1922] 1988, op. cite, p. 191.

(16) -Tenbruck, Friedrich H. (1959), «Die Genesis der Methodologie Max Webers», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 11, p. 625.

(17) -Raynaud, Ph. (1987), Max Weber et les dilemmes de la raison moderne, Paris, Ed. PUF, p. 51.

(18) -ibid., p. 54.

(19) -Weber ([1922] 1988), op. cite, p. 190.

(20) -Weber, M. [1922] 1925), Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [2e éd. de l'ouvrage collectif Grundriss der Sozialökonomik], pp. 2-3.

لقد كان د. مارتوتشللي (Danilo Martuccelli) صائبا، عندما أشار بقوله: "بكيفية ذكية، يصبح الفعل العقلاني في النهاية، هو النموذج الذي يشتق منه البناء ذو المعنى"[21]. مع ذلك، يظل صحيحا، ضرورة أن نأخذ في الحسبان الفكرة التي مفادها أن العقلانية القيمية، تسمح لنا بتجاوز المرجعية الحصرية للعقلانية الاقتصادية. تشكل فكرة المنطق الخالص –[المجردة من كل عنصر دخيل]– قاعدة مفهوم النموذج المثالي، مهما يكن المنطق الذي يؤخذ في الاعتبار، من جهة أخرى. وتبرر هذه الفكرة أيضا، عبارة "النموذج المثالي". وبالطبع، مثلما يقال ذلك في الغالب، يتعلق الأمر بنموذج "فكري"، أي بنموذج مجرد، مفكر ومبني. وبهذا الصدد، يعتقد ج. روشيه (G. Rocher) بضرورة كتابة أن النموذج: "فكري بدلا من مثالي"[22]. لكن، صفة "مثالي"، تعبر عن مرجعية إلى مفاهيم لا يمكنها أن تتحول إلى واقع، سوى في بيئة اجتماعية، تحكمها منطقيات مجردة بالكامل. معرفيا، ودون رؤية معيارية، يكون هذا الإنشاء التصوري في الوقت ذاته، نموذجيا وفكريا"[23].

لكن فيبر يضع تحت عنوان "نموذج مثالي"، أشياء من طبيعة مختلفة: أفعال فريدة، حالات أشياء أو استعدادات فكرية[24]، لا توجد من حيث المبدأ حدود لتنوعها[25]. يدعونا هذا الأمر إلى ضرورة التمييز بين أنواع النموذج المثالي. أحد أوائل شرّاح التركة الفيبرية، وهو ألكسندر فون شلتينج (-Alexander von Schelting, 1894

---

[21]- Martuccelli (1999), op. cite, p. 226.

[22]- Rocher (1993), op. cite, p. 629.

[23]- هذا ما ولد ارتيابا عند ج. فروند، بشأن الترجمة الأكثر تطابقا (Weber, M. [1922] 1925), Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), p. 485.

[24]- Weinreich (1938), op. cite, p. 101.

[25]- Albrow, M. (1990), Max Weber's construction of social theory, Basingstoke, Ed. MacMillan, p. 154.

1963) يجد فيه، حضور نماذج مثالية فردانية وعامة، يعتقد أنها منبع هذا الغموض[26]. وفي السياق ذاته، سيميز جون واتكينز (John W. N. Watkins) لاحقا (عند فيبر) بين نماذج مثالية "كلية" وأخرى "فردانية". النماذج الأولى، يتم بناؤها بالتأكيد على الجوانب الهامة من موقف تاريخي يؤخذ في مجمله، ويتم تنظيمها بكيفية تبرزها في صورة متناسقة. بينما تترتب وتبنى النماذج الثانية، على تفحص موقف الفاعلين الفرديين وعلى تجريد عناصر من مثل خطاطات شخصية، وأنماط معرفة للموقف أو نماذج علاقات بين الأفراد[27]. يستند واتكينز في تبنيه لمبدأ النزعة الفردانية الميثودولوجية على فحصه النقدي، لهذين الإجراءين من إجراءات المفهمة[28]. ومن جانبه، فقد استعاد تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) [الذي يرتكز بقوة على شلتينج على حسابه] عملية التمييز بين النماذج الفردانية والنماذج العامة. يغطي الصنف الفرداني عنده، تلك العمليات التاريخية الفردية أو حركات الأفكار التي تبرز في التاريخ كظواهر فريدة. ويعود الطابع النموذجي-المثالي للمفهوم إذن إلى انتقاء مقاييس التعريف الذي يرتبط بطبيعة المصالح العلمية التي تكون موضوع البحث. يلعب الصنف العام دورا منطقيا آخر: إنه يستهدف استخلاص العناصر الأساسية. في هذه الحالة، يسمى المفهوم "نموذجيا-مثاليا"، لأنه يسمح لنا ببناء مشهد حدثي

---

(26)- يذكر شلتينج (Schelting) في هذا الصدد بالخلط القائم، بشأن الطابع المعمم والطابع الفرداني للمفهوم («die Verwischung des generalisierenden und individualisierenden Begriffscharakters», 1934, p. 332). أي غياب طابع المفهوم المعمم والمفرد.

(27) -Watkins, John W. N. (1952-1953), «Ideal types and historical explanation», in The British journal for the philosophy of science, 1952, 3, in Herbert Feigl, May Brodbeck (Eds.), Readings in the philosophy of science, New York, Ed. Appleton-Century- Crofts Inc., pp. 523.

(28) -ibid., p. 729.

افتراضي[29]. وبشكل مماثل، يقترح و. رونسيمان (Walter Garrison Runciman) تمييزا بين نماذج مثالية وصفية ونماذج مثالية تفسيرية[30]. يكون النموذج المثالي الوصفي "مثاليا" بمعنى أنه لا يتطابق مع أي مثل يمكن ملاحظته إمبيريقيا، لكنه قد يشكل معيارا، من أجل تعريف ومقارنة الملاحظة بشكل فردي[31].

نكون هنا داخل المنطق الإجرائي من النموذج الفرداني، عند شلتينج وبارسونز. لا يبرز النموذج المثالي التفسيري أكثر من الواقع الإمبيريقي، لكنه يشترط منطقيا بواسطة التعميم، انطلاقا من نظرية تتكيف مع عالم ملاحظاتنا[32]. وعلى آثار ب. فيستر (Bernhard Pfister) تعتقد جوديث جانوسكا-بندل (Judith Janoska-Bendl) فيما يخصها، أن النوعين من مفهوم النموذج المثالي، يغطيان بعدا تاريخيا وبعدا سوسيولوجيا خاصا[33]. يرتكز النموذج المثالي السوسيولوجي، إما على قضايا ذات طابع لا زمني، يعكس المعنى الممكن ذاتيا («überzeitliche Aussagen über möglichen gemeinten Sinn») يخص بعض أصناف من الفعل، وإما على احتمال أن تحدث. وبالعكس، يعزل النموذج المثالي التاريخي، شكلا معطى إمبيريقيا، بإعطائه

---

(29) - أنظر كتاب ت. بارسونز (Parsons, T. [1937] 1968), The structure of social action, New York, Ed. The Free Press, pp. 604-605). ويثمن بارسونز هنا، على قام به شيلتينج، عندما أشار لأول مرة إلى أن فيبر، يضع تحت عبارة "نموذج مثالي"، مقولتين اثنتين متنافرتين تماما. المفهومان متنافران تماما، بصدد تعميم وتفريد المفاهيم («the two quite heterogeneous categories of generalizing and individualizing concepts», p. 604)

(30) -Runciman, Walter G. (1983), A treatise on social theory, vol I: The methodology of social theory, Cambridge, Ed. Cambridge University Press, pp. 291-294.

(31) -ibid., pp. 291-292.

(32) -ibid., p. 292.

(33) -Pfister, B. (1928), Die Entwicklung zum Idealtypus. Eine methodologische Untersuchung über das Verhältnis von Theorie und Geschichte bei Menger, Schmoller und Max Weber, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), p. 170.

معنى ثقافيا («anhand der Kulturbedeutung»)[34]. من وجهة نظر سوسيولوجية، يشبه نمط المفهمة النموذجية المثالية، بلا ريب، المقاصد النظرية المتنوعة[35]. فقد يتعلق الأمر باقتراح تأويل مقبول، بصدد بروز ظاهرة اجتماعية معينة. وقد يتعلق الأمر ببناء أصناف مبنية على منطقيات سلوك متنوعة، تستخرج في الغالب، من سياقها الأصلي. وقد يدور الموضوع أخيرا، حول إشكالية فهم معنى الفوارق الملاحظة، مقارنة بمنطق سلوك معين.

2- أصول المفهمة النموذجية- المثالية

يعكس تنوع المقاصد النظرية التي تنقلها مفهمة النموذجية-المثالية، تنوع التأثيرات الفكرية التي تمارس في هذا الموضوع. وهي تنحدر مباشرة من العقل وترمز إلى مصدر الخلافات والنزاعات التي تدور بشأن المنهج الذي انخرط فيه ماكس فيبر في ألمانيا في زمنه. ينسب الكثير من الكتاب اختيار فيبر لعبارة (Idealtypus) إلى تأثير رجل القانون ج. جيلينك (Georg Jellinek, 1851-1911) المختص في دراسة مقارنة النظم السياسية والذي تربطه به علاقة وثيقة[36]. يمكن تأكيد هذا الرأي، بشهادة ماريان فيبر التي أشارت إلى أن جيلينك يستخدم العبارة بالمعنى الذي استعمله فيبر من بعده[37]. ومع ذلك، فإن تلك العبارة تخضع للنقد، بحيث كانت محل شروح

---

[34] -Janoska-Bendl, J. (1965), Methodologische Aspekte des Idealtypus. Max Weber und die Soziologie der Geschichte, Berlin, Duncker und Humblot, Band 3, p. 39.

[35] -Saegesser, B. (1975), Der Idealtypus Max Webers und der naturwissenschaftliche Modellbegriff. Ein begriffskritischer Versuch, Bâle, Birkhäuser, p. 107.

[36] -Albrow (1990), op. cite, p. 151.

[37]- أنظر في هذا الشأن م. فيبر (Weber, M. (1926) [1989], Max Weber. Ein Lebensbild, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), p. 327). وحسب ماريان فيبر، نكون بالفعل أمام عبارة تم توظيفها من قبل جلينيك (Georg Jellinek) في علومه السياسية العامة بالمعنى ذاته كما هو معنى 'النساج' («ein Ausdruck, den schon Georg Jellinek in seiner allgemeinen Staatslehre in demselben Sinn wie nach ihm Weber verwendet», p. 327)

متضاربة، كما أشار إلى ذلك فريدريتش تنبروك (Friedrich H. Tenbruck)[38]. بالفعل، فإذا كان فيبر قد استلف هذه العبارة من جيلينك، فهو لا يضمنها المعنى نفسه. فقد تمت الإشارة إلى ذلك، ليس وحسب من قبل تنبروك[39]، لكن أيضا، من قبل فليشمان، فيستر ورونسيمان (Fleischmann, Pfister et Runciman). ويطبق ماكس فيبر عبارة "نموذج مثالي" على ما يصفه جيلينك بـ"النموذج الإمبيريقي".

لكن النقاش حول المنهج الذي يقابل بين رجال الاقتصاد وأصحاب تيار المدرسة "التاريخية الألمانية" هو الذي يقدم الحافز الرئيسي للأفكار الميثودولوجية الفيبرية[40]. فقد كان العلم الاقتصادي الألماني مطولا، خاضعا لهيمنة التقليد الفكري التاريخاني ويركز على تاريخانية الأحداث الاقتصادية. وتم استكمال هذا التوجه من قبل جوستاف شمولر (Gustav Schmoller, 1838-1917) الذي كان يحتل مركزا مؤثرا في جمعية "السياسية الاجتماعية" (Verein für Sozialpolitik) التي يشكل فيبر أحد أقطابها. فقد انتقد هذا الأخير، اختيارات السياسة الاجتماعية الأبوية والبيروقراطية المفرطة التي كان يدافع عنها شمولر. ويرى فيها ثمرة إجماع من أجل الحفاظ على الوضع القائم، أكثر من كونها نتيجة للرؤى الاجتماعية الثقافية المدعمة بقوة[41]. وترتب على ذلك، أن دار نقاش حول دور أحكام القيم في النشاط العلمي، شارك فيه فيبر وترددت أصداؤه في مؤتمر "العلم كحرفة" (Wissenschaft als Beruf)[42]. لقد تم نقد تصورات شمولر من وجهة نظر كارل مانجر (Carl Menger, 1840-1921)، تلك الشخصية العظيمة في المدرسة الكلاسيكية المحدثة النمساوية. كان

(38) -Tenbruck (1959), op. cite, p. 620.

(39) -Ibid.

(40 -Burger, Th. (1976), Max Weber's theory of concept formation. History, laws and ideal types, Durham (NC), Ed. Duke University Press, p. 140.

(41) -Ringer, F. (1997), Max Weber's methodology. The unification of the cultural and social sciences, Cambridge (Mas),Ed. Harvard University Press, p. 15.

(42) -Weber, M. (1919) [1959], Wissenschaft als Beruf, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [tr. fr.: Le savant et le politique, Paris, Ed. Union Générale d'Éditions, 1959.

هذا الأخير، موافقا على المسلمة التي تفيد أن العلم الاقتصادي لا يمكن تقعيده، لا على أساس تراكم المعطيات التاريخية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية ولا على أساس خيارات السياسة الاقتصادية التي ليست مؤسسة من حيث النظرية.

يجب أن يرمي العلم الاقتصادي في نظر مانجر إلى تحقيق معرفة ذات مدى بعيد. ويطرح ذلك مشكلة، تتعلق بدرجة التجريد في عملية التحليل. إن النظرية، لا يمكنها أن تزعم أنها تتناول الواقع بكل تعقيداته. يجب عليها أن تستنتج العناصر الأساسية، بكيفية تبرز فيها مجموعة من الفاعلين، السلوكيات والسيرورات النموذجية التي تكون بمثابة نماذج. لكن الواقع الملاحظ أمبيريقيا، ينحرف عنها بالضرورة. كان ماكس فيبر متأثرا بتبريرات مانجر، وهذا ما يفسر كيف أنه اشتق بناء النموذج المثالي جزئيا من التصورات النموذجية، لهذا الأخير. لكن فيبر مارس أيضا الدراسة التاريخية، على طريقة شمولر ومن سبقوه. وقد اعتنى إذن، بإدخال المعايير العلمية في التحليل التاريخي، مهما اعتقد وشكك كل من ب. لازارسفيلد وأ. أوبرشال في ذلك[43]. من هنا، تطرح مسألة التجريد الانتقائي نفسها عليه، بكيفيتين ولسببين اثنين. يتعلق الأمر بالطبع، بتوفير سبيل مفهمة للعلوم الاجتماعية، تناسب عملية التعميم، بهدف السماح لها بالإسناد السببي. لكن الأمر يتعلق أيضا، بتوفير للعلوم الاجتماعية القواعد التي تقود إلى عملية الانتقاء الضروري، أثناء عملية إعادة تكوين المشاهد التاريخية. يعكس هذا الانشغال المزدوج، الطابع المتنافر ظاهريا للمفهوم الفيبري عن النموذج المثالي.

وعلى ما يبدو، فإن النموذج المثالي المعمم، هو ذلك الذي يدين أكثر للدفعات الفكرية التي أحدثها النقاش حول المنهج. فقد جاء الأمر نتيجة رغبة في التعميم، بحيث التحق فيبر بركب بعض المبادئ التي نادى بها إ. دوركايم، مثلما ذكّرنا بذلك أعلاه. يعود تطور النموذج التعميمي نحو أشكال لا زمنية، كثيرا إلى تأثيرا ج. زيمل (G. Simmel) والتوجه الشكلاني لهذا الأخير. وقد تمت الإشارة إلى ذلك، من قبل

---

[43]- يرى فيها مصدر ثنائية، تم إنشاؤها عن قصد، بهدف التوصل إلى نموذجين أو حقلين اثنين للعمل) «two types or two fields of work» in (Lazarsfeld et Oberschall (1965), op. cite, p. 194.

تنبروك وفليشمان[44]. أما بشأن معنى النموذج الفرداني الذي يعود إلى تاريخ طويل، فهو لا يدين كثيرا إلى النقاشات النظرية والمنهجية التي تخللت العلوم الإنسانية الألمانية، بل يرجع إلى التصنيفات الأرسطوطاليسة. قبل كل شيء، فإن القصد الأول الذي يرتبط به، هو معنى مقارن، بينما يعود المصدر الرئيسي لهذا الاستلهام إلى التأثير الذي خلفه ش. دو مونتيسكيو (Charles de Secondat, baron de La Brède et de Montesquieu, 1689-1755). وقد وضعنا ر. بودون وف. بوريكو على خطاه، عندما لّمحا بقولهما أن: "ماكس فيبر هو مونتيسكيو القرن العشرين"[45]. لكننا نعلم جيدا أن ماريان فيبر، قد أخبرتنا بأن ماكس فيبر كان يطالع مؤلفات مونتيسكيو. وهو يرجع إليه في كتابه الكبير "الاقتصاد والمجتمع"[46].

وفي الواقع، فقد تبنى مونتيسكيو طرائق استدلال مبنية على مبادئ التطابق وعدم التطابق التي تمهد لتناول النموذج المثالي. هكذا، على سبيل المثال، فقد كتب في "روح القوانين" ما يلي: في أمة حرة، في الغالب، يكون من غير المهم أن يستدل الأفراد جيدا أو لا، إذ يكفي فقط أن يستدلوا: ومن هنا تنبع الحرية التي تضمن آثار تلك الاستدلالات. وكذلك الحال، في الحكومة الطاغية، يكون من المكر أن نستدل جيدا أم لا، يكفي فقط أن نستدل وأن يصدم مبدأ الحكم"[47]. إن ما هو محل تساؤل هنا، هو المادة التاريخية: مثلما أشار إلى ذلك ر. آرون (Raymond Aron, 1905-1983) كان الأمر يتعلق عند مونتيسكيو بـالانتقال من المعطى المتنافر إلى نظام مفهوم". وهذا أيضا، هو الهدف المعلن من قبل ماكس فيبر[48]. إن التأثير الحقيقي لمونتيسيكو – [أكبر من أي نشاط ذي طابع أداء لاحق]- يساعد أيضا على فهم قرابة المنهج الذي يربط فيبر

---

(44) -Fleischmann, E. (1964), «De Weber à Nietzsche», in Archives européennes de sociologie, n° 5, 1, p. 201.

(45) -Boudon et Bourricaud (1982), op. cite, p. 267.

(46) -Weber (1926), op. cite, p. 166 et 393.

(47) -Montesquieu [1748] 1951, «De l'esprit des lois» dans Œuvres complètes, tome II, Paris, Ed. Gallimard (La Pléiade), Livre XIX, chapitre 27.

(48) -Aron, R. [1967] 1991), Les étapes de la pensée sociologique, Paris, Ed. Gallimard, p. 28.

بالمفكر ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) مما دفع بعض المعلقين في بعض الأحيان إلى التأكيد على وجود مفارقة تاريخية بينهما. يتموقع دو توكفيل أيضا في خط منتيسكيو الذي لا يخفي إعجابه به ويقارن به، في زمنه. يذكر ش. سانت بوف (Charles Augustin Sainte-Beuve, 1804-1869) مثلا، بمؤلف الديمقراطية في أمريكا الذي كتبه دو توكفيل، بوصفه مؤلفا "جعله يفكر [مليا] في مونتيسكيو"[49]. وأكثر من ذلك، فقد كان أثر دو توكفيل معروفا من قبل، في المجالس التي يتردد عليها ماكس فيبر[50]. وقد نجد في ذلك استراتيجية نموذجية-مثالية قبل الأوان، في خدمة التحليل المقارن الذي يتفوق دو توكفيل فيه[51].

3- طرائق المفهمة ذات الطابع النموذجي- المثالي

رغم التحفظات التي تمت الإشارة إليها أعلاه، سيظل مفهوم النموذج المثالي في اللغة السوسيولوجية مرتبطا دون ريب، بشكل نهائي بكتابات المنهج عند ماكس فيبر. ورغم ذلك، فإن تاريخ السوسيولوجيا يتضمن تقليدا مستديما يرجع إلى المفهمة والاستدلال، على أساس النمط النموذجي-المثالي. فقد لاحظ فيبر نفسه، عدة مرات أن هناك قضايا ماركسية مختلفة، قد تصبح مقبولة تماما، -[وتتمتع بقيمة كشفية لا مراء فيها]- عندما نأخذها كتعبير عن رؤية نموذجية-مثالية، بشأن التطور الاجتماعي وليس باعتبارها وصفا ذا طابع واقعي. لقد كان ف. باريتو (V. Pareto, 1848-1923) كما ك. ماركس أو م. فيبر، يعتني بالتجريد الانتقائي، وفقا لوجهة نظر خاصة. فيما يتعلق بإشكالية تنقل النخب، فقد كتب يقول: "[...] يجب أن نعمل على تبسيط المسألة [...] ننظر إلى تلك المشكلة وحسب في علاقتها مع التوازن الاجتماعي.

---

[49] -Sainte-Beuve Charles, A. [1860] 1948), Causeries du lundi, Tome XV, Paris, Ed. Garnier, p. 94.

[50] -Lepenies, W. (1985), Die drei Kulturen. Soziologie zwischen Literatur und Wissenschaft, Munich, Hanser Verlag [tr. fr.: Les trois cultures. Entre science et littérature, l'avènement de la sociologie, Paris, Ed. de la MSH, 1990], p. 228.

[51] -أنظر في هذا الصدد (Coenen-Huther, J. (1997a), Tocqueville, Paris, éd. PUF, chap. III).

وسنجتهد ما أمكن إلى ذلك، في اختزال عدد الجماعات وأنماط الانتقال [...][52].
يعتقد كثير من المحللين أن نظرية باريتو عن النخب في مجملها، هي بناء ذو طابع نموذجي-مثالي[53]. حسب باريتو، إذا قمنا بتمييز ثنائي بين النخبة واللانخبة لدواعي التحليل، يكون من الجائز -[من حيث المبدأ]- أن نضع الأشخاص الأكثر كفاءة في المناصب القيادية في ميدان السياسة والإدارة، للقيام بذلك. وعندها، ستتطابق استعدادات الطبقة الحاكمة مع تسمية النخبة. لكن، مثلما لاحظ ذلك كل من ج. لوبرياتو ولـ. آلستون (J. Lopreato et L. Alston)، فإن مثل هذا 'القانون' لا يمكن أن نرجعه -[بكيفية نموذجية-مثالية]- سوى إلى حالة 'تنقل حر' للنخب، لا تتضمن أي عامل خاص أو حالة توازن مؤقتة. في حين أن الطبقة الحاكمة، لم يمر على وصولها إلى السلطة، سوى برهة قصيرة أو تكاد[54].

ولاحقا، فقد تميز كتاب آخرون هامون بمفهمة ذات طابع نموذجي-مثالي، ضمنيا أو صراحة. هكذا هو شأن روبرت ماكيفر (Robert Morrison MacIver, 1882-1970) وفكرة 'إعادة البناء التخيلية' («reconstruction imaginative»)، تالكوت بارسونز الذي استند إلى 'متغيرات-النمط' (pattern-variables)، روبرت ك. ميرتون (Robert K. Merton, 1910-2003) الذي وظف 'مفهوم البراديجم' (paradigme)، هوارد س. بيكر (Howard S. Becker) أو جون ماكيناي (John McKinney) اللذان استعملا عبارة 'النموذج المبني' («type construit»). وقد قام دون مارتندال (Don Martindale) بجرد أولي عن تلك الأبحاث، دون أن يكشف عن استراتيجياتهما في إعداد الجانب النظري، في علاقتها مع مختلف النماذج المثالية المتميزة أعلاه[55]. هذا ما سنحاول القيام به هنا. تتمثل المهمة الأولية للسوسيولوجي

---

(52) -Weber [1922] 1988, op .cite, pp. 204-205.

(53) -Pareto, V. (1916), Traité de sociologie générale (1917-1919), Œuvres complètes, Ed. par Giovanni Busino, Tome XII, Genève, Ed. Droz, 1968], p. 1295.

(54) -Lopreato, J. / Alston, L. (1970), «Ideal types and the idealization strategy», in American sociological review, n° 35, p.94.

(55) -Martindale (1959), op. cite.

عند ماكيفر، في بناء علاقات سببية. هناك طريقة تجريبية، يمكنها أن تسمح لنا بمقارنة المواقف التي تتميز بحضور أو غياب هذا العامل السببي أو ذاك. عندما يكون تنفيذ مثل هذا المخطط التجريبي مستحيلا –[وهو الحال في الغالب في علم الاجتماع]- لا يبقى أمامنا من مناص سوى التجربة الذهنية التي تتمثل في القيام بواحدة من العمليتين التاليتين، عن طريق إعادة البناء الخيالي[56]. فماذا سيحدث لو أن الفرس انتصروا على الإغريق في معركة ماراتون ؟ لكن، إمكانية وجود سيناريو بديل هنا، غير متوفرة في الواقع. لا يمكننا إذن، سوى أن نتخيل ذلك. إن هذه العملية [كما أشار إلى ذلك دون مارتندال] تشبه عملية إعادة بناء النموذج المثالي[57]. لكن، في مثل هذه الحالات، فإن نية التعميم ليست ذات أولوية. يتعلق الأمر، قبل كل شيء، بإعادة بناء المنطق الممكن لتسلسل الأحداث. وهنا، يكون النموذج المثالي الفرداني هو الأهم.

وبالعكس، فقد استهدف تالكوت بارسونز إعداد نظرية عامة، تتموقع في درجة عالية من التجريد. إن المفهوم الفيبري للنموذج المثالي، لا يهمه سوى بقدر ما يقدمه من مواد لهذه النظرية. ويوحي مفهوم "متغيرات-النمط" ببدائل توجيه للقيم، تكون في شكل ثنائيات، يمثل كل قطب فيها حالة خاصة من اختصاص المفهمة النموذجية المثالية. على المستوى العلائقي، تحدد التبديلات والنسوج الممكنة بين تلك المتغيرات، نسقا من نماذج الطموح في الأدوار. هكذا، يتجاوز بارسونز النموذج المثالي المعزول، لكي يدمجه في منطق نسقي[58]. وكما يشير مارتندال إلى ذلك بخبث ودهاء، يكون بارسونز على طريقة هنري فورد (Henry Ford, 1863-1947)، مصنّع

---

(56)- MacIver, Robert M. (1942), Social causation, Boston, Ed. Ginn and Company.

(57)- Martindale (1959), op. cite, p. 73.

(58)- أنظر كتاب ت. بارسونز (Parsons, T. (1951), The social system, Glencoe (Ill), Ed. The Free Press, p. 66). في توافق منطقي مع التحفظات التي أثارها مسبقا، إزاء القدرات النظرية للنموذج المثالي، غير المندمج في نسق من النماذج (Parsons, T. [1947] 1964), «Introduction» dans Max Weber, The theory of social economic organization, New York, Ed. The Free Press, p. 28).

السيارات الأمريكية الذي يقول: [«[...] seems to have indicated the way to (mass produce ideal types on an assembly-line basis [...]»)] قد حدد السبيل إلى تصنيع نماذج وأمثلة منتجات موجهة للاستهلاك الجماهيري، على أساس سلسلة تركيب الإنتاج. لكن في هذه الحالة، فإن النموذج المثالي المعمم يكون هو المستهدف هنا[59].

قام ر. ميرتون من جانبه، بإعمال طريقة من الجنس نفسه، في بناء براديجم من أجل تحليل أنماط التكيف الفردي، إزاء الضغوطات البنيوية الاجتماعية. وتسمح المقولات الخمس المميزة [-التطابق، التجديد، الطقوسية، الانسحاب، التمرد (- conformité, innovation, ritualisme, retraite – rébellion)]- التي تمتزج بكيفيات مختلفة، بتقبل أو برفض الأهداف والوسائل المؤسساتية المقبولة ثقافيا[60]. فإذا تميزت تلك المفاهيم المحصل عليها هكذا، بطابع النماذج المثالية، فهذا أمر لا ريب فيه[61]. إنها تمثل [كما هو حال مفهوم "متغيرات-النمط" عند بارسونز] طاقة تعميم لا نزاع فيها[62] ولها قرابة مع النموذج المثالي المعمم. ورغم ذلك، فهي تؤلف (أكثر من مجرد ثنائيات بارسونز) أشكالا لا زمنية وشروطا تاريخية يمكن ملاحظتها: وهي هنا، خصوصيات الثقافة الأمريكية في القرن العشرين[63]. تتموقع المفهمة النموذجية-المثالية هنا، في مستوى النظريات السوسيولوجية المتوسطة المدى. بينما يتموقع هـوارد بيكر وجون ماكيني [بأسلوب مختلف شيئا ما] مباشرة في سياق الحركة الفيبرية. إذ تخلّيا عن عبارة "نموذج-مثالي" التي يعتقدان أنها مفعمة بالغموض واستبدلاها بعبارة "نموذج مبني" («type construit»). وهو ما لا يعيب بأية صفة، روح المفمهة

---

(59) -Martindale (1959), op. cite, p.75.

(60) -Merton, Robert K. [(1949) 1968], Social theory and social structure, Glencoe (Ill), Ed. The Free Press, p. 194.

(61)- Martindale (1959), op. cite, pp. 79-80.

(62)- مثلما تم بيان ذلك في مقالة كونان-هوثر (Coenen-Huther, J. (1997b), «La patience russe entre stratégie et impuissance: quelques remarques complémentaires», in Archives européennes de sociologie, n° 38, 2, pp. 295-298).

(63)- ibid, p. 79.

النموذجية-المثالية[64]. يكتسي "النموذج المبني" عند كل منهما، طابع نظرية مبطنة، أكثر من كونه أقل إعدادا.

وبناء على ذلك، يجب أن تشكل الفروق بين المفهوم المبني بطريقة "نموذجية-مثالية" والواقع الإمبيريقي هي ذاتها موضوع تفسير[65]. بهذا الشأن، يحرص ماكيني – [بأسلوب لا واقعي نوعا ما]- على ضرورة القيام بقياس درجة الانحراف[66] بشكل كمي. بينما، يوظف بيكر من جانبه "النموذج المبني" في إعداد القضايا الشرطية، من قبيل "إذا كانت (A)، فإن (B)": بالفعل، إذا تم التعرف على العوامل المتدخلة في بناء النموذج، فإن بعض النتائج المفترضة ستعقب ذلك[67]. قام بيكر وماكيني بتوظيف مقاربة نموذجية-مثالية من الدرجة الثانية، بقدر ما أخضعا النموذج المثالي إلى عمليات تصنيف. كان التمييز الذي أجري من قبل بيكر مختصرا: إن النموذج المؤرخ والمعين مكانه، هو الذي يهم الباحث في التاريخ. أما النموذج غير المؤرخ وغير المعين مكانه، فهو الذي يخدم أهداف عالم الاجتماع[68]. لا يتعلق الأمر سوى بتمييز بين نموذج فرداني ونموذج معمم. يقترح ماكيني مقولات أكثر إعدادا، تشكل محاولة تصنيفية حقيقية، تقوم على ستة محاور قطبية-ثنائية: نموج-مستخرج، عام-خاص، علمي-تاريخي، زمن أبدي مترابط، كوني-محلي، مفرد-معمم (ideal-extracted, general-specific, scientific-historical, timeless-time-bound, universal-local, generalizing-individualizing)[69]. وبالطبع، فإن ما يتم ربحه هنا من حيث الدقة، لن يكون كذلك من حيث الوضوح الإجرائي. بهذا الصدد، تمت الإشارة إلى أن

(64 -McKinney, John C. (1954), «Constructive typology and social research» dans An introduction to social research, Harrisburg, Ed. The Stackpole Company, pp. 139-194.

(65 -Janoska-Bendl (1965), op. cite, pp. 79-83.

(66) -McKinney (1954), op. cite, pp. 144-145.

(67) -Becker, Howard S. (1950), Through values to social interpretation, Durham (NC), Ed. Duke University Press, p. 108.

(68) -Ibid, p. 90.

(69) -McKinney, John C. (1966), Constructive typology and social theory, New York, Ed. Appleton-Century-Crofts, chap. 2.

التمييزات التي تجرى بهذه الكيفية، ليست دوما حصرية بشكل تبادلي[70]. لكنها مع ذلك، توفر عناصر نقد المفهمة النموذجية-المثالية هي نفسها. ويدمج النموذج المثالي الفيبري الذي يخص المقاول الرأسمالي [الذي يعتبر بمثابة توليفة مثال مستخرج (ideal-extracted) في الوقت ذاته] عناصر منطق فعل الشخصية والخصائص الفعلية التي تقوم على المتوسطات التي تمت ملاحظتها[71].

4- النموذج المثالي والنمذجة

يتماشى بناء النماذج المثالية الذي أشرنا له أعلاه، مع إرادة تنميط الواقع[72]. لا يصف النموذج المثالي الواقع الإمبيريقي، لكنه يعكس بناء ذهنيا[73]. ولا يقيم هذا البناء الذهني، علاقة مع العالم الواقعي، سوى بواسطة عدد من الشروط التي يجب تحديدها بحسب كل حالة. يتعلق الأمر إذن، بمنطق تنميط، بكل ما يستدعيه ذلك. يمكن أن تشكل عمليات التقريب الممكنة بين الواقع المنمط والعالم الحقيقي، مصدر رضا عند الباحث، لكن الفروق الملاحظة وتحليلاتها هي التي تقدم فضائل كشفية حاسمة. يترتب على ذلك، أن القضايا المرتبطة بالنموذج المثالي التي تعتبر نموذجا، لا يمكن خلطها مع النظرية التي تتعلق بمجموعة من الأحداث التي تتم ملاحظتها إمبيريقيا. لا توفر الاستدلالات التي تتعلق بالأسس الفيبرية للمشروعية، نظرية عن مشروعية هذا النظام الحقيقي أو ذاك، مع أنها قد تساعد بقدر كبير على إعداد مثل هذه النظرية. ولذلك، فإن ما يمكن قوله عن النموذج المثالي للبيروقراطية، أنه لا يعرفنا بشيء عن نمط التسيير الفعلي الذي يخص منظمة أو أخرى، ذات طابع بيروقراطي. لكننا بالمقابل، نجد مبادئ عمل المنظمة من هذا الجنس، في شكل سلسلة من الشروط الحصرية.

لا يمكن تشبيه بناء النموذج المثالي -[مثلما هو حال انتقاء نموذج]- بعملية التحقق من صدق فرضيات. وبالعكس، يتأسس النموذج المثالي -كما الموديل- على

---

(70) -Lopreato, J. / Alston, L. (1970), op. cite, p. 90.
(71) -McKinney (1966), op. cite.
(72) -Schnapper (1999), op. cite, p. 18.
(73) -Burger (1976), op. cite, p. 164.

سلسلة من القضايا القبلية، يعتقد ضمنيا أنها مكتسبة وتتعلق بالسلوك البشري[74]. وبوصفه "نموذجيا مبنيا"، فهو يتمتع بطابع "نموذج نظري" ويعمل كنظرية مبطنة[75]. تظهر القرابة بين النموذج المثالي والموديل بوضوح، في البناءات النظرية التي يصفها بعض الكتاب بـ"الأمثلات" («idéalisations»)[76]. لكن يمكننا أن نعالجها أيضا كنمذجات أو كتنميطات. فهل يكون الأمر كذلك، بشأن موديل "المساواة المطلقة" (full-equality model)[77] ؟. يتطلب هذا الأخير، في ظل شروط حراك تام، أن تتحدد المكانة الاجتماعية-المهنية للشخص حصريا، بواسطة كفاءاته المهنية، بينما لا تؤثر أصوله الأسرية في مهنته. يصح الأمر كذلك، بشأن شروط تطبيق الموديل التي لا يمكن تجميعها معا في الواقع الملاحظ إمبيريقيا. يمكننا على الأقل، أن نرى في ذلك رجوعا، لكي نشتق منه الوتائر المتوقعة من الحراك الاجتماعي بين مختلف الأجيال. تعتبر النظرية الشهيرة التي تتعلق بالتصنيف الاجتماعي، عند ك. ديفيز وو. مور (Kinsley Davis, Wilbert E. Moore) من قبيل هذا النمط[78].

باختصار، فهي تعرض علينا فكرة مفادها أن الحوافز المادية والرمزية التي ترتبط بالمكانة الاجتماعية-المهنية، تتحدد بمساهمة تلك المكانة في حالة الهيبة التي يحظى بها الفرد في المجتمع. ولا تتوفر شروط تطبيق هذه القضية النظرية مطلقا، ولا يمكن سوى أن تتسم بطابع موديل، يستعمل في الفحص الدائم لكافة الانحرافات، مقارنة بحالة "مثالية" في المجتمع، حيث تتحدد المكانة المهنية من خلال تراتبية المهن، على أساس

---

(74) -Ibid, p. 165.

(75) -McKinney, John C. (1957), «Methodology, procedures and techniques in sociology» dans Howard S. Becker et Alan Boskoff (Eds.), Modern sociological theory, New York, Ed. Dryden Press, p. 226.

(76) -Lopreato / Alston (1970), op. cite, pp. 93-94.

(77)- علق عليه لوبريتو وآلسطون (Lopreato et Alston (1970), p. 93) اللذان يتكئان في ذلك على جاكسون وكروكيت (Jackson, Elton F. / Crockett, Harry J. Jr. (1964), «Occupational mobility in the United States: a point estimate and trend comparison», in American sociological review, n° 29, pp. 5-15.)

(78) -Davis, K. / Moore, Wilbert E. (1945), «Some principles of stratification», in American sociological review, n° 10, pp. 242-249.

الأهمية الوظيفية لهذه المكانة[79]. في الحالات التي تكون من هذا القبيل، لا يتعلق الأمر بوصف الواقع، إذ يكون هذا التطابق التناسبي مع الأحداث أمبيريقا، من ميدان الجائز منطقيا. ينبني نمط الاستدلال على ترقيم سلسلة من الشروط التي تسمح بالانتقال من المفكر فيه إلى الملاحظ[80]. ولكي يحاين هذا التطابق المنطقي، يجب عندئذ ألاّ تكون الشروط المنصوص عليها، من ميدان اليوتوبيا الاجتماعية. وبحكم المخالفة، فإن التفكير الذي يدور حول الانحرافات التي تمت ملاحظتها –[وأسباب تلك الانحرافات]- يحظى بالأولوية، مقابل معاينة التقريبات المحتملة. تتطلب فكرة البناء الذهني –[التي يتضمنها مفهوم النموذج المثالي، كما فكرة الموديل، على سبيل المثال]- مسبقا ضرورة توفر العناصر الشكلية للمعرفة، عند كل معالجة تحليلية لمعطيات الملاحظة. ويتفق هذا الحدس الكانطي مع الإبستمولوجيا البياجوية التي تمثل مصدر إلهام لها. لا يمكن أن تكتسب مجموعة من الأحداث من معنى، سوى بعد مرورها عبر مصفاة البنية المعرفية. في هذا المنظور، يستأهل التقريب غير المتوقع شيئا ما –[الذي أجري بين النموذج المثالي ذي المنحى الفيبري والبنية]- مثلما يتصوره ك. ليفي-ستروس (C. Lévi-Strauss, 1908-2009)[81] أن نتوقف عنده. وبالفعل، يتعلق الأمر، في هذه الحالة أو غيرها بـ"نموذج تركيبي"، يؤسس على إسناد المعنى بالتنازل العفوي عن الاستفاضة. ويترتب التشديد الأحادي الاتجاه الذي يحصل هكذا، عن الأولوية التي تمنح لهذا الجانب أو ذاك من الموضوع المعني. هذا صحيح على سبيل المثال، في النموذج المثالي للمقاول الرأسمالي، مثلما بناه ماكس فيبر.

يشترك النموذج المثالي وإعداد النموذج البنيوي، في أنهما يؤسسان الفهم استنادا إلى البحث عن العقلانية القصوى وعن تعددية التأويلات الممكنة[82]. مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن عقلانية النموذج المثالي [من حيث المبدأ] تتناول الفاعل

---

(79) -Lopreato et Alston. (1970), op. cite, pp. 93-94.

(80) -Burger (1976), op. cite, pp. 164-165.

(81) -Moreux, C. (1975), «Idéal-type et structure: un dialogue entre Weber et Lévi-Strauss», in Recherches sociologiques, n° 6, 1, pp. 14-15.

(82) -ibid., pp. 23-26

الاجتماعي الأقل صحوة، بواسطة أسباب تجعله يسلك بكيفية معينة. وبالمقابل، يستبعد الحل الذي تعد فيه عقلانية النموذج البنيوي عند ليفي-ستروس، تدخل مثل هذه الأسباب. تتطلب مصداقية المقاربتين، رهانا حول وجود ميكانزمات وثوابت أساسية للحياة في المجتمع والسلوك البشري. وهذا ما يسمح بالتموضع ذهنيا – [حسب عبارة ر. بودون]- في منطق "فاعل مجهول" في الحالة الأولى، بتبني منطق يشرف ولا يتأثر بدوافع الفاعلين، دون أن يكون متعسفا في الحالة الثانية[83].

تتطلب القرابة بين النموذج المثالي والموديل، ألاّ يتعلق الأمر بمنهج نموذجي- مثالي بالمعنى الحصري: مثل هذه العبارة –[رغم أنها موظفة بشكل متكرر في التراث السوسيولوجي، هي ذات استعمال مغري]- وزيادة على ذلك، فهي جد حصرية. يمكننا بالطبع أن نتحدث عن منهج لا تشكل مفهمته (بواسطة نماذج مثالية) سوى جانبا: هذا المنهج هو التنميط الذي يتمثل –اختصارا- في التزود إرادويا، بتمثل مبسط عن الواقع، كموجه من أجل تحريات إمبيريقية لاحقة. عندما يتضمن التنميط مسبقا، شكل تفاعل بين متغيرات يعتقد أنها مهمة، يمكن أن نعتبر ذلك بمثابة موديل توليدي بالمعنى الذي يعطيه ر. بودون لهذه العبارة[84]: الموديل الذي يولد نظريات. وبالعكس، عندما نظل في مرحلة المفهمة المعدة شيئا ما، يكون من السابق لأوانه، أن نتكلم عن موديل توليدي، لكن يكون الأمر في محله عندما نتحدث عن "مفاهيم توليدية". إذا كان الموديل التوليدي قادرا على إنتاج النظرية مباشرة، بواسطة التحقق أو النقل، فإن المفهوم التوليدي قد ينتج تشخيصات سوسيولوجية تصلح أساسا لإعداد نظرية لاحقة. هكذا هو الحال على سبيل المثال، مع "النموذج الأرستقراطي" و"النموذج الديمقراطي" عند ألكسيس دو توكفيل، وكذلك هو الشأن مع "المجتمع المحلي" (Gemeinschaft) و"المجتمع" (Gesellschaft) عند فرديناند تونيز (Ferdinand

---

[83] -Boudon, R. (1986), L'idéologie. L'origine des idées reçues, Paris, Ed. Fayard.

[84] - أنظر على سبيل المثال ر. بودون (Boudon, R. (1991), «Sciences sociales et société (ou comment rehausser le prestige des premières auprès de la seconde)» dans Patrick de Laubier et al. (Eds.), Pratiques des solidarités. Hommage au Professeur R. Girod, Lausanne, Ed. Réalités sociales, p. 162).

(Tönnies, 1855-1936)، أو كذلك الحال مع مفهوم "متغيرات-النمط" عند تالكوت بارسونز. يوفر النموذج المثالي (باعتباره مفهوما توليديا) قاعدة مفيدة للمقاربة المقارنة، بفعل طابعه الانتقائي. ويسمح مبدأ الفهم هذا، بتأكيد هذا التناقض. وبهذا، فهو يستهل الاستدلال النظري الأكثر إعدادا، بإيحاء مجموعة من التساوقات واللاتساوقات التي يمكنها أن تقدم مفتاح تفسير التوترات التي تحدث داخل النسق الاجتماعي[85].

هكذا، يمكن أن يوظف النموذج المثالي في خدمة المقارنة، في خدمة البحث عن المعنى أو في خدمة التحليل السببي. يمكن القول، أنه لا توجد مقاربة للفهم بشكل خاص، لا يمكنها أن ترتبط بالمفهمة النموذجية المثالية. ليس لأن الفهم غير لازم من أجل بناء نموذج مثالي، لكنه يمثل مرحلة ضمنية أو صريحة، في كل عملية بحث في علم الاجتماع. من هنا، يمكن أن تشترك المفهمة النموذجية-المثالية مع استراتيجيات البحث المتنوعة، بالقدر الذي تلعب فيه العملية الذهنية من أجل إعادة بناء المعنى – [التي نسميها فهما بالضرورة]- دورا في هذه المرحلة أو تلك من التفكير، رغم أنف الباحثين. ولهذا، فهي حاضرة عند إ. دوركايم الذي يقابل بين التضامن العضوي والتضامن الميكانيكي، كما عند م. فيبر الذي يتساءل حول أنواع القرابة الموجودة بين الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

II- النموذج المثالي والبحث الإمبيريقي

هناك العديد من الباحثين الشباب الذين هم على دراية بحقيقة وخصوصيات المفهمة النموذجية-المثالية من موروث ماكس فيبر. لكنهم يظلون حائرين، عندما يتعلق الأمر بنقل هذا النمط من المفهمة إلى ممارسة البحث الميداني. وعادة ما يكشف الخلط الاصطلاحي الذي يرافق عمليات النمذجة، عن ذلك بما يكفي. بعيدا عن النماذج المثالية الفيبرية المؤكدة [منذ أمد طويل] التي تتعلق بالرأسمالية والبيروقراطية،

---

[85]- تم استعمال مفهوم "متغيرات النمط" عند بارسونز، للكشف عن مصدر داخلي من التوتر، داخل مجتمع محلي، مثلما هو تنظيم الكيبوتز في إسرائيل (,Coenen-Huther, J. (1995) Observation participante et théorie sociologique, Paris, Ed. L'Harmattan, .(chap. 1

فمن المهم إذن، أن نتساءل حول وظائف النموذج المثالي في مقطع البحث الحالي. تمت الإشارة في عدد من المرات إلى أن النموذج المثالي، يعكس الحياة الاجتماعية مثلما 'يمكنها أن تكون' في ظل شروط التناسق العقلاني. لكن، فيما يخص دراسة الحياة الاجتماعية في الواقع الملاحظ، فهو لا يمكنه إذن، سوى أن يشكل عبارة مرجعية[86]. يترتب على ذلك، أن برنامج البحث لا يمكنه أن يستهدف تمثيل نماذج مثالية، إلاّ إذا تعلق الأمر ببحث ذي طابع استكشافي، يرمي إلى إعداد أدوات مفهمية بهدف تحقيق غايات لاحقة. المفهمة النموذجية المثالية، هي البناء المنطقي الذي يتم في ظله تشخيص الواقع الإمبيريقي. يتعلق الأمر إذن، بعملية وسيطية، بين التساؤل المبدئي للباحث والاستنتاجات التي تؤول إليها أبحاثه. إن الانحرافات المسجلة [بين الواقع المبني مسبقا والواقع المحاين بواسطة البحث] ذات طبيعة تسمح بتوفير وصياغة فرضيات، تتعلق بدوافع أو بسلوكيات الفاعلين. ومرة أخرى، عندما ذكر ماكس فيبر بالجانب الحرفي الذي يمكن نسبته للمجتمع القروسطي، فقد أشار إلى النتائج التي يمكن أن نستخلصها من أجل استكمال التنمية الاقتصادية. ويضيف إلى ذلك، أنه: 'إذا لم يتماش السريان الفعلي للأشياء' [وفق التطور المصور بكيفية نموذجية-مثالية] فهذا يعني بالضرورة أن: 'المجتمع في القرون الوسطى لم يكن حرفيا بشكل صارم، في بعض جوانبه[87].

هذا هو إذن، نمط الاستدلال الذي يوضح مجموعة الفضائل الكشفية التي تقدمها المفهمة النموذجية-المثالية والذي يمكن إعادة إنتاجه، مهما يكن موضوع البحث. يسمح لنا المثال المستوحى من المنطق الفيبري في هذا الميدان، ببيان ذلك. إن السلوك المألوف عند التاجر [الذي يتم تناوله بكيفية نموذجية مثالية] سيغلب عليه المنطق الاقتصادي، المستوحى من غريزة البحث عن الربح الأقصى. فإن امتثل عدد معتبر من التجار (في قضاء أعمالهم بالفعل) لهذا المنطق، سيعتبر ذلك بمثابة معاينة عادية نسبيا. لكن بالمقابل، إذا قامت مجموعة من الأفراد التجار -[باعة أسرّة، كتب، أو أثاث- ينتمون إلى فئة 'تاجر' [وفقا للمعايير الأرسطوطاليسية]- بتبني سلوكيات

(86) -Albrow (1990), op. cite, p. 157.

(87) -Weber [1922] 1988, op. cite, pp. 203-204.

تنحرف عمدا عن السلوك النموذجي للتاجر: فهذه معاينة لا يمكنها سوى أن تثير الاستغراب. عندها، تبرز إذن، مسألة "لماذا"، لا يمكن إشباع دوافع الفاعلين سوى بتقديم أسباب، يمكنها أن تكون بالمناسبة هي الأسباب. لماذا إذن، عندما يتم الانخراط في العمليات التجارية، يتم التعدي إراديا على الاستراتيجيات المألوفة عند التجار، لتحقيق أقصى ربح ؟ لماذا نتوصل في المواقف نفسها –[عن دراية بالأسباب]– إلى إهمال الربح الممكن تحقيقه ؟

يستدعي الموديل العقلاني للفعل [الذي يحمله النموذج المثالي للتاجر] مثل هذه الأسئلة، بحيث يسهم ضمنيا أو بصراحة في تأكيد الانحرافات، مقارنة بالمنطق التجاري. وهذا الموديل هو الذي يحوّل الانحرافات التي تتم معاينتها إلى عدد من "الأحداث-الجدالية"، بالمعنى البشلاردي للعبارة. إن الاختلافات بين الواقع المصور في البداية والوقائع الملاحظة بالفعل، لا يمكنها سوى أن تؤدي إلى لعبة فرضيات، تستهدف تقديم تفسير عنها. يوفر النموذج المثالي، دوافع محتملة ويحفز على توقع السلوك المنتظر في سياق المنطق الذي يمثله. وهو يعيد الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم إمبيريقيا [وينحرف سلوكهم عن منطق النموذج المثالي] إلى هذه الدوافع المحتملة. إنها دوافع أخرى، تتحول هي أيضا إلى دوافع محتملة، عندما ننجح في بناء معناها. كما يشير إلى ذلك ف. رنجر (Fritz Ringer)، فإن النموذج المبني مبدئيا – [النموذج المثالي]– هو قبل كل شيء، إسقاط محتمل، يسهل عليه أن يعزو سبب الفوارق (انحرافات) إلى دواعي أفراد آخرين، بدلا من تلك التي تنسب للعون المثالي («a counterfactual projection, which facilitates the causal ascription of deviations from it to motives other than those attributed to the ideal agent»)[88]. وفيما يتعلق بالبحث الميداني، توجد بهذا الشأن إذن، مسألتان اثنتان تتطلبان الحل: بداية، يمكننا أن نتساءل مما تتكون الانحرافات التي تمت ملاحظتها، تحديدا ؟ وبعد ذلك، فيما تتمثل الدوافع التي تتداخل مع دوافع الفاعل النموذجي-المثالي ؟ وبناء على ذلك، تنشأ جدلية بين النموذج المثالي –[النموذج المبني على أساس حقائق سابقة]– والنموذج المتوسط [الذي يبرز من خلال الملاحظات المطبقة]

(88) –Ringer (1997), op. cite, pp. 114-115.

بسبب الحفز الذهني ذاته الذي يوفره النموذج المثالي. وبهذه الكيفية -[لكن بهذه الكيفية فقط]- فإن الإجراءات النموذجية-المثالية التي يتم تبنيها عن قصد أو حدسيا من قبل أولئك الذين نعتبرهم الآن بمثابة كلاسيكيينا -[ماركس، توكفيل، دوركايم، تونير، فيبر وآخرين]- تحتفظ بخصوبتها التحليلية. فهل نرغب بالعكس، في إعادة النموذج المثالي إلى مركب من الوقائع الملاحظة ؟ سيكون ذلك بمثابة ضربة قاسمة إزاء علة وجود المفهوم عينه.

III- النموذج المثالي البيروقراطي وسوسيولوجيا التنظيمات

تتميز الكيفية التي استقبل بها سوسيولوجيو التنظيمات (في غالبيتهم أمريكيون) المفهوم والنظرية الفيبرية للبيروقراطية، ببعض الخصائص النموذجية، إذا اعتبرناها فصلا من فصول تاريخ العلم. وبشكل تقريبي، ترجع كافة الأبحاث الأساسية في سوسيولوجيا التنظيمات إلى ماكس فيبر الذي تخصص له مكانة مفضلة بين العلماء المؤسسين، في هذا الحقل البحثي. لكن، في الحقيقة، لا يمكن ربط سوسيولوجيا التنظيمات مباشرة بماكس فيبر. فهي ليست مستوحاة من قبله ولم تتطور أيضا في استمرارية تحليله للبيروقراطية. بالعكس، فقد انتشرت في فترة متأخرة جدا وانطلاقا من مصادر معرفية أخرى. في البداية، نلاحظ بشكل انعكاسي، أن المفهوم الفيبري للبيروقراطية يتضمن بالتقريب، كافة المقاييس التي تسمح لنا بتعريف المنظمة، وفقا للاستعمال الحديث للمفهوم المتداول الذي نوظفه اليوم في حقول السوسيولوجيا.

احتفظ فيبر في معالجته للبيروقراطية تقريبا، بكافة الأشكال الاجتماعية التي تتضمن اليوم في هذه العبارة. فقد كانت أسطورة التوافق كبيرة إلى درجة أن التباين بين مفاهيم البيروقراطية والمنظمة، بدأ يزول تدريجيا. لكن، بتدقيق النظر في هذه المسألة هنا، يمكننا إذن أن نتحقق من أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى مجرد خداع. وتترتب على ذلك، مجموعة من الانتقادات التي وجهها النقاد إلى فيبر الذي اتهم -[من بين ما أوخذ عليه]- بأن مفهومه عن البيروقراطية يحرف الواقع. وأنه ليس سوى مقولة تاريخية، يمكن توظيفها بطريقة محدودة، ترتكز على نظرية هي في حد ذاتها غير

متناسقة، أو أنه أهمل بعض التنوعات الهامة، على المستوى الإمبيريقي. من الجلي أن هذه المآخذ وغيرها [التي أثارها سوسيولوجيو التنظيمات عن فيبر] ترتكز بشكل واسع على سوء فهم، يكشف في جزء كبير منه عن معرفة منقوصة حول أعمال فيبر، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، وجود اهتمام انتقائي لحظة استقبال وتعرّف علماء الاجتماع الأمريكان على هذا العمل. رغم ذلك، فإن هذا لا يستبعد أن تكون الانتقادات الموجهة إلى فيبر -[وإن كانت مبنية على سوء فهم]- ذات فائدة لسوسيولوجيا التنظيمات، بمعنى أنها سمحت بتطوير اتجاهات جديدة للبحث.

1- التباين بين البيروقراطية والتنظيم

يمكن فقط، للشخص الذي يجهل التباين الجوهري بين المنظورين النظريين [موضوع المسألة (بيروقراطية وتنظيم) هنا] أن يعتقد أن المفهوم الفيبري للبيروقراطية، يمكن أن يدرج إذا جاز القول هكذا، كأداة مفهمية محايدة داخل علبة أدوات تحليل التنظيمات. لكن، المقاربة النظرية لسوسيولوجيا التنظيمات هي ذات نموذج نسقي. وأن مقولاتها الموظفة في عملية التحليل هي مقولات النظرية البنائية-الوظيفية التي تم تعديلها وتكملتها بأفكار مستلهمة من السبرنطيقا والنظرية العامة للأنساق. وتعتبر أبعادها التحليلية المرجعية، بمثابة أبعاد صيانة النسق (Systemerhaltung) وبلوغ الأهداف (Zielverwirklichung). ولهذا السبب، فإن هدف التنظيم (Organisationziel) يقع في قلب مقاربة سوسيولوجيا التنظيمات، ويشكل في الغالب، أساس كل محاولة في التصنيف.

لقد اعترض فيبر بجلاء على كل توجه نظري من النوع الوظيفي والنسقي[89]، ليس وحسب لأن تمثلات تلك الأنساق لا تزال مربكة [في سياق تفكير عضوي قوي في زمنه] لكن لأن هذا النوع من التوجه، كان غير متوافق مع

(89) -Weber, M. (1971/1995), Économie et société, trad. de l'allemand par J. Freund, P. Kamnitzer. P. Bertrand, E. de Dampierre, J. Maillard et J. Chavy (s. d) de J. Chavy et E. de Dampierre, T.I, Paris, Ed. Plon, chapitre I, «Soziologische Grundbegriffe» («Les concepts fondamentaux de la sociologie» .(

سوسيولوجيا الفهم ومنهجها النموذجي المثالي. وبقدر ما عالج فيبر، قبل كل شيء، العلاقات الاجتماعية التي تجد أسسها في نظام شرعي، فقد اتخذ كقاعدة في تصنيفه لنماذج التجمع (Verbandstypen) خاصية النظام الذي تنتمي إليه. ولا تلعب خصوصية ومضمون الأهداف الظاهرية التي تتعلق بجماعة اجتماعية معينة هنا، سوى دورا خاصا. وبعبارة أخرى، فإن النقاط التي يضعها في المقدمة هي بالطبع، على عكس ما هو عليه الحال في سوسيولوجيا التنظيمات. بكيفية ذات دلالة، لا توجد في تصنيف فيبر، أية مقولة يمكنها أن تكون متطابقة مع المفهوم الحديث للمنظمة. هذا ما يفيد بأن "البيروقراطية" [لا يمكنها على أقصى تقدير] أن تستخدم في سوسيولوجيا التنظيمات، إلاّ بوصفها متغيرا تحليليا، لكي ترمز إلى مبدأ بنيية من بين مجموعة من المبادئ الأخرى. ويستبعد هذا، كل إمكانية مساواة ومعادلة بين البيروقراطية والمنظمة، لكن أيضا كل بناء شكل نموذجي مبني إمبيريقيا، يكوّن نموذج "منظمة بيروقراطية".

وبشكل تقريبي، فإن الاختلافات التي تمت الإشارة إليها هنا (بين هذين الاتجاهين) لا يمكنها سوى أن تصعب الفهم المطابق عن الطابع النموذجي المثالي للمفهوم الفيبري حول البيروقراطية، خاصة من قبل علماء الاجتماع الأمريكيين الذين يصعب عليهم فهم التقليد الأوروبي في منهج الفهم. ولا تتطلب الحجة [التي وفقا لها، أن فهم العروض المبحثية لفيبر بالضرورة] تفكيرا مسبقا حول المنهج[90]، ليست قابلة للتطبيق على مفهوم البيروقراطية [الذي لا يجب فهمه في هذا الأساس] سوى كنموذج مثالي وربما كنموذج موضوعي في آخر الأمر[91].

---

(90)- يعتقد ف. تنبروك (Friedrich Tenbruck) بالأخص، أن فيبر لم يندفع سوى بشكل عابر، نحو ميدان المنهجية (Tenbruck, (1959), op. cite). وفي التأويل الذي يقدمه عن التحليلات التاريخية والتاريخ المعاصر لماكس فيبر، يعتقد رينهارت بنديكس (Reinhard Bendix) أنه من الممكن التخلي عن كل نقاش ميثودولوجي (Bendix, R. (1960), Max Weber – An Intellectual Portrait, New York).

(91)- نموذج "العقلانية الأقل" يتم تقديمه بكيفية واضحة جدا في («Über einige Kategorien der verstehenden Soziologie» (Weber, M. (1988 [1922]): Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, 7e Ed., Tübingen, pp. 427-474, surtout pp. 432-438) [trad. fr.: «Essai sur quelques catégories de la sociologie

يعكس هذا النموذج المثالي العقلاني الفعلي، حقيقة أن السلوك العقلاني في النهاية، يتكون من اختيار سليم لمجموعة من الوسائل وفقا لهدف معطى. يمكننا أن نقول أيضا، أن الاختلافات التي تميز المفهوم الفيبري عن البيروقراطية، تستجيب لسؤال معرفة –[في حالة السلطة الشرعية]- بأية كيفية تتشكل الهيئة-العامة للإدارة، بحيث تضمن الممارسة فعالية أكبر للسلطة. مع ذلك، يجب الاعتراف، بأن معنى النموذج المثالي للبيروقراطية، بوصفه نموذجا مبنيا عملياتيًا أقصى، يمكن أن يظل غير مرئي للوهلة الأولى، لأن فيبر لم ينتج استنتاجا ذا طبيعة نظرية، يسمح بجعل العناصر واضحة ومؤكدة عند القارئ. بل بالعكس، فقد استخلص مختلف العناصر التي تشكل مفهوم الواقع التاريخي في زمنه (خاصة مفهوم الإدارة البروسية). وهو ما قد يبدو مسموحا له بقدر معين. وبذلك، فقد كان مقتنعا أن هذا الواقع مشكل، بواسطة عملية علقنة متصاعدة. ولهذا السبب، فقد استخدم نوعا ما فكرة العقلانية بالضبط كمبدأ انتقاء، من أجل اختيار عناصر تاريخية-إمبيريقية يحتفظ بها.

لقد تمثلت حالات سوء الفهم الأكثر تواترا –[التي أفرزها المفهوم الفيبري للبيروقراطية]- في اعتباره إما قضية تعريف اسمية، وإما وصفا بسيطا، وإما مفهوما توليديا محددا استقرائيًا أو نظرية، وإما أيضا باعتباره تأكيدا لعلاقات إمبيريقية منتظمة. لكن، باستثناء الحالة الأولى (التي يمكنها أن تشكل على أكثر تقدير، موضع خصومة حول فائدة هذا التعريف الاسمي)، فإن حالات سوء الفهم تلك، لا يمكنها سوى أن تؤدي إلى النقد. وإن كان صحيحا، أن المفهوم الفيبري للبيروقراطية غير مكتمل كوصف، ويتوفر على مصداقية محدودة كمفهوم، بحكم أنه ليس متناسقا تماما، من

---

compréhensive» et Weber, M. (1965): Essais sur la théorie de la science, trad. par Julien Freund, Paris, Ed. Plon. [traduction partielle [réimpr. (collection Agora Pocket 1992, pp. 325-398 / 301-364 وخصوصا في الصفحات (pp. 308-318). لكن، المقاطع التي يشار إليها تقليديا لتقديم النموذج المثالي، نعثر عليها في «Die "Objektivität" sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer) Erkenntnis» in Weber M. (1988 [1922], «L'objectivité de la connaissance dans les sciences et la politique sociales» et Weber (1965), op. cite, pp. .(117-213.

وجهة نظر نظرية. إن محاولات الكشف عن "عيوب" المفهوم من أجل تصويبها، قد أسست مع ذلك منظورات بحث مثمرة.

2- النموذج المثالي والواقع التنظيمي

إن تشخيص المفهوم الفيبري للبيروقراطية كوصف للواقع التنظيمي، كان غير مكتمل. لذلك، جرت محاولة تعديله على أساس نتائج البحوث الإمبيريقية ويضاف إليه بالفعل، ما يبدو أنه بمثابة نقص فيه. قبل كل شيء، فإن ما كان ينقص في مفهوم البيروقراطية، هو أنه أخذ في الاعتبار [أثناء تنظيم العناصر اللارسمية التي تترتب عن الطبيعة الاجتماعية للأعضاء، أنظمة قيمهم وحاجاتهم الشخصية] كافة العناصر التي تختلف كما كل العناصر التي تضاف إلى النموذج الرسمي للمنظمة[92]. يتطابق هذا النقد [للنموذج المثالي الفيبري الذي قامت به سوسيولوجيا التنظيمات] مع النقد الذي قامت به سوسيولوجيا المؤسسة، الذي يوجهه النموذج الكلاسيكي لنظرية التنظيمات ويبدأ مع فريدريك تايلور (F. W. Taylor, 1856-1915)، هذا من جهة. من جهة أخرى، من المفيد أن نضيف أن المفهوم الفيبري للبيروقراطية [الذي ركز على السلطة الهرمية، الأبعاد البنيوية الرسمية، السلوك المحدد بواسطة القاعدة والفعالية] يبدو على العموم، أن له قرابة كبيرة مع النموذج المتقادم في المذهبية التنظيمية الكلاسيكية. ودون مفاجأة، يرتكز النقد في الحالتين على سوء الفهم نفسه. بشكل مؤكد، فإن فيبر كما المنظرين الأوائل للتنظيمات، كانوا على دراية بوجود هذه الظواهر التي توصف باللارسمية، لكن لم يكن يهمهم كثيرا، أمر وصف الواقع، بدلا من رسم خطة مثالية للعمل، تكون أكثر عملية ما أمكن.

إلى جانب العناصر اللارسمية، ينقص المفهوم الفيبري للبيروقراطية، أنه لم يأخذ في الحسبان، سيرورات تشكل الأهداف والعلاقات مع البيئة. ورغم أنه تم تأويل ذلك

---

(92)- تم التعبير عن هذا النقد من قبل بلو وسكوت (Blau, P. M. / Scott, W. R. (1962), Formal Organizations, San Francisco, voir p. 35) رغم أن المؤلفين اعترفا من جهة أخرى، بأن فيبر («tends to view elements as "bureaucratic" to the extent that they contribute to administrative efficiency»), p. 34. يميل إلى الاعتقاد بأن هذه العناصر هي عناصر "بيروقراطية"، بقدر ما تساهم في الفعالية الإدارية.

أحيانا، باعتباره نقدا للوصف المعمق غير الكافي عن الواقع التنظيمي، فإن هذا النقد يذهب أبعد من ذلك. بالفعل، إذا أدركنا المفهوم النموذج المثالي للبيروقراطية، كنموذج مبني يتعلق بفعالية تنظيمية، فهذا يستدعي بجلاء أن يشكل التطابق الكامل [بين الواقع والمخطط المثالي للتنظيم في الحقيقة] ضمانة لتحقيق نجاعة قصوى للنموذج المثالي (عندما يعمل أعضاء التنظيم، بكيفية متطابقة مع النموذج المثالي للموظف). لكن، ليس ذلك صحيحا إمبيريقيا، إذا اتخذنا كقاعدة -[مثلما تقوم بذلك حاليا سوسيولوجيا التنظيمات]- مفهوم الفعالية الذي لا يحيل وحسب إلى الشعور الروتيني بالواجب الإلزامي، لكن بالعكس (إن لم نقل في المقام الأول) إلى القدرة على الحفاظ على النظام، بواسطة التكيف مع البيئة وتحويل أهداف المنظمة[93].

يمكننا أن نلاحظ الشيء نفسه، في ميدان أكثر ضيقا من سوسيولوجيا الإدارة. ينتج عن ذلك، أن النموذج الفيبري للبيروقراطية ليس متكيفا، بكيفية قصوى مع المجتمعات السائرة في طريق النمو وعلى سبيل المثال مع فهم وظائف التنشيط، التجديد والاندماج التي هي من وظائف الإدارة[94]. في حقل المجتمعات الصناعية الغربية، لا يتطابق مثل هذا النموذج كذلك، مع شروط الإدارة المسؤولة، مثلما تمت صياغتها خاصة من قبل س. ج. فريدريتش (C. J. Friedrich)[95]. فقد اعتقد هذا الأخير، أنه عثر في التقييم المفرط لبعد السلطة والإهمال الموازي للمشكلة الحاسمة في تكوين السياسات العمومية، على تأثير المعايير التسلطية ذات الطبيعة العسكرية الخاصة بالروح البروسية عند فيبر[96]. مهما نعتقد، بشأن هذا النقد، فهو يسمح

---

(93)- تمت الإشارة إلى هذا الدليل النقدي بوضوح، من قبل نكلاص لوهمان (Luhmann, N. (1964a), «Zweck – Herrschaft – System: Grundbegriffe und Prämissen Max Webers», in Der Staat, n° 3, pp. 129-158.

(94)- Thompson, V. A. (1964), «Administrative Objectives for Development Administration», in Administrative Science Quarterly, n° 9, pp. 91-108.

(95)- Friedrich, C. J. (1963), Der Verfassungsstaat der Neuzeit, Berlin / Göttingen / Heidelberg.

(96)- في نظر فريدريتش (Friedrich, C. J. (1952), «Some Observations on Weber's Analysis of Bureaucracy», in Merton, R. K. (Ed.), Reader in Bureaucracy, Ed. Glencoe, chap. III., pp. 27-33.) يتم التوصل إلى المفهوم الصحيح

بشكل غير مباشر، بفهم عنصر هام. إن النموذج العقلاني للبيروقراطية، مثلما تم تطويره من قبل فيبر، يزعم وحسب أنه يتكيف نوعيا مع أهداف جد دقيقة. وقبل كل شي وبصراحة، فهو ينسجم مع مسألة ممارسة السلطة الرسمية، المستديمة والناجعة تقنيا. يجب علينا بالتأكيد، أن نضيف إليها تحفظات أخرى: ليس لهذا النموذج من معنى، سوى في ظل شروط دولة قومية، ممركزة سياسيا ومتطورة اقتصاديا. إن شروط تعيين أهداف الأركان العامة للإدارة وعلاقاتها مع المصالح الاجتماعية المنظمة، كما مع جمهور المرؤوسين هي بشكل كبير مشكلات ثانوية، بالنسبة لإدارة بلاد تمتلك تقاليد استبدادية بارزة جدا ويتمتع فيها أصحاب (أو صاحب السلطة) بصلاحيات اتخاذ القرار لا نزاع فيها. بمعنى آخر، إنها إدارة تجعل -[بحكم قوتها وهيبتها- بوصفها عون سلطة الدولة المركزية] كل نقاش هامشيًا -بشكل واسع- مع الرعايا سواء كانوا منظمين أم لا. إنها في الأخير، إدارة يشعر الأعوان فيها بأنهم مكلفون بشرف فريد ومحصّنون بحماية، توفرها الممارسة المحترمة التي ترتكز على مبدأ واجب الحفاظ على السر.

انطلاقا من هذه الأفكار، من الممكن أن نقوم بمعاينة مضاعفة. بداية، يظهر أن الفهم المطابق للنموذج المثالي للبيروقراطية، يمر بالضرورة عن طريق معرفة قيمة مكانتها، في السيرورة التاريخية التي قام بتحليلها ماكس فيبر. لهذا السبب، فإن النسبية التاريخية التي تنزع نحو العقلانية، لا يمكنها أن تشكل موضوعا للنقد[97]. بعد ذلك، يكون من اللائق أن ندرك أن النقد الوحيد ذي الدلالة للنموذج المثالي للبيروقراطية، يتمثل في طرح سؤال معرفة، إن لم يكن الشكل التنظيمي البيروقراطي -[بالكيفية التي يتصور فيها فيبر غايته]- هو في الحقيقة، فاعل بصورة قصوى.

عن البيروقراطية، بوصفها مفهوما إمبيريقيا من حيث الجنس، بطريقة استقرائية. لكن، يبدو أنه لم يدرك حقيقة القصد الذي يرتكز عليه النموذج المثالي الفيبري.

(97)- إن كان فيبر على دراية تامة، بأن الحكم "العقلاني" أو "الملائم"، يرتبط بكثير من العوامل السببية، وأن مثل هذا الحكم لا يمكن التعبير عنه، سوى شريطة أن يكون نسبيا وفقا للظروف الفعلية، فهذا ما يشير إليه نص المقال («Der Sinn der "Wertfreiheit" der soziologischen und ökonomischen Wissenschaften» in Weber (1988 [1922]), op. cite, pp. 489-54.) وبالأخص في الصفحات (.pp. 517-536 [trad. fr.: pp. 403-427.).

لقد طرح بعض سوسيولوجي التنظيمات أيضا على أنفسهم، هذا السؤال. وبحثوا عن تفحصه إمبيريقيا، دون أن يأخذوا في الاعتبار، التحفظات المشار إليها سابقا. لا تعالج تلك الأعمال التنظيمات الصناعية أساسا، لكنها تعالج التنظيمات الإدارية. إنها تحدد مجموع الشروط الفعلية التي يصلح النموذج البيروقراطي بشأنها. وتوطئ لبناء نماذج بديلة، يبدو أنها أكثر تلاؤما مع مختلف الشروط[98]. ليس من المفيد أن نعرض نتائجها هنا، يكفي القول فقط، أننا بصدد قضية مقاربة خصبة، من أجل إعداد نظرية جديدة للتنظيمات، تكون مؤسسة إمبيريقيا وتنظيميا. وليست القضايا التي نستخلصها من هذه الأبحاث، ذات درجة عمومية جد عالية، لأنها تنطبق بالضرورة وباستمرار على أنواع خاصة من التنظيم الخاص. زيادة على ذلك، يعود التنازل عن القضايا التفسيرية الدقيقة إلى تقليص التحليل إلى مجرد شروط الفعالية التنظيمية. وهي قضايا تبرز فيها الفعالية، كمتغير مستقل، يمكنه وحسب أن يفسر لماذا يكون تنظيم بعينه فعالا جدا أم لا، لكن ليس لماذا يتكون بوصفه كذلك. رغم هذه التحديدات النظرية، فإن المعنى التطبيقي لمثل هذه النظرية التنظيمية، يمكن أن يكون معتبرا.

3- نقد النموذج المثالي

بعد عرض كافة الأعمال التي سبقت الإشارة إليها في المقام الأخير، نتعرض الآن إلى نقد النموذج الفيبري للبيروقراطية الذي يتم إنصاف طابعه النموذجي المثالي نسبيا. ولذلك، من المستحسن أن نتحول الآن، مرة أخرى، صوب ما يبدو أنه سوء فهم مؤكد؛ ذلك الذي يستخدم كتبرير نقدي ضد فيبر ويرتبط بمنظور تحليل آخر في سوسيولوجيا التنظيمات. وبالفعل، يتساءل هذا النقد، بأي قدر ترتبط -أمبيريقيا- مختلف خصائص البيروقراطية المذكورة آنفا من قبل فيبر، أي تترابط إيجابيا بعضها

---

(98)- كتاب بارنز وستالكر (Burns, T. / Stalker, G. M. (1961), The Management of Innovation, London) ربما يشكل ذلك، أفضل مثال عن تلك الأبحاث..ويمكننا الإشارة في هذا الشأن أيضا إلى مقالة ليفاك (Litwak, E. (1961), «Models of Bureaucracy which Permit Conflict», in American Journal of Sociology, n° 67, pp. 177-184).

ببعض. في البداية، تطرح هذه المسألة النقدية بشكل سيء، لأن بناء النموذج المثالي لا يستدعي أبدا أن تعرض العناصر الخاصة [التي تكون المفهوم المركب للبيروقراطية] بالأساس وجوهريا معا. لكن بالعكس يجب أن تبرز معا، لكي تعرض ممارسة السلطة الشرعية بكيفية أقوى، كسلطة عقلانية في النهاية. على سبيل المثال، إن القضية المضللة التي نعتقد وفقا لها بوجد تعارض بين مبدأ التخصص المهني ومبدأ الطاعة، أو أن هناك تناقضا بين السلطة التي تتطلب امتلاك مهارة متخصصة والسلطة المرتبطة بالوظيفة. وإن كان صحيحا في الغالب» أن هذين المبدأين الاثنين للسلطة هما اليوم في حالة نزاع من حيث الممارسة[99]. رغم ذلك، لا يمكن لهذه الحقيقة، أن تكون عكس تناسق النموذج المثالي الفيبري [الذي يكتفي بتأكيد أن الكفاءة والسلطة العملياتية] في حالة العقلانية البيروقراطية (التي طرحت كفرضية) يجب أن تتقاطعا كتعبير عن معيار عقلاني، وربما يكون من الصعب نقض مثل هذه القضية.

وتلتقي مختلف أبعاد مفهوم البيروقراطية، من وجهة نظر إمبيريقية، بنسب متنوعة جدا في مختلف أشكال التنظيمات. هكذا، تصلح بعض الخصائص بالنسبة لكافة التنظيمات، ويكون ذلك صحيحا بالنسبة للتنظيمات التي تمس عملية التقعيد (يعني إقامة نظام ثابت، بواسطة قواعد ومأسسة تقسيم للمهمات). وبشكل مخالف، لا يصلح بعضها الآخر، سوى لبعض أنواع من التنظيم -[قد يتعلق الأمر بالموقع الدائم، التعاقدي والمأجور الذي يربط العضو بمنظمته] أو بشأن الطابع البيروقراطي للسلطة الهرمية. انطلاقا من هذه الملاحظة البسيطة، يقترح بعض الكتاب [من أجل تحسين نقدي للنموذج الفيبري] ضرورة التمييز بين الأبعاد البيروقراطية الحقيقة والأبعاد العقلانية عموما. وهم يزعمون -[عكس نظرية فيبر]- أن الأبعاد العقلانية ليست مرتبطة بالأبعاد البيروقراطية، إن لم نقل أنها تترابط معها سلبيا[100]. على كل،

---

[99]- يقع هذا النقد في مقدمة كتاب تالكوت بارسونز (Talcott Parsons à Weber, (1947), op. cite, pp. 58-60) وقد وقع تكراره عددا من المرات. وهو يشكل الأطروحة المركزية في كتاب بريستوث (Presthus, R. V. (1962), The Organizational Society, New York).

[100]- لاحظ ستينكومب (Stinchcombe, A. L. (1959), «Bureaucratic and Craft Administration of Production – A Comparative Study», in Administrative

تبرز الفرضية المعارضة التي وفقا لها أن تلك الخصائص ترتبط بعملية التقعيد، عندما نكون أمام أبعاد بيروقراطية نوعية، يمكن أن يدافع عنها أيضا[101]. مهما يكن الأمر، نلاحظ كيف تنحرف مثل هذه الأفكار -على أية حال- عن النية التي قادت فيبر إلى بناء النموذج المثالي للبيروقراطية، لأنه لم يكن ينوي تأكيد وجود انتظامات إمبيريقية، يمكنها أن تحدث في جميع الأحوال.

إن كل من يبحث عن بناء نظرية عامة للتنظيمات، يكون في الحقيقة، يبحث عن علاقات "متنظمة" من هذا القبيل. وينعكس في مثل هذا المشروع، ميل لا تاريخي ومجرد -غريب جدا عن فيبر- ليس مستحيلا في الحقيقة[102]. لكن، يجب أن تقتصر النظرية العامة للتنظيمات [التي تعمل مفهوم النسق وتتبنى مقاربة وظيفية] على منطوق قضايا دقيقة جدا. قبل كل شيء، يتعلق الأمر بقضايا تدور حول الشروط الوظيفية الخاصة بكافة التنظيمات بفضل طابعها النسقي، حول العناصر التنظيمية والميكانزمات التي يحتمل أن تضطلع بها، كما تتعلق أيضا بقضايا حول تأثير إكراهات بيئية بعينها وحول الأساليب التي يمكن أن تجيب عنها (نفكر بالأخص في ضرورة

عيا في الارتباط، بينما أثبت س. أودي (Science Quarterly, n° 4, pp. 168-187. Udy, S. H. (1959), «Bureaucracy and Rationality in Weber's Organization Theory», in American Sociological Review, n° 24, pp. 791-795.) وجود علاقة ارتباط سلبية.

[101]- أنظر أيضا كتاب ر. ماينتز (Mayntz, R. (1963), Soziologie der Organisation, Reinbek bei Hamburg, pp. 86-88).

[102]- وبشكل خاص، كمثال معبر عن ذلك، تكفي الإشارة إلى أحد الكتب الحديثة جدا، حيث تمت صياغة هذا الشرط، بشكل واضح، وهو مثال ث. كابلو (Caplow, Th. (1964), Principles of Organization, New York). من بداية التقديم (ص.5) فقد أكد على ما يلي: إن الظواهر الاجتماعية هي جنس من الظواهر الطبيعية التي لم يتوفر لها الوقت للارتباط بالثقافة. وأن النموذج النظري البسيط بمفرده، يمكن استخدامه لتحليل التنظيمات، مهما كان نمطها أو حجمها، بمعزل عن موضعها الثقافي أو التاريخي والتوصل إلى تنبؤات مفيدة («human organizations are a class of natural phenomena, the attributes of which are not time bound or culture bound…», et «a single theoretical model […] can be used to analyze organizations of any type or size, regardless of their cultural or historical location, and to generate useful predictions».

مواجهة المنافسة الحادة، لكسب أعضاء جدد، إلغاء أو إعادة تقييم اجتماعي للغاية الأولى من التنظيم، الانخراط في حركة دمقرطة، الخ). وبالعكس، يتطلب إجراء تعميمات إمبيريقية [بشأن العلاقات المنتظمة بين المتغيرات التنظيمية المحددة] صياغة فرضيات مبطنة، حول نوعية النسق الاجتماعي المحيط، درجة التطور التكنولوجي وتوجهات الفعل التي تغلب عند الفاعلين الاجتماعيين. إن مصداقية مثل هذه التعميمات، لا يمكنها سوى أن تكون هشة تاريخيا. لكن، قبل كل شيء- لا يشكل إثبات نظرية عامة للتنظيمات، سوى قيمة تفسيرية ضعيفة، عندما يتعلق الأمر بترجمة أصل وتطور منظمة في فرادتها الفعلية. ومن أجل تفسير التشكيلات الفعلية تاريخيا، يجب علينا بكل تأكيد، أن نحتفظ بالعوامل التي تقع تحت بند "إذا بقيت الأمور على حالها"، ضمن قضايا النظرية العامة. كل هذا لا يمكنه سوى أن يكشف بكيفية نموذجية، عن الأهمية المحدودة لطموحنا نحو صياغة "القوانين الاجتماعية" التي تكون صالحة كونيا، في الزمان والمكان.

4- النموذج المثالي بين الإدارة والسلطة

يجب علينا ضرورة أن نذكر بمظهر آخر من نقد سوسيولوجيا التنظيمات، في وجه فيبر. إن سبب وجوده لا يكمن في سوء فهم معين، بشأن النموذج المثالي للبيروقراطية، لكنه يرتكز بالعكس على فكرة أن مشروعه، قد شكل موضوع استقبال انتقائي، بشكل طوعي. هكذا، فقد تم تجاهل مسألة أن المعالجة الفيبرية للبيروقراطية تنتشر في سياق بعينه، هو سياق سوسيولوجيا السلطة. فعندما يقول فيبر التالي: "قبل كل شيء، في الحياة اليومية، فإن السلطة هي الإدارة"[103]، فقد أمكن أحيانا فهم ذلك، على أنه كيفية معينة في استبعاد السيرورات السياسية، لكي لا تتم في الحقيقة رؤية أن الأهداف التنظيمية، ليست معطاة ببساطة. وهي بحد ذاتها لا تثير مشكلات في الوقت الذي تكون قد فرضت فيه وجودها، أثناء علاقات القوة والنزاعات. عندما يكتفي النموذج الفيبري للبيروقراطية [بوصفه نموذجا عقلانيا للدراسة الكلاسيكية للتنظيمات] بدراسة "كيفية" حدوث النشاط التنظيمي أو معالجة المسائل التطبيقية،

---

(103) -Weber (1972), op. Cite, p. 126.

عندها لا يجب على سوسيولوجيا التنظيمات أن تتبع ذلك النموذج، بل بالعكس يجب عليها أن تحلل "ماذا"، "لماذا" وما هو الهدف المتبع ومعنى القرار[104]. في هذا النقد، تبدو الإدارة والسلطة وكأنهما تتعارضان بالكيفية نفسها، كما عند المفكر الفرنسي سان سيمون (Louis de Rouvroy, duc de Saint-Simon, 1675-1755) وعند كارل ماركس (Karl Marx, 1818-1883)، اللذان كانا يعتقدان بالفعل، أن السلطة يمكنها في ظل شروط بعينها، أن تستبدل بواسطة الإدارة. في أصل هذا التمثل، بشأن إدارة غريبة عن كل سلطة، تتموقع الفرضية التي تقول أن أهداف الفعل الاجتماعي محددة مسبقا، بكيفية موضوعية إلى درجة يمكننا الاتفاق بشأنها على أساس الفهم العقلاني.

ويعود إسناد هذه الفرضية [بشأن تعددية القيم عند فيبر] إلى جهل بمشروعه بكيفية تقريبية. بالطبع، وحسب وجهة نظره، فليست الإدارة والسلطة متعارضتين. بالعكس، يتعلق الأمر بمبدأين يكونان في حالة توتر مستديم، أحدهما إزاء الآخر واللذان يتجليان معا على الدوام. يمثل تشكيل الإرادة وتنفيذها، داخل مجموعة سياسية عند فيبر، وحدة لا تنحل داخل كل تجمع للسلطة. ولهذا، ترتبط المعالجة الفيبرية للبيروقراطية إذن، بعلاقة وثيقة بالتساؤل الثلاثي عن طبيعة، أصل ونمط فعل القيادة السياسية. فقد عرض فيبر، بشكل دقيق إشكالية النزاع الذي تتشبع به العلاقة بين القيادة التي تحدد الأهداف التي يجب إتباعها وهيئة الأركان التي تتمثل مهمتها في تنفيذها. وقد انعكس ذلك، في تحليلاته التاريخية عن الصراع الدائم بين أولئك الذين يحكمون وهيئة أركان القيادة العامة. وقد تمكن بالأخص، من أن يبين كيف تدفع هيئات الأركان العامة (خاصة في النظام الإقطاعي) نحو الاستحواذ على مناصب ووسائل الإدارة، لكن أيضا كيف أن أولئك الذين يهيمنون (خاصة في ظل النظام

---

(104)- يمثل هذا النقد، على سبيل المثال، نقطة انطلاقة التحليل عند هـ.سايمن (Simon, H. (1950), Administrative Behavior, New York). وقد ذكر م. كروزيه بهذه الحجة في مقالته (Crozier, M. (1961), «De la bureaucratie comme systèmed'organisation», in Archives Européennes de Sociologie, n° 2, pp. 18-52).

التسلطي) يلجأون بالعكس إلى تجريد المستولين السابقين في السلطة ويحاولون أن يجعلوا هيئة الأركان العامة بمثابة أداة طيعة تخدم مصالحهم.

تم تناول ومعالجة هذه الإشكالية الفيبرية في سوسيولوجيا السلطة، بكيفية معمقة من قبل سوسيولوجيا السياسة والبحث حول البيروقراطية في العلم السياسي[105]. بينما اقتصرت سوسيولوجيا السياسة، ببساطة وبالعكس، على أن تستلف من المشروع الفيبري تعريفه للبيروقراطية وقضاياه المختلفة، بشأن فعالية هذا النموذج التنظيمي. ينبني هذا التلقي الجزئي والانتقائي لأثر فيبر على تناول خاص، قامت به نظرية التنظيمات. لكنه لا يتناسب مع التوجه التاريخي-السياسي عند ماكس فيبر. بداية وببساطة، سيؤدي التفكير بواسطة مقولات النظرية العامة للأنساق، نحو كيفية نظر لاسياسية (وربما لا تاريخية) وأكثر من ذلك، عندما يشكل النسق السيبرنطيقي [الذي تتم قيادته بشكل أوتوماتيكي، بواسطة ميكانزمات ضبط لاشخصية] نموذجا تنظيميا للتنظيم. في هذا النموذج، تقتصر ممارسة السلطة بسهولة، على نقل بسيط لبدايات القرارات[106] ويصبح استعمال القوة علامة على أن القيادة الأتوماتيكية، لم تعد تعمل[107]. بينما تركز فرضية الإجماع (الصوري أم لا) هي أيضا

---

[105]- أنظر مثلا، التقرير العام والبيبليوجرافيا التفصيلية، عند ن. س. إيزنستاد (Eisenstadt, S. N. (1958), «Bureaucracy and Bureaucratization – A Trend Report», in Current Sociology, n° 7, pp. 99-164).

[106]- وانظر كذلك نكلاص لوهمان (Luhmann, N. (1964), Funktionen und Folgen formaler Organisation, Berlin, p. 99).

[107]- حول هذا الموضوع، أنظر بشكل خاص (Emery, F. E. / Trist, E. L. (1960), «Socio-technical Systems», in Churchman, C. W. / Verhulst, M. (Ed.), Management Sciences: Models and Techniques, vol. 2, London, pp. 83-97). اللذان يعتقدان أن وجود أدوار القائد، هي النتيجة الضرورية للعلاقات المضطربة وغير الدقيقة، بين الأفراد ومهماتهم (men-task relations). أنظر أيضا (Beer, S. (1964), «Love and the Computer», in Metra, n° 3 (1), pp. 47-58) الذي يرى أن سيرورات اتخاذ القرار، يجب برمجتها في النسق التنظيمي، بغية جعل من تدخل الخبراء المسيرين مسألة ثانوية.

على فكرة النسق المتحرر من كل سلطة. وهو وفاق يبدو وكأنه مبني بالأخص على تقبل للدور، من طرف الأعضاء الذين يوكل لهم بوصفهم أعضاء[108].

يرتكز السبب الثاني الذي لم تتخذ سوسيولوجيا التنظيمات بشأنه في الحسبان [سوى جزئيا، عمل فيبر] على واقع أن التنظيم الفردي، يشكل بحد ذاته وحدة التحليل، بينما يؤخذ في الحسبان، تجمع السلطة بحد ذاته عند فيبر، في إطار مجموعة أوسع؛ أي في سياق مجموع النظام السياسي والاجتماعي في مجتمع بعينه. وبالتأكيد، تهتم سوسيولوجيا التنظيمات بتفاعلات التنظيم مع البيئة الاجتماعية، لكن ليست هذه الأخيرة دوما سوى بيئة "من أجل" التنظيم، بيئة ينظر لها، إذا جاز القول، حسب حركة تنطلق من الداخل نحو الخارج. إن ما يطبع هذه الكيفية في النظر، هو أنها لم تتمكن من جلب انتباه تالكوت بارسونز، لكي يتحدث عن وظائف المنظمة (وظائف اجتماعية لأنها محددة، بواسطة نظام اجتماعي أشمل) بدلا من الأهداف[109].

لكن في الحقيقة، فإن تبني مستوى تفكير يتموقع في إطار مجموع المجتمع، قد يعطي للبحث في سوسيولوجيا التنظيمات، الأهمية التي تغيب عن بصيرة بعض النقاد في تلك المحاولات الوصفية، التنظيمية والتعميمية. وبدلا من الاهتمام بالفعالية التنظيمية، كان من الأجدر أن نجعل من العواقب الاجتماعية المترتبة عن النشاط التنظيمي، النقطة المرجعية في التحليل والبحث. وبعد ذلك، يمكننا أن نتساءل مباشرة عن الخصائص التنظيمية البنيوية والسيرورات التي تحددها. إن فعالية عملية إعادة تأهيل السجون، على سبيل المثال، تأثير اندماج ووساطة الجمعيات التطوعية، سرعة التجديد الصناعي وقوة الجيش، تأسيس حزب معين في ميدان النشاط السياسي: هي هنا بعض الأمثلة من الوقائع الهامة اجتماعيا التي ترتبط بقدر كبير بالخصائص البنيوية والوظيفية في التنظيمات المشار إليها. من اللائق إذن، أن نقوم بتطوير تحليل موجه، بكيفية يمزج فيها بالضرورة بين التفكير على المستوى التنظيمي والتفكير على مستوى

(108)- Luhmann, N. (1964), Funktionen und Folgen formaler Organisation, Berlin, p.210.

(109) -Parsons, T. (1960), «The Analysis of Formal Organizations», in Structure and Process in Modern Societies, Ed. Glencoe, chap. III.

المجتمع برمته. لكن، مثل هذا التحليل، قد تم التمهيد له عند ماكس فيبر. ونرى هنا شكله المسبق، في بعض أبحاث سوسيولوجيا التنظيمات الحديثة. ويجب علينا دون ريب، أن نغذي الأمل في إمكانية متابعة تطوير هذا الحقل من البحث تدريجيا، في الاتجاه الذي تم التمهيد له ها هنا.

المبحث الثالث

السلطة العقلانية في المنظور الفيبري

في القسم الأول من هذه المحاولة، يتعين علينا أن نبين كيف أن السلطة العقلانية لا ترتبط بمأسسة العقلانية الغائية، لكنها تشكل صورة من نمط خاص، تتميز بأنها تمزج بين قابلية التنظيم النسقي والنزعة الإرادوية (volontarisme). وفي القسم الثاني، سنلاحظ كيف برز هذا التوليف بينهما، في سياق تاريخي خاص: حقبة الدفعة الرأسمالية الحديثة في إنجلترا وموجات تحديث النظام السياسي-الإداري التي أفرزتها هذه الأخيرة على مستوى القارة الأوروبية. بينما نهتم في القسم الثالث، بكيفية تطبيق السلطة العقلانية. ومن ثم يمكننا أن نستخلص أهم الوسائل التي تم توظيفها من أجل بلوغ هذه الغاية: إنها سيرورة الضبط والمكننة. لكن وبالمقابل، في القسم الرابع، سنقوم بتصفح قضية سوسيولوجيا القانون عند فيبر والنقاشات الحالية التي دارت ولا تزال تدور بشأنها، داخل علوم القانون والإدارة. أما في الجزء الأخير، فستتناول اتجاهات وإمكانات تطور السلطة العقلانية: أي تحول المجتمع إلى "مجتمع تنظيمات" وما يواكب ذلك من خيبة الأمل في الدولة".

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم السلطة العقلانية، عند ماكس فيبر. وإذا أضفنا إليها على الأقل دراسة واحدة، فذلك لأن عملية احتضان هذا المفهوم كانت بشكل عام، أحادية الجانب. في الغالب، يقتصر رجال القانون وعلماء اجتماع القانون، على تحليل عقلنة القانون، دون أن يأخذوا في الحسبان المفهوم الفيبري للبيروقراطية، بحصر المعنى. بينما تركز سوسيولوجيا التنظيمات بالمقابل، على هذه الأخيرة، دون أن تتعرف على سوسيولوجيا القانون التي عالجها فيبر. كما يتم الربط في الغالب وبدرجة أقل، بين كتاباته السياسية والكتابات التي خصصها لنظرية العلم، رغم أن إحداها كما الأخرى، تعتبر ضرورية من أجل فهم السلطة العقلانية، بشكل تام، دون الحديث [على غرار ما قام به الباحث أرنولد زنجرل (Arnold Zingerle)] عن موضوع الروابط التي يتم نسجها بين أجزاء أخرى

من المشروع الفيبري. نريد أن نقوم هنا بتجميع مختلف خيوط هذه الشرنقة، عن طريق طرح ثلاثة أسئلة: 1) فيما تتمثل "عقلانية" السلطة العقلانية ؟ 2) كيف ظهرت السلطة العقلانية ؟ 3) وأخيرا، كيف أصبحت في الواقع ؟ باختصار، سنترك ترسانة التحليلات الفيبرية جانبا، لكي نتفحص عددا معينا من عمليات التآكل التي تهاجم السلطة العقلانية اليوم، في الميدان الذي أخذت فيه شكلها الكلاسيكي جدا، ألا وهو حقل المنظومة السياسية-الإدارية.

I. ما هي السلطة العقلانية ؟

يجمع معظم المعلقين على الاعتقاد بأن الإجابة عن هذا السؤال، لا يجب أن نبحث عنها وحسب في سوسيولوجيا السلطة، لكن يجب أن نفتش عنها أيضا في المفهومات الأساسية للسوسيولوجيا. إن السلطة العقلانية هي سلطة العقلانية الغائية[1]، مثلما تم تحديدها انطلاقا من الفقرة الثانية في كتاب "الاقتصاد والمجتمع". هذا

(1)- يلعب مفهوم "العقلانية الغائية" (Zweckrationalität) هنا، دورا مهما في أثر فيبر ومعه مفهوم "العقلانية القيمية" (Wertrationalität). وقد تم تعريفهما في الفقرة الثانية من الفصل الذي يحمل عنوان "المفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا («Les concepts fondamentaux de la sociologie», in Weber, M. (1995), Économie et société, vol. I, trad. J. Chavy et al., Paris, Ed. Plon, pp. 55-57) في كتاب "الاقتصاد والمجتمع". وقد اختار المترجم الفرنسي لهذا الأثر، ترجمتهما بـ"صيغ"، إن جاز القول، لا تعني شيئا في اللغة الفرنسية: "عقلانية من حيث الغاية" («rationalité en finalité») و"عقلانية من حيث القيمة" («rationalité en valeur»). وهي الترجمات التي تم اعتمادها منذ ذلك الوقت، بشكل واسع. لا يسعنا أن نفهم هذا الخيار المؤسف: إن مفهومات فيبر هي تعبيرات جديدة (néologismes) تحيل مصادرها (préfixes) إليها بشكل جيد. يشير المفهوم الأول وهو الغائية (finalité) إلى هدف = غاية = نتيجة (Zweck = fin, but, objectif)، بينما تشير العبارة الثانية إلى مفهوم القيمة (valeur (Wert)) دون أن تتضح العلاقة بين تلك المصادر (préfixes). وتبرز عبارة "عقلانية" («rationalité»)المشتقة منها (suffixe) بشكل جلي. إن فكرة الحياد القيمي (Wertrationalität) ليست هي فكرة "عقلانية القيم" (حسب فيبر تكون القيم ذاتية، بشكل كبير. وهي تشكل موضوع قرارات شخصية لا يمكن عقلنتها): إن فكرة أن يكون النشاط "عقلانيا" (يمكن فهمه)،أي عندما يتطابق بكيفية منهجية ومنطقية مع "شروط" أو مع "ضرورات"، يعيها الفرد بشكل كامل. في هذا الإطار، يعتقد الفرد أن بعض السلوكيات تتمتع بقيمة في حد ذاتها، بمعزل عن عواقبها. وحول هذه النقطة يتعارض الحياد القيمي (Wertrationalität) مع العقلانية الغائية

ما يقترحه وولفجانج ج. مومصون (Wolfgang J. Mommsen, 1930-2004) عندما عمد إلى وصف السلطة العقلانية كنظام مؤسساتي شرعي، رسمي وعقلاني خالص، من وجهة النظر الغائية[2].

وهذا هو أيضا رأي يورجن هابرماس (Jürgen Habermas) الذي كان يتحدث عن: أنتشار الأنساق الفرعية للعمل العقلاني -غائيا- في شكل شركات رأسمالية ومؤسسات دولاتية حديثة[3]. وكما هو الحال أيضا، مع نكلاص لوهمان (Niklas Luhmann, 1927-1998) الذي كان يعتقد أن فيبر كان يقصد من وراء ذلك: "العقلانية الخاصة بالأنظمة الاجتماعية"، وفقا لنموذج الفعل الفردي الذي يفصل بين الوسائل والغايات. وعلى هذا الأساس، فهو لم يتوصل بالتأكيد إلى إدراك

(Zweckrationalität) التي تأخذ في الحسبان، النتائج المحتملة للفعل. في هذا السياق، يكون النشاط "عقلانيا" (قابلا للفهم) عندما يبحث الفرد عن التوصل إلى غايات مفكر فيها، بروية، باختيار الوسائل الأنسب ويأخذ في الحسبان العواقب المصاحبة المحتملة من تنفيذها. ليست العقلانية الغائية (Zweckrationalität) إذن هي وحدها "عقلانية غايات"، لأنها تتطلب أيضا حساب الوسائل. لكن، بما أنها لا تقتصر فحسب على هذه الأخيرة وتتطلب أيضا جهدا تفكيريا من حيث الترتيب الهرمي الواعي للغايات، فهي لا تعبر عن "عقلانية أدواتية" بسيطة ولا يمكنها أن تترجم أيضا، كما هو الحال أحيانا، بعبارة "عقلانية إزاء غاية".

وبغية إحداث أقل تشويه ممكن في مفاهيم فيبر، فإننا نحذو حذو كاثرين كوليوت-ثيلين (Catherine Colliot-Thélène) التي تقترح علينا ترجمتهما بالرجوع إلى الصفات "القيمية" (من اللسان الإغريقي (axios) القيمة – كما بشأن مفهوم "الحياد القيمي" (Wertneutralität). وهو المفهوم الشهير عند فيبر الذي تمت ترجمته بـ"الحياد القيمي" («neutralité axiologique») والغائي من الإغريقي (telos) الذي يعني الهدف). وإن ركزت هذه المفاهيم على الجانب "العالم"، من الاصطلاحية الفيبرية، فهي تستأهل على الأقل، أنها تحترم اللغة الفرنسية. وبذلك، فهي تسمح بترجمة متصرفة، في شكل صفات وموصوفات: حسب السياقات، يمكننا أن نفاضل، بين "عقلاني من وجهة نظر قيمية" (أو غائية) وإما "قيميا (غائيا) عقلانيا".

(2) -Mommsen, W. J. (1974a), Max Weber et la politique allemande (1890-1920), trad. J. Amsler et J.-R. Sauval, Paris, Ed. PUF, 1985, p. 430.

(3) -Habermas, J. (1981), Theorie des kommunikativen Handelns, I, Frankfurt, Ed. Suhrkamp, p. 302.

عقلانيتها[4]. لكن، عند كارل-سيجبرت رهبرج (Karl-Siegbert Rehberg) يبرز خط التأويل هذا، بشكل واضح جدا: إذ يلاحظ في الفصول الأولى من كتاب 'الاقتصاد والمجتمع' أن هناك مجهود تطوير للمفاهيم الأساسية على أساس طبقات متتالية. ويقدم السلطة (العقلانية) بوصفها المقولة التي تجمع بين: 'كافة الافتراضات الاجتماعية القبلية، المشار إليها سابقا، بتركيز التوجه نحو الفعل الذي يشكل المعنى'. وهذا يعني عند رهبرج، أن هذا المعنى ذا طبيعة تقنية-أدواتية[5].

لا يمكننا إنكار الحقيقة التي مفادها أن العقلانية الغائية، تلعب دورا مهما في مشروع فيبر. لكن مع ذلك، تظل المسألة تتعلق بمعرفة إن كانت هذه الأخيرة، هي التي تحدد عقلانية السلطة العقلانية. في حدود علمنا، يتحدث فيبر عن العقلانية الغائية، على مستويين رئيسيين اثنين: من جهة، عندما يحلل الأشكال الخارجية التي تتجسد فيها السلطة العقلانية. ومن جهة ثانية، عندما يصف الأسباب التي تعتبر أساس الطاعة أو الانصياع. في الحالة الأولى، فهو يعرّف البيروقراطية كـ'وسيلة نوعية لتحويل الفعل داخل المجموعة إلى فعل منظم عقلانيا داخل المجتمع'[6]. وهو يعتقد أن الخصائص البنيوية للبيروقراطية هي بالأخص: 'القاعدة، الغاية، الوسيلة واللاشخصية الموضوعية'[7]. وينسب لها القدرة على إحداث تعديل في الأشياء، النظم والرجال من الخارج، بواسطة 'وسائل تقنية'. وفيما يخص: 'هؤلاء الأخيرين (الأفراد)، فإن ذلك يعني أنها تعدل من شروط تكيفهم وتضاعف -عند الضرورة- من فرصهم في التكيف مع العالم الخارجي، برسم -عقلانيا- غايات ووسائل'[8]. وبكيفية مماثلة، يتم تحديد

(4) -Luhmann, N. (1983), Politische Planung, Opladen, Westdeutscher Verlag, pp. 91-92.

(5) -Rehberg, K.-S. (1979), «Rationales Handeln als großbürgerliches Aktionsmodell», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 31, pp. 214 et 203.

(6)-Weber, M. (1922), Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen, pp. 668-669.

(7) -Ibid, p. 677.

(8) -Ibid, p. 758.

القانون الحديث: الذي هو الشكل اليومي للسلطة الشرعية[9] بكونه: "جهازا تقنيا، عقلانيًا: يمكن تعديله، تحت ضغط اعتبارات غائية عقلانية ويكون مضمونه مجردا من أية قدسية"[10]. وفيما يخص المعايير التي تنظم هذا الجهاز، فيمكن: "وضعها -عقلانيًا- بواسطة الاتفاقية أو التفويض، كما يتم توجيهها بكيفية غائية أو قيمية عقلانية (أو بالاثنين معا)"[11]. على المستوى الثاني؛ أي على مستوى التابعين أو المرؤوسين، يتجذر الالتزام بالقواعد الموضوعة -[بكيفية عقلانية غائيًا]- في شكل اعتبارات عقلانية -غائيا- وفي حسابات المنفعة وأفكار أخرى من هذا القبيل[12].

لكن، على المستوى المفهمي، لم تسمح لنا هذه الإشارات المختلفة في الحقيقة، بأن نحيط بشكل أفضل بطبيعة السلطة العقلانية. في الواقع وبغض النظر عن مسألة معرفة، إمكانية أن تشكل البيروقراطية -[بحكم "طابعها المتعدد الوظائف[13]- كمؤسسة (Einrichtung) عقلانية، من وجهة النظر الغائية ويثير تماهيها مع السلطة العقلانية] اعتراضا رئيسيا: لا يتعلق الأمر سوى، بإحدى الصور التي تصبح فيها السلطة العقلانية واقعا ملموسا وليس بالسلطة العقلانية بصفتها تلك"[14]. ويمكن أن نقول، أن الأمر يكون مماثلا بشأن القانون، بوصفه مجموعة من القواعد المأسسة (Satzungen) التي بفضلها تتمفصل السلطة العقلانية. وفيما يتعلق ببنية القانون ذاته، فقد ظل ماكس فيبر حريصا على العقلنة الشكلية، أكثر من حرصه على العقلنة

---

(9)-Speer. H. (1978), Herrschaft und Legitimität. Zeitgebundene Aspekte in Max Webers Herrschaftssoziologie, Berlin, Ed. Duncker & Humblot, p. 77.

(10) -Weber, M. (1986), Sociologie du droit, trad. J. Grosclaude, Paris, Ed. PUF, pp. 234-235.

(11) -Weber, M. (1995), Économie et société, 2 vol., trad. J. Chavy et al., Paris, Ed. Plon, I, p. 291.

(12) -Ibid, p. 759 et 16.

(13) -Luhmann (1983), op. cite, p. 96.

(14) -Schluchter, W. (1979), Die Entwicklung des okzidentalen Rationalismus, Tübingen, Mohr, p. 161.

الغائية. في نظرية الهدف من القانون (Zweck im Rechte)[15] [مثلما تعرضها المذهبية القانونية للمصالح في المقدمة، في زمنه] فهو يرى في ذلك إشارة إلى تفكيك العقلانية، بدلا من تنميتها[16].

ويكون الأمر كذلك، فيما يخص أسباب الولاء والتبعية. تجب الإشارة إلى أن فيبر يميز بوضوح بين أنماط المشروعية والأسباب التي تحكم الفعل الفردي (مثل العادة المكتسبة، الحالة الوجدانية التي يشعر بها الفرد والعقلانية الغائية)[17]. وتلعب هذه الأسباب كلها في إطار علاقات السلطة القائمة دورها جيدا. لكن مع ذلك، فهذا لا يعني أنها تشكل نظام السلطة بوصفه كذلك. يقول فيبر: "بشكل عام، فإن النظام الذي نحترمه وحسب، لأسباب عقلانية -غائيًا-، هو نظام غير ثابت كثيرا، إلاّ إذا تم توجيهه [ببساطة وبشكل خالص] وفقا للعادة، بعدما يتم اكتساب سلوك معين: من بين كافة الاستعدادات الداخلية، تعتبر العادة هي الأكثر انتشارا. لكن، [بشكل لا مثيل له] يكون هذا النظام أقل ثباتا، مقارنة بالنظام الذي يكون متسلحا بهالة شيء مثالي أو إلزامي؛ نريد أن نقول "شرعيا". نلاحظ في الواقع، أننا ننتقل بالطبع دون عقبة، من التوجه [استنادا إلى نظام يتسم بالتحفيز -بكيفية تقليدية بسيطة أو بكيفية عقلانية- من وجهة النظر الغائية] إلى الاعتقاد بمشروعية، هذا النظام"[18].

وعلى ما يبدو، يولي فيبر أهمية معتبرة لعملية التمييز بين الاعتقاد في المشروعية ومختلف أسباب التوجيه، لأن المشروعية تبرز مجددا في حالتين أخريين في

---

(15)- فقه المصالح (Interessenjurisprudenz): هو نظرية "براجماتية" في القانون. والتي وفقا لها، تتأصل القواعد القانونية، عبر نزاعات مصالح. وأن هدفها هو لعب دور تحكيم. وتعود العبارة إلى بداية القرن 20م. وهي تستوحى من عمل جهيرينج (Jhering) الذي يلمح له بروير (Der Zweck im Recht 1877-1883). وهي تتعارض مع مفهوم الفقه القانوني (Begriffsjurisprudenz) أو "المذهبية المفاهيمية للقانون". وهي العبارة التي جمعت فيها، كافة القضايا التي تحاول جعل القانون منطقيا، وإعطائه إذا جاز ذلك، فكرة هندسية أفضل.

(16) -Lash, S. (1987), «Modernity or Modernism ? Weber and Contemporary Social Theory», in Lash / Whimster, (1987), p. 373.

(17) -Merquior, J. G. (1980), Rousseau and Weber. Two Studies in the Theory of Legitimacy, London, Ed. Routledge & Kegan, p. 93.

(18) -Weber, M. (1995), op. cite, I, pp. 65-66.

كتاباته. إنها تظهر من خلال المحاولة التي نشرت بعد وفاته وحملت عنوان "النماذج الثلاثة للسلطة المشروعة"، أين يشير فيها [إضافة إلى الأسباب العقلانية والتقليدية – غائيًا- التي سبقت الإشارة إليها] إلى التوجه الوجداني الخالص. وهو لا يعترف لها؛ أي لتلك النماذج الثلاثة من المشروعية، سوى بقدرة محدودة نسبيا على تأسيس سلطة مستقرة"[19]. وفي الفقرة الأولى التي خصصها لنماذج السلطة الثلاثة"، يضيف فيبر، سببا عقلانيًا قيميًا آخر إلى قائمة الأسباب التي تحدد عملية الخضوع. ويختصر هكذا فكرته، بقوله: "عندما يرتكز التحالف القائم بين صاحب السلطة والقيادة الإدارية (direction administrative) على أسباب مادية وعقلانية خالصة، من وجهة النظر الغائية، فهذا يعني أنها غير ثابتة نسبيا. وبشكل عام، هناك أسباب أخرى –[وجدانية أو عقلانية من وجهة النظر القيمية]- تضاف إليها. لكن، عندما نخرج عن المألوف، يمكن لهذه الأخيرة بمفردها، أن تكون أسبابا حاسمة. في الحياة اليومية، تطغى العادة [زيادة على المنفعة المادية والعقلانية، من وجهة النظر الغائية] على هذه العلاقة، كما على غيرها من العلاقات الأخرى. لكن العادة أو المنفعة لا يمكنها [أكثر من أسباب التحالف الوجدانية الخالصة أو العقلانية الخالصة، من وجهة النظر القيمية] أن تشكل أسسا وثيقة في بناء السلطة. هناك عامل آخر، يضاف إليها في العادة: إنه متغير الإيمان بالشرعية"[20].

لكن، ما يبدو واضحا هنا، أنه لا يوجد منطق "تطور وفقا لطبقات متتالية"، سينقلنا من محددات النشاط الاجتماعي إلى نماذج السلطة. إن المحددات الأربعة الممكنة للنشاط الاجتماعي [التي أدخلها ماكس فيبر، منذ الفصل الأول من مؤلف "الاقتصاد والمجتمع"] هي بالضبط تلك التي ينظر إليها –[في المقاطع السابقة المشار إليها]- على أنها غير كافية، لكي تشكل أساس بنية السلطة. بالطبع، فهي تلعب دورا مهما. وبالتأكيد، يجب أن تؤخذ في الحسبان، عند تفسير ظاهرة التبعية والولاء. لكنها، رغم ذلك، لا تؤسس المشروعية بوصفها كذلك، لا بمعنى عملية "المأسسة"

---

(19) -Weber, M. (1973), Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, Tübingen, p. 475.
(20) -Weber, M. (1995), op. cite, I, p. 286.

(institutionnalisation) ولا بمعنى "المماثلة" أو "القرابة الانتقائية"[21]. فليست السلطة الكارزمية متوجا مشتقا من نشاط محدد بواسطة مؤثرات، مثلما تبين ذلك الكيفية التي يميز بها فيبر النبي الكارزمي عن الساحر، بإحالة ذلك إلى "المذهبية"؛ أي إلى مجموعة من المعايير التي يمكن أن نتوصل إليها بواسطة العقل[22]. ويصح الأمر كذلك، بصدد السلطة التقليدية: إنها لا ترتكز فحسب وببساطة على "العادة المكتسبة"، لكنها ترتكز على أسس مصداقية مستوحاة من الصور الميتافيزيقية- الدينية التي نحملها عن العالم. وكذلك هو الحال، فإن السلطة العقلانية، ليست مأسسة على العقلانية الغائية، لكنها نظام فريد، تستدعي عملية تحليله أن ننتقل من "المنظور العمودي" [(الميكروسوسيولوجي) الذي يتمركز حول الفعل الفردي] إلى "المنظور الأفقي" [(الماكروسوسيولوجي) الذي يتمركز حول المنطق الداخلي للأنظمة][23].

---

(21)- Merquior (1980), op. cite, p. 99 et 101.

(22)- نستسمح القارئ، بتصحيح مرجع بروير (Weber (1922), op. cite, p. 323) الذي يبدو لنا أنه أخطأ، بإحالته إلى فيبر (Weber, M. (1995), op. cite, II, p. 191).

(23)- (Febbrajo, A. (1987), «Kapitalismus, moderner Staat und rational-formales Recht», in Rehbinder / Tieck, pp. 58-59). وإذا كانت نموذجية المحددات الأربعة للنشاط الاجتماعي وتلك التي تتعلق بنماذج السلطة الثلاثة، لا تتطابق مع بعضها، فهذا ما تشير إليه أيضا دراسة راينر دوبرت (Döbert, R. (1989), «Max Webers Handlungstypologie und die Ebenen des Rationalitätskomplexes», in Weiß, J. (Ed.), Max Weber heute, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 210-249) التي ظهرت بعدما أكملت هذه النسخة. رغم تقديمه الدقيق للمفاهيم الأساسية عند فيبر، لم يتوصل دوبرت إلى الخروج عن إطار الترجمة التي انتقدناها هنا، بحيث أنه كان يركز على "وحدة السياق الاجتماعي للنشاط" ويرجع نظم السلطة إلى نماذج نشاط- الفعل العقلاني، من وجهة نظر قيمية. لكن، الأمر يصح أيضا، بشأن مستويات النشاط والنظم، كما لو تعلق الأمر: "بولدي الملك النبيل" في مؤلف (Des Knaben Wunderhorn): "معا لا يمكنهما أن يأتيا إليك / الماء كان جد عميقا" [يتعلق الأمر بإشارة إلى الأغنية المسماة "أولاد الملك"، المستخرجة من مجموعة الأغاني الشعبية التي نشرت من قبل أكيم فون أميم وبرانتانو (Achim von Arnim et Clemens Brentano) في بداية القرن 19م، المتوفر بالفرنسية، تحت عنوان "البوق العجيب للطفل" (Le cor merveilleux de l'enfant, Ed. Le Petit Véhicule, 2002).

لا تتمثل عقلانية السلطة العقلانية إذن، في العقلانية الغائية البسيطة. لكن عندئذ، كيف يمكن تحديدها إذن ؟ يبدو لنا، أن التفسير الأكثر ملاءمة يتمثل في التفسير الذي طوره هارتمان تيرال (Hartmann Tyrell) في دراسته عن "النموذج المثالي للبيروقراطية"[24]. في اعتقاده، يمكن أن نستخلص معنيين اثنين من طائفة المفردات والتوريات المستخدمة من قبل فيبر، في هذا الصدد: المعنى الأول، يؤكد على العناصر التي تظهر نتيجة للنزعة الإرادوية الخاصة ويمكنها أن تنسب إلى نوع من البحث التجديدي، في الوقت ذاته. بينما يأخذ المعنى الثاني في الحسبان [بنية مبيتة (نزوعيا)] "طابعه النسقي المباشر، المنهجي والموحد". وبصدد المعنى الأول، يوظف تيرال أيضا مفهوم "الوضعنة" (Positivierung) الذي يستوحيه بالتأكيد من ن. لوهمان وليس من م. فيبر. لكنه يعني الشيء نفسه، في العمق، كما المفهوم الفيبري حول إصدار الأمر[25]: القانون الذي "ينظر له كموضوع خيار من بين خيارات أخرى ممكنة، وإذن يمكنه أن يخضع للتعديل في أية لحظة"[26]. في الوقت الذي لم نكن نعتقد فيه تماما بالنظم التقليدية: أنه يمكن أن نخلق -عن قصد- قواعد عمل، بوصفها معايير لها طابع

---

[24] - Tyrell, H. (1981). «Ist der Webersche Bürokratietypus ein objektiver Richtigkeitstypus ? Anmerkungen zu einer These von Renate Mayntz», in Zeitschrift für Soziologie, n° 10, pp. 45-46.

[25] - تنظيم (Satzung): هي عبارة تقنية، تشير إلى فكرة التنظيم بشكل أدق، بينما تشير في حالة الجمع (Satzungen) إلى التعليمات ذات الطابع الإداري (التنظيمات، على خلاف القوانين). بعبارة أخرى، فهي عبارة تقنية، تشير إلى تنظيمات ذات طابع إداري (عكس القوانين). فقد سبق وأن عثرنا على كلمة قوانين (Gesetze) في الجمع. وقد تمت ترجمتها بـ"قواعد مؤسسة" وعبارة (Satzung) تعني فعل التنظيم، مع كل ما يفترضه ذلك من تقنين. بالمناسبة، تستخدم العبارة هنا في الإشارة إلى التنظيمات المعنية التي يتم سنها. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بمؤسسات وقواعد هي من صلاحيات "القانون الوضعي" وليست من مجال "القانون الطبيعي". وتكون أنواع الترجمة، بحسب السياقات.

[26] -Luhmann, N. (1981), Ausdifferenzierung des Rechts. Beiträge zur Rechtssoziologie und Rechtstheorie, Frankfurt, Suhrkamp, p. 24.

القانون؛ أي يمكنها أن تتحقق بواسطة الإلزام القانوني[27]. بينما تنبني السلطة العقلانية الحديثة بصدق، على فكرة مفادها أنه يمكننا [بواسطة إصدار قانون إرادي صحيح من الناحية الشكلية] أن نخلق -دون حدود- القانون ونعدل القانون الموجود[28]. وبهذا المعنى، تشير العقلنة حسب تيرال إلى عملية سادت في حقبة معينة؛ إنها سيرورة التحرر والفعل، بمعزل عن الروابط التقليدية: تعني العقلنة: تحرير وإعطاء -[بالكيفية وفي الوقت ذاته]- حرية لنموذج معين إزاء تعسف الفعل، أو بشكل أدق إعطاء الحرية للفعل الذي يطمح (وفق الأهداف المتنوعة التي يتابعها) إلى التحويل والتجديد[29].

أما الصيغة الأخرى التي تؤكد على الطابع النسقي، فهي التي تم وضعها في المقدمة من قبل فيبر، سواء في سوسيولوجيا السلطة، كما في سوسيولوجيا القانون. وتؤكد الصيغة الأولى، من سوسيولوجيا السلطة مسبقا، على خاصية مركزية السلطة العقلانية. وتترجم مصداقية سلطة القيادة، في شكل منظومة قواعد آمرة، بوصفها معايير تفرض نفسها على الجميع وتلاقي الإذعان[30]. وتتحدث الصيغة الأخيرة، بطريقة مشابهة، عن عالم يتشكل من قواعد مجردة عديدة، تتمظهر في شكل نظام قانوني خاص[31]. زيادة على ذلك، يشير فيبر [في سوسيولوجيا القانون] إلى كيفية تحوّل القانون إلى: نُظام مغلق، يتكون من المفاهيم التي يجب تطبيقها، بكيفية علمية صارمة[32] بوصفها محصلة رئيسية لعقلنة القانون: وفق عاداتنا الحالية في التفكير، تعني [سيرورة التنظيم النسقي (la systématisation)] أننا نبني علاقة بين كافة الأنظمة

---

(27) -Weber (1922), op. cite, p. 401.

(28)- سمحنا لأنفسنا بتصويب القول المنقوص عند بروير (Weber (1973), op. cite, p. 47).

(29) -Tyrell (1981), op. cite, p. 46.

(30) -Weber (1922), op. cite, p. 611.

(31) -Ibid, p. 125.

(32) -Ibid, p. 663.

القانونية"التي توصلنا إليها بواسطة التحليل، بحيث تشكل بينها نسقا منطقيا واضحا، دون تناقضات ومبدئيا -[قبل كل شيء]- دون أخطاء: يزعم هذا النسق إذن، أن كافة الوقائع المتخيلة، يمكن احتواؤها منطقيا، ضمن واحدة من هذه المعايير. وخلافا لذلك، يفتقد النظام المتشكل من هذه المعايير إلى ضمانته الجوهرية[33].

وقد دفع إبراز هذين الجانبين بالمعلقين والنقاد أحيانا إلى وضع ماكس فيبر، في مدار المذهب المفهمي للقانون[34] أو المذهب القانوني الوضعي[35]. وبالفعل، توجد أسباب وجيهة للقيام بذلك. تشكل الفكرة التي وفقا لها أن القانون، يرتكز على مبدأ الانصياع الطوعي لأية أوامر [دون أن يحدد الدّين ولا القانون الطبيعي معالم لها] ويشكل جزءا من المبادئ الوضعانية القاعدية، منذ بداية القرن 19م، دون الرجوع إلى أبعد الرواد -[الذين والحق يقال بشكل عام]- أنهم لم يكونوا جد حازمين[36]. كانت فكرة التنظيم النسقي، وفكرة التسييج المنطقي للقانون، تعتبر فكرة جوهرية في المذهب المفهمي للقانون. في زمن فيبر، كانت هذه الفكرة تتموضع في قلب جهود كل من ج. جيلينيك (Georg Jellinek) وهانس كلسن (Hans Kelsen, 1881-1973) اللذان حاولا، أن يجعلا من العلم القانوني علما مستقلا، يمكن مقارنته بعلوم الرياضيات[37]. لا يمكننا إذن، أن ننكر أن: ألنموذج المثالي للسلطة الشرعية، يفترض وجود مفهوم القانون المستوحى من النزعة الوضعية القانونية[38].

---

(33)- (Ibid, p. 395). حول فكرة النسق، أنظر أيضا كرونمان (Kronman, A. T. (1983), Max Weber, London, pp. 87.-92).

(34)- مفهوم الفقه القانوني (Begriffsjurisprudenz: note 16).

(35) -Rehbinder, M., «Max Webers Rechtssoziologie: eine Bestandsaufnahme», in König, R. (Ed.) (1963), Max Weber zum Gedächtnis: Materialien und Dokumente zur Bewertung von Werk und Persönlichkeit, Opladen, Westdeutscher Verlag, pp. 482-483.

(36)-Maus, I. (1986), Rechtstheorie und politische Theorie im Industriekapitalismus, München, Fink, pp. 16-34.

(37) -Wieacker, F. (1967), Privatrechtsgeschichte der Neuzeit, Göttingen, Ed. Vandenhoeck & Ruprecht, pp. 400-401.

(38) -Speer (1978), op. cite, p. 77.

لكن، أولئك الذين يتحدثون عن النزعة الوضعية القانونية عند فيبر، فإنهم يقومون بذلك بشكل عام، بنية نقدية. وفقا لفكرة متداولة بشكل واسع، تشكل النزعة الوضعية القانونية نظرية دولة القانون الشكلي الخالص. وتكون في جزء منها إذن، مسؤولة عن استسلام الجمهورية الألمانية الأولى، في مواجهة "الثورة الشرعية" الوطنية-الاشتراكية. ليس هنا هو مجال البرهنة على أن هذه الرؤية، لا تصمد أمام المعاينة المتعمقة[39]. وبالمقابل، يجب أن نؤكد الفكرة التي تقول أن فيبر، يكون قد أضعف هذه المشروعية، عندما اختصرها في شكل لعبة قواعد عملية-نسبية؛ تلك القواعد: "التي يكشف احترامها صوريا، عن شرعية التعديلات التي تقلبها رأسا على عقب على المستوى المادي"[40]. عندما يلاحظ فيبر أن السلطة الحكومية: "يمكنها أن تطالب بالحق في القوة الشرعية، لكي تؤسس نظما جديدة داخل التجمع"[41]، فلا يجب علينا أن نرى في ذلك، تبريرا للمذهب القانوني الذي يكشف عن السلطة الطاغية عند المشرع. لا يمكن أن نعتبر فيبر من طينة أولئك الذين يعتقدون [دون أن يطرحوا مشكلات على أنفسهم] أن ما هو شرعي على المستوى القانوني، هو مشروع من تلقاء ذاته، وربما يربطون بين المشروعية المؤكدة والواجب الأخلاقي الذي ينص على "واجب الطاعة اللامشروطة للتنظيمات الجديدة". بل بالعكس، فهو يعتقد أن المطالبة بالمشروعية التي ترتقي إلى القانونية، تطرح مشكلة سوسيولوجية.

وحسب رأيه، يصبح السؤال السوسيولوجي الهام بالضبط، هو التالي: "في أية لحظة، وبصدد أية موضوعات وضمن أية حدود -وعند الضرورة- في ظل أية شروط خاصة (مثلا، استحسان من الآلهة أو الكهنة، أو قبول من الهيئات الانتخابية، الخ.)

---

(39)- أنظر في هذا الشأن ما كتبه م. والثر (Walther, M. (1988), «Hat der juristische Positivismus die deutschen Juristen wehrlos gemacht ?», in Kritische Justiz, n° 21, pp. 263-280.)

(40)- (Loos, (1970), p. 134). نعثر على تبرير مماثل، عند مومصون (Mommsen (1974a), op. cite, p. 429).

(41)- Weber, M. (1995), op. cite, I, p. 91.

سيخضع أعضاء المجموعة[42] للقائد والقيادة الإدارية، كما يخضع نشاط الجماعة لأوامره، عندما يتبنى مواقف وخاصة عندما يمنح نظما ؟[43]. لقد توصّل فيبر [عن طريق ملاحظة سلوك معاصريه أمبيريقيا] إلى خلاصة مفادها أن هذه الحدود، يمكن تمديدها أبعد من ذلك بكثير. وأن النظم الجديدة [شريطة أن تكون قد وضعت بكيفية صحيحة رسميا] يمكنها أن تحظى بطاعة واسعة. وحسب هذه الملاحظة الأمبيريقية [وليست القناعة] ستكون مثل هذه النزعة الشرعية صحيحة. وهي التي قادته إلى تقديم سلطة الشرعية، كشكل خاص من المشروعية. بطبيعة الحال لا شيء يثنينا على تبني مفهوم الشرعية، بالمعنى نفسه كما تبناه ماكس فيبر. لكن، لكي نكون صادقين، يجب علينا أن نعترف بأن هذا الاختزال (المنتقد جدا) للمشروعية، في صورة شرعية بسيطة، لا يمكن تحميله إلى ماكس فيبر، لكنه يعود إلى الممارسات التي كان يعايشها. فقد كشفت الدراسات حول الطابع الاستبدادي وتجربة ستانلي ملجرام (S. Milgram, 1933-1984)[44] في الأخير إلى أي مدى، كانت معاينة فيبر واقعية (وزيادة على ذلك، فقد كانت صالحة تتجاوز الحالة الألمانية).

يكون هذا الأمر صحيحا، طالما جسدت النزعة الشرعية (légalisme) المطلقة [ربما في أعين فيبر] موقفا متطرفا في مدى السلطة العقلانية. في سوسيولوجيا السلطة كما في سوسيولوجيا القانون، يشير فيبر بشأن الدولة الحديثة إلى أن سلطات الحكومة تصطدم بعقبات داخلية للمشروعية[45]. إن النظم، الأوامر والمراكز لا تأخذ هنا من

---

(42)- نقوم هنا بتصويب قول بروير (Breuer) الذي كتب أنشطة إدارة (Verwaltungshandeln)، بينما يتحدث فيبر عن أنشطة تحالف (Verbandshandeln).

(43)- Weber (1922), op. cite, p. 27.

(44)- تجربة أنجزت من قبل عالم النفس الأمريكي ستانلي ملجرام (Stanley Milgram) بين سنوات 1960-1963، بهدف قياس درجة طاعة، ولاء وتحمل الأفراد، إزاء السلطات التي يعتقدون أنها شرعية (وهي هنا سلطات علمية). لكن تلك السلطة تعطيهم توجيهات، يمكنها بل يجب أن تعتبر غير شرعية (وهي هنا إخضاع أفراد إلى صدمات كهربائية وحشية وخطيرة، يزعم أنها تختبر قدراتهم على تحمل التدريب). كشفت النتائج المقلقة، أن غالبية من الأفراد، يستسلمون لأوامر وتعليمات النظام مع توجسات داخلية، إزاء الأوامر التي تتعارض مع قناعاتهم الأخلاقية.

(45)- Weber (1922), op. cite, p. 393.

صلاحية، سوى عن طريق الكفاءة: ألتي تتشكل من زاوية نظر قانونية، بكونها ترتكز في التحليل الأخير على السلطة التي تعطيها المعايير ألدستورية" للمؤسسة الدولاتية". لكن ذلك يعني، من الناحية الوضعية، أن لها: ليس وحسب مهمة إبداء الاحترام وتنفيذ القانون الموضوعي [ببساطة لأنه موجود] أو أن الحقوق المكتسبة تجد أسسها فيه، لكن لأنها تضطلع بمهمة إنجاز أهداف مادية ذات طبيعة سياسية، أخلاقية، منفعية أو غيرها"[46]. في ظل هذه الظروف، لا يمكن إصدار قوانين جديدة، حسب المزاج، لكن، فقط: "في الصور التي تبدو مشروعة، بفضل الدستور الذي عادة ما تحوزه الجماعة أو الذي منح لها"[47]. والحفاظ على الدستور الذي يمكنه على الأقل، أن يخضع للتعديل بواسطة هيئة مؤهلة للقيام بذلك[48]. وإلا كيف يمكن أن نفهم الجملة التي تؤكد أن: ألحائز الموصوف على السلطة الشرعية [ألأعلى"] عندما يتخذ تدابير وإذن عندما يأمر، فهو يلتزم من جهته بالنظام اللاشخصي الذي يتخذ تلك التدابير، وفقا له"[49]؟.

هذا التمثيل قريب من تأويل وولفجونج شلوشتر (Wolfgang Schluchter) الذي يتحدث عن ضرورة أن نميز عند فيبر، بين كفاءة سلطة التقنين التنظيمية وتلك: ألقضايا القانونية الأساسية" التي تصلح عليها وتفرض عليها إذن حدودا[50]. لكننا مع هيرمن هيلر (Hermann Heller, 1891-1933) نعتبر ذلك تسرعا، عندما نتصور أن تلك: ألقضايا القانونية الأساسية" هي بمثابة: أفكار من مرتبة أولى، داخل قانون طبيعي خاص بفضاء ثقافي معين"[51]. صحيح أن فيبر قد اعترف للقانون الطبيعي [خاصة

---

(46)- Ibid, p. 388.

(47)- Ibid, p. 396.

(48)- Weber, M. (1972), Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie, (Bd. I, Tübingen, I, p. 6 et pp. 267-268). يتعلق الأمر دوما بالدستور بالمعنى القانوني. من جهة أخرى، يلجأ فيبر أحيانا إلى مفهوم سوسيولوجي عن الدستور (Weber, M. (1995), Économie et société, vol. I, trad. J. Chavy et al., Paris, Ed. Plon).

(49)- Weber (1995), op. cite, I, p. 291.

(50)- Schluchter (1979), op. cite, p. 162.

(51)- Ibid, pp. 167-168.

القانون الطبيعي الصوري للنظريات الحديثة الأولى في العقد الاجتماعي] بأهمية كبيرة، فيما يخص عقلنة القانون[52]. وصحيح أيضا أنه كان يأمل -[عند التفكير في روسيا على سبيل المثال]- بأن فكرة حقوق الإنسان، ستنتشر بشكل واسع بين الجماهير: "لأن ما لم يتم الفوز به الآن، لصالح الإنسان بوصفه دائرة لا تقبل التنازل من الشخصية والحرية [...]، فمن المحتمل ألا تتوفر له الفرصة مطلقا، لكي يتوصل إلى ذلك، عندما يبلغ هذا العالم، مرحلة الكمال: الاقتصادي والإشباع الفكري"[53].

وبالتأكيد، يتعارض هذا الشرط السياسي عند فيبر، مع وجهة نظر فيبر العالم؛ الذي لاحظ في سوسيولوجيا القانون، انحطاط التمثلات القانونية الطبيعية القديمة، وربما تفككا عاما ونسبية متنامية، بشأن كافة المبادئ الميتا-قانونية. لقد تمكن هذا الانحلال، من أن يقضي مرة أخيرة على كل إمكانية لمنح القانون أساس مصداقية فوق-وضعية وجعل تقدم النزعة الوضعية القانونية أمرا حتميا[54]. إن ما خلق هذا التحول، إضافة إلى النزعة العقلانية القانونية، هو أن السيرورة التثقيفية بشكل عام هي التي أفرزت خيبة الأمل الأساسي، في هذا العالم. إذا ربطنا هذه التفسيرات بالمقاطع الشهيرة التي يتحدث فيها فيبر عن الانمحاء التدريجي للافتراضات العامة [التي تجعل إمكانية وجود جنس من التأثير الديني والأخلاقي في العالم[55]] يتضح لنا أن الأمر لا يتعلق بملاحظات عبثية. فقد كان فيبر تلميذا للفيلسوف العدمي، فريدرك

---

(52)- Weber (1986), op. cite, p. 209.

(53)- Weber, M. (2004), OEuvres politiques, trad. E. Kaufmann et al., (Paris, Ed. Albin Michel, p. 175). وحول دور حقوق الإنسان في النظرية السياسية الفيبرية، أنظر أيضا كتاب بروجر (Brugger, W. (1980), Menschenrechtsethos und Verantwortungspolitik. Max Webers Beitrag zur Analyse und Begründung der Menschenrechte, Freiburg / München) الذي يقلل كثيرا مع ذلك، من حدود هذا الخط من التبرير.

(54)- Weber (1986), op. cite, p. 217.

(55)- Weber, M. (1972), Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie, Bd. I, Tübingen, pp. 203-204 et pp. 564-571.

نيتشه. ومثلما هو حال أستاذه نيتشه، فقد كان على يقين تام بأن سيرورة العقلنة، ستدفع الغرب والإنسانية بقوة لا تضاهى، نحو "العدمية"[56].

سيمثل ذلك الاعتقاد خطأ فادحا عند فيبر، وأنه لا يمكننا أن ندافع عن القيم وربما يمكننا أن نستغني عنها. تفيد النزعة العدمية، أن: "تدني القيم" فحسب، [بالمعنى الذي تفقد فيه القيم التزكية الموضوعية القديمة التي تضمّنها الصور الدينية أو الأخلاقية عن العالم] لا يمكنها إذن، أن تفترض أنها "معطاة" بصورة قبلية. مع ذلك، لا تترتب عن هذه النزعة العدمية [التي يمكن القول، بهذا المعنى، أنها موضوعية] عدمية ذاتية، ولا "موقف عدمي قيميا"[57]. لكن تفيدنا هذه المعاينة فقط، أنه من الضروري: في الحقبة التي تكون فيها الثقافة ذاتية، في كافة الأحوال، أن نستخلص قيما من قلبنا الخاص[58]. وبالمقابل، فإن الثقافة الموضوعية [مثلما يراها جورج لوكاتش (G. Lukács) تلميذ فيبر] فهي تتجسد في "الحقبة المباركة" من العهود العظيمة. وقد افتقدت ولا يمكن ترميمها لا عن طريق الجهد العلمي، ولا بواسطة التأويلات التي تعود إلى فلسفة التاريخ: "إنه مصير حقبة ثقافية، تغذت من شجرة المعرفة. وأننا نعلم أنه لا يمكننا أن نقرأ معنى المصير العالمي في نتيجة الاستكشاف الذي نبحث عنه، مهما كان ذلك الاستكشاف كاملا. لكن، يجب علينا أن نكون قادرين على خلقه، نحن بأنفسنا. وأن: "تصوراتنا عن العالم" لا يمكنها أن تكون محصلة المعرفة الإمبيريقية المتقدمة. وبناءا على ما تقدم، فإن المثل العليا التي تؤثر فينا بقوة، لا يمكن أن تحاين في كل وقت، سوى من خلال الصراع مع مثل أخرى هي أيضا مقدسة عند الآخرين، مثلما هي مقدسة عندنا"[59].

---

(56)- مؤخرا في كتاب و. هنيس (Hennis, W. (1987), La problématique de Max Weber, trad. L. Deroche-Gurcel, Paris, Ed. PUF, 1996, p. 186)، بالإضافة إلى شلوشتر (Schluchter (1988), I, pp. 83, 191-192 et 201-202).

(57)-Loos, F. (1987), «Max Webers Wissenschaftslehre und die Rechtswissenschaft», in Rehbinder / Tieck, p. 179.

(58) -Weber, M. (1924), Gesammelte Aufsätze zur Soziologie und Sozialpolitik, Tübingen, p. 420.

(59) -Weber, M. (1992), Essais sur la théorie de la science, trad. J. Freund, Paris, Ed. Plon, p. 128.

إن ما تحطمه العقلنة ليست إذن هي إمكانية اكتساب القيم، لكن مصداقيتها الموضوعية، فقط. إنها مع ذلك، مثلما يشهد القول السابق على ذلك، تهشم الخصائص التقليدية التي بنتها الصور الدينية عن العالم، كما وريثاها: القانون الطبيعي والقانون العقلاني في سلطان القيم. لم تعد القيم الأخلاقية، السياسية، الجنسية والجمالية منظمة إذن، وفق تراتبية أحادية الاتجاه، لكنها تدخل في صراع بعضها مع البعض الآخر. لم يعد هناك من تدرج ولا نسبية بينها، لكن وحسب هناك: "صراع حتمي حتى الموت، كما هو الصراع بين "الله" و"الشيطان"[60]. إن صورة عودة الشرك [(تعددية الآلهة) التي تعاد الإشارة إليها كل مرة من طرف فيبر] تبين إلى أي مدى يكون هذا الأخير، قد ابتعد عن: "كافة التقييمات، المعايير وطموحات السلوك التي تجري في المجتمع، والتي يجب تنقيتها، بواسطة عمليات اتخاذ قرار، قبل التوصل إلى التحقق من مصداقيتها القانونية"[61].

II- كيف ظهرت السلطة العقلانية ؟

بعد هذه التدقيقات التي تم القيام بها، يمكننا أن نتناول المشكلة التي طالما أرقت ماكس فيبر: إنها مشكلة التأصيل التاريخي للسلطة العقلانية. فإذا قمنا بوضع قائمة ولو سطحية، عن الحالات التي يتحدث فيها فيبر عن السلطة العقلانية، نلاحظ دفعة واحدة وجود تنوع كبير يثير حالة من البلبلة. فهو يعتقد هكذا، بأن الإيمان بمشروعية التنظيمات المصادق عليها في المعاهدات والاتفاقيات، موجود عند الشعوب البدائية، في أخلاق الشريعة اليهودية العتيقة، كما في إطار السياسة والمدينة القروسطية". وبصدد الكنيسة الكاثوليكية، فهو يقول عنها أنها سلكت -[بقدر أكثر تأكيدا وبروزا، مقارنة بغيرها من المؤسسات الدينية الأخرى-]: "سبيل إنشاء القانون بالتفويض العقلاني"[62]، أما بشأن الدول الرعوية الأبوية في الغرب، في القرون الوسطى، فهي قد تميزت: أساسا عن كافة القيادات الإدارية في التجمعات السياسية الأخرى على وجه

---

(60) –Weber (1992), op. cite, p. 390.

(61) –Luhmann, N. (1983b), Legitimation durch Verfahren, Frankfurt, Suhrkamp, p. 141.

(62) –Ibid, p. 479.

الأرض -شكليا- بالطبيعة العقلانية في جزء من قيادتها الإدارية[...][63]. وتكشف الصعوبات التي يطرحها توظيف النموذج المثالي للسلطة العقلانية بوضوح، عند كل من وولفرام إبرهارد وكارل بونجر (Wolfram Eberhard (1909-1989) et Karl Bünger, 1903-1997) اللذان يعتبران من بين العلماء المتخصصين والضالعين في الدراسات الخاصة بالحضارة الصينية (sinologues) اللذين يعتبران الصين الإمبراطورية، كدولة قائمة على السلطة العقلانية[64].

ينتج هذا الالتباس في جزء كبير منه، عن اختزال العقلانية في مكونتها الإرادوية. لكن التنظيمات التعسفية، النظم، التفويضات والاتفاقيات البسيطة، كانت موجودة منذ الأزمنة القديمة. مثلما يشير إلى ذلك فيبر ذاته، تشكل السلطة العقلانية ثنائية مميزة: من جهة، يوجد الميدان الذي يتموضع فيه نشاط السيد من وجهة النظر المادية في إطار التقليد. ومن جهة أخرى، يوجد الميدان الذي يتميز من وجهة النظر نفسها، بالتحرر من الإكراهات التقليدية[65]. وتبعا لذلك، فليس من الصعب أن نعثر على نماذج من النشاطات التجديدية التي تتجه صوب التغيير، منذ الأزمنة الغابرة[66]. لكن ما هو حاسم، يتمثل في أن تلك البدايات في تحريك وتنويع القانون في المجتمعات قبل-العقلانية، تظل منغلقة في أفق، يعتقد -فيما يخصه- أنه كان جامدا وخارجا عن فهم البشر. في الصين القديمة، كان الإمبراطور مرتبطا بالنظام الكوني. وكان يعتقد أن هذا الأخير، لا يمكن إدراكه بواسطة العقل الإنساني[67]. وفي المدن القديمة

---

(63) -Ibid, p. 140.

(64)-Eberhard, W., «Die institutionelle Analyse des vormodernen China. Eine Einschätzung von Max Webers Ansatz», in Schluchter. W. (Ed.) (1983), Max Webers Studie über Konfuzianismus und Taoismus, Frankfurt, Suhrkamp, p. 72.

(65) -Weber (1922), op. cite, p. 13..

(66)- في مقام أخير، أنظر ج. روكيرت (Rückert, J. (1988), Autonomie des Rechts in rechtshistorischer Perspektive, Schriftenreihe der Juristischen Studiengesellschaft Hannover, Bd. 19, Hannover, Verlagsbuchhandlung Hennies & Zinkeisen) مع مراجع إضافية.

(67)-Needham, J. (1977), Wissenschaftlicher Universalismus, Frankfurt, Suhrkamp, Ed. Tilman Spengler, pp. 273 et 289.

والقروسطية، فإن طابع التقاليد التليدة يجعل من ظاهرة التضامن بين مجموع المواطنين المتواطئين، علامات على أثر التشريع العقلاني[68]. وفي القرون الوسطى، عندما كان البابا يستخدم سلطته القضائية الكاملة، فلم يكن ذلك سوى في إطار القانون الإلهي والطبيعي الذي يُعتقد أن البابا والإمبراطور ليسا منزهين عن قوانين الأمم أو القانون الطبيعي المنزل (papa vel imperator non sunt supra ius gentium vel naturale)[69]. ولا يكفي الحضور البسيط للقواعد الشرعية أو القوانين الممنوحة إذن، لكي نتحدث عن السلطة العقلانية. لا يصح ذلك الأمر، سوى عندما تزول ثنائية السلطة التقليدية، عندما يمدد مبدأ وضعنة الأسس التي تمنح المشروعية لعملية مأسسة المعايير الاجتماعية ويتم تفكير النظام برمته، بوصفه ثمرة قرارات، عندها نكون بصدد شكل يشبه ذلك المفهوم[70].

لا يبدو من الضروري أن نعود هنا بالتفصيل إلى كامل التحليل المعروف [الذي قام به فيبر] من أجل إبراز هذه الصورة المتشكلة. حسب وجهة نظره، فإن العقلانية لم تر النور سوى في الغرب الحديث، بفضل تضافر فريد بين عوامل مختلفة: تمركز وسائل ممارسة العنف بين أيدي الدول الإقليمية، وجود البرجوازية المتحررة والقوية ونشاط هيئة من رجال القانون الذين تخرجوا من الجامعة. لكن بالمقابل [ما نهمله في الغالب] هو أن هذه العوامل لا تتمتع كلها بالأهمية نفسها. يعتبر تكوين الدولة [التي تتمتع باحتكار العنف بالطبع] شرطا لا بد منه لبروز السلطة العقلانية. لكن، ليست لها [على عكس العاملين الاثنين الآخرين] أية صبغة غربية خاصة. يرى فيبر: أننا نشهد في كل مكان من العالم (كما كتب فيبر) صراعا بين السيد (السياسي أو الديني) والمالكين أو المستحوذين على حقوق السلطة الملائمة، بحسب الهيئات[71]. وفي

---

(68) –Vernant, J.-P., «Arbeit und Natur in der griechischen Antike», in Eder, K. (Ed.) (1973), Seminar: Die Entstehung von Klassengesellschaften, Frankfurt, Suhrkamp, p. 260.

(69)– كتب أنطونيو دو بوتريو (Antonio de Butrio)، يقول: يمكننا أن نترجم الصيغة اللاتينية، كما يلي: "لا البابا ولا الإمبراطور فوق قانون الأفراد أو القانون الطبيعي".

(70)– Kronman (1983), op. cite, p. 55.

(71)– Weber (1972), op. cite, p. 271.

كل مكان تقريبا، ينتهي الصراع: "بانتصار السيد؛ أي مع انتصار الإدارة البيروقراطية"[72]. لكن، هذا الفوز وإمكانية العقلنة التي افتتحت هكذا، لا يستدعيان بالضرورة الانتقال والتحول نحو السلطة العقلانية. بدلا من ذلك، يجب أن نميز بين نموذجين اثنين من العقلنة: 1) العقلنة المادية للإدارة والاختصاص القانوني عن طريق أمير أبوي، يغمر رعاياه على المستوى النفعي وعلى مستوى الأخلاق الاجتماعية، مثلما يقوم بذلك السيد الخادم الكبير مع أفراد بيته و2) العقلنة الصورية، بواسطة سلطة المعايير القانونية التي تفرض نفسها على كافة الأفراد، أي على: "مواطني الدولة" وهي سلطة يتم تطبيقها من قبل قانونيين محترفين"[73].

في أعين فيبر، فإن السبب الذي من أجله اتخذت عملية عقلنة السلطة في الغرب، منعطفا شكليا (فاتحة بذلك السبيل أمام السلطة العقلانية) لا يجب أن نبحث عنه إذن، في بنية السلطة ذاتها، لكن في الظروف الخارجية: انتصار العقلانية الشكلانية عند رجال القانون. ومثلما تضيف سوسيولوجيا القانون إلى ذلك، وجود الجماعات القوية: ألتي يكون من مصلحتها أن يتخذ القانون والإجراء بقوة، طابعا عقلانيا، كما كان عليه حال الطبقات البرجوازية في روما وفي نهاية العصر الوسيط وفي الأزمنة الحديثة"[74]. حسب فيبر، هناك قوتان اثنتان فقط، كانتا قادرتين على تحريف السلطة المركزية عن اتجاهها الطبيعي -إن جاز القول- صوب العقلانية المادية وجعلها تميل نحو اتجاه آخر. إنهما وحدهما القوتان اللتان كانتا قويتين بما يكفي للحيلولة -[بعد أن تنطلق العقلنة]- دون أن تنتهي سوى بتدعيم ميدان السلطة المزدوج التقليدي أو أن تضيف إليه -بابتداع تقاليد"[75]- عناصر أخرى جديدة. إذن، حسب فيبر، يجب أن تؤخذ في الاعتبار مصلحة الطبقات البرجوازية والتطور المستقل الخاص برجال القانون، بوصفها الجذور الحقيقية للسلطة العقلانية، عندما تصل إلى نهايتها.

---

(72) -Weber (1922), op. cite, p. 151.

(73) -Weber (1972), op. cite, p. 272.

(74) -Weber (1922), op. cite, p. 467.

(75) -Hobsbawm, E. J. / Ranger, T. (Ed.) (1983), The Invention of Tradition, Cambridge, Ed. Cambridge University Press.

لقد اكتفى ماكس فيبر بتسمية هذين العاملين، دون أن يبحث عن توضيح التمفصل بينهما بالتحديد. لكن، ربما من الممكن أن نذهب أبعد في هذا السبيل ونحدد بشكل أفضل، أهميتهما على التوالي، عندما نقرر [بكيفية أكثر تجريدا] مصالح الطبقات البرجوازية، وإذا نسبنا مصالح تلك البنيات التي تشكل القاعدة. حسب كارل ماركس [الذي تشكل أطروحته حجة عميقة ودامغة في هذا الشأن، لم يتمكن فيبر من معادلتها] فإن تكوين المجتمع المدني البرجوازي، يعادل تكوين شكل جديد من التركيبة الاجتماعية، لم تعد كما كانت في المجتمعات التقليدية وقبل-البرجوازية، نتيجة لانتماء الأفراد إلى مجتمع الإنتاج. إنها بدلا من ذلك، نتيجة نظام تشكل على قاعدة ذوبان هذا المجتمع، عن طريق 'التراكم البدائي' (والذي رغم أنه يتغذى من أفعال الأفراد) يتكون وراء ظهورهم: يتشكل هذا النظام إذن، بوصفه علاقة مجردة بين الأعمال الفردية، كزمن العمل الاجتماعي العام الذي لا يتقبل سوى التحديدات الكمية. ولهذا السبب، فهو يتميز مباشرة عن الشكل الطبيعي الخاص بالمنتجات وبالمنتجين. هذه التركيبة الجديدة [التي تجسدها القيمة أو المال] هي 'المجتمع الفعلي'؛ أي الوحدة في التعددية: ومن هنا يبرز الطابع المباشر الذي تتخذه كافة أساليب التفكير والسلوك التي ترتبط بالمال. لكن، في الوقت ذاته، تتولد هذه الوحدة من شيء معين آخر فوق-طبيعي، من علاقة 'اجتماعية خالصة' -[من استهلاك العمل المجرد، من إنتاج قيمة التبادل التي يجب إنجازها عبر عملية التبادل]: من هنا يتجلى الطابع الاصطناعي أو إن أردنا الطابع الإرادوي الذي تتضمنه تهيئة مثل هذه التجريدات. ليس صدفة إذن، أن يتحدث ك. ماركس عندئذ، عن هذه: 'القوة المتعالية للمال ظاهريا'[76]. ويقيم هو نفسه الرابطة مع الفلسفة الكانطية، كما لم يستخلص باحث آخر غيره، في أي مكان، هذا الطابع الإسقاطي[77] للفكر الحديث وكذلك عنصر الإكراه الذي تتطلبه عملية إنجاز هذا الإسقاط.

---

(76)- Marx, K. (1974), Grundrisse der Kritik der politischen Ökonomie, Berlin / DDR, Dietz Verlag, p. 65.

(77)- عبارة (Entwurfcharakter. Entwurf) تعني: طابع مشروع، تمهيد، مخطط، خطة، عرض، شكل. يبدو أن الكاتب يريد أن يقول أن التفكير الكانطي، يمتاز 'بطابع إسقاطي'. يعني

لم يتمكن هذا النوع الجديد من التفكير الذي يتطور مع التنشئة الاجتماعية، بواسطة القيمة، فحسب من أن يجعل ممكنا مفهوم الطبيعة [كتجميع مباشر للظواهر الفيزيقية والنفسية، تحت سلطان القوانين المتناسقة للعقل] بل أنه دفع في الوقت ذاته، بالنظام القانوني إلى العودة على ذاته، بالاستلهام من هذا النموذج[78]. بالتأكيد، لم يكن الحال هكذا، في كل مكان. هناك كما هو الحال في إنجلترا [حيث يمكن أن يتكيف القانون مع المتطلبات الرأسمالية، عن طريق الفقه القانوني المبني على المثل السابق. ويتم الدفاع عنه بشراسة ضد كل تعديل، من قبل شريحة من الممارسين المرتبطين به بمصالح مادية] فإن فكرة العقلنة والدستورية المباشرة ستلقى صدى ضعيفا [إذ كان القانون في حالة يرثى لها] من حيث المحتوى المنطقي، التعميم وتقنية الترتيب الهرمي[79]. إن بروز التكوينات الاقتصادية الرأسمالية والمصالح السلعية البرجوازية بمفردها –[هذه هي التركية التي استخلصها فيبر]- لا تكفي بمفردها لدفع عقلنة القانون إلى الأمام، لأن تلك الحاجات يمكنها أيضا: أن تلبى [وأحيانا بشكل أفضل] بواسطة قانون إمبيريقي، لارسمي يحكم وفقا للقوانين السابقة[80].

وبالمقابل، فإن التفكير الرسمي الجديد في القارة الأوروبية، قد تمت استعادته وتطبيقه على التنظيم السياسي-القانوني. بالفعل، بقدر ما يتخذ الصراع التقليدي من أجل القوة السياسية، طابع صراع للتموقع على مستوى السوق العالمية ويصبح من الواضح أن الدول المتسلحة بمنظومة اقتصادية رأسمالية متطورة، ستستفيد أيضا من الأسبقية [بعبارات القوة السياسية] فإن الضرورة تفرض نفسها بالنسبة لدول القارة

حسب إ. كانط، أن العقل البشري هو الذي يبني الواقع، بإسقاط المقولات (مثل مقولة السببية) التي تبنينه.

(78) -Ladeur, K.-H., «Alternativen zum Konzept der, Grenzwerte' im Umweltrecht – Zur Evolution des Verhältnisses von Norm und Wissen im Polizeirecht und im Umweltplanungsrecht», in Winter, G. (Ed.) (1986), Grenzwerte. Interdisziplinäre Untersuchungen zu einer Rechtsfigur des Umwelt-, Arbeits- und Lebensmittelschutzes [Thresholds], Düsseldorf, Werner Verlag, pp. 266-267.

(79) -Weber (1922), op. cite, pp. 456-457, 509-510 et 663.

(80) -Weber (1922), op. cite, p. 492.

التي لا تزال مهيكلة، بكيفية أبوية واستبدادية مطلقة، لكي تفرض على السلطة الدولاتية قواعد أكثر صرامة. يتعلق الأمر بتكوين شركات اقتصادية وعقلانية دائمة، منظمة بكيفية رأسمالية. وهذا هو الذي أعطى دفعة حاسمة لعمل منظري ورجال القانون الموظفين من أجل تنظيم ومنطقية القانون. وإذا حدثت في الماضي موجات من العقلنة [التي لا يمكن التقليل من شأنها] فقد تعلق الأمر مع ذلك بعقلنة بالمعنى المادي. وليس سوى انطلاقا من حقبة القانون العقلاني[81]، أين بدأ حقيقة بتطبيق الفكر التنظيمي بالارتكاز مباشرة على النموذج الآلوي"[82]. مثلما سبق وقلنا، لم يلاحظ ماكس فيبر وجود هذه الرابطة، على الأقل بهذه الكيفية. لكنه، تعرف عليها بكيفية مبطنة، عندما أعلن أن: "الحقبة الثورية"، تشكل مرحلة القطيعة الحقيقية التي تحققت خلالها العقلانية الغربية الخاصة في القانون. بينما سيشكل القانون المدني الفرنسي التعبير الصادق عنها: "من القناعة السيّدة، بأننا نخلق هنا ولأول مرة، بكيفية عقلانية خالصة، قانونا متحررا من كل "حكم تاريخي مسبق" –[يتطابق مع مثل جريمي بنتام (idéal de Bentham)]– الذي لا يستوحي (كما يقال) محتواه، سوى من المعنى الجيد ومن التماهي الذي يرتبط بمنطق الدولة الخاصة بأمة عظيمة، تدين بقوتها وعظمتها إلى عبقريتها الخالصة وليس إلى الشرعية"[83].

III- كيف تتحول السلطة العقلانية إلى واقع ؟

حتى الآن، انحصر توضيحنا للسلطة العقلانية في نموذج العقلانية ونموذج النظام الاجتماعي الذي تؤسسه. وانطلاقا من مسلمة بسيطة نعتبرها صادقة (حتى الآن، هذا النظام ليس أكثر من ذلك) يجب علينا أن نتساءل: كيف يمكن أن نتوصل إلى إيمان (اعتقاد) الأفراد الخاضعين بالمشروعية ؟ كيف يمكننا تحقيق الاعتراف، بمثل هذا النظام و"احترامه" ؟ هل يمكن لهذه السلطة الرسمية [التي تستند بقوة، على هذا

[81] -Breuer, S. (1996), «Le charisme de la raison», in Annales. Histoire, Sciences Sociales, n° 51, 6, pp. 1289-1301.

[82] -Wieacker (1967), op. cite, pp. 270-276.

[83] -Weber (1922), op. cite, p. 495.

النظام المتنوع بنيويا] أن تكون مشروعة حقيقة ؟ وعند الضرورة، ما هي شروط تلك الشرعية ؟

لم يقدم ماكس فيبر، حسب معظم المعلقين والمحللين، إجابات شافية عن تلك المسألة. في نظر كارل شميت (Carl Schmitt, 1888-1985) لا تمثل المشروعية عدا منهج شكلي في اتخاذ القرار، لا يمكنه أن يتخذ طابعا شرعيا، إلا إذا تضافر مع إرادة سياسية حقيقية[84]. وبالنسبة لكل من وولفجانج ج. مومصن ويورجن هابرماس (Wolfgang J. Mommsen et Jürgen Habermas) ليس بمقدور السلطة الشرعية، أن تؤسس شرعية قوية[85]. بينما يعتقد فريتز لوص (Fritz Loos) باستحالة وجود فرضية مفادها أن الشرعية، يمكنها أن تقود إلى المشروعية[86]. وحتى نكلاص لوهمان ذاته، فهو يعتقد أن فيبر لم يوضح بقدر كافي: كيف تكون شرعية هذه المشروعية ممكنة، من وجهة النظر السوسيولوجية[87]. وفي الأخير، يعتقد ريتشارد مونش (Richard Münch, 1916-1987) أن فيبر لم يشر إلى الشروط التي تكون صحيحة، بالنسبة للمعايير -[باستثناء السلطتين: التقليدية والكارزمية]- لكن ليس فيما يخص السلطة العقلانية. إن الاعتقاد بمشروعية المعايير السائدة، بكيفية صحيحة شكليا والقرارات المتخذة وفقا لإجراءات ملائمة، هي أبعد من أن تفسر مصداقيتها الفعلية. إذا كان هناك ما يستدعي الشرح، فهو ربما شرح هذا الاعتقاد[88].

بغية التوصل إلى إجابة ملائمة عن هذه التساؤلات، نبدأ بالتذكير بأن فيبر يحدد إشكالية المشروعية، بأسلوب خاص به. قبل كل شيء، تهتم سوسيولوجيا السلطة في نظره، بطبيعة علاقة المشروعية التي تربط السيد بالقيادة الإدارية[89]. إن التابعين بالمعنى

---

[84] -Schmitt, C. (1973), Verfassungsrechtliche Aufsätze, Berlin, Ed. Duncker & Humblot, pp. 266-270.

[85] -Mommsen (1974a), op. cite, p. 313.

[86] -Loos, F. (1970), Zur Wert- und Rechtslehre Max Webers, Tübingen, Mohr, p. 125.

[87] -Luhmann (1983b), op. cite, p. 29.

[88] -Münch, R. (1976), Legitimität und politische Macht, Opladen, Westdeutscher Verlag, p. 65.

[89] -Weber (1922), op. cite, p. 123.

العام للعبارة، لا يهمونه سوى بكيفية هامشية. ولذلك، فإننا لا نجني الشيء الكثير من نقدها، بدعوى أنها: "تتمركز أكثر على الحكام" ومشبعة "بعدم الاكتراث بالمحكومين"[90]. وفيما يخص الجماهير، يصادر فيبر على الفكرة التي تعني أن التكيف الخارجي المرتبط بالعادة والمصالح المادية[91]، هو الذي سيتغلب يوما بعد يوم. وفي الحالات التي تخرج عن المألوف، أي الاستثنائية، من الممكن أن نقطع مع هذا الموقف. لكن، يتم ذلك على العموم [مثلما يتقبل فيبر تلك الفكرة (ويكون متفقا تماما حول هذه النقطة، مع سيكولوجيا الجماهير في وقته)] لفائدة أنماط كارزمية وجدانية الاتجاه[92]. تتقدم العقلنة بكيفية تجعل: ألحشد الكبير من المحكومين، يستحوذون وحسب على المفرزات الخارجية، التقنية والعملية، من زاوية نظر مصالحهم (مثلما يكون الأمر تقريبا عندما "نتعلم" الحساب، بتكرار جداول الضرب. وكما هو حال كثير من رجال القانون الذين "يتعلمون" وحسب التقنية القانونية) أو يتكيفون مع تلك النتائج، لكنهم لا يولون أهمية كبيرة إلى مضمون "أفكار" مبدعيها[93].

إن صواب مضمون هذه المصادرة، ليس هنا محل نقاش. لكن، من وجهة نظر فيبرية خالصة، يدفعنا ذلك الأمر إلى تبني الموقف المعارض تماما، إزاء الحكم الذي أصدره ريتشارد مونش. إن السوسيولوجيا الفيبرية للسلطة العقلانية، تسمي شروط فعالية السلطة العقلانية، في الوقت الذي تظل فيه ذات طابع عام، فيما يتعلق

---

(90)- Merquior (1980), op. cite, p. 132.

(91)- Weber (1922), op. cite, p. 122.

(92)- في هذا الشأن أنظر م. فيبر (Weber (1922), op. cite, pp. 647-648 et pp. 767-768). وأنظر أيضا (Weber (1922), op .cite, pp. 10-11.) حيث يرجع فيبر في هذا المقام إلى كل من ج. لوبون (Gustave Le Bon, 1841-1931) وغ. تارد (Gabriel Tarde (1843-1904) [Weber (1995), op. cite, I, pp. 51-54]). رغم أن فيبر يتحدث هنا بشيء من التماسف، ذلك أن التحليل الدقيق للعديد من تصريحاته حول الجماهير، ستكشف دون أدنى ريب إلى أي مدى أنه كان يدين بذلك إلى خطاب علم نفس الجماهير الذي كان سائدا في منعطف القرن العشرين. بشأن هذا الخطأ، أنظر س. موسكوفيتشي (Moscovici, S. (1986), Das Zeitalter der Massen. Eine historische Abhandlung über die Massenpsychologie, Frankfurt, Fischer).

(93)- Weber (1922), op. cite, p. 759.

بالنموذجين الآخرين من السلطة. تتميز السلطة الكارزمية، بأنها غير ثابتة وتميل إلى التحول إما في شكل بنيات تقليدية وإما في شكل بنيات عقلانية. وتمتلك السلطة التقليدية قليلا من الفرص، لكي تتمكن من مراقبة القيادة الإدارية، بشكل مستديم. لهذا الغرض، فهي تترنح بين الطرفين المتمثلين في: التنظيم الإقطاعي والتنظيم الأبوي الخالص. في الحالتين الاثنتين، لا تتوصل بنيات السلطة المستقرة نسبيا إلى التشكل، إلاّ إذا ارتكز الأسياد على أنظمة تمثلات خارجية؛ أي على أنظمة تمثلات معطاة مسبقا، ليس بمقدورهم أن يمارسوا عليها سوى تأثيرا محدودا. يجب أن يعتمد الأسياد، في حالة السلطة الكارزمية شيئا ما، على أنماط الفكر "الأسطوري". ويعتمدون في حالة السلطة التقليدية، على التمثلات الدينية عن العالم. وفي أغلب الأحوال، يظل الأصل السيكولوجي والسوسيولوجي لتلك الظروف عند فيبر، مبهما جدا[94].

لم تعد السلطة العقلانية فيما يخصها، في حاجة مطلقا إلى تلك الدعامات الخارجية، لأنها تحولت إلى واقع يشبه تنظيم هيئة أركان إدارية، ملائمة لطبيعتها: إنها طبيعة البيروقراطية العقلانية. ويتطلب التنظيم البيروقراطي من جهة، "إتقانا في السلطة" لأنها تضمن للسيد إمكانية برمجة الـ"قيادة" تماما على طول الخط، بواسطة القواعد الشكلية، نشاط "هيئة الأركان الإدارية" وتثبتها هكذا وتلجمها[95]. ولكنها تستدعي من جهة أخرى، أن تتمتع باستقلالية من أجل السلطة، لأنها تكره أعضاء القيادة الإدارية، على وضع كافة ولاءاتهم الخارجية جانبا وعدم تتبع سوى برنامج المنظمة، كما تسلسلاتها الإدارية الداخلية. وبالطبع، لا تتجسد السلطة العقلانية فقط، في صيغتها البيروقراطية، لكنها تنجز على سبيل المثال، في شكل تنظيمات جماعية[96]. وزيادة على ذلك، فهي تتضافر أحيانا -في الواقع التاريخي- مع نماذج أخرى من المشروعية. ولكن، رغم أنها تتمظهر في شكل بيروقراطية عقلانية، فهي تكون شرعية

---

(94)-Breuer, S. (1989), «Magisches und religiöses Charisma: Entwicklungsgeschichtliche Perspektiven», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 41, pp. 215-240.

(95) -Tyrell (1981), op. cite, p. 45.

(96) -Weber (1973), op. cite, p. 477.

بالضرورة: إنها الشكل الوحيد الممكن من السلطة الذي يفرز هو نفسه، شروط فعاليته ومشروعيته.

كيف يكون ذلك الأمر ممكنا ؟ يدور الجواب عند فيبر، حول مفهومين رئيسيين اثنين، يرتبطان بشكل عضوي أحدهما بالآخر: المكننة والضباط الاجتماعي. لقد سبق وأن وظف فيبر استعارة الماكينة، بصدد القانون العقلاني" الذي تتمثل خصائصه الجوهرية في التنظيم النسقي وقابلية الحساب. وهو يكون بذلك، في وفاق تام -حول هذه النقطة- مع كامل التقليد الفكري الذي يعود إلى بداية الأزمنة الحديثة وشهد نوعية القانون التي تضمن القرارات المتشابهة والمنتظمة، ووضح تلك الخصائص عن طريق مقارنة عمل القانون بعمل الساعات[97]. ويدين تكوين النظم الإدارية المهيكلة بكيفية عقلانية، بشكل مزدوج، لهذا النموذج: تتمفصل سلطات الخدمات الإدارية العمومية إحداها بالأخرى، بكيفية منهجية، بواسطة تتبع خطة معينة، بغية تقليص أكبر قدر ممكن من الخسائر التي تعود إلى الاحتكاك بين العناصر. أما بصدد أسلوب عمل الإدارة، فهو عقلاني بالمعنى الميكانيكي، لأن السلطات الإدارية الدنيا، لا تتمتع سوى بمجالات مناورة محدودة، تخص احترام التعليمات وتقدير الأحداث والنتائج. وتلتزم نشاطاتها بتطبيق معايير صارمة على غرار نموذج "القيادة تحت شروط"[98]. بهذه الكيفية، يطبق أعوان الإدارة المهيكلة النصوص، كما يلتزم بها "الإنسان الآلي". ويمكن أن تحسب مخرجاتهم، بالكيفية نفسها التي: "يحسب بها المردود المتوقع من الماكينة"[99]. إن المنظمة البيروقراطية في مجملها هي: "آلة حية"، تنظم

---

(97)- Weber (1922), op. cite, p. 468.

(98)- Mayr, O. (1987), Uhrwerk und Waage. Autorität, Freiheit und technische Systeme in der frühen Neuzeit, München, Ed. Beck., pp. 127-140.

(99)- شروط البرمجة (Konditionale Programmierung): مفهوم يقابله عالم الاجتماع ومنظر الأنساق الاجتماعية نكلاص لوهمان (Luhmann, N. (1972), Rechtssoziologie, (2 Bde., Reinbek / Hamburg, Rowohlt بمفهوم "القيادة بهدف" (Zweckprogrammierung) لتفكير الإجراءات التي وفقا لها، يمكن اتخاذ القرار، قيادته أو "برمجته": إما أن يتم ذلك وفقا للأهداف، المقترحة مسبقا والتي يجب بلوغها: يجب أن ترمي القرارات إلى تحقيق بعض التأثيرات التي تتجه صوب تحقيق غايات) وإما أنها تنص وفقا لقواعد افتراضية،

العناصر في شكل حركة، وفقا لخطة مجموع معطى مسبقا- مثلما تقوم الماكينة الميتة للتقنية، بذلك[100].

وبطبيعة الحال، يدرك فيبر أن هذه الماكينة الحية، لا تتركب من فواصل، نوابض، لوالب وأسطوانات، لكنها تتألف من كائنات آدمية. لكن، في التنظيم البيروقراطي، يتم استبعاد -عن تلك الكائنات الحية- كل أمل في اتخاذ مبادرات شخصية والدفاع عنها[101]. لا يحدث هذا بالتأكيد، بواسطة الإكراه المباشر فحسب، لكنه يحدث عن طريق التهديد بالجزاءات التي قد تصل درجة الطرد الذي لا يشكل سوى عنصرا من مجموعة عناصر أخرى، وليس هو العنصر الحاسم بالطبع. ما يهم أكثر، هو ربط الأعوان بوظائف وحيدة؛ أي أنهم يتمتعون بمعرفة متخصصة، تعميهم الوظائف التي يجب عليهم إنجازها، كما الطاعة الصورية التي تجعل الشخص المعني، يتصرف: "عن طريق احترام خالص للقانون، فهو يكون قد جعل من مضمونه قاعدة سلوكه. ويتحقق هذا ببساطة، بفضل علاقة الطاعة الرسمية، دون أن يأخذ في الاعتداد ما يفكر به العون شخصيا، بشأن قيمة أو لا قيمة النظام كما هو..."[102].

يكمن شرط هذا الولاء الصوري، في عملية انضباط معمم. لا يعني ماكس فيبر، من وراء ذلك وحسب، على عكس إ. كانط، "التحكم في الهمجية، الترويض السلبي البسيط وضبط الانفعالات"[103]، لكنه يعني به، تشييد بنيات معرفية، تسمح بالعمل بكيفية ملائمة، داخل منظمة أو في بيئة مبنية بواسطة تنظيمات. في الغالب، من أجل وصف هذه البنيات، صحيح أن فيبر يوظف مفردات تلمح للتقنيات

على ما يجب القيام به، عندما يتم تلبية هذا الشرط أو ذاك. حول هذه النقطة أنظر كتاب (Alexy, H. / Gotthold, J., «Verwaltung zwischen konditionaler Programmierung und eigner Verwaltungsverantwortung», in Voigt (1980), pp. 200-214.)

(100) -Weber, M. (1971), Gesammelte politische Schriften, Tübingen, p. 322.

(101) -Weber, M. (2004), OEuvres politiques, trad. E. Kaufmann et al., Paris, Ed. Albin Michel, p. 336.

(102) -Weber (1922), op. cite, p. 123.

(103) -Kant, I. (1968 [1803]), Über Pädagogik, Werke in 12 Bdn., Bd. 12, Frankfurt, Suhrkamp, p. 706.

العسكرية الموظفة في عمليات الترويض، والتدجين المذهبي والتكييف. ولهذا السبب، يكون من المزيف، أن يتم نقد فيبر على أنه يمتلك رؤية سلوكية خالصة عن الضبط الاجتماعي. ويعني الضبط، نقل ملكة التجرد من ذاته وإذن الابتعاد عن المركز، بالمعنى البياجياوي (Piaget) للعبارة. هذا يعني، أننا ننشأ ونربى: "على الموضوعية التي لا تتزعزع؛ الحساب العقلاني، الابتعاد عن المواقف والأشخاص الفعليين —وهي قدرات كثيرة، يربطها علم نفس النمو بمرحلة التفكير الصوري والعملياتي"[104]. هكذا، "بمعنى معين، تخضع البيروقراطية النامية، بشكل مكتمل أيضا، لمبدأ "دون عداوة ولا محبة" ("sine ira ac studio"). إنها تنمي طابعها الخاص، المطابق للرأسمالية بقدر كبير، كلما "انسلخت من إنسانيتها؛ أي أنها تنجح في إعمال وتطبيق ملكتها الخاصة التي تثنى عليها كما عن فضيلتها، بشكل تام: استبعاد الحب، الكراهية وكل ما هو شخصي. وبشكل عام، كل عنصر مما يشعر أنه لا عقلاني، لا يخضع للحساب – استبعاد كل هذا من تنفيذ الأعمال الإدارية. وعوض السيد [الذي تدفعه الشفقة الشخصية، المحاباة، الرحمة والاعتراف -في الشرائع القديمة]- تكون الحضارة الحديثة بحاجة ماسة (بشأن الجهاز الخارجي الذي يدعمها) إلى العون الاختصاصي والخبير الذي لا يعبه بشيء من الناحية الإنسانية. ويكون بالكيفية ذاتها، موضوعيا بشكل صارم. وهذا، طالما أنها صارت أكثر تعقيدا وتخصصا"[105].

في هذا المستوى من التفكير، من المفيد أن نرى كيف يندفع فيبر بنظريته للبيروقراطية إلى التمييز المرن الذي ينطلق منه، بين ولاء القيادة الإدارية وولاء الجماهير. بالفعل، لا تنحصر السيرورة البيروقراطية في كافة الأحوال، في المأسسة الدولاتية الحديثة وفي إدارتها: إنها بالعكس، بمثابة ظاهرة كونية. إنها تعمل في القطاع الخاص من الاقتصاد الرأسمالي الذي عادة ما تشكل الشركات الكبرى فيه: "نماذج لا تضاهى من حيث التنظيم البيروقراطي الصارم"[106]. ونعثر عليها في كل ورشة، من

[104] -Piaget, J. (1972), Psychologie der Intelligenz, Olten / Freiburg , pp. 167-170.

[105] -Weber (1922), op. cite, p. 662.

[106] -Ibid, p. 661.

أنحاء المصنع: إن الضبط من جهته، لا يمكن تمييزه مطلقا عن الضبط الذي يحكم مكتب دولة ولا في النهاية عن الضبط الذي تتطلبه سلطة القيادة العسكرية"[107]. إننا نستطيع معاينتها وهي تتكشف أمامنا أيضا في: الكنائس، المدارس والمصحات[108]، كما في التجمعات والأحزاب الجماهيرية التي تبحث عن التأثير في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الدولاتية[109].

وسواء توصلت تلك التنظيمات المختلفة إلى الاندماج والانصهار أم لا، في "قفص حديدي" (مقصورة حديدية) واحد ووحيد (مثلما خشي ذلك فيبر) يمكننا، في كافة الأحول، أن نكون على يقين مما يجب توقعه من انتشار البيروقراطية: تعميم التطبع (habitus) البيروقراطي، التسارع المذهل في التطور نحو "الموضوعية" العقلانية، صوب "رجل المهنة"، ونموذج الإنسان "الخبير"[110]. وهو اتجاه يحدد طبيعة الحياة اليومية في المجتمعات الحديثة، بإكراه أعضائها ليس وحسب على تقبل جملة المعايير التي تطبق عليهم، دفعة واحدة. ولكن في الوقت ذاته، بإجبارهم على الخضوع للمعايير التي تنظم احتمال تغيير تلك المعايير"[111]. وتشجع الأنساق الاجتماعية المنظمة على انتصار التفكير الذي لا يمكنه أن يستند إلى تلك المقاييس الخارجية التي تمتلك قوة الإلزام. ولهذا السبب، فهي تتشبث بكل ما أوتيت من عناد وقوة، بالنظام السائد. قبل كل شيء، تنتج تلك الأنساق، بواسطة الفصل في النزاعات بكيفية تراتبية وبإجبار أفرادها على الرضوخ، دون نقاش للقرارات المتبناة: "رجال نظام" – وهم رجال "يحتاجون إلى قانون"[112] وليس إلى شيء سواه. ويصبح هؤلاء الرجال، عصبيين وجبناء

---

(107) -Ibid, p. 605.

(108) -Ibid, p. 127 et 123.

(109) -Weber (1971), op. cite, pp. 324-330.

(110) -Weber (1922), op. cite, p. 675.

(111) -Luhmann, N. (1982), Soziologische Aufklärung, Bd. 2, Opladen, Westdeutscher Verlag, p. 12.

(112) -Weber (1924), op. cite, p. 414.

حالما يترنح هذا النظام، لحظة واحدة. ويضطربون عندما يقتلعون من بيئة تكيفهم الحصري (الذي ينعمون به) في هذا النظام[113].

إن الضبط الذي لم يكن يعني حتى الآن، سوى القيادة الإدارية يتوسع منذ ذلك إلى حقول 'الضبط الاجتماعي' برمتها. وعندئذ، يسهم كل نسق اجتماعي منظم، في ضمان مشروعية المجموع. إن أطروحة ن. لوهمان التي وفقا لها أن النظام السياسي، يشرعن نفسه بنفسه[114] يجب إذن تكملتها، من وجهة نظر فيبر: إن هذا النموذج من المشروعية الذاتي المرجعية، لا يعمل بشكل جيد، سوى لأن هذه العقلانية الشكلية والعملياتية [التي تعتبر شرطا ضروريا لإمكانية الإيمان بالمشروعية العقلانية] أصبحت مزروعة في القطاعات الأخرى من المجتمع. وهي قطاعات ليست سياسية بالمعنى الحصري للعبارة.

لقد تطور التفكير الفيبري إذن، بالكيفية التالية: إن السلطة العقلانية هي سلطة ذات طبيعة لا شخصية وممنهجة، إنها سلطة قانون يعمل: كمكينة عقلانية من الناحية التقنية[115]. لكن، هذا النظام لا يتمثل وحسب في نسق من المعايير التي يتوجه الأفراد بموجبها. إنه يتجسد بالعكس، في طريقتين اثنتين: في مجموعة مهيكلة من التنظيمات البيروقراطية العقلانية وفي تطبع نوعي من جانب المحكومين – وهي تتماشى مع قدرة الانسجام الداخلي مع النظام الساري وتتحول إلى ماكينة، تستغل الشخص ذاته وتتماهي مع الوظيفة. يجوز أن فيبر لم يستسغ تفكير ف. هيجل على الإطلاق. لكن، تصوره عن 'الماكينة الحية'، كشكل من أشكال 'العقل الجامد'، قريب جدا من المفهوم الهيجلي عن 'العقل الموضوعي'. وسواء كان مفهومه يتطابق، في مرحلة معينة مع الواقع، فإن ذلك ما يوحي به واقع أن أي تلميذ كانطي لا يمكن أن يرفضه.

---

(113) –Breuer, S., «Sozialdisziplinierung», in Sachße, C. / Tennstedt, F. (Ed.) (1986), Soziale Sicherheit und soziale Disziplinierung, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 45-69.

(114) –Luhmann (1972), II, op. cite, p. 266.

(115) –Weber (1922), op. cite, p. 468.

في هذا المستوى من هذه الدراسة، يظل هناك عنصر مهم، يجب التذكير به: في ذهن فيبر، ليست البيروقراطية وحسب، أداة تجسيد للسلطة العقلانية. بل أنها تخضع هي أيضا إلى منطق خاص بها. ويمكنها في ظل بعض الظروف، أن تدخل في صدام مع السلطة العقلانية أو مع سيد المنظمة[(116)]. يمكن أن تؤدي الخصائص نفسها -[التي تؤسس تفوق البيروقراطية على ما سواها من أشكال الإدارة]- إلى أن تتحول من أداة بسيطة إلى غاية في حد ذاتها. إن تفوق الشخص الذي يحوز على معرفة مهنية[(117)]؛ أي على المعرفة المتخصصة ومعرفة الخدمة المكتسبة في ممارسة وظائفها، تجعل البيروقراطية في موضع تنصل من الرقابة السياسية وتتابع مصالحها الخاصة، مهما تكن طبيعة -[كما يشير فيبر إلى ذلك]- النظام السياسي السائد. ويُطرح السؤال دوما بشأن معرفة، من يحكم الجهاز البيروقراطي القائم ؟ ودائما، فإن سلطتها ليست ممكنة عدا بطريقة محدودة، بالنسبة لغير-المتخصص: في معظم الأوقات، ينتهي المستشار والخبير الخاص الذي يتمتع بتكوين متخصص، بالتفوق على الزير غير المتخصص، فيما يخص فرض إرادته[(118)].

لقد أوضح فيبر جملة من العواقب المحتملة لمثل هذه الاستقلالية للبيروقراطية، متخذا كمثال على ذلك، التطور التاريخي الألماني في زمنه. لم تكن البيروقراطية وقتها تحت الرقابة، لا من قبل الملك ولا من قبل البرلمان. في الواقع، إنها كانت تسود بالضرورة، دون أن تكون ملزمة بالخضوع للمحاكمة، بشأن أفعالها. وتعتبر المناصب الإدارية كمناصب كهنوتية، تحتكر المناصب المفتاحية في ميدان ترقية الموظفين وتكشف تدريجيا عن تنظيمها الاحترافي والمفرط البارز. إنها لم تكن تمنح المناصب فقط، حسب الكفاءة المتخصصة، لكنها تمنحها أيضا وفق علاقات خاصة من كل نوع، يمكنها أن

(116) -Beetham, D. (1974), Max Weber and the Theory of Modern Politics, London, Ed. Allen & Unwin, pp. 65 et 78-79.
(117) -Weber (1922), op. cite, p. 671.
(118) -Weber (1922), op. cite, pp. 128-129.

تنطلق من الجمعيات الطلابية القوية جدا وصولا إلى الأشكال الأكثر ضخامة والأكثر تفننا من الرعاية الرأسمالية[119]. لقد جاءت النتيجة مباشرة: إنها تتمثل في وضع نظام سلطة خالصة للموظفين في مكانه. ويقترب هذا النظام، رغم كافة عناصر العقلانية والشرعية التي تطبعه، بلا ريب من فترة إلى أخرى، من النموذج المثالي للإدارة التقليدية. وقد جلب فيبر الانتباه، بشكل صريح في نهاية عرضه، بشأن نموذج الشرعية الرسمية، نحو انحراف الموظفين عند إنجاز وظيفتهم بروح نفعية مادية، تصبح فيها مهماتهم الإدارية، في خدمة المحكومين التي يجب إشباعها[120]. يكشف فيبر هنا، أن هذه الحالة الخاصة، ليست مستبعدة مطلقا. إذا لم يحدث أي شيء [من أجل تعديل مسار هذا الانحراف] فهو يعتقد أن العقلانية الشكلية، سيتم القضاء عليها [على الأقل تجنبها وإخفاؤها] عن طريق: "الاتجاه نحو العقلانية المادية"[121] التي تفرض عليها.

إن الديناميكية التي تطبع السلطة العقلانية: "بمقدورها من حيث المبدأ، أن تعدل وتنوع القواعد، المناصب والأفراد"[122]. وعندئذ، يمكن أن تحل مكانها، قواعد الفعل المناقضة تماما -استراتيجيات الحفاظ على النظام، ضمان دولة الثراء، إن لم نقل الجمود ورفض استخلاص أية عبرة: وبالتحديد تلك الاستراتيجيات التي يستهدف البحث الأمبيريقي عن البيروقراطية، أن يكذب فيبر بشأنها، قد وثقتها جيدا"[123]. كلما كانت البيروقراطية مطلقة، كلما اقتربت من النماذج قبل العقلانية. ليس صدفة إذن، أن يلجأ الباحثون الذين اهتموا بالنظم البيروقراطية، في دول الكتلة الشرقية السابقة إلى مفاهيم تستند إلى النظرية الفيبرية، تتعلق بهيئة الأركان الإدارية التقليدية"[124].

---

(119) -Weber (1971), op. cite, pp. 350-351 et 367.

(120) -Weber (1922), op. cite, p. 130.

(121) -Ibid, p. 130.

(122) -Tyrell (1981), op. cite, p. 48.

(123)- النظريات العامة التي اقترحها كل من ألبرو وشلوشتر (Albrow, M. (1972), Bürokratie, München, pp. 62-71).

(124) -Rigby, T. H., «Political Legitimacy, Weber, and Communist Mono-Organisational Systems», in Rigby, T. H. / Feher, P. (Ed.) (1982),

لقد أبرز وولفجونج شلوشتر هذا التبرير جيدا. لكنه، استخلص منه، بشكل متسرع برأينا، أن فيبر لم يعتبر البيروقراطية معقولة [بوصفها تناميا للعقلانية الشكلية] إلاّ بقدر ما تتم موازنتها بوجهات نظر عقلانية، من وجهة نظر مادية[125]. لا تعود مشكلة سيرورة البيروقراطية إلى تنامي العقلانية الشكلية، لكنها ترتبط بتقدير العقلانية المادية التي تطبقها البيروقراطية، عندما تحرز في كل مرة على استقلالية. تظهر ألمانيا الفلهلمينية (wilhelminienne, 1890-1914) في أعين فيبر كمثال (يسمح لنا بالاحتياط) عن القطيعة مع عملية العقلنة والتنمية التي تحرم القانون والإدارة من خاصيتها الأهم: طابعها كآلات وكأدوات بسيطة. لكن، لا يجب الاعتقاد بأن افتقاد هذه الخاصية، يعود إلى القانون والإدارة اللذان سيتحرران من المعايير المادية. في الحقيقة، إنها تعود إلى أنها قد كسرت "النابض" الذي يغذي الآلة: إنها سلطة "قائد" سياسي، يتصور أنه لا يخضع فيما يخصه إلى النظام البيروقراطي.

وبناء على ذلك، فإن المضاد الحيوي الذي تم اقتراحه من قبل ماكس فيبر، لا يتمثل في البداية، في نشر معايير مادية (لا يبدي في هذا الصدد، أي تحفيز بشأنها في كتاباته السياسية) لكن في خلق الشروط التي تدعم مكانة السيد وتجعله في موضع [إذا جارينا ج. فيخة (Johann Gottlieb Fichte, 1762-1814)] ذلك "الطاغية الذي يفرض العقلنة". وتشكل عملية اللجوء إلى عناصر كارزمية [وأكثر من ذلك إلى المطالبة بنظام برلماني راديكالي] جزءا من تلك العملية. إن النظام البرلماني عند فيبر، هو الكفيل وحده بإبراز "قادة" يتمتعون بالقوة الشخصية التي يتطلبها الاضطلاع بهذا الدور. تدور كامل النظرية السياسية عند فيبر، حول مشكلة معرفة، كيف يمكن توليد ما يكفي من الطاقة السياسية للإبقاء على البيروقراطية، في إطار وظيفتها كأداة بسيطة وتوجيه ديناميكيتها الارتكاسية الخاصة. لكن لم يدر بخلده أبدا، أن هذه الاستراتيجية، يمكنها يوما ما أن تؤدي إلى كمية كبيرة من الطاقة التي ستتحرر. وحول هذه النقطة، فهو يعتبر بحق، رجل القرن 19م.

Political Legitimation in Communist States, New York, Ed. St. Martin's Press, pp. 1-26.

(125) –Schluchter (1972), p. 116.

IV- أين تتجه السلطة العقلانية ؟

عندما نريد البحث عن أجوبة عن هذا السؤال في سوسيولوجيا السلطة، فإننا لا نعثر على شيء مجسد، بشكل كبير. ومباشرة، فقد تم التقليل من شأن بعض الملاحظات الحاسمة، حول موضوع "التقدم الذي لا يرد" والطابع "الحتمي" للبيروقراطية والرؤية القائمة عن "بيت العبودية المستقبلي" بواسطة عملية الموازنة، هذا كل شيء. وتميزت سوسيولوجيا القانون، بأنها كانت أكثر إطنابا من غيرها في هذا الميدان، خاصة في الفصل الأخير الذي خصص للتعريف بـ"الصفات الشكلية للقانون الحديث". قدم فيبر خلاله تنبؤات هامة توفر [بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يلعبه القانون في تنظيم السلطة] مجموعة من العناصر، لكي تجيب عن سؤالنا، بشكل لا مباشر. بعدما تفحصنا بشكل سريع تلك التنبؤات، فإننا سنواجهها بالنقاشات الراهنة، ثم سنطرح سؤالا عن معرفة ما يمكننا استخلاصه، بصدد مستقبل السلطة العقلانية.

في أعين فيبر (الذي كان على اطلاع واسع على النقاشات الميثودولوجية في القانون)[126]، فإن الخاصية الرئيسية لتطور القانون الحديث، تتمثل في "إضعاف" إن لم نقل "ذوبان النزعة القانونية الرسمية". حسب رأيه، فإن الطابع المنهج للقانون ستتهدده "الخصوصية المتنامية" التي تتجلى عبر التمييز المتدرج بين الميادين القانونية الخاصة والتشابكات والتفرعات التي تتضاعف بينها. أما بشأن بنيته المنطقية، فسيتم القضاء عليها: "بفعل تقدم عام للحركات التي تحارب المنطق، كما التاريخ". وتتضافر الاستدلالات السوسيولوجية، الاقتصادية والأخلاقية [زيادة على البناء القانوني الخالص] بحيث يأخذ القانون الذي يفقد طابعه الشكلي، طابعا "ماديا". فإذا جاءت حالة "الهروب في اللاعقلانية" نتيجة "للعقلنة العلمية التي تتقدم بخطوات جنونية"، فلن تكون ردة الفعل هذه في صالح الخبرة البشرية والنزعة العقلانية: يتعلق الأمر بقطيعة في الحركة الدائمة للعقلنة القانونية. بعدما كان القانون نظاما مستقلا، أصبح اليوم

---

(126) -Schroeder, R. (1988), «Die deutsche Methodendiskussion um die Jahrhundertwende: Wissenschaftstheoretische Präzisierungsversuche oder Antworten auf den Funktionswandel von Recht und Justiz», in Rechtstheorie, n° 19, pp. 323-367.

بمثابة بنية متنافرة تدريجيا، لا يمكن ضمان تناسقها، إن جاز القول، سوى بكيفية خارجية، من قبل هيئة أركان رجال القانون". هكذا، يبدو القانون: "في الغالبية العظمى من إجراءاته وفي عدد كبير من الإجراءات الهامة جدا، أنه منتوج ووسيلة تقنية من أجل بلوغ وفاق مصلحي"[127].

تكشف هذه القضايا العديدة إلى أي حد، كان فيبر بعيدا عن تصور مستقبل القانون، بوصفه تناميا مستديما للعقلانية الشكلية، يتحقق إن جاز القول هكذا في خط مستقيم[128]. وبذلك يكون فيبر قد استبق النقاشات اللاحقة[129]. إذ يعتقد فرانز وياكر (Franz Wieacker, 1908-1994) على سبيل المثال، أن "التخلي عن النزعة الشكلانية القانونية" قد تجلى بوضوح في أخلقة القانون الخاص وعدم اعتماد المبدأ الذي يلزم القاضي بالقانون وفي تفكيك وحدة نظام القانون التقليدي الخاص[130]. ويمكن أن نجد تقديرات مشابهة، في ميادين: قانون الأعمال، قانون العمل والقانون الاجتماعي، رغم أنها لا تركز كلها على المظاهر نفسها[131]. فقد لاحظ ج. توبنر (.G Teubner) أن ضبط وتناسق العتاد المعياري الحاسم في عملية اتخاذ القرار، كما في سيرورة النسقية الدوجماتية، قد تركت المكان –[في هذه الميادين]- إلى أسلوب جديد من التفكير يكتفي وحسب، بضمان معالجة وتحليل قرارات العدالة ونقد "الإدارات الكبيرة" على الدوام[132]. وفيما يخص القانون العام، يتحدث ك-هـ. لادور (.K.-H Ladeur) عن اتجاه عام، نحو المرونة والحركية: من الآن فصاعدا، ستتزاوج معايير

---

(127) -Weber (1922), op. cite, p. 501.

(128)- هذا على الأقل، ما يمكن قراءته عند توبنر وعند رهبندر (Teubner, G. (1982), «Reflexives Recht. Entwicklungsmodelle des Rechts in vergleichender Perspektive», in Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie, n° 68, p. 15).

(129) -Treiber, H. (1988), «La place de Max Weber dans la sociologie du droit allemande contemporaine», in revue Droit et société, n° 9, pp. 203-254.

(130) -Wieacker (1967), op. cite, pp. 540-553.

(131) -Wiethölter, R. (1982), «Entwicklung des Rechtsbegriffs», in Jahrbuch für Rechtssoziologie und Rechtstheorie, n° 8, pp. 38-59.

(132) -Teubner, G., «Verrechtlichung – Begriffe, Merkmale, Grenzen, Auswege», in Kübler, (1985), p. 294.

القانون الدستوري والإداري بأنساق إحالات مفتوحة عبر شبكة، تخلق تنوعا كبيرا وفقا للمواقف"[133]. إن عملية "تعددية" القانون لها نظيرتها المنهجية التي تتمثل في تنامي المقاربة الغائية بقوة وفي تطور النزعة الذرائعية وما يصاحبها: احتضان القانون، من قبل العلوم الاجتماعية والاقتصادية"[134].

تبدو ألعاب اللغة المستخدمة جد متنافرة، المواد الجديدة للقانون قليلة التناسق والتنسيق فيما بينها إلى درجة يرتاب معها العديد من الملاحظين، بشأن توفر إمكانية لتجميع هذه الأطراف المبعثرة للقانون، في مدونة موحدة. يعتقد لادور أن الوحدة الألسنية للقانون، قد تم القضاء عليها بفعل تعددية اللغات العامية التي: "تنتظر كلها أن تتناغم جيدا، لكن لا يمكنها كلها أن ترجع إلى نظام قانون متناسق"[135]. وحسب راينر هاجنبارث (Rainer Hegenbarth)، فإن فكرة أن يتمكن نظام قانوني ما، من تشكيل مجموعة متناسقة من النقاط الإشارية المعيارية، هي لا أكثر ولا أقل، سوى مبدأ تأويل نحاول بواسطته تحقيق تناغم بين المعايير المتناقضة، دون أن يحول ذلك من: "انحلال ذاتي للقانون"[136]. ويعتقد ن. لوهمان هو نفسه، أن استقلالية المنظومة القانونية هي حقيقة لا يمكن الشك فيها، لكنها تكشف عن أعراض واضحة تطبع "أزمة عميقة في القانون". وهو يتساءل: إن كان هناك نوع من العتبة التي لا يمكن تخطيها في ميدان التعقيد، لن يعمل وراءها هذا التكافل القانوني الخاص للتوجهات المعرفية والمعيارية أبدا"[137]. وأخيرا، بالنسبة إلى إنجبورج موص (Ingeborg Maus) لا يشكل الطابع الوهمي، لهذا التكافل أدنى ريب. فقد تفككت المنظومة القانونية في شكل نظم خاصة، لم تعد متلائمة تقريبا فيما بينها. إن أمل نظرية الأنساق التي كانت تؤمن في

---

(133) -Ladeur, K.-H. (1984), «Vorüberlegungen zu einer ökologischen Verfassungstheorie», in Demokratie und Recht, n° 12, p. 285.

(134) -Teubner (1985), op. cite, pp. 309-313.

(135) -Ladeur (1984), op. Cite, p. 285.

(136) -Hegenbarth, R., «Selbstauflösung des Rechtssystems ?», in Voigt (1983), pp. 67-83.

(137) -Luhmann, N. (1983a), «Die Einheit des Rechtssystems», in Rechtstheorie, n° 14, p. 153.

الحقيقة، بتحقيق اندماج مباشر للمجتمع [في صورة لا يمكن للبشر أن يتخيلوها] ربما تشكل جزءا من تلك العناصر في فكر "أوروبا العجوز" التي يجب التخلي عنها، بحكم التطور المحتمل نحو تعايش بسيط، بين دوائر اجتماعية خاصة ومجموعات معايير مرتبة مع كل واحدة منها"[138].

تحظى أسباب هذا التطور، بنوع من الإجماع التقريبي. وفي الوقت الذي كان يتم فيه التركيز [في سنوات الستينات والسبعينات] بشكل أحادي، على النزعة التدخلية الدولاتية، "المصالح العمومية" أو "سياسة الضبط"، نعتقد اليوم جازمين، أن هذا التطور يعود قبل كل شيء إلى التأثير المضاعف الذي تمارسه الأنساق الاجتماعية المنظمة". يتموضع هذا التأويل في الاتجاه المباشر عند ماكس فيبر الذي لم يكن يعتقد هو نفسه، أن ظاهرة العقلنة يمكن نسبتها إلى المؤسسات الدولاتية بمفردها. وهو يفسرها عن طريق سلسلة أخرى، من العوامل: إرادة أولئك الذين يهتمون بالقوة الاقتصادية التي تتوفر على عدالة، تعمل أسرع وتكون أكثر عناية بالمشكلات العملية التي يواجهونها، الطبقات المحرومة بمطالب العدالة الاجتماعية وأخيرا [ليس هي أقل العوامل] هيئة أركان رجال القانون هي نفسها، بجهودها من أجل مضاعفة مهارتها وهيبتها"[139]. يكثف ك. هـ. لادور هذه الفكرة في صيغة مكورة، عندما يتحدث عن تحول "مجتمع الأفراد" إلى "مجتمع تنظيمات"، لم تعد فيه الوحدة والعمومية، عبارة عن منتوج تعليمات القانون الشكلي، لكنها أصبحت اليوم محصلة إجراءات: "وضع محاسبة وتوازن "للقيم" الدستورية التي تنتج وتبنين بواسطة التنظيمات التي تتميز بأطياف عديدة متذبذبة، مفتوحة ومتنوعة"[140].

قبل أن نتساءل ما يعني هذا كله، بشأن مفهوم السلطة العقلانية، يجب علينا أن نبتعد عن نزوع نحو تأويل هذا التطور وحسب، بوصفه انحطاطا للعقل. وبالطبع، فإن هذا المنظور ليس خالصا ومزيفا ببساطة، على عكس ما يؤكده كل من ف. هاز وم. رويته (F. Hase et M. Ruete) في نقدهما الموجه نحو فرانز نيومان (Franz

(138) –Maus (1986), op. cite, p. 298.

(139) –Weber (1922), op. cite, pp. 501-506.

(140) –Ladeur (1984), op. Cite, pp. 291-293.

(Neumann, 1900-1954) الذي يظل نقدا هاما، من جهة أخرى. وحسب فيبر، يرتبط تجدد مادية القانون بلا منازع، بفقدان للعقلانية. لكن، هذا الحكم ليس صحيحا إلاّ عندما ننظر إلى القانون، إذا جاز ذلك، من الداخل. وبالمقابل، من وجهة نظر خارجية، فإن استبعاد العقلانية التي تربط بين الخصائص الداخلية للقانون، هو الذي يمنحه عقلانية أكثر عملياتية: إنه يربح من حيث التفتح، في القدرة على التطور والتعلم باتصاله مع الحقائق الجديدة. ويصبح أكثر تكيفا وأيضا، دون ريب، أكثر "عقلانية"؛ بمعنى أنه ينسجم مع درجة عليا من التعقيد. لم يطور القانون الرسمي هذا البعد "المعرفي" مثلما يسميه لوهمان سوى بكيفية بدائية جدا. فقد انشغل أساسا، بتكملة المضمون المعياري للقانون وأقحمته "الحاجات الفكرية الداخلية" عند منظري القانون، قبل كل شيء، في هذا السبيل. لكن، كان فيبر يدرك مسبقا أن تلك الحاجات، ستؤدي إلى عواقب –[مقارنة بتوقعات أولئك الذين ترتبط مصالحهم بالتجارة]– تكون في الغالب غير عقلانية وربما غريبة بالكامل"[141]. بالنظر إلى هذه الأشياء لاحقا، يبدو أن القانون الشكلي وهذا النظام المبني بكيفية جيدة، لم يكن يمثل سوى عيبا واحدا: كان يفترض بيئة لا تتطور، أو تتطور ببطء شديد. إذا تفكك القانون اليوم [تحت الضغط المتزايد من العالم الخارجي] إلى مجموعة مبعثرة من القطاعات الخاصة، فلا يجب أن يؤدي بنا هذا إلى نقل تصوير الماضي، بل إلى القيام بتفكير نقدي، يبين أن "منطق التفكيك" الذي يشير إليه ثيودور آدورنو (.Theodor W Adorno, 1903-1969) كان موجودا جنينيا، في هذا المفهوم التمهيدي للعقلانية. وأن فكرة نقل مفهوم النسق، المأخوذة من التصور الميكانيكي للعالم إلى حقل القانون، ربما تكون قد ارتكزت هي الأخرى على الدوام على وهم، نحن الأولون الذين يمكننا أن نتعرف عليه، بوصفه كذلك...

وحتى هنا، فإن ما يهمنا، هو ما يؤدي إليه فقدان الخصائص الشكلية للقانون، بصدد السلطة العقلانية وفي ميدان تبلوره الكلاسيكي خصيصا: الدائرة السياسية-الإدارية. وعندئذ، فهناك خلاصة أولى تفرض نفسها: طالما كانت المعايير

---

(141)- أنظر بهذا الصدد م. فيبر (Weber (1922), op. cite, p. 492) وكذلك الصفحة (.p 505).

شكلية-[وهو ما يعني بشكل عام أنها أقل دقة]- كلما تمتعت الهيئات التي تطبقها، ابتداء بالعدالة والإدارة، بهوامش مناورة هامة[142]. وعندما يتخذ القانون شكلا جد "مرن" لضبط جهاز الدولة، بشكل فعال، فإن ميل البيروقراطية إلى الاستقلالية يستقوى[143]. عندئذ، فإننا نبتعد عن النموذج المثالي للسلطة العقلانية، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في أساس مسألة إطار السوسيولوجيا الفيبرية للسلطة، لأن جوهر البيروقراطية، مثلما بينا ذلك أعلاه، هو أنها تخرج عن دورها البسيط كأداة، لكي تتحول إلى غاية في حد ذاتها. فليس من الضروري إذن، أن نقوم ببحوث طويلة، لكي نعثر على تشخيص دقيق، يؤكد هذه الفرضية. فقد لاحظ كارل شميت سابقا، أن جمهورية فيمار (Weimar, 1919-1933) التي بدأت باعتبارها "دولة القانون"، مبنية على نظام مغلق من الشرعية، قد تحولت إلى "دولة-إدارية" تشرع عددا لا يحصى تقريبا من التدابير. في الوقت ذاته، صارت هذه الفرضية متداولة –[ولو أننا نمتنع في الغالب عن التذكير بالاسم المخزي للشخص الذي صاغها]- في البداية، بين رجال القانون عموما والمختصين في العلوم الإدارية والسياسية، للقول بأن الوظائف الدولاتية قد عرفت توسعا من حيث الكم والكيف. الأمر الذي انعكس في شكل تضخيم للقوة الإدارية[144]. يؤدي تمدد دولة القانون إلى تكاليف بيروقراطية إضافية[145]. ويصح الشيء ذاته، بشأن توسع الدولة الاجتماعية و"سياسة الضبط" التي تؤدي إلى تقنين متنامي على الدوام[146]. وفي الوقت الذي صارت فيه الوظيفة الضبطية للهيئات السياسية وخاصة البرلمان أكثر فأكثر تحديدا، تشهد البيروقراطية الوزارية والهياكل

---

(142) -Scharpf, F. W. (1970), Die politischen Kosten des Rechtsstaates, Tübingen, Mohr.

(143) -Maus (1986), op. cite, pp. 279, 281 et pp. 293-291.

(144) -Schmid, G. / Treiber, H. (1975), Bürokratie und Politik, München, Wilhelm Fink Verlag, pp. 14 et 66-86.

(145) -Leisner, W. (1977), «Rechtsstaat – ein Widerspruch in sich ?», in Juristenzeitung, n° 32, pp. 537-542.

(146) -Voigt, R. (Ed.) (1980), Verrechtlichung: Analysen zu Funktion und Wirkung von Parlamentarisierung, Bürokratisierung und Justizialisierung sozialer, politischer und ökonomischer Prozesse, Königstein.

الإدارة السياسية المتفرعة عنها [في شكل سلطات متخصصة عديدة] كيف صار تأثيرها يتضاعف[147]. بالموازاة مع ذلك، تتشكل أنساق عمودية من تشابك الحقل السياسي وتتوه السياسة في غابة البيروقراطية[148]. وتحل العملية البيروقراطية، مكان السياسة التي تتحول بدورها إلى "سياسة من دون سياسيين" تمارسها الإدارة التي تضبط نفسها بنفسها[149].

ويتم تدعيم هذا "الانضباط الذاتي للحقل السياسي، عن طريق البيروقراطية" بتغيير أنماط القيادة وآليات البرمجة. وبشكل عام، فإنها ستزحزح مركز جاذبية المهمات الإدارية: وهكذا، نتحول من الإدارة التقليدية، المركزة حول [الحفاظ] على النظام [والممارسات المنتظمة] المتدخل إلى إدارة تخطط وتؤمّن الخدمات. عندها ستواجه البيروقراطية سلسلات جديدة من المشكلات التي تتغير معطياتها بسرعة. ولكي تتمكن من التغلب عليها، فهي تتطلب أكثر من هذه القيادة، في ظل شروط أعدت بهدف القيام بوظائف روتينية، لا يمكنها أن توفرها. إنها تستبدل بضبط "نهائي"، يكتفي بطرح مشروعات عامة، تاركا للإدارة اختيار الاستراتيجيات المناسبة من أجل تطبيقها[150]. وفي الغالب، قد يحدث عندها أن تصبح الأهداف محددة جدا (ربما تصبح متناقضة) والبرامج قليلة التماسك إلى درجة لا يمكن معها أن نتحدث في الحقيقة، عن "قيادة" عملية اتخاذ القرار من قبل الهيئات السياسية[151]. لا يعمل المشرع أكثر من ذلك، إذا جاز القول، سوى أن يصرح بالمشكلة ويعين وسائل الفعل الممكنة. إنه يكلف السلطة التنفيذية ليس وحسب، بالتطبيق الإداري، لكن بالتنفيذ السياسي أيضا.

(147) -Mayntz, R. (1982), Soziologie der öffentlichen Verwaltung, Heidelberg, C. F. Mueller Verlag, pp. 181-196.

(148) -Scharpf, F. W. / Reissert, B. / Schnabel, F. (1976), Politikverflechtung: Theorie und Empirie des kooperativen Föderalismus in der Bundesrepublik, Kronberg, Scriptor Verlag.

(149) -Schnabel, F., «Politik ohne Politiker», in Wollmann (1979), pp. 49-70.

(150)- تشير ماينتز (Mayntz (1982), op. cite, pp. 52-53 et 57) في الصفحة 108 بشأن القيادة في ظل الشروط والضبط النهائي.

(151) -Alexy / Gotthold, (1980), op. cite, pp. 202-204.

وجراء ذلك، فهو يتنازل عن جزء من صلاحياته للإدارة، مما يسمح لهذه الأخيرة، بأن تنتقل من مركز الأداة البسيطة إلى مركز هيئة أركان تحدد الأهداف هي ذاتها"[152]. يعتقد أحد الأخصائيين المهمين في القانون الإداري، أن الإدارة: "تنسحب تدريجيا بشكل مباشر أو لا مباشر، من إمبراطورية القوانين". إنها تسهم بشكل واسع، في العمل البرلماني والحكومي، في سياق تحديد التوجهات السياسية الكبرى. وتتجه هي نفسها جزئيا وتسهم بطريقة حاسمة، في تحديد أسلوب ودرجة الحدة التي يجب أن تراقب بواسطتها"[153].

مع ذلك، يكون من العيب فهم هذا التطور [عندما ندقق النظر إليه] بوصفه تآكلا للسلطة العقلانية، بمعنى: تتحقق البيروقراطية المطلقة كما وصفها فيبر. وبمفهوم المخالفة يبدو أن الاتجاهات التي عمدنا إلى وصفها تتجاوز أفق السوسيولوجيا الفيبرية للسلطة –[على كل حال بقدر ما تتصور المجتمع كبناء هرمي، مبنين بكيفية ممركزة وأحادية السلطة]– بواسطة البيروقراطية الدولاتية. وبالارتكاز على عناصر مختلفة، نشير إلى أنه لا المجتمع ولا البيروقراطية، يتطابقان اليوم مع هذا النموذج: بداية، يجب أن يفهم المجتمع بوصفه تراتبية هرمية"، تخص قطاعات أساسية متشابهة تكون من مرتبة متعادلة"، لا يمكن ضبطها انطلاقا من مركز وحيد"[154]. بعد ذلك، تتم ترجمة هذا التعقد المتنامي للمجتمع، بواسطة تعددية ميادين المهارة، الهيئات والفاعلين كما السيطرة على العالم المحيط، مما يؤدي إلى: "تعددية في المنظورات الخاصة بكل مصلحة داخل الإدارة، كما تتقوى العداوات المماثلة. في آخر المطاف، يمكننا أقل فأقل

---

(152) -Hegenbarth, R. (1980), «Von der legislatorischen Programmierung zur Selbststeuerung der Verwaltung», in Jahrbuch für Rechtssoziologie und Rechtstheorie, n° 7, pp. 130-152.

(153)-Schmitt Glaeser, W. (1973), «Partizipation an Verwaltungsentscheidungen», Veröffentlichungen der Vereinigung der, p. 203.

(154) -Willke, H. (1987), «Entzauberung des Staates. Grundlinien einer systemtheoretischen Argumentation», in Jahrbuchzur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° 1, p. 306.

(بشكل متناقص) أن نحسب عواقبها المترتبة على المدى البعيد وتأثيرات تآزر كافة تلك السياسات التي يصبح من المستحيل التنسيق فيما بينها[155].

لقد كشفت الدراسات الحديثة في ميدان تنفيذ القرارات، بكيفية إمبيريقية إلى أي مستوى، يتطابق تمثيل نظام السلطة الأحادية المركزة -[الذي استوحاه فيبر من النزعة القانونية الوضعية]- قليلا مع واقع المجتمعات الصناعية المتقدمة. مثلما أكدته نتائجها، فإن العلاقة بين الهيئات التنفيذية [التي تتلقى المعايير على سبيل المثال] لا تتحدد بواسطة البنيات التي تمفصل بين القيادة والولاء، خاصة عندما لا يكون المتلقي فردا، مواطنا معزولا، لكنه يكون منظمة باستطاعتها أن تجند قواها في مواجهة شروط الهيئات الإدارية التنفيذية[156]. في الغالب، فإننا سنضطر [في ميدان حماية البيئة وفي مجال القانون الاقتصادي العام، قانون البناء، قانون الضرائب والسياسة البلدية] إلى البحث عن ميدان تفاهم، بكيفية لا رسمية. وأثناء إجراء المفاوضات التمهيدية، تستغني السلطات العمومية عن قصد، عن استخدام سيادتها وصلاحياتها بشكل كامل. وأحيانا أخرى، فهي تمتنع جزئيا عن فرض احترام التوصيات الرسمية بدقة[157]، لأنها تدرك أن الجزاءات ستظل دون أثر. لكن أيضا، لأن الحقل المنظم يخضع لتطورات تكنولوجية، اقتصادية وسياسية سريعة[158]. وللتمكن من عرض النتائج على الهيئات التي تخضع لها ولكي تتحاشي النزاعات القانونية المطولة والمكلفة، تندرج السلطات العامة، في أشكال من التعاون والمساعدة المتوازية. وتتوصل خلالها الشركات في الغالب إلى فرض قسم كبير من شروطها ومصالحها[159]. ولا يكون ذلك

---

(155) -Offe. C. (1987), «Die Staatstheorie auf der Suche nach ihrem Gegenstand», in Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° 1, Baden-Baden, p. 311.

(156) -Hucke, J. / Bohne, E., «Bürokratische Reaktionsmuster bei regulativer Politik und ihre Folgen», in Wollmann (1979), pp. 191-192.

(157) -Bohne, E. (1981, [1983]), Der informale Rechtsstaat, Berlin, Ed. Duncker & Humblot.

(158) -Treiber, H. (1983), «Regulative Politik in der Krise ?», in Kriminalsoziologische Bibliographie, n° 10, p. 32.

(159) -Hucke / Bohne (1979), op. cite, pp. 191-192.

على :" أساس تطبيق القانون المكره، بواسطة احتكار العنف، لكن على أساس استراتيجيات المساومة التي تطبع العمل الفعلي للهيئات الإدارية التنفيذية". وهكذا، قد يحصل مرارا أن تظل التراخيص الممنوحة جوهريا هي أقل مما يمكن اشتراطه، من قبل القانون: إنها تتنازل إضافة إلى القانون عن تمديد الآجال أو أنها تعمل أشكالا أخرى من المجاملة، إزاء رجال الصناعة المتلقين الذين يعتبرون بحق جد متفاعلين ومتعاونين. وهنا، يسود الروتين الإداري الذي يعني من حيث التطبيق، أنه من الضروري في الغالب: ألاستغناء عن المثال للتوصل إلى أقصى ما يمكن إنجازه"[160].

يمكن أن يتمثل فيبر البيروقراطية التي تتبع سبيل الشرعية بشكل صارم. ويمكنه، هكذا أن يتخيل بيروقراطية فاسدة وربما في بعض الأوقات نظام سلطة للموظفين، لا يكون محل أدنى مراقبة. لكن بالمقابل، لا يمكنه أن يتخيل وجود "بيروقراطية تعاونية" لا تسيطر، بل تتبادل وتتنزل عن عرشها، لكي تتفتح على قدم المساواة على تنظيمات أخرى، ليست تنظيمات دولاتية. يمكننا إذن، تصديق هلموت ويلك (Helmut Willke) عندما يترجم هذا التطور المعاصر للإدارة، بوصفها مرحلة جديدة من السيرورة العامة التي تعكس خيبة الأمل في الدولة ذاتها، كنتيجة أخيرة من سيرورة لم يفكرها فيبر إلى نهايتها"[161].

إن فقدان السيادة والعقلانية من قبل الدولة الحديثة، يمكن ملاحظتهما في ظواهر أخرى، خاصة نضوب المصادر الضريبية وانحسار هوامش المناورة التي تولدها أو في تقليص إمكانية الدول–الأمم من حرية اتخاذ قرارات، ترتبط بتكوين تكتلات الدول المهيكلة بكيفية عدوانية وأشكال التنظيم الأممية"[162]. لكننا لا ندخل في هذه الاعتبارات التي ستجعلنا نخرج بوضوح عن إطار النقد المحايث للتفكير الفيبري. يجب إذن، أن نقتصر في النهاية على التحدث عن تطور يصيب صميم المفهوم الذي يكونه فيبر عن السلطة العقلانية. وسواء عملت البيروقراطية في مصلحتها الخاصة أو في

---

(160) -Wolf, R. (1987), «Zur Antiquiertheit des Rechts in der Risikogesellschaft», in Leviathan, n° 15, p. 364.

(161) -Willke (1987), op. cite, p. 287.

(162) -Offe (1987), op. Cite, p. 313.

مصلحة "من يحكم المنظمة" فإن قوتها ترتكز دوما على تفوق معرفتها المتخصصة والمعارف الراهنة التي تتوصل إليها مصالحها وحسب، حول التقاط واستغلال المعلومات التي تتعلق بكل ميدان إداري، حول تراكم المعارف المرتبطة بالجهاز وبعمله[163]. وبالنظر إلى الدقة المتنامية في الإحصائيات، كما الإمكانيات المتوفرة بواسطة التقنيات الحديثة في تخزين وتقاطع المعطيات، لا يمكن لأحد أن يؤكد أن هذه المعرفة، ستصبح في حالة انحطاط. في فترة البحوث التي تدور حول مظهر ودقة الأنظمة المعلوماتية المتنامية والأشخاص الذين يكونون في خدمة الشركات، أصبحت "المعرفة المجردة" أكثر من أي وقت مضى، هي الأساس الذي يرتكز عليه اللاتساوق بين التنظيمات العمومية والخاصة من جهة، والأفراد الذين هم أعضاء فيها كما أولئك الذين ليسوا أعضاء فيها، من جهة أخرى[164].

يكون من السابق لأوانه، أن نرى في هذا التطور علامات قدوم الطوباويات القديمة الطيبة للسلطة، مثل مدينة الشمس على سبيل المثال. بصورة لا جدال فيها، فإن المعرفة تتقدم... لكن منذ زمن بعيد، فإن الهيأة المركزية للسلطة التي يفترض أنها تنتفع من هذا التقدم، قد تنازلت ضمنيا عن سلطاتها في ميادين ذات أهمية كبيرة. تتبع هذه السيرورة سريانا مماثلا، لذلك الذي قاد في الماضي من نموذج الملكية الاستبدادية إلى السلطة البيروقراطية المطلقة. لقد تم دحر السيد "بتفوق متنامي للمعرفة المتخصصة" لإدارته، واكتفى بدور الهاوي الذي يمكنه في أفضل الأحوال، أن يوظف مستشارا خبيرا، لكي يحد من سلطة شخص آخر[165]. تتموقع الإدارة الحالية في موقف مماثل، في كافة التناقضات التقنية-العلمية[166] -مع ذلك الاختلاف الذكي تقريبا- الذي يتمثل في أن الخبرة المتقدمة أكثر من خبرتها الخاصة التي ستواجهها،

---

(163) -Weber, M. (1971), op. cite, pp. 352-353.

(164)-Spittler, G. (1980), «Abstraktes Wissen als Herrschaftsbasis. Zur Entstehung bürokratischer Herrschaft im Bauernstaat Preußen», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 32, pp. 574-604.

(165) -Weber (1922), op. cite, p. 673.

(166) -Wolf (1987), op. cite, p. 371.

تتأتى من الجماعات والمنظمات الخارجة عنها، في الوقت الذي كانت فيه النزاعات، تدور بين السيد وهيئة الأركان الإدارية أيضا، داخل النظام السياسي-الإداري نفسه. ونعثر في مجمل قوانين-الإطار التي يفترض اليوم أنها تضمن الأمن الوطني والقدرة على تجديد البيئة الطبيعية -[انطلاقا من القانون المتعلق بالطاقة الذرية وصولا إلى القانون المتعلق بالمصادر المائية، مرورا بقانون الحماية ضد التلوث]- على الصيغة التي تنص على ضرورة اتخاذ الاحتياطات وفقا: "لحالة المعارف العلمية والتقنية المتاحة". وهو ما يعني ببساطة، أن الرقابة المفروضة على التقنية، تسند إلى التقنيين أنفسهم.

إن التحكم في الأخطار المرتبطة بالتقدم التقني-العلمي، لا يمر من جانب الإدارة، عبر معايير قانونية وبروتوكولات التدخل المحددة بشكل دقيق. وبدلا من ذلك، يتم اللجوء إلى تجنيد مفاهيم غير دقيقة، من وجهة النظر القانونية، مثل مفهومي "الخطر"، "الاحتياط" و"العناية" بإعطائها مضمونا واقعيا تترك لجملة من القواعد الرسمية الفرعية التي إما أنها: "تشتق مباشرة من أنماط خاصة، ترتبط بمستوى يتجاوز مستوى الشركة الفردية، وإما أنها ترتبط وتكيف وفقا لتلك الأنماط"[167]. يقع الضبط الحقيقي إذن، بين أيدي شبكات جمعيات تقنية خاصة، منظمات خبراء ومتخصصين، كما اللجان شبه العمومية التي تتطور كلها على مقربة بين الدولة والسوق وتلعب دور "حكومة خاصة"[168]. وتعمل هذه الصيغة في "الحالة الراهنة من المعارف التقنية" المتاحة ضمنيا إذن، كما يستنتج ذلك أولريخ بيك (Ulrich Beck) على أن تمنح سلطات مطلقة [للتقنيين]. تتملص الحكومة، البرلمان والعدالة بدورها من صلاحياتها. بحكم أن هذه التأثيرات التقنية تغير المجتمع، أكثر من أي مشروع قانون. وبما أنها تحدد جدول الأعمال على المستوى السياسي، تصبح الحكومة والبرلمان فروعا، هيئات

(167) -Wolf, R. (1988), «Herrschaft kraft Wissen der Risikogesellschaft», in Soziale Welt, n° 39, p. 173.

(168) -Macaulay, S. (1983), Private Government, Madison, University of Wisconsin.

تفيذية وضمانات تبريرية بسيطة، عند أولئك الذين يحكمون في الحقيقة، مع شبح "الخبرة" وثوب "المتطلبات التقنية: الخبراء وتجمعات المهندسين"[169].

هناك سؤال رئيسي يطرح نفسه، عندئذ: بأي قدر يمكن للمفهوم الفيبري عن السلطة العقلية، أن يطبق على مثل هذا النظام ؟ يمكن أن نفترض أن الأمر يتعلق ببساطة، بزحزحة أسس المصداقية (من القانون العقلاني إلى العلم) وبتغيير في الفئات القيادية (ننتقل من رجال القانون والموظفين إلى التقنيين) دون أن تتأثر بنية السلطة بها، بوصفها كذلك. لا يطرح رينار وولف (Rainer Wolf) هذه الفرضية إلاّ بحذر شديد، عندما يشير إلى تحويل "السلطة بواسطة العلم" إلى "سلطة بواسطة معرفة المهندسين". لكن بالعكس، هناك شبه يقين، عند أولريخ بيك الذي يلاحظ أن التصاعد القوي والموازي للحكومة التكنوقراطية، تضمنه جماعات تتشكل في صورة هيئة". وهو يلاحظ أن التطور في إشكالية علاقات القوة، يتجه نحو معنى التكنوقراطية[170].

لكن، مع ذلك، فإننا نشك في أن يعكس هذا التصور بالكامل، ضخامة التغيرات التي تجري. إن مفهوم "التكنوقراطية" كما هو مفهوم البيروقراطية، مبني في شكل مماثلة مع التوزيع الثلاثي الكلاسيكي للأنظمة (ملكية، أرستقراطية، ديمقراطية). هكذا، فهو يظل مرتبطا بمخيال يتمثل المجتمع، انطلاقا من النظام السياسي. ويتمثل هذا الأخير، انطلاقا ومن خلال ذات وحيدة تعطي الأوامر. وتظل النماذج المثالية عند فيبر ونموذج السلطة العقلانية هو أيضا، تدين كلها لهذا المخيال، لأنها تضع في المقدمة "الهيمنة بفضل السلطة (سلطة القيادة وواجب الطاعة)"[171]. لكن، مثلما أشار بيك إلى ذلك بصدق، ليس هكذا تمارس سلطة التقنيين. فقد تصور التقنيون والجمعيات التي ينضوون تحت لوائها -[مهما وضعوا من معدلات قصوى]- أنظمة قياس واحتكروا معرفة الخبراء، فإن "سلطتهم" ليست أقل اختلافا عن تلك التي كان يمارسها الأسياد و/ أو بيروقراطياتهم في السابق. إنهم لا يشكلون

(169) -Beck, U. (1988), Gegengifte. Die organisierte Unverantwortlichkeit, Frankfurt: Suhrkamp, p. 192.
(170) -Beck (1988), op. cite, pp. 192-193.
(171) -Weber (1922), I, op. cite, p. 604.

جماعة مغلقة أو نظاما، بل بالعكس إنهم أيضا منقسمون ومتفرعون، وفق البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي يعملون فيها. وينحصر طموحهم "السياسي" في وضع معايير تقنية. وكل زعم آخر، سيصطدم لا محالة بالممارسة اليومية للبحث الذي يرتكز على مبدأ قابلية التفنيد الدائم. إذا كان رجال القانون أنفسهم، ليسوا قادرين على تصور نظام ممنهج، يمكن أن تمارس السلطة الشرعية باسمه، فإن التقنيين هم أقل من ذلك.

أمام هذه التشخيصات كلها [التي تفترض تمديدا، إن لم نقل توسيع النموذج القديم للسلطة العقلانية، بواسطة وسائل أخرى وفي فضاءات أخرى] يجب علينا أن نظل حذرين إذن. إن شرعية النظم المتكونة، ستحدد بالتأكيد ولمدة طويلة، طبيعة الحياة اليومية، في هذا العالم البائس [إلا إذا زال هذا الأخير، قبل الأوان، كأن يكون بحركة سحرية]– على كل، لمدة طويلة، طالما وجدت أنظمة اجتماعية أخرى منظمة، من جهة مع مهارات القيادة وواجبات الطاعة، من جهة أخرى. لكن، على مستوى التجمعات السياسية (ذلك المستوى الذي يرجع إليه فيبر في الغالب) فإننا سنكون أمام ظواهر تآكل، لا يمكن نكرانها دون أن ترتسم أشكال أخرى جديدة. لقد افتقد القانون طابعه الممنهج وخسرت البيروقراطية سلطتها ومهارتها. ولم تعد القمم التي كانت تتموقع عليها قيادة العمليات في السابق، كما أشار إلى ذلك إنزنسبيرج (Enzensberger) جد مرتفعة، أكثر من بيوت حيوان الخلد. يمكن لفريدريك هيجل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel, 1770-1831) أن يؤكد بثقة أن التفتت التدريجي وانحلال النظام، لا يعكس سوى ظاهرة سطحية، يختفي وراءها العمل السيادي للعقل الذي يتهيأ للتوصل إلى النضج في صورة جديدة[172]. لكن اليوم، تبدو الأمور رديئة على المستوى الأيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة لحيوانات الخلد.

---

(172) -Hegel, G. W. F. (1970), Phänomenologie des Geistes, Werke in 20 Bdn., Bd. 3, Frankfurt, Suhrkamp, p. 18.

المبحث الرابع

الدولة والبيروقراطية الحديثة

لكي نتمثل طبيعة وحجم الروابط المتبادلة التي توحد بين الدولة والبيروقراطية الحديثتين، يبدو أننا نستطيع أن نتخذ كنقطة انطلاقة هذا التعريف للدولة الذي يعود إلى الحقبة الأخيرة، من حياة وعمل ماكس فيبر الذي يمكننا أن نقرأه في مجموعة المفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا (Concepts fondamentaux de la sociologie)، حيث يقول بهذا الصدد: نقصد بالدولة ذلك المشروع السياسي ذي الطابع المؤسساتي [politischer Anstaltssbetrieb] عندما وطالما أن قيادته الإدارية تضطلع بنجاح في تطبيق القوانين، باحتكار العنف الجسدي الشرعي[1].

---

(1)- أنظر (Weber, M. (1995), Économie et Société, trad. de l'allemand par J. Freund, P. Kamnitzer, P. Bertrand, E. de Dampierre, J. Maillard et J. Chavy s/ d. de J. Chavy et d'E. de Dampierre, 2 vol., Paris, Ed. Pocket, p. 97) في تعليقاته حول هذا التعريف، يقول فيبر صراحة أن مفهوم الدولة يصلح للدولة الحديثة المتطورة بالكامل (ibid, p. 30). كما يؤكد فيبر ذاته (ibid, p. 636) أن المفهوم الحديث للدولة، لا ينطبق على الأشكال قبل-الحديثة من البنيات السياسية (على سبيل المثال: الإقطاعية، دول النظم [«État des ordres [Ständestaat]»)، رغم أنه يستخدم بكيفية متحررة جدا مفهوم الدولة. أنظر كتاب بروير (Breuer, S. (1993), «Max Webers Staatssoziologie», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 45, p. 207).

من بين النصوص الأخرى التي توضح مفهومه عن الدولة، نذكر م. فيبر (Weber, M. (1992), Wissenschaft als Beruf (1917/1919) – Politik als Beruf 1919, Ed. par W. J. Mommsen et W. Schluchter en coll. avec B. Morgenbrod, Tübingen) وخاصة الصفحات (pp. 166...): [...] أن الدولة الحديثة هي تجمع لهيمنة ذات نمط مؤسساتي (anstaltsmäßig) اجتهد وتمكن من احتكار(داخل إقليم) العنف الفيزيقي الشرعي كوسيلة هيمنة. والذي جمع لهذه الغاية، بين أيدي قادته الوسائل المادية للمقاولة، بينما يجرد كافة الموظفين الذين كانوا يتوفرون عليها في السابق، بفضل الحقوق الخاصة للدول (Stände) بكيفية مستقلة عن تلك الوسائل، وتموقعت الجماعة مكانهم في قمة هرم الدولة (Weber, M. (2003), Le savant et le politique, Paris, Ed. la découverte, p. 127). وكذلك كتاب م. فيبر (Weber, M. (2004), OEuvres politiques, trad. de l'allemand par E. Kauffmann, J.-Ph. Mathieu et M.-A. Roy, Paris, Ed. Albin Michel, p.

I- الدولة والبيروقراطية الحديثة

هناك عدة أسباب ترافع من أجل مصلحة اختيار هذا التعريف وأولها: أنّ الخصائص التي تعرض فيه لا تسمح وحسب بدراسة الأبعاد الرئيسية للمفهوم الفيبري للدولة[2]، لكنها تسمح أيضا وفي الآن ذاته، ببناء رابطة عضوية مع البيروقراطية (القيادة الإدارية). إن ميزة المشروع ذي الطابع المؤسساتي أو المؤسسة (التي يمنحها فيبر عناية خاصة، في النص الذي خصصه للمقولات[3]، في سوسيولوجيا القانون[4] وفي المفاهيم الأساسية للسوسيوجيا[5]) هي تحديدا التي تبرر مثل هذا الاختيار، من أجل تعريف الدولة الذي سبقت الإشارة إليه، هذا من جهة[6].

---

307). ومن جهة أخرى (Weber, M. (1924), Wirtschaftsgeschichte. Abriss der universalen Sozial- und Wirtschafts- Geschichte. Aus den nachgelassenen Vorlesungen, Munich / Leipzig, Ed. par S. Hellmann et M. Palyi): بشكل عام، الدولة تعني مؤسسة (Anstalt) سياسية مزودة بـ"دستور" معد عقلانيا. قانون مثبت عقلانيا وإدارة تسير بأعوان متخصصين، وفقا لقواعد ثابتة وعقلانية، تعني مجموعة من الـ"قوانين" (Weber, M. (1996), Sociologie des religions, trad. de l'allemand par J.-P. Grossein, Paris, Ed. Gallimard).

(2)- Anter,A. (1996), Max Webers Theorie des modernen Staates. Herkunft, Struktur und Bedeutung, Berlin, p. 13.

(3)- Weber, M. (1965), Essais sur la théorie de la science, trad. de l'allemand et introduit par J. Freund, Paris, Ed. Plon.

(4)- Weber (1976), op. cite, p. 429.

(5)- Ibid, p. 28.

(6)- حول الصعوبات التي يفرزها التطبيق العام لمفهوم التجمع السياسي، عن طريق المبدأ الإقليمي المندرج في التعريف، أنظر كتاب س. هرميس (Hermes, S. (2003), Soziales Handeln und Struktur der Herrschaft. Max Webers verstehende historische Soziologie am Beispiel des Patrimonialismus, Berlin). وبشأن معنى مبدأ الإقليم إزاء مفهوم السياسة، أنظر مقالة تيرال (Tyrell, H. (1999), «Physische Gewalt, gewaltsamer Konflikt und "der Staat" Überlegungen zu neuerer Literatur», in Berliner Journal für Soziologie, n° 9, p. 283).

ومن جهة أخرى، يشكل مفهوم المؤسسة مع خصائص القوانين التأسيسية المتاحة[7]، نقطة نهاية تطور يلخصه فيبر في جملة واحدة في سوسيولوجيا القانون (Sociologie du droit)[8] ، وهو التطور الذي يشار إليه أيضا في الفصل الثاني من كتاب "سوسيولوجيا القانون" بوصفه سيرورة قانونية للعقلنة. وهو ما يجمع بين تعريف الدولة المذكور آنفا ونظرية العقلنة، عند ماكس فيبر. من جهة ثالثة، عندما استنجد فيبر بمفهوم قانوني صائب من أجل التشخيص السوسيولوجي للدولة، فهو يطبق الإعلان الذي تبناه من وجهة نظر ميثودولوجية [والذي يقول وفقا له: "أثناء دراسة النشاط الفعلي الذي يكشف في كل مكان عن تحولات دائمة، بين الحالات "النموذجية"] يجب على السوسيولوجيا بلا ريب: في الغالب، أن توظف التعبيرات الصارمة للقانون (لأنها مبنية على ترجمة قياسية للمعايير) لئلا تستبدلها لاحقا بمدلولها الخاص، المختلف جذريا عن المدلول القانوني"[9]. لكن هنا بالتحديد، حيث يضع المفهوم السوسيولوجي للمؤسسة في المقدمة [(في كتاب "المفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا"، كما في محاولة حول المقولات التي نسميها "نظرية العلم" (Théorie de la science)] تلك المميزات الخاصة بمفهوم المؤسسة في علوم القانون. وهو ما يطرح مشكلات فريدة، بشأن نمط الملاحظة السوسيولوجية الموجهة صوب "الدولة" التي لا

---

(7)- (Weber (1976), op. cite, p. 28) يجب التذكير، بمعية هرمس (.Hermes, S (2004). «Das Recht einer " soziologischen Rechtslehre". Zum Rechtsbegriff, in Max Weber Soziologie des Rechts», in Rechtstheorie, n° 35, p. 222) بأن النظام يشكل عند فيبر "مفهوما توليديا، يشكل القانون فيه، جنسا فرعيا" (Weber (1973), op. cite, p. 445). "المؤسسات التنظيمية للدولة (العقلانية) هي من هذا المنظور من اختصاص القانون. بصدد الإشكالية المرتبطة بمفهوم النظام، أنظر أندرياس آنتير (Anter,A. (2004), Die Macht der Ordnung. Aspekte einer Grundkategorie des Politischen, Tübingen, p. 86).

(8)- (Weber (1976), op. cite, p.449): "منذ الوحي الكارزمي للأوامر الجديدة، فإن السبيل المباشر للتطور يقود عبر السلطة المطلقة (imperium) إلى إنشاء القانون، عن طريق "المركز اللائق والمفوض".

(9)- Weber (1973), op. cite, p. 440.

ترمز عبارة "دولة" بشأنها سوى إلى: "سريان نشاط بشري من نوع خاص"[10]، وإن كان المفهوم السوسيولوجي للمؤسسة -[بمعنى وجود "قوانين تنظيمية عقلانية من وضع البشر وجهاز عنف، يتصور كعنصر يساهم في تحديد النشاط"[11]]- لا يهمل بالكامل مستوى النشاط.

لو أنه تم إدراج هذا البعد -من مستوى الفعل- في التفكير، لأمكن تلقي النموذج الفيبري للبيروقراطية، من قبل سوسيولوجيا التنظيم الأمريكية (لكن أيضا من قبل ممثلي التعليم والتسيير في ألمانيا) بشكل مخالف[12]. وعلى المستوى المفهمي والنسقي، فقد تم تأويل ذلك بكيفية مقنعة، بوصفه ضيقا في الرؤية"[13]. وتعود قرابة المفهوم الفيبري للمؤسسة مع نظرية مؤسسة الدولة إلى اتجاه مدرسة كارل فون جيربير

---

(10) -Ibid.

(11) -Ibid.

(12)- Mayntz, R. (1968), «Max Webers Idealtypus der Bürokratie und die Organisationssoziologie», in id. (Ed.), Bürokratische Organisation, Cologne / Berlin, pp. 27-35. ما يطلق عليه أطروحة الفعالية (efficience) هو مسألة شائعة. أنظر مثلا كتاب بيتام (Beetham, D. (1987), Bureaucracy, Ed. Milton Keynes, p. 14) الذي كتب بهذا الغرض: «Weber believed that the defining characteristics of bureaucracy were also necessary conditions for administrative or organizational efficiency»: اعتقد فيبر أن خصائص تعريف البيروقراطية، تمثل أيضا شروطا ضرورية، من أجل الفعالية الإدارية أو التنظيمية". وبشكل عام أيضا، يتم تقديم موديل البيروقراطية كنموذج أولي "لخطة الغاية والوسائل". أنظر في هذا الصدد ف. هوفمان (Hoffmann, F. (1981), «Organisation-Umwelt-Beziehungen in der Organisationsforschung. Klassische und neoklassische Organisationstheorien», in Kieser, A. (Ed.), Organisationstheoretische Ansätze, Munich, pp. 103-111) الذي يعتبر استثناء، من بين استثناءات أخرى، لأنه يعرض أحيانا ترجمات جد مختلفة، قام بها خبراء ماكس فيبر، أحيانا بعضها إلى جانب أخرى، دون ربطها.

(13)-Hermes, S. (2006), Der «Staat» als Institution. Max Webers soziologische Begriffsbildung im Kontext der Rechts- und Staatswissenschaften, in Lichtblau, K. (Ed.), Max Webers «Grundbegriffe». Kategorien der kultur- und sozialwissenschaftlichen Forschung, Wiesbaden, pp. 185-216.

/ بول لاباند (Carl Friedrich von Gerber / Paul Laband) كما مع نظرية المؤسسة التي تعود إلى القانون العام عند ماير أوتو (Mayer Otto, 1846-1924) إضافة إلى مفهوم الدولة التسلطية والملكية التي تتمحور حول الحكم[14]. وهي تؤثر

---

(14)- (Hermes (2006), op. cite, pp. 18-21). كما هو الشأن (Speer, H. (1978), Herrschaft und Legitimität. Zeitgebundene Aspekte in Max Webers Herrschaftssoziologie, Berlin, pp. 37-41). بالنسبة لرجال القانون الذين يتعلق بهم الأمر في هذا النص، فإن: "سلطان إرادة الدولة"، هو دوما سلطان هيمنة. إن "المفهوم المركز الأحادي (monocentrique)، المستقطب حول سلطان الدولة كمركز إرادة مهيمنة، يجسد الدولة [...] في النشاط العضوي من التنظيم والإدارة التي تضطلع بها أجهزة سلطان الدولة" (Hermès (2006), op. cite, p. 19) أثارت مقاربة لباند (Laband) معارضات، حيث انتقد أ. فون جيرك وفريتز ستورك (Otto von Gierke et Fritz Stoerk) بالأخص طريقته، في "اختزال الدولة في نقطة تمركز قانوني لسلطة الدولة التي تمارسها من أعلى إلى أسفل حصريا" (Stolleis, M. (1992), Geschichte des öffentlichen Rechts in Deutschland, vol. 2, Staatsrechtslehre und Verwaltungswissenschaft (1800-1914), Munich, p. 345). حول تأثير جلينيك في فكر ماكس فيبر أنظر بروير (Breuer, S. (2004), «Von der sozialen Staatslehre zur Staatssoziologie», in Anter, A. (Ed.), Die normative Kraft des Faktischen. Das Staatsverständnis Georg Jellineks, Baden-Baden, pp. 89-112). مع ذلك يجب التذكير فيما يخص مفهومه عن السلطة والهيمنة (Weber (1976), op. cite, pp. 28 et 544) أنه يرتبط بالكلاسيكيات التي لم تبلغها ظلال الرايخ الإمبراطوري. عندما نبه جيرهارد (Gerhardt, V. (1996), Vom Willen zur Macht. Anthropologie und Metaphysik der Macht am exemplarischen Fall Nietzsches, Berlin / New York, p. 18) إلى حقيقة أن السلطة لا يمكن "فهمها سوى في السياقات القصدية". وهو يقول، بهذا الغرض: "بالكيفية التي لا يمكن فيها تمثيل السلطة، دون إرادة تنشط عبرها، فإن الإرادة تتفكك هي أيضا عندما تفقد سلطتها. وتصبح إرادة "عاجزة" وإذن عبارة عن أمل بسيط". هذا التبلور المفهمي، حول الإرادة، الذي يطبع مفهوم السلطة عند فيبر، كما مفهوم الهيمنة (كتعبير عن الإرادة وفي الوقت ذاته كـأمر) يبين تحديدا إلى أي حد يستنجد فيبر بالكلاسيكيات. كما أن الإرادة عند إ. كانط، في نهاية المطاف هي أمر" (Ibid, p. 222). إن القرابة الانتقائية مع سانت أوغستين، هي جد عجيبة (Ibid, p. 44): إن السلطة الحقيقية، هكذا، مثلما يمكن أن نفهم أغستين، هي سلطة هيمنة (dominandi potestas). إنها تنطلق من إرادة وتوجه صوب إرادة أخرى، لا تراهن على شيء آخر، بالمناسبة، سوى على ذكاء المرؤوسين". وعجيبة أيضا هي الموازاة، بين تعريف الهيمنة عند فيبر (Weber (1976), op. cite, p. 544) ومثال الطاعة والولاء عند الرهبان: "ينجز الفعل وفقا للطاعة، عندما يتم تنفيذ الشيء الذي يؤمر به. وحسب الإرادة، عندما يرغب الشخص الذي يطيع الشي ذاته الذي يرغبه الشخص الذي يأمر. وحسب

بكيفية لا يمكن نكرانها في التصور الذي يحمله فيبر عن الدولة. يبدو ذلك مفيدا، بقدر ما يكشف هذا المفهوم الذي يرتبط بالحكم عن الجهاز البيروقراطي بوصفه بعدا من أبعاد سوسيولوجيا الدولة.

زيادة على هذه المحدودية في النظر، على المستوى المفهمي والنسقي [الذي يعود إلى تبني الاصطلاحية القانونية[15]] يمكننا مع ذلك، أن نعارض توسيع الرؤية التي ستكون لها عواقب وخيمة، تعود إلى إرادة فيبر في أن يرجع الوحدات الجماعية مثل 'الدولة' إلى مستوى نشاط الأفراد. ذلك النشاط الذي يمكن توجيهه بمعنى؛ أي أنه يأخذ في الحسبان حقيقة ربط هذا النوع من البنيات الجماعية بالتمثلات الدقيقة التي يتخذها الأفراد، كنقاط مرجعية ويتأثرون بها عند الضرورة بإتباع سلوك ملائم. وإذا

الذكاء، عندما يشعر بالشيء ذاته، كما يشعر به هذا الأخير، بحيث أنه يعتبر الشيء المأمور به شيئا طيبا تماما. وتكون الطاعة معيبة، إذا لم يصاحب تنفيذها وحدة الرغبة والشعور، بين الذي يأمر والذي يطيع' (Balthasar, H. / U. von (1961), Die großen Ordensregeln, Zurich / Cologne, p. 376). نشير إلى أن فيبر، هو أيضا (Weber (1976), op. cite, p. 544) يأخذ في الحسبان، بشأن معرفة الغير، 'سلسلة سببية بين الأمر وتنفيذه، كما 'الحدس' وحتى 'الإقناع العقلاني'. بهذا القدر، فإن تعريف الهيمنة (Weber (1976), op. cite, p. 544) يتضمن نوعا من 'الاتفاق' حول الشرعية. بشأن مفهوم الهيمنة عند فيبر أنظر (Tyrell, H. (1980), «Gewalt, Zwang und die Institutionalisierung von Herrschaft: Versuch eine Neuinterpretation von Max Webers Herrschaftsbegriff», in Pohlmann, R. (Ed.), Person und Institution. Helmut Schelsky gewidmet, Würzburg, pp. 59-92).

(15)- هذا التقزيم في حقل الرؤية الذي تفرضه اصطلاحية ('الدولة المأسسة') يمكن إبرازه أيضا في نقد فيبر (Knöbl, W. (1998), Polizei und Herrschaft im Modernisierungsprozeß. Staatsbildung und innere Sicherheit in Preußen, England und Amerika (1700-1914), Francfort-sur-le-Main / New York, p. 353) في سياق التحليلات المقارنة للمجتمعات، بروسيا، إنجلترا وأمريكا. مع إنجلترا وأمريكا، فقد أدرج بشكل واعي، في مقارنة البلدان التي لم تنتج بيروقراطية أبوية، وإن وجدت بذورها الأولى في إنجلترا (Weber, M. (2007), Sociologie du droit, introduction et trad. de J. Grosclaude, Paris, Ed. PUF, p. 192). أنظر أيضا (Hermes (2003), op. cite, p. 185).

تتبعنا هذا النمط من الملاحظة عند فيبر [(الذي يجب إدماجه دائما في التفكير) ويتصور "الدولة" كمركّب خاص من الأنشطة المشتركة التي ينجزها الأفراد[16]] فإن المفاهيم الحدثة التي تنظر إلى "الدولة" بوصفها "بنية متعددة المراكز" أو تذيبها في شبكات القنوات السياسية، تقترب بكيفية مفاجئة جدا من فيبر. إن فيبر هو نفسه الذي توصف مفاهيمه عن "البيروقراطية الحديثة" بأنها "متجاوزة" أو أنها لم تعد تتماشى مع شروط البيئة المتحولة[17].

II- البيروقراطية والسلطة

وباختصار، فإننا سنستعرض في هذا المطلب الخصائص الرئيسية للتعريف الذي قدمناه في المدخل، بتركيزنا بشكل خاص على إبراز الروابط التي توثق العلاقة بين هذه الخطوط الكبيرة، لكي نتوصل إلى تقديم البيروقراطية كشكل خاص من أشكال السلطة الحديثة والتي لا ينحدر أصلها وحسب، من بعض الشروط المحددة[18]، لكنها تشكل عند فيبر "بذرة الدولة الغربية الحديثة"[19].

1)- عندما وصف فيبر الدولة كـ"مشروع مؤسساتي سياسي" فإن الجمع الذي أجراه بين عبارتي "مؤسسة" و"مشروع"، يستهدف في مرحلة أولى بلوغ الديمومة والاستمرارية[20]. وفي الوقت ذاته، فهو يحيل طابع مشروع الدولة الحديثة إلى حقيقة:

---

(16) -Weber (1976), op. cite, p. 6.

(17) -Hesse, J. J. (1987), «Aufgaben einer Staatslehre heute», in Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° l, pp. 55-87.

(18) -Schluchter, W. (1972), Aspekte bürokratischer Herrschaft. Studien zur Interpretation der fortschreitenden Industriegesellschaft, Munich, p. 74.

(19)- Weber (1976), op. cite, p. 128.

(20)- في التعليقات المتواجدة في المبحث (Concepts fondamentaux de la sociologie) من المفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا (Weber (1976), op. cite, p. 28) يتحدث فيبر مثلا، عن "استمرارية نشاط في الغائية".

أن طبيعتها في العمق، متماثلة تماماً مع طبيعة الفبريكة. وفيما يخص "علاقة السلطة المتواجدة في كل حالة، "داخل المشروع" فهي تشكل نقطة بنيوية مشتركة أخرى، في عملية "تمركز وسائل موضوعية للمشروع": بين أيدي المقاول أو السيد السياسي"[21].

ولكي نميز بشكل أدق، مفهوم المؤسسة التي استلهمت خصائصها [مثلما أشرنا مسبقا إليها] من الاقتصاد المفهمي القانوني لتلك الحقبة، نستنجد بعناصر التعريف التي لا تبدو متماثلة بالكامل وسبق تناولها في "محاولة حول المقولات والمفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا"[22] . تتشكل المؤسسة بوصفها شكلا من التنشئة الاجتماعية، في صورة فعل. وهي تتميز –[حسب مبادئ المفاهيم الرئيسية]– بتناسق يستبعد (نحو الخارج) بكيفية عقلانية، كما بتنظيمات مزودة بتنظيم عقلاني، تمنح للشخص الذي يخضع لسلطة المؤسسة (مشاركين مكرهين)؛ أي أنها مفروضة "على أساس التوقع" الذي يستدعيه الاتفاق"[23]. إن طابع السلطة والعنف، مندمج مسبقا بمفهوم التفويض[24]. لكن لم يقم فيبر بذلك صراحة، سوى في تعريف المؤسسة المتطورة، في مبحث "محاولة حول المقولات". لقد استنجد التعريف بوضوح، بخاصية "جهاز الإكراه". وهو يشير بصدده إلى أن هذا الأخير، يحدد في الواقع: فعل أولئك الذين ينضوون

---

(21) -Weber (2004), op. cite, p. 323.

(22)- إن القضايا التي نجدها عند هرميس (Hermes (2003) وبالأخص الصفحات (pp. 84-92, 140-151) هي جد منورة حول هذه النقطة. وهو لا ينطلق من مفهومين اثنين للدولة، معدين بشكل مختلف، على عكس بروير (Breuer (1993)). ينتج الاختلاف بحكم أن هرميس يرفض أن نستنتج من كتاب "محاولة حول المقولات" (Essai sur les catégories) تعارضا بين المؤسسة والجموعة. ويعتبر المؤسسة بدلا من ذلك، كـ"حالة عقلانية للمجموعة" (Hermes (2003), op. cite pp. 84-91)). ومن جهة أخرى، يمكننا مقارنة فكرة هرميس بوجود مفهوم آخر للمؤسسة إلى جانب المفهوم الضيق للمؤسسة عند فيبر، كما تم تقديمه في الصين مع "كارزما المؤسسة" (Breuer, «Wege zum Staat», in Anter, A. / Breuer, S. (2007), Max Webers Staatssoziologie, Baden-Baden., pp. 57-77).

(23) -Weber (1973), op. cite, p. 468.

(24) -Weber (1976), op. cite, p. 27.

تحت سلطة التفويض"[25]. بينما تحيل الخاصية "السياسية" التي يضيفها للمشروع المؤسساتي، هي أيضا إلى مظهر "العنف" أو "السلطة" التي من دونها لا يمكننا أن نعرف "الطابع السياسي للجماعة"[26].

لقد سبق وأن لفتنا الانتباه إلى حقيقة أن طابع القوانين التنظيمية [التي تحترم العقلانية (ذات غاية)] تطبع أيضا النقطة النهائية من التطور الذي تخضع له نظرية العقلنة الفيبرية. هكذا، فإن التمييزات المفهمية التي أجريت في مؤلف "محاولة حول المقولات" [(النشاط الجماعي، الجمعوي والاجتماعي من جهة، فعل المجموعة والمؤسسة، من جهة أخرى)] لا تشكل إذن وحسب، بنية علاقة منطقية، لكنها تحيل كلها وفي الوقت ذاته إلى علاقة تتطور مع مجرى التاريخ وتعكس: "درجة ونوعية الطاقة الاجتماعية التي تزخر بها العقلنة"[27].

2)- ونتيجة تسمية القيادة الإدارية بشكل صريح، في هذا التعريف الذي خصصه للدولة، يرتبط فيبر بتعريفات التجمع والسلطة[28]. فقد كان يقصد من وراء ذلك بجلاء، مظهر البناء عن طريق قوة قوانين الجماعة، كما عن طريق طابع السلطة الذي يرتبط بعلاقة اجتماعية مغلقة نحو الخارج. وعندما يجلب الاهتمام[29] إلى حقيقة مفادها أن أعضاء القيادة الإدارية، يتميزون باتجاه داخلي خاص، في مواجهة "قيادة الجماعة" فإن ذلك يشير إلى فرضيات أساسية في السوسيولوجيا الفيبرية للسلطة التي

---

(25) -Weber (1973), op. cite, p. 466.

(26) -Weber (1976), op. cite, p. 30.

(27)- Lichtblau, K. (2000), «"Vergemeinschaftung" und "Vergesellschaftung" bei Max Weber. Eine Rekonstruktion seines Sprachgebrauchs», in Zeitschrift für Soziologie, n° 29, p. 433) يربط فيبر التمييزات المفهمية التي تم عرضها ليس وحسب بنظرية اجتماعية للعقلنة، لكن أيضا بنظرية اجتماعية للتمايز (Weber (1973), op. cite, p. 461).

(28)- حول هذه النقطة، أنظر بالأخص التفسير التالي: بسبب قيادتها الإدارية، فإن المجموعة تكون دوما، بدرجة معينة، "تجمع هيمنة" (Weber (1976), op. cite, p. 28).

(29) -Weber (1976), op. cite, p. 26.

تتدخل في اللعبة. ومن السهل اكتشافها، إذا اعتبرنا أن أفكار فيبر، بشأن سوسيولوجيا السلطة هي عبارة عن إجابة عن سؤال د. هيوم (David Hume, 1711-1776): كيف تهيمن الأقلية على الأكثرية ؟ (Why are the many governed by the few» «?). نلاحظ أن سلطة أفراد الجماعة المحدودة على الأغلبية، ترتكز على قدرتهم المتفوقة في التنظيم التي تتمثل بالخصوص في تشييد قيادة إدارية وفي قابليتهم التصرف فيها. لكنها لا تعود فقط إلى واقع، أنهم قادرون على إحياء وصيانة الاعتقاد في شرعية سلطتهم -[في المقام الأول، عند أعضاء القيادة الإدارية] لكن أيضا عند التابعين والخاضعين لهم. وإذا أضيفت إلى الدعامة الخارجية للسلطة (أي إلى القيادة الإدارية) أسباب تبرير داخلية أخرى، تبدو هذه الأخيرة بلا وجه مقارنة، أكثر استقرارا من كل سلطة لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها وبادعائها بالمشروعية[30].

3)- ومع خاصية احتكار الإكراه الفيزيقي المشروع التي أعطي لها دورا بارزا، من أجل تطبيق إدارة التنظيمات[31] مرة أخرى، يشير فيبر إلى أن: "الدولة الحديثة" (كما

---

[30]- حول مفهوم الشرعية عند فيبر، أنظر (Breuer, S. (2000), «Das Legitimitätskonzept Max Webers», in Willoweit, D. / Müller-Luckner, E. (Ed.), Die Begründung des Rechts als historisches Problem, Munich, pp. 1-17) وبشكل خاص حول "الشرعية القانونية" (Lübbe, W. (1991), Legitimität kraft Legalität. Sinnverstehen und Institutionenanalyse bei Max Weber und seinen Kritikern, Tübingen, 1991) وحول الشرعية والقانونية" في سوسيولوجيا الفهم (Hermes (2003), op. cite, p. 92).

[31]- بشأن النقاش الذي يدور في الوقت الراهن، الذي يتموضع في سياق "نهاية احتكار عنف الدولة" (Trotha, T. von, (1995), «Ordnungsformen der Gewalt oder Aussichten auf das Ende des staatlichen Gewaltmonopols», dans Nedelmann, B. (Ed.), Politische Institutionen im Wandel, Opladen, pp. 129-166) يمكن مقابلته بفكرة أن هذا الاحتكار هو مسألة هشة، في بداية القرن 19م. فقد كشفت دراسات تاريخية ليس وحسب أن الدولة البيروقراطية المأسسة (بما فيها بروسيا بالأخص) قد عرفت إلى غاية الحرب العالمية الأولى، فيما يخص ممارسة الضبط الاجتماعي، من قبل الشرطة التي تعتبر "مؤسسة مفتاحية لاحتكار العنف التي تتوفر عليها الدولة" (Jessen, R. (1995), «Private und öffentliche Formen sozialer Kontrolle in der Geschichte der Industrialisierung», dans Sack, F. / Voss, M. / Frehsee, D. / Funk, A. /

(Reinke, H. (Ed.), Privatisierung staatlicher Kontrolle: Befunde, Konzepte, Tendenzen, Baden-Baden, p. 147)، أشكال بروز قبل-حديثة، لكن الأعداد الفعلية للشرطة تظل متواضعة، مع فرق مميز بين المدينة والريف. وأن تزايدها لم يحدث سوى أثناء النصف الثاني من القرن 19م (Ellwein, Th. (1993), Der Staat als Zufall und als Notwendigkeit. Die jüngere Verwaltungsentwicklung in Deutschland am Beispiel Ostwestfalen-Lippe, vol. 1: Die Öffentliche Verwaltung in der Monarchie (1815-1918), Opladen, p. 475). هكذا يتحدث إلوين، بشأن حالة الشرطة الشاملة عن عدة فئات (strates). ويشير بالأخص إلى أن "شرطة النظام الجبسي" (Vollzugspolizei) لا تخضع بأي شكل للدولة، كما أن مهماتها نفسها لم تحددها الدولة"، لكن هناك "تعايش مصالح دولاتي وبلدي للشرطة" كان حاسما. حتى وإن كنا على استعداد للاعتراف بالنجاحات المعتبرة التي حققتها الدولة في ميدان الاحتكار، فإن تلك النجاحات يظهر أن لها حدودا محايثة: " الأشكال اللادولاتية للضبط الاجتماعي، تم الاحتفاظ بها في شكل نسخ (بقايا) من مواقف قديمة، برزت مجددا في ظل شروط المجتمع الحضري المصنع وألحقت بكيفية خاصة بأجهزة ضبط الدولة (Jessen (1995), op. cite, p. 150). من بين هذه البقايا، نجد على سبيل المثال الهيمنة العقارية شرق جبال الألب (Anter [1996], op. cite, p. 79) والتنافس الثنائي وعدد من الأشكال الجديدة في تلك المرحلة، "مليشيات حماية الآبار" في القطاع المنجمي (Jessen, R. (1992), «Unternehmerschaft und staatliches Gewaltmonopol. Hüttenpolizei und Zechenwehren im Ruhrgebiet (1870-1914)», in Lüdtke, A. (Ed.), «Sicherheit» und «Wohlfahrt». Polizei, Gesellschaft und Herrschaft im 19 und 20. Jahrhundert, Francfort-sur-le-Main, pp. 161-186). إن طابع الوفاق بين الهيمنة الدولاتية والهيمنة الأبوية" في بروسيا الذي انعكس بكيفية نموذجية، في الهيمنة العقارية في شرق جبال الألب وفي صورة قائد المقاطعة، لا يجب ترجمته بالضرورة كضعف للدولة. فقد استخدمت الدولة البروسية "الهيمنة الوسيطية" التي يمثلها قائد المقاطعة على إقليم وأناس، لكنها أيضا جلبت لها هذا الأخير، لكي تنفذ سيرورة بيروقراطية بعد ذلك. وهي تتمثل في "الجهاز الذي كان أقل بيروقراطية تقليديا، ربما مقارنة بالإدارة كلها" (Süle, T. (1988), Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland (1871-1918), Göttingen, p. 40): "نصيب طبقة النبلاء والبرجوازيين في الإدارة الريفية وفي مراكز قائد المقاطعة"، في هذا الشأن أنظر، ج. سبيتلار (Spittler, G. (1980), «Abstraktes Wissen als Herrschaftsbasis. Zur Entstehungsgeschichte bürokratischer Herrschaft im Bauernstaat Preußen», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 32, pp. 574-604). بشكل عام، يجب أن نذكر في هذا السياق، بتقييم فيبر: "لا تقوم الدولة إلا عندما تتوفر وتكون وسائل الردع في المجموعة السياسية بالفعل أقوى من وسائل كل مجموعة أخرى، إنها فكرة غريبة عن السوسيولوجيا" (Weber (1976), op. cite, p. 184).

هو شأن المجتمعات السياسية أو المجموعات السياسية التي سبقتها تاريخيا[32]) هي: "علاقة هيمنة إنسان على إنسان" يتم دعمها بواسطة العنف[33]. وأن أولئك الذين يخضعون للسلطة، يعتقدون أن توظيف العنف مسألة "شرعية"[34]. يجب أن نذكر مع

(32) -(Ibid, p. 514). حول هذا المفهوم المماثل، من حيث المضمون لمفهوم "المجموعة السياسية" أنظر (Hermes (2003), op. cite, p. 90).

(33) -(Weber (1995), op. cite, p. 356, et 369). يرفض فيبر صراحة، فكرة تعريف الدولة أو الجماعة السياسية، وفقا لغاية نشاط الجماعة التي تكون في تحول مستديم. وبدلا من ذلك، فهو يرى فيها وسيلة ممارسة القهر (Weber (1976), op. cite, p. 30) العنصر الوحيد والدائم للجماعات السياسية. وهكذا، يكون قد افتتح إمكانية منظور تاريخ عام، لم يكن ممكنا بواسطة مفهوم الدولة المتمحور حول أوروبا (Hanke, E. (2001), «Max Webers "Herrschaftssoziologie". Eine werkgeschichtliche Studie», in Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, p. 27). فقد سبق وأن أشار هانكه حقيقة إلى أن سوسيولوجيا الهيمنة عند فيبر، يمكن أن تسمى، نواتها الداخلية، "سوسيولوجيا الدولة". وسمى فيبر نفسه، سوسيولوجيا الهيمنة بعبارة "نظرية الدولة والهيمنة". حول فيبر وهاينز، بشأن نظرتهما حول "البيروقراطية، أنظر ي. كوكا (Kocka, J. (1981), «Otto Hintze, Max Weber und das Problem der Bürokratie», in Historische Zeitschrift, n° 233, pp. 65-105). حتى وإن رفض فيبر التحدث عن غايات الدولة، فقد بين مع ذلك، "الوظائف القاعدية للدولة" (Weber (1976), op. cite, p. 516) التي تصادف تلك التي تعرف عليها روز (Rose, R. (1975), «On Priorities of Government: A Developmental Analysis of Public Policies», in European Journal of Political Research, n° 4, pp. 247-289) في دراسته عن التاريخ المقارن، بوصفها مهمات مركزية نموذجية للدولة. بالنسبة لألمانيا، يمكننا أن نميز أيضا بين المهمات المركزية النوعية للدولة، بواسطة جداول قدمها ف. لانج (Lang, F. (2005), Die Verwaltungselite in Deutschland und Frankreich (1871-2000). Regimewechsel und Pfadabhängigkeiten, Baden-Baden, p. 31) بشأن "الوزارات الألمانية منذ 1871 إلى غاية 2002، على أساس سنة التأسيس".

(34) -Weber (1922), op. cite, p. 160 [« La profession et la vocation de savant »

هيرمس (Hermes)[35]، أن فيبر ينسب الاحتكار (الشرعي) للكفاءة (الشرعية) التي تملي القوانين[36] إلى السلطة الكارزمية العسكرية.

عندما يتوفر احتكار العنف وقدرة الدولة على وضع القانون التنظيمي، يصبح التجمع السياسي، دولة تضمن مصداقية تنظيماتها القانونية، عن طريق تطبيق العنف الشرعي. ويحيل هذا في الوقت ذاته إلى الوظيفة[37] الخلاقة التي يمارسها النظام عن طريق العنف. وبالكيفية نفسها التي يتولد بموجبها كل نظام اجتماعي عن طريق القوة، فهو يحتاج للقوة من أجل الحد من قوته. إن: كُل مشروع تنظيم يخضع لهذه الحلقة المفرغة، من أجل التحكم في القوة: التنظيم الاجتماعي هو شرط ضروري لِلَجْمِ القوة –القوة هي شرط ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي"[38]. وبالنسبة للدولة الحديثة، من الواجب أيضا [في سياق المسألة التي كنا بصدد إثارتها، بشأن الحدود التي يجب وضعها للقوة المؤسساتية] ألا توجد "قوة "شرعية"، إلاّ بقدر ما يسمح به النظام الدولاتي أو يوصي به"[39]. هكذا، فإن الدولة الحديثة هي دولة قانون. وهو ما يؤكد عليه فيبر، بالصيغة التي وفقا لها: أن الإكراه القانوني بواسطة القوة، هو من اختصاص مؤسسة القانون"[40].

وبما أن فيبر يتحدث عن "القانون" عندما يتم ضمان القواعد التنظيمية من الخارج بالقوة (إدارة مكرهة)[41]، ويتحدث في حالة "وجود افتراضي لقوة (قيادة) [عندما تكون أوامر هذه الأخيرة محترمة في الواقع، بفعل سلطة تبحث من جهتها عن

---

(35) -Hermes (2003), op. cite p. 149.

(36) -Weber (1976), op. cite, p. 670, et p. 453.

(37) -Hess, H. (1993), Mafia. Ursprung, Macht und Mythos, Fribourg / Bâle / Vienne, pp. 189-213, notamment p. 200.

(38) -Popitz, H. (1992), Phänomene der Macht, 2e Ed., Tübingen, p. 63.

(39) -Weber (1976), op. cite, p. 30.

(40)- (Weber (1976), op. cite, p. 370) إن : "كافة الأشكال والمؤسسات التي ترمي إلى تسوية النزاعات، توجد في ظل زعم احتكار القوة، من طرف الدولة ومعه في ظل قانون الدولة".

(41)- Weber (1976), op. cite, p. 17.

الشرعية[42]] فإن السلطة والقانون هما، من وجهة نظر قطعية، مرتبطان أحدهما بالآخر بواسطة المشروعية[43]. وبالمقابل، إذا لم يكن لمفهوم السلطة[44] من هدف وحيد، سوى بسط الاحترام الفعلي للقيادة، فهو يشترط أن يجعل المرؤوسون "من مضمون الأمر، وباسم الأمر ذاته، مبدأ نشاطهم" ويتقبلونه كـ"معيار ساري المفعول". فليس وحسب بهذه الكيفية، يتم القبول العام لعلاقة السلطة ("شرعية صغرى) التي يسلم بها، لكنه أيضا فهم[45]، مثلما يتم التعبير عنه في مفهوم "تمثيل المعيار" في المحاولة التي كتبت حول رودولف ستاملر (Rodolphe Stammler (1856-1938)[46] وفي "مفهوم المصداقية"، من محاولة أو جزء من النص الذي كتبه تحت عنوان "الاقتصاد والقانون" (Die Wirtschaft und die Ordnungen)[47] [48].

في هذا المنظور تبرز الأوامر التي تشير إلى ممارسة السلطة، بوصفها مجموعة من الـ"مبادئ"؛ بمعنى أنها بمثابة "القواعد" التي تعتبر "إلزامية أو نموذجية" وتعتبر بمثابة تحديد افتراضي للنشاط البشري الفعلي. وحسب فيبر ووفقا لمفهوم المصداقية، يضاف إلى ذلك "واجب" أو فكرة "التزام"، تعمل على الدوام حول أسباب التحديد" تلك وتضاعف هكذا من احتمال التوجيه، بناء على "مبادئ يمكن الإفصاح عنها" (على شكل "قوانين"

---

(42) -Ibid, p. 545.

(43) -Hermes (2003), op. cite, p. 147.

(44) -Weber (1976), op. cite, p. 544.

(45) -Hermes (2004), op. cite, p. 229.

(46) -Weber (1973), op. cite, p. 331.

(47) -Weber (1976), op. cite, p. 181.

(48)- تأكد أن مفهوم القانون عند فيبر- يشير إلى كل شيء عدا أن يحدد أو يعرف بكيفية متناغمة. فالقانون على سبيل المثال، منهجية "نظام يضمن بالإكراه". ومن جهة أخرى، فهو تمثل موجود في ذهنية الناس، عن الطابع الإلزامي للقانون (مصداقية القانون) مع إمكانية ممنوحة في الوقت ذاته، أن يتوجه الأفراد أيضا إلى هذا القانون. وهو ما يقوي في النهاية، من احتمال أن يحترم (Hermes (2004), op. cite, p. 218)). وحول مفهوم المصداقية أنظر هـ. تريبر (,Treiber, H. (1998) «Im Schatten des Neukantianismus: Norm und Geltung bei Max Weber», in Brand, J. / Strempel, D. (Ed.), Soziologie des Rechts. Festschrift für Erhard Blankenburg zum 60. Geburtstag, Baden-Baden, pp. 245-254).

تنظيمية أو على "القانون" وحول احترامها في الأخير[49]. يمكننا إذن، أن نؤكد أن: "التجمع السياسي ليس وحسب، هو ميدان المصداقية الإمبيريقية للأوامر "المقبولة" بطريقة معيارية (= سلطة) لكنه أيضا، ميدان الفعل الإمبيريقي للمعايير التي يضمنها الإكراه (= قانون)[50].

وتتميز البيروقراطية الحديثة ككل قيادة إدارية، بواقع: أن دائرة من الأشخاص [...] المتعودين على طاعة أوامر القادة، تضع نفسها على الدوام في الخدمة وتتوزع بينها ممارسة سلطات القيادة والإكراه التي تعمل للحفاظ على السلطة ("المنظمة")[51]. إن ما يصلح بالنسبة للمرؤوسين، ينطبق بشكل خاص على البيروقراطيين: إذا كانوا يخضعون للأوامر، فذلك بالأخص لأن "مصداقية" سلطة (هذه) القيادة"، تستلهم من فكرة وجود نظام يعتبر "واجبا ونموذجيا" (شرعيا). ويعني هذا، في حالة الدولة الحديثة، وجود نظام (قانون) يوضع بكيفية تنظيمية وعقلانية ويخضع له أصحاب السلطة. يبدو هذا، من خلال النشاط الإداري للبيروقراطيين الذين يلبون "الواجب الموضوعي لوظيفتهم" و"دون اعتبار لأي شخص" ويمارسون بكيفية صارمة رسمية الأعمال التي ترتبط بوظائفهم، وفقا لقواعد عقلانية. وعندما تغيب هذه الأخيرة، يتم ذلك وفقا لوجهات نظر ترتبط بالوظيفية الفعلية[52]. ولهذا السبب، في الحياة اليومية للإدارة،

---

(49)- أنظر (Weber (1976), op. cite, p. 16) مع مراجع بشأن، وظيفة الموديل، عند ريكارت وويندلباند (Rickert et Windelband) بخصوص التصور الذي يحمله فيبر عن مفهوم المصداقية.

(50)- (Hermes (2004), op. cite, p. 229). بشأن العلاقة المفهمية لسوسيولوجيا الهيمنة وسوسيولوجيا القانون، أنظر هانكه (Hanke, E. (2005), «Einleitung», in Weber, M. (2005), Wirtschaft und Gesellschaft. Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Nachlass, Teilband 4, Herrschaft, Ed. par E. Hanke en coll. avec Th. Kroll, Tübingen, p. 79).

(51) -Weber (1976), op. cite, p. 549.

(52) -Weber (1973), op. cite, p. 476.

طالما تقترب هذه الأخيرة من نمط السلطة الرسمية[53]، يتم استبدال العنف كوسيلة للسلطة بإجراء قانوني، بيروقراطي يصبح هو في حد ذاته "خفياً أو لا مرئيا[54].

في نقده للقراءة التي قدمتها رينات ماينتز (Renate Mayntz)[55] حول النموذج البيروقراطي الفيبري، يشير هـ. تيرال (H. Tyrell) إلى: أن النشاط البيروقراطي بوصفه كذلك، ما إن يبرمج بكيفية بدائية في شكل شرطي" فهو لا يعمل بكيفية نموذجية، وفقا لعقلانية الغاية[56]. إن البرمجة الشرطية التي تعني: تتابع الشروط والعواقب، ليست وحسب هي القانون الذي يختزل تعاقب النظام والولاء[57]، لكنها أيضا تمثل التعاقب الموصى به للدولة كواقع وكنتيجة قانونية. ولذلك يستخدم فيبر – [ولا يعتبر ذلك مصادفة]– صورة آلة القانون" التي تنطبق بالطبع على القاضي، لكنها قابلة للتطبيق على موظف الإدارة [الآلة التي ندرج فيها، في الأعلى، الحدث وتكاليفه] لكي تطرح في الأسفل الحكم والأسباب[58]. وتجعلنا في صورة موزع القانون أو النصوص القانونية، نفكر مليا في رجال القانون والإدارة الذين يتخرجون من الجامعة، مثلما أنتجتهم ألمانيا بالأخص[59].

---

(53)- بصدد الهيمنة الشرعية والرسمية أنظر س. بروير (Breuer, S. (1991), Max Webers Herrschaftssoziologie, Francfort-sur-le-Main / New York, p. 192).

(54)- Trotha, T. von (1997), «Zur Soziologie der Gewalt», in id., Soziologie der Gewalt, p. 12.

(55)- (Mayntz (1968), op. cite, p. 30). تعرف ماينتز، نموذج بيروقراطية فيبر بوصفه نموذجا موضوعيا قليلاً (objektiver Richtigkeitstypus). ويصوغ فيبر (Weber (1973), op. cite, p. 433) الشروط التي يجب اجتماعها من أجل الممارسة المستديمة والفاعلة تقنيا من الهيمنة القانونية.

(56)- Tyrell (1980), op. cite, p. 40.

(57)- يتضمن مبدأ الطاعة أيضا الحالة التي يجب أن يعمل فيها الموظف، حتى ضد قناعته الخاصة، طالما أن الأمر المعطى من قبل المسؤول الذي يتمتع بسلطة التأديب والتحقيق، مطابق للقانون (رسمي).

(58)- Weber (1976), op. cite, pp. 507, 565.

(59)- (Weber (1922), op. cite, p. 183) في كتاب («La profession et la vocation de savant») مع نموذجية من المتخصصين في الإدارة الذين من بينهم نجد رجال قانون (ibid.,

إنها تستهدف أيضا: ألاختصاصي المحايد إنسانيا. وإذن فهو "موضوعي"[60] بصرامة، والذي يقرر حسب "قواعد الحساب" العامة ويجب اعتباره إذن، قابلا للاستبدال من حيث المبدأ، لأن أي موظف كفؤ في تخصصه، يمكنه أن يعمل بالكيفية ذاتها، طالما أن النزعة الرسمية تسجل في جوهر كل تكوين قانوني، بما في ذلك تكوين القضاة وموظفي الإدارة، إذا لم نرغب في تغذية التعسف"[61].

مع ذلك، تحيلنا صورة موزع الفقرات التي تطبق على البيروقراطية الحديثة إلى "العمل" الدقيق، الأحادي الاتجاه، الخطي والمرتبط دائما بقواعد. وإذن، فهو متوقع من قبل السلطة التنفيذية البيروقراطية [...] في الأعمال الإدارية[62]. ولهذا السبب، يحتفظ فيبر أيضا بالاستعارة القديمة للآلة[63] أو المكننة[64]. وتحيل المكننة في هذا السياق، أقل إلى نمطية النشاط المأمور به[65]، بدلا من ألترويض الميكانيكي واندماج الفرد في آلية لا

ومن بينهم (Bleek, W. (1972), Von der Kameralausbildung zum Juristenprivileg. Studium, Prüfung und Ausbildung der höheren Beamten des allgemeinen Verwaltungsdienstes in Deutschland im 18. und 19. Jahrhundert, Berlin p. 185). نذكر مرة أخرى، في هذا السياق، بمقولة فيبر حول أهمية رجال القانون: "وأن نشأة الدولة الغربية الحديثة، مثل الكنائس الغربية، كانت في جزء كبير أساسي منها، من عمل رجال القانون" (Weber (1972), Op. cite, p. 272).

(60) - Weber (1976), op. cite, p. 563.

(61) - Weber, M. (1971), Gesammelte Politische Schriften, Ed. par J. Winckelmann, Tübingen, p. 273) والترجمة الفرنسية («Droit de vote et démocratie en Allemagne», Weber (2004), op. cite, p. 251). حول النزعة الشكلية أنظر (Weber (1976), op. cite, p. 130).

(62) - Tyrell, H. (1981), «Ist der Weber'sche Bürokratietypus ein objektiver Richtigkeitstypus ? Anmerkungen zu einer These von Renate Mayntz», in Zeitschrift für Soziologie, n° 10, p. 46.

(63) - حول هذه الاستعارة أنظر (Stollberg-Rilinger, B. (1986), Der Staat als Maschine. Zur politischen Metaphorik des absoluten Fürstenstaates, Berlin.)

(64) -Breuer (1991), op. Cite, p. 210.

(65) -Weber (1976), op. cite, p. 681.

يمكنه أن يتحرر منها، وتجبره على الخضوع والتبعية"[66] في الوقت ذاته، كسبب ونتيجة للضبط التي تعتبر البيروقراطية [مقارنة بها في نظر فيبر] بمثابة "الصبي الأكثر عقلانية"، خاصة بسبب "موضوعيتها" الرصينة. وهو ما يجعلها في الوقت ذاته، هشة أمام الميل إلى "التهيؤ في خدمة أية سلطة" تطلب خدمتها[67].

وبالعكس، تولد الآلة البيروقراطية [مثلما هي كل آلة أخرى] إكراهات تكيّفٍ ذات طبيعة خاصة، سواء عند البيروقراطيين أنفسهم أو عند أولئك الذين يرتبطون بخدماتهم، خاصة في مجال الاحتياط. ويجد هذا تشجيعه أيضا، بفعل "ميل الموظفين إلى معالجة المهمات الإدارية –[ذات طابع مادي ونفعي]– التي هي من صلاحياتهم في مصلحة وسعادة المرؤوسين"[68]. وتستجيب هذه المهمات لطلبات الشرائح الاجتماعية الهشة. وبشكل عام، يمكن أن تفقد البيروقراطية طابعها الأدواتي "كخادمة للسياسة" وتربح من حيث الاستقلالية، بالقدر الذي تتوصل فيه إلى التحرر من ادعاء السياسة بأنها تقوم بمهمة التسيير، استنادا إلى معارفها المتخصصة والوظيفية من أجل مبدأ سامي[69]. وإذا كان ذلك كذلك، فإن البيروقراطية الحديثة تتميز تحديدا بسلسلة من التدابير الوقائية التي تستهدف كلها الحفاظ على طابعها الأدواتي: الموظفون هم إذن وقبل كل شيء، منفصلون عن وسائل الإدارة ولا يمكنهم الادعاء بتملكهم لوظائفهم. يجب أن نتذكر على الدوام، أن فيبر كان يتبنى اتجاها مزدوجا، إزاء البيروقراطية الحديثة.

من جهة، فهو يعطي للسلطة العقلانية الشرعية [التي تشكل البيروقراطية نموذجها الخالص] قدرة "مبدأ تحويل وتنويع القواعد". هذه الاستعداد، يجعل الدولة في موقف الحفاظ على المرونة وقابلية جهاز البيروقراطية على التكيف مع الشروط العامة

---

(66)– (Ibid, p. 682). تعبر عبارة " («suivre») الفرنسية عن الكلمة الألمانية («mitlaufen»).

(67) –Ibid, p. 682.

(68) –Ibid, p. 130.

(69) –Mayntz, R. (1997), Soziologie der öffentlichen Verwaltung, Heidelberg, p. 60.

المتغيرة. وهو ما يشكل أحد الشروط التي تمكن الدولة الحديثة من أن تتحرر من روابط النزعة التقليدية[70]. ومن جهة أخرى، يتحدث فيبر أيضا عن الاستراتيجيات المتعارضة للبيروقراطيين التي تستهدف الدفاع عن مكاسبهم ورفض التعلم [الذي كشفت العديد من الدراسات الإمبيريقية حول البيروقراطية عن وجوده] في شكل "تفنيد مزعوم من فيبر"[71]. إن إعادة الاعتبار للعقلانية المادية الذي يمكن ملاحظته في الوقت ذاته، هو بمثابة سبب ونتيجة لسيرورة استقلالية البيروقراطية التي -[بقدر ما تصبح عقلانيتها الرسمية مطلقة]- تعاود السقوط في شراك نماذج قبل-عقلانية[72]. ولا يبدو لنا هذا إذن، مصادفة إذا كانت بيروقراطية فرانز كافكا (Franz Kafka, 1883-1924) التي تميز هذا النموذج من الخصائص "المطلقة"، على الأقل، تستجيب بهذا المعنى لهذه الخصائص التقليدية التي تطبع البيروقراطية الأبوية[73] أو أن التنظيمات البيروقراطية (إدارة الإطارات)[74] في كتلة نظم البلدان الشرقية القديمة، أمكن بدلا من ذلك، فهمها على ضوء نموذج البيروقراطية التقليدية[75].

تتماشى الصورة الكافكاوية للبيروقراطية كجهاز تقني، يميل: "دوما بشكل أوسع إلى أن يدرج العديد من مظاهر حياتنا التي كانت تسير في السابق [...] بكيفية

---

(70) -Tyrell (1981), op. Cite, p. 46.

(71) -Breuer, S. (1990), «Rationale Herrschaft. Zu einer Kategorie Max Webers», in Politische Vierteljahresschrift, n° 31, p. 20 (مع مراجع Albrow, M. (1972), Bürokratie, Munich, p. 62 et Schluchter, (1972), op. Cite, p. 122) وأنظر أيضا (Derlien, H.-U. (1989), «Die selektive Interpretation der Weberschen Bürokratietheorie in der Organisations- und Verwaltungslehre», in Verwaltungsarchiv, n° 22, pp. 319-329.)

(72) -Breuer (1990), op. Cite, p. 20.

(73) -Derlien, H.-U. (1994), «Bürokratie in der Literatur und Soziologie der Moderne. Über Kafka und Max Weber», in Anz, T. / Stark, M. (éd.), Die Modernität des Expressionismus, Stuttgart / Weimar, p. 51.

(74) -König, K. (1999), Verwaltungsstaat im Übergang. Transformation, Entwicklung, Modernisierung, Baden-Baden, p. 49, notamment p. 53.

(75)- أنظر كتاب س. بروير (Breuer (1990), op. cite, p. 20) مع إحالات بيبليوجرافية أخرى.

حرة وطبيعية إلى ابتلاعها في غرفها، أدراجها وأدراجها الفرعية[76]] بسهولة مع الرؤى التي كان يحملها الأخوان ألفريد وماكس فيبر عن الماكينة البيروقراطية التي يعتقد أنها قادرة في ظل شروط معينة، على فبركة مقصورة خدمية الأزمنة المقبلة"[77]. إن مثل هذه "القطبية المجتمعية" التي تتم بكيفية عقلانية [يبدو حسب فيبر أنها تتموقع في ميدان الممكن، طالما أن الرعايا أصبحوا "رجال قانون"[78]] ستشكل: "الإدارة بين أيدي الموظفين، الإدارة والنيابة الجيدتين -[من وجهة النظر التقنية، بعبارة أخرى أنهما عقلانيتان]- القيمة الوحيدة والقصوى التي تقرر الكيفية التي يجب أن تدار بها قضاياهم"[79].

زيادة على عواقب سيرورة البيروقراطية التي أتينا على ذكرها باختصار، فقد عالج فيبر قبل كل شيء، شروط ولادتها واتجاهاتها نحو التمدد والانتشار. فقد برزت البيروقراطية كظاهرة حديثة، في الغرب في الوقت نفسه، بالموازاة مع الاقتصاد النقدي والرأسمالية[80] الجنينية التي كان من مصلحتها أن تحصل على الأمن القانوني والاحتياط. وهما خاصيتان تشجعان بدورهما هذه الرأسمالية التي تدعمها العقلانية الشكلية للبيروقراطية والمنظومة القانونية (التي تتطابق معها) بشكل أفضل[81]. وقد

---

(76)- Weber, A. (1982 [1910]), «Der Beamte», in id., Haben wir Deutschen nach 1945 versagt ? Politische Schriften, Ed. par C. Dericum, Francfort-sur-le-Main, p. 30) مثلما بين ذلك لانج-كيرشهايم (Lange-Kirchheim, A. (1986), «Alfred Weber und Franz Kafka», in Demm, E. (Ed.), Alfred Weber als Politiker und Gelehrter, Stuttgart, pp. 113-149) فقد استخدم كافكا محاولة ألفريد فيبر التي نشرت في 1910 («Der Beamte») كنموذج من النص الذي يحمل عنوان (Dans la colonie pénitentiaire) الذي نشر أول مرة عام 1919. أنظر درليان (Derlien (1994), op. cite, p. 59).

(77)) -Weber (1984), op. cite, p. 464 [«Domination des fonctionnaires et leadership politique»], Weber, M. (2004), op. cite, p. 336.

(78)-Weber, M. (1988), Gesammelte Aufsätze zur Soziologie und Sozialpolitik, Tübingen, Ed. par Marianne Weber, p. 414.

(79) -Weber (1984), op. cite, p. 464.

(80) -Weber (1976), op. cite, p. 556.

(81) -Ibid, p. 562.

لعب إنشاء الجيوش النظامية الدائمة (في القارة الأوروبية)[82] والإدارة الضريبية الضرورية من أجل تمويلها[83]، دورا كبيرا في بناء وتمدد الجهاز الحديث للإدارة والموظفين[84] والتقنية المتقدمة، في ميدان المعلومة والنقل. وبشكل عام، الانتشار الكمي والنوعي المعتبر لمهمات الدولة[85]، خاصة في ميدان الاحتياط[86]. وحسب

---

(82)- Ibid, p. 560.

(83)- Ibid, p. 559.

(84)- من بينهم كوليتي (Cullity, J. P. (1967), «The Growth of Governmental Employment in Germany, 1882-1950», in Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, n° 123, pp. 201-217). وبشكل أدق ومعبر في مؤلف ووندر (Wunder, B. (1993), «Das Prüfungsprinzip und die Entstehung der Beamtenschaft in Deutschland», in Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte, n° I, p. 16) الذي كتب: "التزايد المطرد الملاحظ في فئة الموظفين في القرن 19م، يعود بشكل جزئي لعمليات التوظيف الجديدة، لكنه يترتب قبل كل شيء، جراء عملية ترسيم موظفي الدولة الذين لم يوظفوا وقتها، سوى بشكل خاص فقط، وبسبب إدراج الوظيفة العامة في المنظمات التي كانت موجودة، لكنها ليست دولاتية، مثلما هي مؤسسات قطاع التربية، الموظفون البلديون وموظفو الجماعات الأخرى. المعدلات المرتفعة كانت تتعلق في بداية القرن 19م، بالمدرسة، البريد والسكك الحديدية التي لم يؤمم أي منها في فجر القرن. وتشكل السكك الحديدة فقط، نشاطا اقتصاديا جديدا من الناحية التقنية". أنظر أيضا (Raadschelders, J. C. N. / Rutgers, M. R. (1996), «The Evolution of Civil Service Systems», in Bekke, H. A. G. M. / Perryt, J. L. / Toonen, Th. A. J. (Ed.), Civil Service Systems in Comparative Perspective, Bloomington / Indianapolis, pp. 67-99) اللذان رسما خطة من خمس مراحل من تطور فئة موظفي البيروقراطية (المركزية) (الخدمة العامة)، بشأن الدول الأوروبية الغربية. فقد استخدما هنا كمقياس، النموذج المثالي الفيبري للبيروقراطية الحديثة. وبالنظر إلى المعطيات الإمبيريقية المتاحة، فقد اكتفيا بالمميزات والقواعد الشكلية والإجراءات واستعمال الوثائق المدونة وهياكل المكاتب (وظائف)، التوظيف والمواعيد (الترقيات والتكوين قبليا وبعديا، نظام السيرة المهنية، الخبرة، الأجر والمعاشات والتعويضات والحماية الرسمية للمركز («such characteristics as formal rules and procedures, use of written documents, hierarchical structure of offices, recruitment and appointment, pre- and postentry training, career-system, expertise, salary and pension facilities, and legal protection of the position.» (Ibid, p. 71).

(85)- (Weber (1976), op. cite, p. 559). بشأن البعد الكمي من تغير بنية ووظيفة نشاط الدولة أنظر (Schmid, G. / Treiber, H. (1975), Bürokratie und Politik. Zur Struktur und Funktion der Ministerialbürokratie in der Bundesrepublik

ماكس فيبر، تدين البيروقراطية الحديثة بانتصارها إلى تفوقها التقني على الأشكال قبل-الحديثة الأخرى للإدارة أو أشكال الممارسة الشرفية، لهذه الأخيرة[87]. لا تخص البيروقراطية الكونية والحتمية[88] وحسب، الكيانات، مثل: الأحزاب (الجماهيرية)[89]

(Deutschland, Munich, p. 74): المعطيات التي يتضمنها الجدولان 1، 2، (نفقات الدولة من وجهة النظر المدنية (1890-1962) تؤكد بشكل عام، الاتجاه الملاحظ، من قبل أدولف فجنار (Adolf Wagner) عن التزايد المطلق والنسبي في نفقات الدولة. بالتحديد في الفترة الحديثة جدا، (كلمات مفتاحية "تنحيف الدولة" («dégraisser l'État»)، "دولة ذات مردودية" («État rentable»)) حيث جرت محاولات للحد من ضخامة المهمات، ومن بينها عدد الموظفين. لقد أجرى بانز (Benz, A. (2001), Der moderne Staat. Grundlagen der politologischen Analyse, Munich / Vienne, pp. 192-202) محاولات لدراسة "دورات تطور أعداد الخدمات العامة. وقد سمحت المعطيات التي جمعها أيضا، بتحديد مدى تخفيض أعداد الموظفين في المصلحة العامة. كما يجب أخذ في الحسبان، موظفي سلطات الضبط -نجد نظرة حول مختلف اقتراحات الإصلاحات، عند بوجميل (Bogumil, J. / Jann, W. (2005), Verwaltung und Verwaltungswissenschaft in Deutschland. Einführung in die Verwaltungswissenschaft, Wiesbaden, p. 183). كما نجد أفكارا منتشرة حول تحول "نوعية الدولة"، مثلا، عند بانز أيضا (Benz (2001), op. Cite, p. 223).

(86) – عند كارل جاسبرز (Jaspers, K. (1949 [1951]), La situation spirituelle de notre époque, trad. de l'allemand par J. Ladrière et W. Biemel, Paris, Ed. Desclée de Brouwer, p. 58) من وجهة نظر فلسفية، لكي يعاد استخدامها فيما بعد من قبل فورستوف (Forsthoff, E. (1959), Rechtsfragen der leistenden Verwaltung, Stuttgart; et plus particulièrement «Einleitung», pp. 9-21, «Die Daseinsvorsorge als Aufgabe der modernen Verwaltung», pp. 22-34 (extrait de Die Verwaltung als Leistungsträger,1938)).

(87) – Weber (1976), op. cite, p. 561.

(88) – Weber (1984), op. cite, p. 607.

(89) – (Weber (1976), op. cite, p. 559). ومن جهة أخرى، أنظر (Bryce, J. (1898), The American Commonwealth, Londres) بشأن سيرورة البيروقراطية المتظرة من الأحزاب في أمريكا، يبدو أن فيبر قد أخطأ، في الوقت الذي لم تكن فيه أحزاب الرعاية "بيروقراطية تماما" (Weber (1976), op. cite, p. 669)، لكنها كانت أبوية (Roth, G. (1987), «Direkte Demokratie und Parteienverfall in den Vereinigten Staaten", in id. Politische Herrschaft und persönliche Freiheit. Heidelberger Max Weber-Vorlesungen, Francfortsur- le-Main, p. 34).

والإدارات المحلية[90]، لكنها تخص أيضا البلدان مثل: أمريكا الشمالية التي لم تعرف حتى الآن، طائفة الموظفين الخبراء والمحترفين[91]. في هذا السياق، يتحدث فيبر حتى عن "أوروبيانية أمريكا". وهو يعتقد أن: "كل ديمقراطية في دولة كبيرة"، بما فيها الديمقراطية الأمريكية، ستتطور، لكي تتحول إلى "ديمقراطية سيرورة البيروقراطية". بالكيفية نفسها، فإن "الاشتراكية العقلانية"، بوصفها "بديلا تقنيا "للرأسمالية العقلانية"، فهي لا تشكل سوى مزيدا من البيروقراطية.

III- النموذج البيروقراطي

يكشف النموذج البيروقراطي الذي غالبا ما يوظفه ويلجأ إليه فيبر، بشأن بنائه مجموعة من المنشورات حول البيروقراطية البروسية[92]، أنه يتميز بمجموعة الخصائص التالية:

---

(90)- (Weber, M. (1988), op. cite, p. 412). بصدد الفترة التي تقع بين نهاية القرن 19م وبداية العشرين أنظر جروتروب (Grottrup, H. (1976), Die kommunale Leistungsverwaltung, Stuttgart / Berlin / Cologne / Mayence, p. 13) التي تتعلق بـتنامي النفقات العمومية) أنظر أيضاووندر (Wunder, B. (1986), Zur Geschichte der Bürokratie in Deutschland, Francfort-sur-le-Main, p. 83). فقد تطورت سيرورة بيروقراطية الإدارة البلدية خصيصا، الأنشطة المضاعفة في ميدان تقديم الخدمات بين سنوات (1880-1914) كميا بين الحربين، بما فيها الجماعات الإقليمية.

(91)- (Weber (1984), op. cite, p. 603). حول تطور الوظيفة العامة في أمريكا أنظر كتاب (Lee, K.-H. / Raadschelders, J. C. N. (2005), «Between Amateur Government and Career Civil Service: The American Administrative Elite in Cross-Time and Cross-National Perspectives», in Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, pp. 201-222).

(92)- (Roth, G. (2005), «Europäisierung, Amerikanisierung und Yankeetum. Zum New Yorker Besuch von Max und Marianne Weber 1904», in Schluchter, W. / Graf, F. W. (Ed.), Asketischer Protestantismus und der « Geist » des modernen Kapitalismus, Tübingen, p. 12). يعرض ج. روث، تعليقا سريعا حول ما يعنيه فيبر بأوروبيانية أمريكا.

1. تنظم القضايا الإدارية "على نمط الشركة". ويتم تنفيذها بأسلوب خطي ووفق قواعد ثابتة. يتم الاضطلاع بالقيادة الإدارية، حسب قواعد مجردة (قانونية تنظيمية) تجعل العمل الإداري لا شخصيا، لكنه أكثر قابلية للحساب.
2. يتم تنظيم القضايا الإدارية وفقا لمبدأ تقسيم العمل وحسب كفاءات ثابتة[93].
3. هذه الأخيرة، يتم إدراجها ضمن التنظيم الهرمي الإداري[94].
4. وسائل الإدارة والعمل ليست ملكية خاصة بالبيروقراطيين[95].
5. الشخص الذي يحوز على الوظيفة، لا يمكنه أن يتملكها.
6. المبدأ الساري هو مبدأ أرشفة الملفات (Aktenmäßigkeit) (كقاعدة للتدوين)[96].

---

(93)- Weber (1976), op. cite, p. 129.

(94)- Schluchter (1972), op. cite, p. 90.

(95)- (Weber (1976), op. cite, p. 124)، بالأخص الصفحة (p. 290). أنظر على سبيل المثال هانكه (Hanke (2005), op.cite, p. 30). أحد أسباب هذه الهيمنة البروسية، قد تعود إلى حقيقة أن "إدارة الدولة [...] في ألمانيا في القرن 19م، وفي ظل الإمبراطورية، كانت بشكل شبه حصري، إدارة إقليمية. الرايخ ذاته لم تكن له بعد تأسيسه عام 1871، سوى إدارة بدائية. من بين كافة الإدارات الإقليمية، فإن الإدارة البروسية كانت هي الأكثر [..] وهو السبب الذي من أجله كان النموذج البروسي هو المقياس" (Wunder, B. (2005), «Prüfungsgrundsatz und Adelsprivilegien: das Scheitern eines Elitenwandels in der deutschen Verwaltung (1806-1914)», in Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, p. 55.)

(96)- يؤدي تقسيم العمل إلى التخصص وهكذا إلى القضاء على إنسان الحضارة" (Weber (1976), op. cite, p. 578))، وهو ما كان قد أشار له وندلباند (Windelband, W. (1921[1878]), «Über Friedrich Hölderlin und sein Geschick (Nach einem Vortrage in der akademischen Gesellschaft zu Freiburgi. B. am 29. November 1878)», in id., Präludien. Aufsätze und Reden zur Philosophie und ihrer Geschichte, Ed., Tübingen, pp. 230-259) في محاضرته حول هولدرلين («conférence sur Hölderlin»). يمكننا أن نذكر في هذا المقام، تلميحا إلى رسالة ساميه (Samier, E. (2001), «Demandarinisation in the New Public Management: Examining Changing Administrative Authority from a Weberian Perspective», in Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers

7. لا يخضع أعضاء القيادة الإدارية [الذين يتصفون بهذه الخصائص] سوى لواجبات مهمتهم ويخضعون لضبط إداري وعمليات مراقبة، تكون حازمة ومتناسقة. يتم توظيفهم على أساس الكفاءة المهنية التي تفترض منهم تكوينا خاصا، تؤكده الاختبارات (شهادات)[97].

الموظف المتخصص الذي يمارس وظيفته كمهنة أساسية، يتم تعيينه وتوظيفه بواسطة عقد. فهو ملزم بواجب الوفاء والولاء نحو وظيفته التي يرمز إلى معناها بخصوصيات مماثلة للمزايا: منصب مضمون مدى الحياة، تعويض يتخذ شكل أجرة، وأفق سيرة مهنية حسب الأقدمية، مع أمل تأمين الشيخوخة (المعاش)[98].

تشكل هذه الخصائص التي تم ترتيبها هنا، بناءا نموذجيا مثاليا. يتعلق الأمر إذن، بتكوين فكر ذي طبيعة كشفية. في الغالب، ربما يتم إهمال هذا الجانب، أيضا لأن أفكار فيبر عن البيروقراطية الحديثة، تتميز [في القسم القديم من سوسيولوجيا

Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 235-263) الذي ينتسب إلى فيبر. وتم فيها تأويل الإصلاحات التي تمت في إنجلترا، تحت مذهبية الإدارة العامة الجديدة (NPM) كسيرورة 'القضاء على الموظفين الكبار' («dé-mandarisation»). لقد حولت هذه العملية، أعوان الدولة القدامى من الخدمة المدنية العامة (senior civil service) الذين يلتزمون بأخلاق مهنية خاصة ويطلق عليهم المفهوم الفيبري («mandarins») إلى أعوان إدارة فاعلين، يتأثرون بعملية تسييس مضاعفة ومراقبات كبيرة، ردوا عليهم بـ'نجاحات' قابلة للقياس بالمعنى الاقتصادي، على المدى القصير. حول تكوين جنتلمان الخدمة («gentleman of the service»)، أنظر كتاب سلبرمان (Silberman, B. S. (1993), Cages of Reason. The Rise of the Rational State in France, Japan, the United States, and Great Britain, Chicago / Londres, p. 363).

[97]- حول نظام الامتحانات أنظر (Wunder (1993), op. cite et (2005)).

[98]- (Weber (1976), op. cite, p. 125). الفصل بين وجهي نموذج البيروقراطية، وجه تنظيم ووجه يرتبط بالموظفين، يسمح بالإحالة إلى التمييز الذي أدخله سلبرمان (Silberman [1993], op. cite, p. IX, p. 4) بين 'عقلنة' مرتبطة بالتنظيم وعقلنة موجهة نحو 'المهنة'، اللتان تمثلان داخل نمط الدولة (Staatlichkeit) العقلانية، سبيلين اثنين مختلفين من التطور، يمكننا بواسطتهما مثلا، أن نميز بين التطورات في بروسيا وفرنسا من جهة وفي بريطانيا وأمريكا من جهة أخرى. حول هذه النقطة أنظر أيضا كتاب س. بروير (Breuer, S. (1998), Der Staat. Entstehung, Typen, Organisationsstadien, Reinbek, p. 166, 175).

السلطة وفي نصوصها السياسية، بدلا من ذلك] بطابع وصفي، يخص التحليلات "التاريخية والبنيوية" التي تمتزج بالمنظورات الاجتماعية الشاملة والداخلية للمنظمة"[99]. إذا قبلنا أن النموذج المثالي، هو في خدمة المصلحة الكشفية الفعلية[100]، يصبح هذا البناء أداة (معرفة). يصبح هذا واضحا إذا تذكرنا أن المنظمة العقلانية للإدارة والعمل، يشكلان عند فيبر بنيات مركزية في الحضارة الغربية الحديثة. تحيل عملية العقلنة الشكلية ووجود نموذج من الإنسان الخبير[101] إلى أن وضعنة ظاهرة هيمنة الناس على الناس، تمثل خصوصية "ثقافة" ممركزة، حول "السيطرة على العالم" وليس حول "التكيف مع العالم"[102] (منظور مقارنة تاريخية ومنظور اجتماعي شامل)[103]. بهذا المعنى، توجد رابطة جلية مع النظرية الفيبرية للعقلنة التي تعود إليها –[وهذا صحيح]– سوسيولوجيا السلطة، كما نموذج البيروقراطية. إذا رجعنا إلى الإشكالية التي صاغها فيبر في مقدمته: "ما هي سلسلة الظروف التي أدت إلى أن يكون الغرب تحديدا وهو فقط، الذي شهد على أرضه، بروز ظواهر ثقافية، سجلت في اتجاه تطور اكتسى [...] دلالة ومصداقية كونية"[104].

إذا تذكرنا أن فيبر يحسب الموظفين المتخصصين، الإدارة الحديثة (العقلانية) والدولة الحديثة[105]، في عداد تلك الظواهر الثقافية الأخرى، يمكننا أن ندرك جيدا أننا إذا رغبنا في معالجة الإشكالية المشار إليها سابقا [مع الاعتداد بظاهرة الحضارة التي تمثلها البيروقراطية الحديثة] يتعين علينا أن نقوم بتحليل ذي اتجاه مقارن للبيروقراطية

---

(99)- Schluchter (1972), op. cite, p. 78.

(100)- Weber (1973), op. cite, p. 195.

(101)- يتمثل النموذج البدئي (prototype) في رجل القانون الذي تابع تكوينا عقلانيا ونظاميا في الجامعات.

(102)- كما كان الحال سابقا في الصين (Schluchter, W. (1980), «Bürokratie und Demokratie. Zum Verhältnis von politischer Effizienz und politischer Freiheit bei Max Weber», in id., Rationalismus der Weltbeherrschung. Studien zu Max Weber, Francfort-sur-le-Main, p. 100).

(103)- Ibid, p. 90 sq.

(104)- Weber (1972), Op. cite, p. 1.

(105)- Ibid, p. 3.

الحديثة والأشكال قبل-الحديثة للنشاط الإداري. ولهذا الغرض، فإننا نكون في حاجة إلى أدوات خاصة، تسمح لنا بالبرهنة على تباين مستوى العقلانية. بهذا القدر، يمثل نموذج البيروقراطية [نوع البيروقراطية العقلانية الذي نقارنه] بطريقة مقارنة (منظور بنيوي) بشكل قبل-عقلاني (أبوي) من البيروقراطية[106] أو بنماذج بديلة، من وجهة نظر بنيوية (مثل الإدارة عن طريق النبلاء)، لكي نتمكن من تصنيف الأشكال التاريخية الموجودة من النشاط شبه العقلاني، في فئة شبه اللاعقلاني[107]. وكما هو شأن كل مقارنة، فإننا نضاعف من ربح المعارف، لكن الأفكار التي نحصل عليها لا يمكنها أن تكون مطلقة، مثلما هي في الغالب، حالة استخدام القول التالي: إن "تفوق البيروقراطية هو بشكل ما نسبي عن ذاتها، بواسطة المقارنة: "يعمل الميكانزم البيروقراطي المتكور بالكامل، إزاءها [إزاء الأشكال الأخرى] تماما كآلة إزاء النماذج غير الميكانيكية في إنتاج المنافع، الدقة، السرعة، الاتجاه الواحد، مبدأ الأرشفة، الخطية، الحذر، التجانس، التبعية الصارمة، تقليل الاحتكاك، تكاليف موضوعية وشخصية تبلغ أقصاها في حالة إدارة بيروقراطية صارمة ونوعية: سلطة أحادية يمارسها موظفون فرادى، مقارنة بكل أشكال الممارسات الجماعية، الشرفية أو كنشاط ثانوي"[108].

يعمل النظام السياسي الأبوي كنموذج متناقض، على مستوى المنظور البنيوي. ويمكنه أيضا أن يصلح كنقطة انطلاق لنموذج ملاحظة تاريخية، تتم على ضوء نظرية العقلنة وتتساءل، بكيفية مماثلة عن الإشكالية التي صاغها فيبر في "مقدمته" حول تسلسل الظروف التي استفادت بفضلها الدولة الأبوية في الغرب، من فرص أن تصبح دولة عقلانية[109]. على أساس القسم القديم من سوسيولوجيا السلطة والقسم الذي يتعلق بأبحاث خصصها فيبر "للأخلاق الاقتصادية للديانات الكونية" وبفضل

---

(106)- أنظر كتاب شلوشتر (Schluchter (1980), op. cite, p. 99) وبخاصة الصفحات (p. 135...). أنظر أيضا تلميح فيبر (Weber (1976), op. cite, p. 124): "عن قصد نتكلم هنا عن شكل خاص من الإدارة الحديثة، لكي نقابلها بالأشكال الأخرى". بهذه الكيفية، "يحتمي" فيبر أيضا، من النماذج التي تتشكل بمستويات، ويتم بناؤها وفق روح المدرسة التاريخية".

(107)- Hanke (2001), op. cite, p. 34.

(108)- Weber (1976), op. cite, p. 561.

(109)- Hermes (2003), op. cite, p. 135.

"سلسلات المفاهيم النموذجية المثالية"[110] للنماذج التقليدية الأساسية أو نماذج أشكال خاصة (مدينة، سلطة رجال الدين) يمكننا أن نعيد تكوين مراحل تطور النماذج المثالية الأبوية في الغرب، مقارنة بمراحل التطور في الإمبراطوريات الشرق-أوسطية[111]، بهدف التعريف هكذا، بالمحتمل واللامحتمل: التكوين الحديث للدولة[112]. يبدو أن هناك دورا مزدوجا، يعود إلى "سلسلات من المفاهيم النموذجية المثالية". من جهة، فهي تساعد على فهم المادة التاريخية التي تتم معالجتها. ومن جهة أخرى، يمكننا بفضلها ولغايات كشفية، أن نبني "تطورات" أخرى على مستوى النموذج المثالي[113]. يتعلق الأمر، بإجراء مقبول حسب فيبر، طالما أنه لا يتم مزج "النظرية بالتاريخ"، طالما لا يتم الخلط بينهما" وبالضرورة، لا يتم توليف "البناء المثالي للتكور والتصنيف المفهمي للنماذج المثالية، بشأن بعض البنيات الثقافية [...] في شكل تصنيف جيني". ولا تبدو "سلسلة النماذج التي تترتب عن ذلك"، كما لو أنها: "تعاقب سلسلة تاريخية تتعلق بنماذج تخضع لضرورة القانون"[114].

يجب الآن، أن نكون قد أدركنا بوضوح، أن نموذج البيروقراطية عند فيبر، ينبني وفقا للإشكالية التي تهمه بالأخص، داخل علوم الثقافة، إنها: إشكالية العقلانية الخاصة بالغرب[115] الذي يتميز بسلسلة من الظواهر الثقافية الخاصة به. يؤدي عدم الاعتداد بذلك إلى حالات من سوء فهم وأخطاء في التأويل. فقد يحدث في حالات عديدة، أن يقدم النموذج البيروقراطي كوصف دقيق "للواقع"، لأن بعضا من خصائصه تسمح بوصف بنيات تنظيم الإدارة العمومية أو المبادئ التقليدية في الوظيفة العامة

(110)- Ibid , p. 136.

(111)- (Ibid, p. 231) مع إحالة إلى بروير (Breuer (1998), op. cite, p. 274).

(112)- Hermes (2003), op. cite, p. 138.

(113)- بتفصيل عند بروير (Ibid, p. 131).

(114)- Weber (1973), op. cite, p. 204.

(115)- في المقدمة وحدها من 15 صفحة كاملة (Weber (1972), op. cite.)، نعثر في 46 مناسبة على عبارات "عقلاني" وعقلانية" («rationnel» et «rationalité»)، بينما تظهر كلمة "عقلنة" («rationalisation») 9 مرات. وأخيرا يظهر مصطلح النزعة العقلانية («rationalisme») ثلاث مرات فقط.

الاحترافية. إن ذلك، يعني جهل وظيفة النموذج المثالي. إن ما يتطابق بالعكس، مع وظيفة النموذج المثالي هو التدبير المقترح، من أجل العمل التاريخي بحصر المعنى والذي التزم به فيبر هو نفسه: تحديد مدى اقتراب الواقع أو ابتعاده (بشأن كل حالة خاصة) عن هذا النموذج المثالي"[116]. يمكننا أن نذكر كمثال على ذلك، بإلقاء نظرة صوب الولايات المتحدة من جهة وعملية انتخاب الموظفين، من طرف المرؤوسين[117]. ومن جهة أخرى، التأكيد الذي وفقا له أن طبقة النبلاء في بروسيا، قد توصلت إلى: "تثبيت مركزها المهيمن وإبطال قواعد السيرة المهنية والترقية، بحسب الاستحقاق"[118]، مما أدى في الحالتين إلى القيام بمقاطع في مستوى العقلانية الذي يطرح كمقياس من قبل النموذج المثالي. بشكل عام، يجب أن نتقبل فكرة أن الظواهر، مثلما هو شأن "البيروقراطية التعاونية" التي لا تسود بل تفاوض، يجب اعتبارها كـانتقال نحو اللاعقلاني[119] في إطار مرجعي حدده فيبر، إلاّ بسبب منطق البناء الذي يطبع سيرورة العقلنة ولو أن المفاوضات من جانبها، تلبي خصائص العقلانية[120].

IV- نموذجية السلطة السياسية والبيروقراطية

رغم أن فيبر يوجه نموذجية السلطة، وفقا لبعض "الاختلافات القاعدية في الأسس العامة لمصداقية السلطة" (الشرعية)، فهو يركز في دراساته القديمة، في سوسيولوجيا السلطة على ركائز أخرى خارجية عن هذه الأخيرة؛ أي على مسألة تنظيم ونمط عمل السلطة[121]. ويخص هذا في المقام الأول، العلاقة بين السيد والقيادة الإدارية؛ أي بين الإدارة السياسية والجهاز البيروقراطي. وهي تعتبر تيمة يلعب فيها المرؤوسون والتابعون، دورا هامشيا. نتيجة لذلك، فإن المكانة المركزية يسيطر عليها

---

(116) -Weber (1973), op. cite, p. 191.

(117) -Weber (1976), op. cite, p. 55.

(118) -Wunder (2005), op. cite, p. 76.

(119)- (Weber (1976), op. cite, p. 509) يمكن مقارنتها تماما، بمادية جديدة للقانون.

(120)-Benz, A. (2005), «Der Beitrag der Spieltheorie zur Analyse des kooperativen Verwaltungshandelns», in Dose, N. / Voigt, R. (Ed.), Kooperatives Recht, Baden-Baden, pp. 297-328.

(121) -Hanke (2001), op. cite, p. 33.

القطاع الواقعي الذي يتشكل من المواجهات (صراع) بين السيد والإدارة، من أجل الاستحواذ أو للتجريد من سلطات الهيمنة أو من الوسائل الإدارية. وبطبيعة الحال يسمح هذا الصراع، بسبب النتيجة غير المحسومة لهذا: ألصراع من أجل السلطة، بأن نأخذ في الحسبان فئة الحدث، ذات الدلالة القوية للتعرف على ما يحمله فيبر عن التطور التاريخي".

عندما يتناول البيروقراطية الحديثة، يناقش فيبر العلاقة المتوترة التي تسود بين السياسة (القيادة السياسية) والإدارة، وفقا لثلاث مباحث رئيسية. 1)- الحالة النموذجية للسلطة، بواسطة القيادة الإدارية البيروقراطية التي يكون فيها الجهاز الإداري، ذو طابع أدواتي خالص، يمكنه أن يتحول في الحياة اليومية الإدارية وفي ظل بعض الشروط إلى شكل (2)- سلطة القيادة الإدارية أو إلى شكل سلطة هيئة الموظفين التي اتخذ فيها الجهاز البيروقراطي استقلاليته، مقابل القيادة السياسية. 3)- وأخيرا، توجد سلطة الموظفين التي لا تكون فيها القيادة السياسية بين أيدي السياسيين المحترفين التقليديين[122]، وتكشف عن حالة الانفعال، والإحساس بالمسؤولية والفطنة[123]، لكنها بين أيدي الموظفين الذين لا يشتغلون بالسياسة أو بالصراع من أجل السلطة[124].

من بين الشروط البنيوية التي تساعد على ضمان أولوية وأسبقية السياسة، نجد مبدأ الفصل بين السلطات الذي يبرز على الدوام عند فيبر، بين الإدارة والوسائل الموضوعية للعمل والإدارة. لكي لا يستسلم بالكامل لتفوق المعارف المتخصصة التي ترتبط بالخدمة، فإن "الهاوي" في السلطة يخترع فكرة إنشاء هيئة أركان قيادة[125]، أي مراقبة الخبراء، من قبل خبراء (ينحدرون من التنظيم العملي) مما يولد نزاعا مستديما بين المتخصصين والعامين. هناك شيء آخر أعظم من نموذج المراقبة هذا: الاحتياطات

---

(122) -Weber (1922), op. cite, p. 170.

(123)-Weber (1971), Op. cite, p. 334 [«Domination des fonctionnaires et leadership politique», in Weber, M. (2004), op. cite, p. 332.

(124)-Weber (1984), op. cite, p. 486 [«Publicité de l'administration», in Weber, M. (2004), op. cite, p. 356.

(125) -Weber (1976), op. cite, p. 574.

والتدابير المؤسساتية التي بواسطتها يمكن قضم التفوق الذي تتمتع به البيروقراطية على البرلمان، في ميدان المعرفة أو الذي يتلقى عنه هذا الأخير الإمكانات الفعالة بهدف مراقبة الإدارة[126]. عمليا، يفكر فيبر في مؤسسة اللجان البرلمانية الناجعة وفي استدخال حق التحقيق[127]. وبكيفية عامة جدا، فهو يعتقد بضرورة تقدم النظام البرلماني وسيرورة الدمقرطة (للحيلولة دون استفحال واستقواء سلطة الموظفين).

حتى وإن وجد في البيروقراطية الحديثة، فصلا بين الموظفين من جهة، الوظائف ووسائل الإدارة من جهة أخرى، حتى وإن تم اختيار الموظفين وفقا لمقاييس موضوعية (تكوين متخصص)، فإن البيروقراطية التي تطالب [بمعارفها في ميادين تخصصها، خدمتها وإجراءاتها] وتعمل هكذا بوصفها لاعبا سياسيا، يمكنها أن تتهرب من المراقبة الممارسة والمطبقة من قبل السلطة التنفيذية والبرلمان. لقد حدث أمام أعين فيبر، تطور من هذا النوع، مع مثال النزعة الدستورية الصورية في كل من بروسيا وروسيا. لم يحدث ذلك وحسب، نتيجة تدريبها وتمدرسها المتخصص والعقلاني[128]، طالما اكتست البيروقراطية الطابع "الحتمي" غير المسبوق، خاصة وأن أشكالها اللاعقلانية (البيروقراطيات الأبوية) بعدما استقوت، فهي تعتبر من بين الكيانات الاجتماعية التي تعصى على التفكيك[129]. إن مسألة التأثير الذي تمارسه البيروقراطية الحديثة

(126)- بشكل أساسي حول هذه المسألة، أنظر ليبسيوس (Lepsius, M. R. (1995), «Max Weber und das Programm einer Institutionenpolitik», in Berliner Journal für Soziologie, n° 5, p. 328).

(127)- Mommsen, W. J. (1974), Max Weber et la politique allemande (1890-1920), trad. de l'allemand par J. Amsler, Paris, Ed. PUF, p. 163.

(128)- (Weber (1971), Op. cite, p. 331). حسب فيبر: "بالنظر إلى طبيعة طاقاتها الحركة الفكرية والمادية، وبحكم طبيعة الحياة الاقتصادية الراهنة، وأن فشلها سيؤدي إلى الكارثة، فإن ماكينة البيروقراطية ستكون مستعدة، عند الضرورة أن تخدم بأعين مغمضة، كل من يمتلك أدوات الحكم الضروري. ويضمن للموظفين البقاء في مناصبهم" (Weber (1971), op. cite, p. 451).

(129) -Weber (1976), op. cite, p. 569.

المتشكلة، والعالية التخصص في السياسة من أجل الضبط، قد شكلت دوما موضوع بحث حول البيروقراطية[130].

لكن لم يتم سوى مؤخرا، القيام بمحاولة إمبيريقية، مهما كانت تبدو إشكالية، من أجل دراسة مستوى تأثير البيروقراطيات الوزارية في السياسة (مكتب، إدارة قسم، برلمان)[131]. لنشير إليها هنا، بشكل جد مقتضب، لأننا نقوم بمحاولة مفيدة للتمييز بين ثلاث إمكانات في التأثير. في "مرحلة القرار قبل-السياسي"، يمكن للبيروقراطية إما أن تضع هي ذاتها، بعض موضوعات جدول الأعمال (تحديد أجندة أو مقاولة بيروقراطية مستقلة وإما أن تؤثر في المهمة الموكولة لها من قبل السياسة (تفاعلات إستراتيجية) وفقا لمفاهيمها الخاصة. بالكيفية ذاتها، في "المرحلة ما بعد السياسية" من عملية التنفيذ، يمكنها أن تدقق القوانين الصادرة بواسطة المراسيم التطبيقية التفصيلية التي تتطابق مع مفاهيمها البيروقراطية المنحرفة. ومثلما تم بيان ذلك بما يكفي في البحث المخصص لعملية التنفيذ، نلاحظ كيف تمتلك الإدارة التنفيذية، إمكانية تأويل أو تحويل إرادة المشرع، حسب مزاجها[132].

---

(130)- نعثر على نظرة دراسات كلاسيكية حول هذه التيمة في كتاب ر. ماينتز (Mayntz (1997), op. cite, p. 64).

(131)- (Schnapp, K.-U. (2004), Ministerialbürokratien in westlichen Demokratien. Eine vergleichende Analyse, Opladen). وفيما يتعلق بنقد شناب (Schnapp). أنظر (Öffentliche Verwaltung, n° 23 (2005), p. 970).

(132)- (Pressman, J. L. / Wildavsky, A. (1973), Implementation, Berkeley / Los Angeles / Londres. Puntscher Riekmann, S. (1998), Die kommissarische Neuordnung Europas. Das Dispositiv der Integration, Vienne / New York.) يشكلون مدرسة. إحدى الدراسات النادرة، حول نقل التعليمات الاجتماعية الأوروبية، تم تقديمها من قبل أ. تريب (Treib, O. (2004), Die Bedeutung der nationalen Parteipolitik für die Umsetzung europäischer Sozialrichtlinien, Francfort-sur-le-Main.) الذي بين هنا، أن الملاءمة أو اللاملاءمة بين النماذج الأوروبية وتقاليد الضبط القومية، ليست هي التي تلعب دورا، أكثر من تأثير الأحزاب السياسية أو الدوائر الحزبية.

لقد عاش فيبر بصورة مباشرة في مرحلة "سلطة الموظفين"، تحت نمط الرايخ الفيلهلميني؛ أي واقع أن المراكز السياسية المهيمنة، يحتلها الموظفون. يمكن تفسير ذلك بالأساس، عن طريق أن الحياة البرلمانية المتطورة، بشكل غير مكتمل، لا يمكنها أن تصلح لكي تلعب دور القاعدة في اختيار القادة السياسيين، كما بواسطة وجود برجوازية، لا تمتلك "إرادة الحكم" ولا تنتج ثقافة سياسية ملائمة، يمكنها أن تكون مفيدة "للمهنة السياسية"[133]. وبشكل عام، فقد كان فيبر ينشد بكل جوارحه التنظيم البرلماني وبخاصة تدعيم البرلمان، كما إصدار بند عدم التناقض بشأن المادة 9 من دستور الرايخ[134] الألماني، فهو يميز العوامل الحاسمة التي يكون مسؤولا عنها قسم كبير من الموظفين، في المراكز السياسية القيادية التي يمكن القول عنها، أنه تم التأكد منها إمبيريقيا. كما بين ذلك ف. لانج (Florian Lang) بشأن فرنسا وألمانيا (1871-2000)؛ أي فيما يخص البلدان المتسلحة بتقليد دولاتي واضح، حيث يتم بدلا من ذلك، انتقاء أعضاء الحكومة من الإدارة، عندما كان مركز البرلمان ضعيفا في بنية سلطة الدولة[135].

بعبارات أخرى، "مع سلطة البرلمان والأحزاب (فقد قويت) أيضا حصة رجال السياسة الذين يمارسون الوظائف التنفيذية والذين ينحدرون من بيئتهم"[136]. هكذا، تتأكد العلاقة الوثيقة بين "الحصة المرتفعة المخصصة للموظفين، داخل الحكومة وبند التناقض"[137]، زيادة على ذلك بواسطة الدراسات الإمبيريقية والمقارنة الدولية[138]

---

(133)- بشأن التفاصيل، أنظر كتاب شلوشتر (Schluchter (1980), op. cite, p. 159).

(134)- تاريخ تشكيل الرايخ كان يوم 16 أفريل 1871. البند الذي ينص على أن عضوا في الحكومة، لا يمكنه أن يكون عضوا في البرلمان.

(135) -Lang (2005), op. cite, pp. 222 et 222-225.

(136) -Ibid, p. 229 et 229.

(137) -Derlien, H.-U. / Lang, F. (2005), «Die Verwaltungseliten in der Bundesrepublik Deutschland und der V. Französischen Republik», in Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, p. 116.

(138)- أنظر كتاب م. دوجان (Dogan, M. (1989), «Introduction: Selecting Cabinet Ministers», in id. (Ed.), Pathways to Power: Selecting Rulers in

وتصلح بالأخص على الرايخ الفيلهلميني[139]. في ألمانيا الفدرالية، لا تتعارض الوظيفة الوزارية مع منصب العضوية في البرلمان. وعمليا، فهي تمثل القاعدة، كما يتم انتخاب المستشار الفدرالي من قبل البرلمان، بالكيفية ذاتها. وبهذا القدر، فقد اكتسب البرلمان أهمية معتبرة، فيما يخص توظيف أعضاء الحكومة[140] وعكس ذلك، فإن ظاهرة: أنتقال النخبة، من الوظائف الإدارية نحو السياسة، نادرا ما تحدث[141].

لقد كانت المطالبات الفيبرية موجهة، ضد "سلطة الموظفين" و"السياسة البيروقراطية" -[إدخال الاقتراع العام العادل، التنظيم البرلماني]- لكن أيضا، اقتراحه الذي يستهدف منه انتخاب القادة السياسيين للقيام بموازنة البيروقراطية القوية جدا، هو على قناعة من طابعها الحتمي وقدرتها على البقاء. ومع ذلك، فإن المفهوم الفيبري للسلطة الكارزمية للقادة تحديدا، هو الذي ما فتئ يكون عرضة للنقد[142].

(Pluralist Democracies, Londres, p. 5. تم التذكير بذلك، من قبل درليان / لانج (Derlien / Lang (2005), op. cite, p. 116).

(139)- (Ibid , p. 116): من بين 23 كاتب دولة، بين سنة (1871-1890)، ينحدر 21 منهم من مصلحة الدولة البروسية، بينما كان 18 من بينهم، يحتلون مباشرة قبل تعيينهم، وظائف في مناصب وزارية عليا. في عام 1910، فإن 6 من بين 7 كتاب دولة الرايخ، كانوا موظفين تمت ترقيتهم. ومن بين 7 موظفين خلفوا أتو بيسمارك، في وظيفة مستشار الرايخ، فقد كان 4 منهم بيروقراطيين متمرسين. أنظر أيضا كتاب ر. مورسي (Morsey, R. (1957), Die Oberste Reichsverwaltung unter Bismarck (1867-1890), Münster, p. 251).

(140)- (Lang (2005), op. cite, pp. 223-225) وخاصة الصفحة (Ibid, p. 229).

(141)- (Derlien, H.-U. (1991), «Die Staatsaffinität der Exekutivpolitiker der Bundesrepublik. Zur Bedeutung der Bürokratie als Sozialisationsfeld», in Hartwich, H.-H. / Wewer, G. (Ed.), Regieren in der Bundesrepublik II. Formale und informale Komponenten des Regierens in den Bereichen Führung, Entscheidung, Personal und Organisation, Opladen, p. 173) مصدر المعطيات: كافة الوزارات الفدرالية والمستشارية، بين (1949-1984)، كافة كتابات الدولة البرلمانية بين (1967-1984).

(142)- النظام البرلماني لا يعني وحسب دعم البرلمان، لكن أيضا دعم الأحزاب السياسية. بصدد النموذجية الفيبرية للأحزاب، أنظر (Weber (1976), op. cite, p. 167) كما كتاب بروير (Breuer, S. (2003), «Max Webers Parteisoziologie und das Problem des

لقد سبق وأن أكد مترجمون وشرّاح كبار لفيبر أمثال وولفجونج ج. مومصون، أن فيبر قد أسهم في إعطاء الشعب الألماني الإرادة والذهنية لمبايعة القائد. وبهذا القدر أيضا، تمت مبايعة [الزعيم النازي] أدولف هتلر[143].

لكن مع ذلك، فإن قراءة مومصون تشير إلى أنه: "وراء البناء الأحادي الاتجاه وفي زوايا عديدة أكثر اجتذابا من الديمقراطية العامية للقائد، يكمن أيضا سبب الحفاظ الممكن على النظام الليبرالي، في عالم يتجه نحو التعفن"[144]. هكذا، اقترب مومصون من موقف س. بروير (S. Breuer) الذي لا يتموضع: "مفهوم الديمقراطية الشعبية للقادة -[بالنسبة إليه]- في استمرارية مع حركة القومية-الاشتراكية. لكنه، يمثل بالعكس، محاولة -[مهما بدت إشكالية أيضا]- ترويض الاتجاهات الكارزمية للديمقراطية الجماهيرية الحديثة"[145]. وعلى خلاف السوسيولوجيا الفيبرية للسلطة، في صيغتها المتأخرة، يمكن الحاجة بمعية مومصون أنه حتى وإن ادعت أنها "محايدة" في ميادين واسعة، فهي تقدم مع ذلك نبرات سياسية، تعكس بالفعل التجارب المعاصرة (حقبة نشأة جمهورية فيمار (Weimar) لكنها تشتق أيضا من الفلسفة المتشائمة من تاريخ فيبر. تستشف هذه الأخيرة، من فكرة أن الصورة الوحيدة للقائد المتسلح بالخاصية الكارزمية، يمكنه أن يحافظ ويحول دون استبدال أو خنق السياسة، بأهداف وروتين توجهاتها البيروقراطية.

Faschismus», in Albert, G. / Bienfait, A. / Sigmund, S. / Wendt, C. (Ed.), Das Weber-Paradigma. Studien zur Weiterentwicklung von Max Webers pp. 353-) وخاصة الصفحات (Forschungsprogramm, Tübingen, pp. 352-370 .(359

(143) -Mommsen (1974), op. cite, p. 437.

(144) -Mommsen, W. J. (2001), «Politik im Vorfeld der "Hörigkeit der Zukunft". Politische Aspekte der Herrschaftssoziologie Max Webers», in Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, p. 318.

(145)) -Breuer, S. (1994), «Das Charisma des Führers», in id., Bürokratie und Charisma. Zur Politischen Soziologie Max Weber, Darmstadt, p. 145 .(

V- البيروقراطية والإدارة العمومية الجديدة

إذا ألقينا نظرة على قائمة النصوص الطويلة التي خصصت للإدارة العمومية الجديدة (New Public Management)، يبدو أنه تم تكليف النموذج الفيبري للبيروقراطية بدور، إبراز تفوق ومعاصرة مفهوم الإدارة العمومية الجديدة، كنموذج متناقض[146]. لكن، مع ذلك، تبدو نصوصها "غريبة عن الواقع" كما هو شأن موديل بيروقراطية النموذج المثالي الفيبري، لأنها تستعيد مقاصد فلسفة الإصلاح[147].

---

(146)- Budäus, D. (1998), «Von der bürokratischen Steuerung zum New Public Management – Einführung», dans Budäus, D. / Conrad, P. / Schreyögg, G. (Ed.), New Public Management, Berlin / New York, p. 1).

إن ما يميز نموذج بيروقراطية فيبر، بكيفية مختلفة ومتضاربة –عوض "الإدارة البيروقراطية" يجب الكلام عن "إدارة شرعية"؛ أي (الإدارة عن طريق القانون والأوامر)، وإن لم يكن فيبر مهتما، بهذه التيمة.

(147)- سواء كان المستوى المستهدف هو بالفعل مستوى فلسفة الإصلاح، في موازنة إصلاحات الإدارة العامة الجديدة (NPM) التي قدمها فيما بعد ريتشارد (Reichard, C. (2002), «Verwaltung als öffentliches Management», in König, K. (Ed.), Deutsche Verwaltung an der Wende zum 21. Jahrhundert, Baden-Baden, pp. 255-277). فقد قدم كوهلمان (Kuhlmann, S. (2004), «Evaluation lokaler Verwaltungspolitik: Umsetzung und Wirksamkeit des Neuen Steuerungsmodells in den deutschen Kommunen», in Politische Vierteljahresschrift, n° 45, p. 376) حصيلة غير منحازة بشأن تطبيق النموذج الجديد في الإدارة (صيغة ألمانية من إصلاح (NPM) من قبل البلديات. لقد تم تقديم جرد دولي مقارن من طرف بوليت / بوكيرت (Pollit, C. / Bouckaert, G. (2004), Public Management Reform. A Comparative Analysis, 2e Ed., Oxford)، فيما يخص البيروقراطية الوزارية، في ألمانيا الفدرالية، نذكر مثلا درليان (Derlien, H.-U. (2003a), «German Public Administration: Weberian Despite "Modernization», in Tummala, K. K. (Ed.), Comparative Bureaucratic Systems, Lanham / Boulder / New York / Oxford, p. 114: «In 1990, managerialism was hardly visible in Germany. German bureaucracy, despite thirty years of constant structural adjustment, had stayed basically Weberian. The concept of legal-rational polity with a bureaucratic staff had remained dominant […].»). مع ذلك، لا يمكن استخلاص، فكرة أن: "الإدارة الهرمية"(بواسطة نقل التعليمات) تميز نمط العمل. بينما تقدم "العلاقة بين الإدارة الوزارية والإدارة السياسية"، بالعكس، كنوع من الحوار […] المستمر (Mayntz ([1997], op. cite, p. 193).

وبالمقابل، إذا تمت الاستعانة بدراسات حول البحث الأوروبي، فإننا سنكوّن رأيا مخالفا حول إمكانية إدراج فيبر فيه. وهكذا، يترجم م. ليبسيوس (M. R. Lepsius) أفكار فيبر حول الشكل االمؤسساتي الجيد الذي يجب إعطاؤه للعلاقة بين البرلمان والحكومة، بين البيروقراطية والإدارة السياسية، بين النجاعة والديمقراطية، في نهاية إمبراطورية غيوم الثاني (Guillaume II, 1859-1941) كبرنامج تحليل للمؤسسات وسياسة المؤسسات[148] التي يمكن أن تنطبق على بناء وتوسيع الاتحاد الأوروبي. ترتكز الأهمية التي يشكلها فيبر لدينا على "راهنية إشكالياته" وعلى "القاعدة الميثودولوجية لمقترحاته، من أجل حل المشكلة"[149].

يتضمن برنامج فيبر من أجل إعادة تنظيم ألمانيا، على أساس نظرية المؤسسات، مجموعة من القضايا التي تستهدف تحقيق نظام مؤسساتي، من جهة، يمكن أن نضمن من خلاله [عند تطبيق بعض خصائص نظام سلطة البرلمانية] أن تقيد حدود سلطة البيروقراطية. ومن جهة أخرى، يمكن أن تتوفر فيه، في حالة نزاعات المصلحة، الفرص التي تؤمن القدرة على اتخاذ القرار. لكن، إذا تم ضمان تعددية المصالح وقبول النزاعات، فإن: "المتابعة الدعوية للقيم النوعية[150] -[على المدى الطويل]- تبدو مع ذلك ممكنة. يجب إذ ذاك القيام، بكيفية مماثلة، بإعادة تطويع الاتحاد الأوروبي والتساؤل عن: "ما هي الصلاحيات التي يجب أن تمنح لأي جهاز، وبواسطة أية إمكانات تجب مراقبة تلك الكفاءات وشرعنة النظم الأوروبية الجديدة وإلى أية عواقب محتملة، يمكن أن تتعرض تلك النظم"[151].

بهذه العودة إلى مآثر وأبحاث ماكس فيبر، على مستوى نظرية المؤسسات [لكن مع هذا التصور الذي يستند إليه، هو أيضا] بهدف اعتبار الاتحاد الأوروبي:

---

(148) -Lepsius, M. R. (1995a), «Institutionenanalyse und Institutionenpolitik», in Nedelmann, B. (Ed.), Politische Institutionen im Wandel, Opladen, pp. 392-403.

(149) -Lepsius (1995), op. cite, p. 327.

(150) -Ibid, p. 328.

(151) -Ibid, p. 332.

"سوسيولوجيًا كتجمع سلطة (أوروبيًا ومصيريًا)"[152]، يكون ليبسيوس، قد كشف أنه يمكن تحليل الاتحاد الأوروبي، بواسطة توظيف فيبر، ولو أن نموذجه البيروقراطي لا ينسجم مع شكل القيادة الإدارية الموجودة الذي يتميز "بإدارات متشكلة من موظفين متعددي الجنسية، منخرطين في تعاون دولي مستديم" ويتوفرون زيادة على ذلك، على بنيات اتصال وتنسيق لا رسمية متميزة[153]. وقبل كل شيء، تعود راهنية فيبر إلى السؤال الذي يطرحه: "سؤال الظروف البنيوية المركبة التي تميل إلى تشجيع استقلالية تلك التجمعات من الموظفين". ويضاعف هكذا، بشكل معتبر حظوظ "سياسة بيروقراطية" (بمعنى سلطة أسلاك الموظفين) في الحياة اليومية للإدارة. ويغرض التبسيط، يمكننا أن نشير إلى الشروط البنيوية العامة التالية "لسياسة بيروقراطية" في إطار الاتحاد الأوروبي.

إلى جانب المستوى الأول للمفتشين (كوليج المفتشين) بمكاتبهم (المزودين بوظيفة إدارة) يوجد أسفله مستوى ثاني من جهاز الإدارة والموظفين (الإدارات العامة، الخدمات) الذي يمكن وصفه بشكل أفضل، بواسطة الخصائص التي تتطابق مع المبادئ البنيوية التقليدية للتنظيمات الإدارية البيروقراطية[154]. وتتشكل في مستوى

---

(152)- Lepsius, M. R. (2000), «Die Europäische Union als rechtlich konstituierte Verhaltensstrukturierung», in Dreier, H. (Ed.), Rechtssoziologie am Ende des 20. Jahrhunderts. Gedächtnissymposion für Edgar Michael Wenz, Tübingen, pp. 290, 290). مثل هذه المجموعة للهيمنة، ينعكس في الحياة اليومية في شكل إدارة. وهي تعمل جاهدة، ككل هيمنة مبنية على أساس الديمومة، على أن تبحث عن شرعيتها إزاء الخاضعين لها، مثلما تكشف ذلك الحلقات التي دارت حول الدستور الأوروبي.

(153)- Bach, M. (2005), «Europa als bürokratische Herrschaft. Verwaltungsstrukturen und bürokratische Politik in der Europäischen Union», in Schuppert, G. F. / Pernice, I. / Haltern, U. (Ed.), Europawissenschaft, Baden-Baden, pp. 576, 601.

(154)- مقارنة بالقسم الكبير نسبيا من رجال القانون، في البيروقراطية الوزارية الألمانية (Derlien, H.-U. (2003), «Mandarins or Managers ? The Bureaucratic Elite in Bonn, 1970 to 1987 and Beyond», in Governance, n° 16, p. 406)، فإن نسبة رجال القانون في هذه الهيئة من الموظفين، ضعيفة نسبيا (Bach [2005], op. cite, p. 589).

ثالث، مع العدد الهائل من اللجان، 'بيروقراطية موازية'[155]، تتكون من شبكات إدارية وهيئات بين-دولاتية، تدار من قبل موظفين (بيروقراطية متكتلة)[156] لا يمتثلون للبنيات البيروقراطية التقليدية. في هذه 'الشبكات الأفقية [...]، يندمج 'ممثلو الحكومة' بالعكس: بمشاركة تجمعات خاصة وخبراء، في إطار اتصال وتواصل محدد على المستوى المؤسساتي، مستمر ولا رسمي بشكل كبير، يقوم بحل البنية الدولاتية التقليدية لفضاءات الكفاءة المتدرجة هرميا وتشكل عزوا شفافا نسبيا للمسؤولية والكفاءة'[157]. في هذا المستوى الثالث، في الماضي كما في الحاضر، تتراكم المعرفة

---

(155)- نعثر على أفكار كمية، متنوعة حسب نمط الحساب، عند توالير (Toiler, A. E. (1999), «Die Implementation europäischer Politik durch Ausschüsse: Zur Funktionsweise und politikwissenschaftlichen Relevanz der Komitologie», in Österreichische Zeitschrift für Politikwissenschaft, n° 28, p. 333) في سنة 1988، اجتمعت 400 لجنة من اللجان المختصة بتحديد التدابير الملائمة لاتخاذ القرارات، من أجل تطبيق التشريعات الأوروبية (comitologie) كما عند منتصف سنوات 1990: حيث اجتمعت 800 لجنة وجماعات من الخبراء (Bach (2005), op. cite, p. 599). ترتبط هذه الاختلافات في نمط الحساب بمفهوم 'واسع' أو 'ضيق' من مفهوم 'لجنة إجراءات' («comitologie»): في حالة معينة يتم فيها الاستيلاء على مجمل نظام لجان الاتحاد الأوروبي. وفي حالة أخرى، لا تحسب سوى تلك اللجان المحددة من وجهة نظر شكلية وقانونية (commissions de comitologie): 'التي تم وضعها بمبادرة من المجلس أثناء نقل لجنة الترخيص بالتنفيذ' (Bach [2005], op. cite, p. 597). إذا كان من الصعب أن نمتلك نظرة دقيقة عنها، فذلك لأن اللجان التي يتم تنصيبها، ثم تحل وفقا للضرورات. بصدد نظام لجان الوحدة الأوروبية، أنظر فالكي (Falke, J. (2000), «Komitologie-Entwicklung, Rechtsgrundlagen und erste empirische Annäherung», in Joerges, C. / Falke, J. (Ed.), Das Ausschusswesen der Europäischen Union. Praxis der Risikoregulierung im Binnenmarkt und ihre rechtliche Verfassung, Baden-Baden, pp. 43-159).

(156)- Wessels, W. (2000), Die Öffnung des Staates. Modelle und Wirklichkeit grenzüberschreitender Verwaltungspraxis (1960-1995), Opladen, p. 123, et 195.

(157)- (Bach, (2005), op. cite, p. 601). بشأن نمط عمل هذه 'البيروقراطية الموازية'، أنظر (Puntscher Riekmann, S. (2000), «Die Meister und ihr Instrument. Institutionenkonflikte und Legitimationsprobleme in der Europäischen Union», in Bach, M. (Ed.), Die Europäisierung nationaler Gesellschaften, p. 1).

المتخصصة، الخدمة والتدبير، وهنا يتم "التقاط وإنتاج المعرفة"[158]. وزيادة على ذلك، يمكن بواسطة "شبكات الإدارة الدولية البينية" التي تتوفر فيه، أن نستنجد بمخزونات المعلومة عند الفاعلين الوطنيين[159]، بحيث يسمح هذا "التفوق [...] في ميدان المعرفة" (فيبر)، "بسياسة بيروقراطية"، تنفذ في جزء كبير منها بمعزل عن البرلمان: "لقد تخلصت تقريبا من مراقبة الجمهور، في ظل كافة المراقبات السياسية والديمقراطية التي تتخللها "فلسفة" (أو أيديولوجيا) تسييرية وتكنوقراطية، من أجل "حل المشكلات". وهي تتأثر بضغوطات المصالح المنظمة الخاصة الجديدة. إن الموظفين و"الأوروقراطيين" تقريبا، بمشاركة الخبراء العلميين المتقين بشكل خفي، داخل المحاكم اللاشكلية والمعتمة، هم الذين يتخذون القرارات الهامة، بشأن المسائل الاجتماعية والسياسية، ذات المدى البعيد [...] في فضاء التكامل الأوروبي"[160].

VI- الدولة والبيروقراطية

من أجل استكمال هذه النظرة المخصصة "للدولة والبيروقراطية" عند فيبر، يجب علينا التذكير مع لوبسيوس بأن سوسيولوجيا فيبر، تجمع "النشاط الاجتماعي للفاعلين

---

(158)- Puntscher Riekmann, S. (1998), Die kommissarische Neuordnung (Europas. Das Dispositiv der Integration, Vienne / New York, p. 85). وبالنسبة لرياكمان (Puntscher Riekmann) يتعلق الأمر أيضا بمعرفة هيمنة، لكنها تحتل مركزا خاصا بالقدر الذي تعتبر فيه بالطبع، الاتحاد الأوروبي كمجموعة هيمنة في مرحلة التكوين، لكنها تحلل تكوينها على ضوء هذه "الإدارة بواسطة اللجان" (Hintze, O. (1981 [1910]), «Der Commissarius und seine Bedeutung in der allgemeinen Verwaltungsgeschichte», dans Krüger, K. (Ed.), Otto Hintze. Beamtentum und Bürokratie, Göttingen, pp. 78-112) التي تكون في شكل تنظيمات مسبقة للبيروقراطيات الحديثة للدولة، فقد نشطت تكوين الدولة في فترة الاستبدادية. بهذا القدر، فهي ترجع بدرجة أقل إلى فيبر منه إلى الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو (Hintze et Carl Schmitt).

(159) -Puntscher Riekmann (2000), op. Cite, p. 137.

(160) -Bach (2005), op. Cite, p. 605.

بنية تنسيق الفعل وبسياقات المعنى المعطى من قبل تلك التوجهات"[161]. حسب لوبسيوس لا يجب مع ذلك، أن ننظر إلى هذه الأبعاد الثلاثية كـتحليل على عدة مستويات: "يجري النشاط الاجتماعي بالعكس، في مستوى الفاعلين" [...] في سياقات أفعال مبنية، تستند إلى قيم اجتماعية. ويعود مستوى تنسيق الفعل، بواسطة القواعد، التنظيمات، لتجمعات والمؤسسات دوما إلى السياقات التي تمنح المشروعية، على مستوى المعنى والنشاط الاجتماعي للفاعلين. ويضم مستوى القيم الاجتماعية نسوجا عديدة من أفكار القيم، في نخبة متنوعة جدا كتوجهات للفعل وكمشروعيات للتنظيمات"[162].

في هذا السياق، يريد ماكس فيبر أن يتناول بهذه المفاهيم، سيرورات وليس كيانات جمعوية. وهو السبب الذي من أجله يمكن أن نقرأ في "محاولة حول المقولات"، بعبارات مقتضبة ومكورة، ما يلي: "في منظور السوسيولوجيا، لا يوجد خلف مفهوم "الدولة [...] سوى سريان النشاط الإنساني من جنس خاص"[163]. يفسر فيبر ما يعنيه من ذلك، في رسالة إلى روبرت ليفمان (Robert Liefmann, 1874-1941) يوم 9 مارس 1920، بإعلامه من جهة أخرى، عن إرادته في وضع حد للنشاط المتواصل الذي يعمل مع المفاهيم الجمعوية" :"السوسيولوجيا هي أيضا، لا يمكنها أن تُمارس سوى انطلاقا من نشاط فرد أو بعض الأفراد، أي بكيفية "فردانية" حصريا في المنهج [....]. ليست الدولة، بالمعنى الذي تقصده السوسيولوجيا، سوى إمكانية أن تتم بعض أجناس من النشاطات الخاصة، إنها نشاط أفراد محددين. لا شيء عدا ذلك. إن العنصر "الذاتي" هنا، هو التالي: النشاط يوجه نحو قيم اجتماعية بعينها. و"الهدف" عندنا نحن –الملاحظون– الذين نصدر هذا الحكم هو: أن هناك فرصة أن يوجد هذا النشاط

[161] -Lepsius, M. R. (2003), «Eigenart und Potenzial des Weber-Paradigmas», dans Albert, G. / Bienfait, A. / Sigmund, S. / Wendt, C. (Ed.), Das Weber-Paradigma. Studien zur Weiterentwicklung von Max Webers Forschungsprogramm, Tübingen, p. 33.

[162]- Ibid, p. 33.

[163] -Weber (1973), op. cite, p. 440.

الموجه نحو تلك القيم. فإن لم يعد موجودا، فإن "الدولة" لن يعد لها" من وجود[164]. ويتم صقل مثل هذا المفهوم -عن سيرورة الدولة- [الذي يرتكز على توجهات الفعل المحددة[(165)]] على مقاس مجموع التحولات الواعية والمترتبة في الوقت ذاته عن "تغيرات المعنى[(166)]"، بشكل يمكن تلك التحولات الراديكالية التي تعبر عن "تحول دور الدولة[(167)] هكذا، من أن تتناول بواسطتها. إن الاستقطاب شبه الحصري تقريبا للمصلحة، حول نموذج البيروقراطية الفيبرية، قد حال عمليا، دون الانتباه إلى مفهومه، عن الدولة الذي يتمركز على الفعل.

[164]- أنظر كتاب مومصون (Mommsen, W. J. (1965), «Diskussion über "Max Weber und die Machtpolitik"», in Stammer, O. (Ed.), Max Weber und die Soziologie heute, Tübingen, p. 137). وأنظر أيضا كتاب آنتير (Anter (1996), op. cite, p. 94) الذي يشير هو أيضا إلى رسالة ماكس فيبر تلك.

(165) -Weber (1976), op. cite, p. 6.

(166) -Weber (1973), op. cite, p. 448.

(167) -Mayntz, R. (1995), «Gesellschaftliche Modernisierung und die veränderte Rolle des Staates», in Max-Planck-Gesellschaft. Jahrbuch, pp. 57-70.

المبحث الخامس

تاريخ الدولة والبيروقراطية

يعتبر الموظفون أناسا جد مقتدرين، لكن في اختصاص واحد: فعندما تكون مسألة ما من صلاحيتهم، تكفيهم كلمة واحدة للإحاطة بسلسلة من الأفكار التي تتعلق بها. لكن، إذا تعلق الأمر بما ليس من شأنهم، فقد نمضي ساعات طويلة لتفسيرها لهم، إنهم يهزّون رؤوسهم بأدب، لكنهم لا يفقهون كلمة واحدة[1].

I- تاريخ الدولة وتاريخ البيروقراطية

يهتم ماكس فيبر بأصل "الدولة" أقل من اهتمامه، بشكلها البنيوي وبنمط عملها المتميز: البيروقراطية. يمكن أن نلحظ ذلك تقريبا في كافة السياقات التي يتناول فيها الدولة، من منظورات تاريخية مختلفة وعديدة. وعندما يشهد فيبر في كل مكان انتشاء "بذور" النظام الدولاتي الحديث، "بالموازاة مع تطور الكيانات البيروقراطية"[2]، فهو يعتبر البيروقراطية وكأنها "ربيبة" الدولة الغربية الحديثة"[3]. هكذا، يصبح تاريخ الدولة الحديثة عنده، بمثابة تاريخ للبيروقراطية الحديثة. وبما أن هذه الأخيرة لا تتموضع في مقدمة المنظور التاريخي الوحيد، لكنها تتواجد أيضا في تحليله للدولة في زمنه، يمكننا إذن، أن نقرأ نظرية الدولة عند ماكس فيبر بوصفها نظرية للبيروقراطية ونظريته عن البيروقراطية كما لو أنها نظرية للدولة. وبالطبع، تعتبر نظرية البيروقراطية أحد الموضوعات الهامة التي يتضمنها أثره العلمي التي درسها بشكل مستفيض، لكن لم تتم مقاربتها إلى اليوم من زاوية المدى، باعتبارها نظرية للدولة.

---

(1)- Kafka, F. (1976), Le Château, p. 710.

(2)- إن غياب مرجع للترجمة الفرنسية حول نص فيبر، لا يعني بالضرورة عدم توفرها، مثلما هو الحال بالنسبة للجزء الثاني من كتاب "اقتصاد ومجتمع" (Economie et société). أنظر م. فيبر Weber, M. (1976), Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriss der verstehenden Soziologie, Tübingen, Ed. Par J. Winckelmann, p. 559.

(3)- إنه يستخدم هنا عبارة مجازية، ليست من مميزات أسلوبه (Ibid, p. 128).

وقد يعود ذلك إلى حقيقة مفادها أن المفهوم الذي يقف وراء هذه النظرية، هو مفهوم دامغ ومتناسق أيضا. لن يكون هدفنا من وراء كتابة هذه الأوراق الموالية وحسب، استخراج الرابطة القائمة بين نظرية الدولة ونظرية البيروقراطية، لكننا نستهدف أيضا كشف كيف ولماذا يعيد ماكس فيبر، بشأن النقاط الحاسمة، ربط هذه العلاقة مجددا مع مواقف نظرية البيروقراطية في القرن 19م وبداية القرن العشرين، ثم يقوم بتعديلها وتطويرها تبعا لذلك. إن نموذج البيروقراطية [الذي تمت دراسته، امتداحه[4] وانتقاده بما يكفي] لن يهمنا في هذا المقام، سوى فيما يتعلق بمدى ارتباطه كمفهوم بالجوانب الأخرى التي تدخل في سياق نظرية ماكس فيبر عن الدولة.

وبتركيزه على العديد من الأمثلة، يثبت ماكس فيبر ويشخص الرابطة الموجودة بين ظاهرة تكوين الدول والسيرورة البيروقراطية (bureaucratisation) في بلاد الغرب. وكما كتب يقول، بشأن ذلك وبشكل مقتضب، فإن الدولة الحديثة: "تنشأ عندما يضع الأمير تحت لوائه" احتكار العنف وسيرورة بيروقراطية الإدارة[5]. لقد

---

[4] - شكلت المواجهة مع هذا المفهوم، ذهاب وإياب مفهوماته، محاولات إعادة التأسيس، الإضافة والضبط الإمبيريقي، موضوع بحث علمي مألوف" مثلما بيّن ذلك نكلاص لوهمان (Luhmann, N. (1968), «Zweck – Herrschaft – System. Grundbegriffe und Prämissen Max Webers», in Mayntz, R. (Ed.), Bürokratische Organisation, Cologne / Berlin, p. 36) في سنوات 1960 مع نوع من السخرية المستخفة. لقد بدت اليوم، بمثابة ظاهرة شبه عياء، لكن التشخيص الذي قام به وولفجونج شلوشتر (Wolfgang Schluchter) حول "توجه شبه هاجسي" عند الكثير من علماء الاجتماع، نحو دراسة فيبر، يظل صادقا، لأن غالبية الأبحاث في هذا الميدان، ترتبط به –سواء من أجل تقبله أو انتقاده (Schluchter, W. (1972), Aspekte bürokratischer Herrschaft. Studien zur Interpretation der fortschreitenden Industriegesellschaft, Munich. Schmitt, C. (1932), Legalität und Legitimität, Munich / Leipzig, p. 18). نلاحظ إلى أي مدى كان مفهومه مثريا للبحث التاريخي أيضا. وفي الدراسة الثاقبة التي قام بها تيبور سول (Süle, T. (1988), Preussische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland (1871-1918), Göttingen) وظف من جهة، نموذج بيروقراطية فيبر، كأداة نظرية وتحقق" منه من جهة أخرى، بواسطة الدراسات التاريخية الإمبيريقية.

[5] -Weber, M. (1988), Gesammelte Aufsätze zur Soziologie und Sozialpolitik, Marianne Weber, Tübingen, p. 499.

تمركزت "القوى الدولاتية القارية" (الأوروبية الغربية) في بداية الأزمنة الحديثة، "بالكامل، بين أيدي الأمراء الذين تبنوا بكيفية أكثر تصميما سبيل عمل البيروقراطية والإدارة"[6]. وباستناده إلى جملة من الاعتبارات والمعطيات التاريخية، فقد استخلص الفكرة التالية: "ببساطة، وكلما مر الوقت، كلما صارت الدولة الحديثة الكبيرة بحاجة -ماسة- إلى قاعدة بيروقراطية". ويعود السبب الأول، حسب ماكس فيبر إلى "الطلبات المتنامية التي تتوجه للإدارة" خاصة بفعل مهمات وأدوار السياسة الاجتماعية الرعوية التي "تضطلع" بها الدولة جزئيا. وتغتصبها هذه الأخيرة من الطرف الآخر[7]. ويتخذ فيبر مثل هذا الموقف [الذي يسود بشأنه اليوم إجماع قوي] من خلال نصوص علم السياسة والعلوم القانونية. وسواء ساهم اتساع وتنوع وظائف الدولة بشكل عام والسياسة الاجتماعية ونظام الدولة الراعية بشكل خاص [بكيفية حاسمة في السيرورة البيروقراطية] فإن تلك الفكرة لا يمكن أن ينكرها سوى جاحد في البحث الحالي[8]، هذا من جانب. ومن جانب آخر، لا يمكننا أن نعتبر ماكس فيبر هو المفكر الأول والوحيد الذي قام بهذه المعاينة. فقد اعتقد روبرت فون موهل (Robert von Mohl, 1799-1875) من قبل، أن ظاهرة تعدد مهمات الدولة، تشكل عاملا حاسما في سيرورة البيروقراطية. ولاحظ أيضا، أن هناك: "شروطا جديدة وحاجات جديدة، توسع من حقل وحجم تدخل الدولة الراعية وتضاعف بالمناسبة ذاتها من جبروت جهاز الموظفين"[9].

---

(6)- Weber (1976), op. Cite, p. 560.

(7)- Ibid, p. 560.

(8)- أنظر هذه العناصر، عند سول (Süle, (1988), op. cite, p. 25) وكذلك عند إلفين (Ellwein, Th. (1993), Der Staat als Zufall und als Notwendigkeit. Die jüngere Verwaltungsentwicklung in Deutschland am Beispiel Ostwestfalen-Lippe, vol. 1, Opladen. Emge, C. A. (1950 / 51), «Bürokratisierung», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 3, pp. 179-195).

(9)- Mohl, R. von (1962), «Über Bureaukratie» (1846), in id., Staatsrecht, Völkerrecht und Politik, vol. 2, Graz, p. 111.

لقد استخلص جوزيف أولزوفسكي (Josef Olszewski, 1920-1997) بالموازاة مع نشأة الدول العظمى الحديثة وكنتيجة حتمية لها، كيف تبرز ظاهرة "مركزية الإدارة" و"تعددية السلطات" البيروقراطية[10]، بينما تتعضد وتستقوي: "بيروقراطية الدولة إلى أن تبلغ درجة الاكتمال الأسمى لسلطاتها"[11]. يلاحظ فيبر جيدا، أن نظام الدولة الاجتماعية الذي يبدأ في التشكل في زمنه، لا يمكنه سوى أن يسارع من سيرورة العملية البيروقراطية. إذن، يصبح علينا من الصعب، أن ندرك كيف يمكن أن نتحقق من أن فيبر: "لم يلاحظ" الدولة الاجتماعية التي بدأت وقتها[12]. بل بالعكس، فهو يلاحظ بشكل دقيق جدا، كيف تحولت الدولة في زمنه –[في نهاية القرن 19م]– إلى دولة "خادمة"، تطور درجة معينة من "الحيطة"[13]، لم تتمكن دول أوروبية أخرى من بلوغها سوى مؤخرا. وبالتأكيد، يفترض مثل هذا التقدم المنجز، تقديم شيء مقابل. إن التمدد الكمي والكيفي في مهمات وأدوار الدولة، يتوج بالضرورة بتمدد وتباين

(10)- Olszewski, J. (1904), Bureaukratie, Würzburg, p. 45.

(11)- Ibid, p. 274.

(12)- إنها الأطروحة المتعذرة التي عالجها صاحبها مانفريد رهندر (Rehbinder, M. (1987), «Max Weber und die Rechtswissenschaft», in Rehbinder, M. / Tieck, K.-P. (Ed.), Max Weber als Rechtssoziologe, Berlin, p. 138) حول العلاقة بين فيبر والدولة الاجتماعية، في زمنه (Baier, H. (1988), "Vater Sozialstaat". Max Webers Widerspruch zur Wohlfahrtspatronage», in Gneuss, C./ Kocka, J., Max Weber. Ein Symposion, Munich, p. 47).

(13)- هذا النص الكلاسيكي لصاحبه إرنست فورسثوف (Forsthoff, E. (1938), Die Verwaltung als Leistungsträger, Stuttgart / Berlin) خاصة الصفحة 6 منه، لم يشحذ مفهوم "الاحتياط" («prévoyance» (Daseinsvorsorge) وحسب، لكنه بيّن -بالرجوع إلى فيبر- أن الدول، بسبب أهمية "الحاجة إلى الاحتياط"، عند الأفراد الذين يعيشون في عالم ممكنن وحضري، تعرف "نموا غير عادي في قدرتها" (ibid., p. 7) وتتحول إلى "كيانات معقلنة بالضرورة" (ibid, p. 9).

في شكلانية واحترافية الجهاز الإداري: إنها سيرورة "بيروقراطية" البيروقراطية[14]، التي تبدأ الآن في العمل.

وفي قائمة السجل الهائل من العوامل الأخرى التي ساهمت في سيرورة البيروقراطية، يمكننا أن نعثر على العناصر الأخرى، مثل: إنشاء الجيوش النظامية الدائمة، تطور الاقتصاد النقدي، النظام الضريبي العقلاني والتقنية المتقدمة في مجالي النقل والاتصالات. وهنا، يقدم فيبر الدليل الدامغ على التحول المطلق والعضوي بين الدولة، التقنية والبيروقراطية. وهو لا ينظر إلى شبكة النقل بالسكة الحديدية والتلغراف فحسب، بوصفها "محركات للبيروقراطية"، لكنه يعتقد أنها بمثابة أدوات هيمنة الدولة الحديثة التي لا يمكن إدارتها في اعتقاده، سوى: "لأنها تمتلك الشبكة التلغرافية وتوظف مصلحة البريد والسكة الحديدية في خدمتها"[15]. وهو يذكر أيضا بمجموعة من العوامل الأخرى التي ساهمت في ظاهرة البيروقراطية والتي تتفاعل فيما بينها بشكل تبادلي. إن مسائل السببية لم تكن تهمه بالتأكيد، لكننا نلاحظ بوضوح أن هناك عاملين اثنين، يحتلان مكانة غالبة في تفسير العلاقة الوطيدة، بين نشأة الدولة والبيروقراطية، وهما: القوانين الداخلية التي تنظم الحلقة الإدارية والتنمية الاقتصادية. من جهة، بما أن الدولة مؤسسة عقلانية، بواسطة الضبط القانوني وقدرتها المحاسبية، فهي ترقي الرأسمالية بكيفية حاسمة -وأفضل من ذلك: فهي تسمح بوجودها بمفردها. ومن جهة أخرى، يتكيف الشكل الهيكلي وعمل الدولة بكيفية شبه محاكية، مع شكل وعمل الاقتصاد الرأسمالي. ومن أجل وجودها وبقائها تحتاج المقاولة الرأسمالية الحديثة: إلى عدالة وإدارة، تمكنها من أن تحسب عملها بشكل عقلاني، بالكيفية نفسها التي نحسب بها المردود المتوقع من "الآلة"، في الوقت الذي تصبح فيه الدولة ذاتها، عبارة عن "مقاولة" (entreprise) تنظم نشاطها على "هيئة مصنع"[16].

---

(14) - درس سول (Süle (1988), op. cite, p. 26) هذه السيرورة بشكل تفصيلي ومقنع، بواسطة معطيات إحصائية، ويدعم هذا على المستوى الإمبيريقي والتاريخي، الرابطة بالقاعدة، شكلانية وهرمية البيروقراطية، مثلما وصفها ماكس فيبر في صورة نموذجية مثالية (ibid, p. 25).

(15) -Weber (1976), op. cite, p. 561.

(16) -Weber, M. (1971), Gesammelte Politische Schriften, Ed. par J. Winckelmann, p. 321.

لقد ولّد ماكس فيبر صورة مماثلة بالكامل، لا يمل من وصفها. وبالكيفية ذاتها، فإن ما نطلق عليه "تقدما" صوب الرأسمالية، شكل دون ريب منذ القرون الوسطى، مقياسا من أجل تحديث الاقتصاد. ويشكل تطور الوظيفة العامة [...] والبيروقراطية بالدرجة نفسها، المقياس الواضح من أجل تحديث الدولة[17]. قام فيبر، بتشخيص ذي "قرابة سوسيولوجية" بين الرأسمالية والبيروقراطية[18] اللتين تجسدتا وتم تشجيعهما خلال سيرورة تفاعل ناجح جدا، توجت بانتصارهما المتزامن والمشترك. لا تستهدف هذه الاعتبارات الفيبرية، حول نشأة البيروقراطية من وجهة نظر سوسيولوجيا السلطة، ولا تطمح بالتأكيد إلى استبدال تاريخ الدولة الحديثة، لكنها تقدم عددا معتبرا من المواقف النظرية والتاريخية التي يمكن، بل يجب أن تشكل قاعدة ومنطلقا رئيسيا من أجل كل دراسة تاريخية جادة للدولة والبيروقراطية. إنها تكشف أن كامل تاريخ الدولة الحديثة تحديدا، يجب أن يدرج بالضرورة هذين البعدين اللذين -[أكثر من أي شيء آخر]- شحذا مفهوم الدولة: الرأسمالية والبيروقراطية. وفيما يخص الظاهرة التاريخية والراهنة للدولة المؤسسية الحديثة والعقلانية، فقد انشغل فيبر بالأخص بطائفة الموظفين التي تشكل "دعامة الدولة الحديثة"[19]: يبدو الموظفون المتخصصون في أبحاثه، بمثابة المحركين الأساسيين في أصل الشكل الدولاتي إلى درجة أن: "كامل تاريخ تطور الدولة الحديثة"، يماثل في نظره، "تاريخ الوظيفة العامة الحديثة"[20].

إن هذا الاكتشاف الذي يشكل اليوم، جزءا لا يتجزأ "من الثقافة العامة، في أوروبا الوسطى"، [مثلما يؤكد ذلك بنوع من التفاؤل أتو كيمينيتش (Otto Kimminich, 1932-1997)[21]، الموجود على الأقل: "في معظم كتب القانون العام

---

(17)- Ibid, p. 320.

(18)- بصدد موضوع العلاقة، بين الرأسمالية والبيروقراطية في أثر ماكس فيبر، يمكننا الرجوع إلى دراسة بروير وآخرون. وحول هذا الموضوع بشكل عام، أنظر م. فيبر (Weber, M. (1973), Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, Ed. par J. Winckelmann

(19)- Weber, M. (1996), Sociologie des religions, textes réunis et traduits par J.-P. Grossein, Paris, Ed. Gallimard.

(20)- Weber (1973), op. cite, p. 477.

(21)- أنظر كيميتش (Kimminich, O. (1975), «Die Bedeutung des Beamtentums für die Herausbildung des modernen Staates», in Leisner,

تقريبا"[22]] لا يعتبر اكتشافا ثوريا، لكنه يسجل مسبقا في ثروة المعرفة السائدة داخل التراث العلمي في زمنه[23]. يريد ماكس فيبر من وراء ذلك، أن يؤكد على هالة تاريخية فريدة، عندما يقول أن: أي بلد ولا أية حقبة لم تعرف، بالمعنى الذي يعرفه الغرب الحديث، "الطابع المطلي والحتمي الجاذب لكل حياتنا، والذي تشكله الشروط الأساسية السياسية، التقنية والاقتصادية لوجودنا في ترسانة تنظيم الموظفين الذين تلقوا تكوينا متخصصا"[24]. يرتبط هذا الاتجاه الوجودي الرئيسي بالمشروع الفيبري، في العلبة التي تنظم ملاحظته وتقديره للوظيفة العامة التي لا يعتبرها أبدا كأداة بسيطة، لكنه يعتبرها بمثابة مرشد لسلطة الدولة. ونرى ذلك دون ريب، بكيفية جلية، في النص الذي يحمل عنوان "برلمان وحكومة في ألمانيا المعاد تنظيمها" («Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée») الذي يشكل استنادا إلى عنوانه الفرعي، "نقدا للوظيفة العامة". إنه يتأسف في الحقيقة، من أن الموظفين يتخذون قرارات: "حول كافة حاجاتها اليومية وتظلماتنا اليومية" وأن "السلطة الحقيقية" للدولة الحديثة، توجد: "بالضرورة وحتما بين أيادي هيئات الموظفين"[25].

لقد تمت الإشارة إلى طابع السلطة [الذي يقع بقدر معين ودفعة واحدة، في مفهوم البيروقراطية] من قبل "مبتدع" العبارة، ألا وهو رجل الاقتصاد الفرنسي فانسون

(W. (Ed.), Das Berufsbeamtentum im demokratischen Staat, Berlin, p. 47
وتعميق الثقافة العامة- عند هاتنهاور (Hattenhauer, H. (1980), Geschichte des deutschen Beamtentums, Cologne.

(22)- Kimminich (1975), op. cite, p. 50.

(23)- يشير ألبيرت لوتز (Lotz, A. (1909), Geschichte des Deutschen Beamtentums, Berlin, p. 7) على سبيل المثال، إلى أن ميلاد الوظيفة العامة، قد حدث في علاقة مباشرة مع تقدم الدولة الحديثة. كما توصل أتو هاينز (Hintze, O. (1964a), «Der Beamtenstand» (1911), in Gesammelte Abhandlungen, vol. 2, Soziologie und Geschichte, Ed. par G. Oestreich, pp. 66-125.) إلى النتيجة ذاتها.

(24)- Weber (1972), op. cite, vol. 1, n° 3.

(25) - Weber (1971), op. cite, p. 320.

دو جورني (Vincent de Gournay, 1712-1759)[26]. يعتقد روبرت فون موهل أن البيروقراطية هي: "منافس" "يتقدم بخطى حثيثة وثابتة"، إنها "مرهبة ومهابة" وتفتك "السلطة من الدولة"[27]. يصف جوزيف أولزويفسكي الكيفية الذي استحوذ بها الموظفون على "دواليب الدولة، في شكل احتكار" واستولوا "على احتكار العلوم السياسية"[28] وازدهروا، لكي يصبحوا "تدريجيا عنصرا قويا: "اقتلع شيئا فشيئا جزء من السلطة السابقة للحكام الساذجين"[29]. يدفع ماكس فيبر بهذا الاكتشاف، إلى أبعد من ذلك. من الواضح، في نظره أن الموظفين قد استولوا على السلطة بكاملها. هكذا، كما عند سابقيه، فقد تحول نقده للبيروقراطية إلى نقد موجه ضد الوظيفة العامة. لكننا مع ذلك، لا نعثر عند فيبر، على خلاف من سبقوه، على النقاش اللاذع الموجه ضد موظفي القرن 19م. بينما يصفهم كارل ماركس "بيسوعيي الدولة، ورجالات اللاهوت في الدولة" الذين تتمثل عقيدتهم الرئيسية، في "الولاء والطاعة السلبية، اصطياد المناصب العليا" و"إنجاز سيرة مهنية"[30].

يلاحظ روبرت فون موهل أن كافة السكان متوحدون: "في الكراهية والبغضاء إزاء البيروقراطيين"[31] الذين تشكل "كبرياؤهم العمياء" و"ارتباطهم البليد بالتقليد"،

---

(26)- لقد سبق وأن شخص فانسان دو جورناي (Vincent de Gournay) حوالي سنة 1740، مرضا جديدا أطلق عليه مصطلح "البيرومانية" (bureaumanie) وشكلا جديدا من السلطة (البيروقراطية): "لدينا مرضا يفتك جيدا. هذا المرض يدعى البيرومانية (bureaumanie). وفي بعض الأوقات، فهو يجعل منها شكلا رابعا أو خامسا من الحكم، تحت مصطلح "بيروكراسية (bureaucracie)". أنظر في هذا الشأن كتاب (Emge, C. A. (1950 / 51), «Bürokratisierung», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 3, p. 179.

(27)- Mohl (1962), op. cite, p. 104.

(28)- Olszewski (1904), op. cite, p. 46.

(29)- Ibid., p. 44.

(30) -Marx, K. (1961), «Aus der Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie. Kritik des Hegelschen Staatsrechts», in Marx, K. / Engels, F., Werke, vol. I, Berlin, p. 248.

(31) -Mohl (1962), op. cite, p. 101.

مصدرا للانزعاج والتذمر[32]. وهم الذين لا تتجاوز بصيرتهم أبعد من "الرزم الجليدية التي تكونها ملفاتهم"[33] والذين يتمثل نشاطهم المفضل في "الكتابة غير المعتنية اللامفيدة وتبديد الحبر"[34]. هكذا، يندد كارل هاينزن (Karl Heinzen, 1809-1880) الذي هو المحلل الأول والناقد الثاقب للبيروقراطية: "بالإفراط والطابع الماكر لسلطة الموظفين والمكاتب"[35]. بينما يغض جوزيف أولزوفسكي مظهر "الطاعة العمياء" التي يبديها الموظفون الانتهازيون[36]. وهو يعتقد: أن الانعتاق إزاء تعدد السلطات البيروقراطية [...] يوفر السبيل الوحيد للإنقاذ والخلاص من إرهاب الوظيفة العامة[37]. بينما يكون ماكس فيبر هو أيضا كل شيء، عدا أن يكون مناصرا للوظيفة العامة. لكن، بما أن ما يشغله هو: تجاوز الغضب العقيم الذي يحل مكان النقد الإيجابي، بشأن "البيروقراطي المقدس" ("saint Bureaucratius")[38] فهو يثور ضد هذا الجدال المحبذ، كما غير الجدي، لكي يلتفت بالعكس نحو "النقد الإيجابي". وبهذا المدلول أيضا، يجب أن ندرك مضمون العنوان الفرعي من كتاب "برلمان وحكومة". إن موقفه مثلما هو الحال، يتميز في الغالب بالطابع المزدوج. في مواجهة نقده للموظفين، نعثر أيضا على اعترافه بمغزاهم التاريخي في سيرورة نشأة الدولة، كما إعجابه بالخدمة التي يقدمونها لفائدة نشاط الدولة. وهو يعي جيدا، بأن تاريخ انتصار الدولة الحديثة، ليس في المحصلة سوى تاريخ الوظيفة العامة.

---

(32)- Ibid, p. 102.

(33)- Ibid, p. 103.

(34)- رغم أنه كان يزعم بأنه لا يقوم هنا، سوى باستعادة آراء متداولة، "بأسلوب محايد" نميز بسهولة وراء هذه الأخيرة، وجهات نظره الخاصة (Ibid., p. 115).

(35)- Heinzen, K. (1845), Die Preussische Büreaukratie, Darmstadt, p. 13). كان هاينزن مسرورا، لأن هذا المفهوم هو على الأقل، عبارة أجنبية: فكلمة (Büreaukratie) هي إحدى الكلمات الأقل موثوقية والتي لا يمكننا ترجمتها إلى لغتنا الأصلية، تماما. إن ذلك شرف بالنسبة للغتنا (وليس لأجلنا نحن) عندما نستلف من الخارج أشياء رديئة إلى هذا الحد، لا يمكننا حتى التعبير عنها في اللغة الألمانية" (ibid) .

(36) -Olszewski (1904), op. cite, p. 55.

(37) -Ibid, p. 50

(38) -Weber (1971), op. cite, p. 354.

تتمثل العناصر الحاسمة لهذا النصر، أي: تقدم النزعة البيروقراطية (bureaucratisme) –دوما– إلى الأمام[39]، في مبادئ بنيوية جد معروفة. وهي تسمو على كل بنية أخرى من بنيات تنظيم سلطة الدولة: الدقة، السرعة، قابلية الحساب، السلطة الهرمية، تقسيم العمل والفعالية. لم يكن فيبر هو المفكر الأول الذي أشار إلى هذه المبادئ. فقد اعتبر ف. هيجل من قبل أن البيروقراطية هي جهاز للموظفين المنظمين، وفق مبادئ تنظيم هرمي ومسؤوليات[40]. وهو يعتقد أن تقسيم العمل والمركزية، ضروريان لتحقيق أكبر درجة من التبسيط، السرعة والفعالية في حل المسائل التي تخص المصلحة العامة للدولة[41]. ويشير كارل ماركس الذي اعترف لفردريك هيجل بأحقية وأسبقية أنه أنجز: وصفا إمبيريقيا عن البيروقراطية[42] أيضا إلى الطابع الشكلاني للبيروقراطية بالضرورة، كما الطبيعة الحتمية القوية، في بيروقراطية الدولة[43]. وهما جانبان اثنان يضطلعان بدور محوري في تحليل ماكس فيبر.

وبناء على ذلك، فلا كارل ماركس[44] ولا أي مفكر آخر من مفكري القرن التاسع عشر، تمكن من تقديم تصوير دقيق عن البيروقراطية[45]. إن روبرت فون

---

(39)- Ibid, p. 321.

(40)- Hegel, G. W. F. (1998), Principes de la philosophie du droit, trad. de l'allemand, présenté et annoté par R. Dérathé, Paris, Ed. J. Vrin, p. 303.

(41)- Ibid., p. 301.

(42)- Marx (1961), op. cite, p. 247.

(43)- Ibid., p. 248.

(44)- نكتفي بمجموعة من الصيغ الصوتية والمطنبة التي وفقا لها أن البيروقراطية، تعبر عن شكلانية الدولة، الروح الشكلي للدولة، وهم الدولة، الدولة الخيالية أو النزعة الروحية للدولة (ibid., p. 248).

(45)- بشأن مقاربات نظرية البيروقراطية التي يلجأ إليها مفكرو القرن 19م، أنظر كتاب آلبرو (Albrow, M. (1970), Bureaucracy, Londres, p. 18) الذي يضع فيبر في خانة منظري التاريخ، مع كل من ميتشلز، ماركس وشمولر (ibid., p. 50).

موهل الذي بادر مع ذلك إلى محاولة تعريفها[46]، لم يتمكن هو أيضا، من أن يلاحظ الخلط المشؤوم حول هذه العبارة التي انتشرت في كل مكان، في زمنه: هناك حقيقة تتمثل في أن الكل: "يتحدثون بالتأكيد حول "البيروقراطية" في كل مكان وفي كافة المناسبات المختلفة"، لكن كل واحد من هؤلاء، يعني بها شيئا آخر عدا هذه العبارة[47]. وحتى جوزيف أولزوفسكي الذي أشار سابقا إلى مبادئ: التكوين المهني، مبدأ التصنيف في الأرشيفات، واجب الوفاء وإلزامية الطاعة كمبادئ للبيروقراطية[48] – [وهي مبادئ أخذها ماكس فيبر لا مراء في ذلك، كنقطة إشارية]- لا يمكنه أن يعرف البيروقراطية سوى بوصفها: "هيئة منظمة بكيفية هرمية"[49]. وبكيفية ذات دلالة، لم يتم تحليل البيروقراطية ولا مناقشتها في علاقتها مع الدولة في النظرية العامة للدولة، إبان القرن 19م وفي بداية القرن العشرين. وكان يجري البحث عنها من دون جدوى أيضا، عند ج. جيلينك (Georg Jellinek). إن فيبر هو بالتأكيد الأول الذي حاول أن يتناول العلاقة بين الدولة والبيروقراطية، بدقة أكبر. وطالما أنه لم يتم القيام بذلك، بشكل ممنهج في أي مكان، فمن الواجب البدء بإعادة تكوين هذه العلاقة.

إننا نعلم اليوم، بأن ماكس فيبر، قد رسم لوحة سوداوية عن المستقبل الذي يترصد المجتمع باجتياح العملية البيروقراطية "المطلقة" والخالصة لكامل الحياة الاجتماعية والعامة، ولا تترك رؤيته الجهنمية أي أمل بديل عن ذلك. وهو يقول في هذا الصدد، أن "الخاضعين" لا يمكنهم أن: "يتحرروا من الجهاز البيروقراطي للسلطة، ما إن يوجد، ولا أن يستبدلوه" إلى درجة أن فكرة أي شكل من أشكال الخلاص من هذا النظام، تصبح أكثر فأكثر طوباوية": "بعدما تتم سيرورة بيروقراطية الإدارة، بشكل كامل ونهائي، ينشأ نوع جديد من علاقات السلطة التي يكون من المستحيل كسرها"[50]؛ هذه

---

(46) – يعتقد روبرت فون موهل (Robert von Mohl) هو ذاته، أن تعريفه الذي وفقا له أن البيروقراطية "هي قيادة أو نشاط من نوع خاص لسلطة حكومية من نوع خاص"، هو تعريف غير مرضي (Mohl (1962), op. cite, p. 101).

(47) –Ibid, p. 100.

(48) –Olszewski (1904), op. cite, p. 107.

(49) –Ibid, p. 49.

(50) –Weber (1976), op. cite, p. 570.

النبوءة التي ترتكز على التشخيص السوسيولوجي للطابع الحتمي والأكيد لبيروقراطية الدولة، يمكن وضعها تحت شعار الأديب الإيطالي أليغيري دانتيه (Alighieri Dante, 1265-1321) المرعب الذي يقول: "تخلوا عن كافة آمالكم، أيها الوافدون" (Lasciate ogni speranza, voi ch'entrate). لم يكن ماكس فيبر إذن، هو الأول الذي "يتخلى عن كل أمل" في الإطاحة بالبيروقراطية. منذ عام 1845 أشار كارل هاينزن الذي كان محبطا وساخرا أيضا إلى أن البيروقراطية، هي على ما يبدو ذات "أصل رباني"، لأنها: "لا تخطئ وهي جد قوية"[51]. بينما تمثل البيروقراطية، حسب ك. ماركس، "حلقة "مفرغة" لا يمكن لأي شخص أن يخرج منها بقفزة"[52]. كما راهن جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill, 1806-1873) من جهته، على مجيء دولة: "حيث كل شيء يمر فيها، عبر البيروقراطية" وأين: "لا يمكننا أبدا أن نعمل ما لا يليق بهذه الأخيرة"[53]. ويمكن أن يتموقع التشاؤم الدفين الذي يطبع كلام ماكس فيبر إذن، في إطار التقليد الذي يميز أفكار بعض المحللين الثاقبين، في القرن 19م. وكما هو حال أولئك الذين يلجون جهنم، عند الأديب الإيطالي الساخر دونتيه، فإن أولئك الذين يتجهون صوب مملكة البيروقراطية (التي وصفها فيبر بشكل دقيق) ستتردد هذه العبارات على مسامعهم كنوع من التحية: "أنسوا كل أمل".

تحت راية هذا الاستسلام، فقد طرح فيبر سؤاله المفعم بالقلق: "حول الأشكال السياسية المستقبلية لتنظيم" الدولة: كيف يكون [بالنظر إلى السلطة المستحوذ عليها من قبل "الوظيفة العامة للدولة"] من الممكن احتواء "القوة الرهيبة" والمتعاظمة لهذه الهيئة ومراقبتها بفعالية[54] ؟ بطبعه المتشائم وواقعيته المضادة للنزعة الطوباوية، يكشف فيبر، أن النزعة الفوضوية [التي يعتبرها -على أية حال- صبيانية] لا يمكنها أن تمنح أدنى حظ لفك معضلة السلطة البيروقراطية والدولاتية. وبالتأكيد، فهو سيكون متفقا مع الفوضوي الروسي ميخائيل باكونين (Mikhail Bakounine, 1814-1876) حول

---

(51) -Heinzen (1845), op. cite, p. 134.

(52) -Marx (1961), op. Cite, p. 249.

(53) -Mill, J. S. (1974 [1859]), Über die Freiheit, Stuttgart, p. 154.

(54) -Weber (1971), op. Cite, p. 336.

الفكرة التي تفيد أن رزم وأدراج الملفات، هي قاعدة السلطة البيروقراطية، لكنه يعتقد —واهما، ربما– بإمكانية القضاء على إحداها كما على الأخرى. إن: "الفكر الساذج عند أتباع وأنصار باكونين يسلم بما يلي: عن طريق القضاء على الملفات هناك إمكانية في الوقت ذاته للقضاء على قاعدة [...] "السلطة". لكنهم ينسون أنه بمنأى عن تلك الملفات، تظل هناك حقيقة تتمثل في أن معظم الناس منظمون لاحترام المعايير والقوانين المألوفة"[55]. وتبدو له استقلالية البيروقراطية طوباوية أيضا، كما هي فرصة التحرر من السلطة. وبما أن كل نشاط إنساني مشترك، يكون مبنينا بواسطة السلطة، فستنشأ سلطة جديدة غداة القضاء على السلطة التي سبقتها.

ويمكن أن نستخلص الفكرة التي مفادها أن الثورات ذاتها، لا توفر أية فرصة لتحطيم البيروقراطية وتكسيرها، من ملاحظتين اثنتين قدمهما فيبر. من جهة، فقد يشخص: "التتابع البسيط لعمل الإدارة القديمة وتمديد صلاحية قوانينها، تحت وصاية أسياد جدد في السلطة" [أثناء ثورة نوفمبر 1918: "كمثال بسيط ممتاز"] الطابع الحتمي للبيروقراطية[56]. وهو يكشف من جهة أخرى، أنه "منذ حقبة الإمبراطورية الأولى" في فرنسا، "فقد ظل جهاز السلطة بشكل عام، هو ذاته". وهو يجعل: "من المستحيل [...] من وجهة نظر تقنية خالصة، قيام "ثورة"؛ بمعنى أن تخلق الثورة بشكل عنيف، كيانات سلطوية جديدة بالكامل"[57]. أما بشأن قضية معرفة ما إذا كانت الثورات، ستسمح بالخروج الراديكالي من دائرة تأثير البيروقراطية، فهو يرد على ذلك بالنفي القطعي. إن أشكال الدولة تروح وتجيء، في نظره، لكن تظل المؤسسة البيروقراطية هي هي على الدوام...

---

(55)- Weber (1976), op. cite, p. 570.

(56) -Ibid, p. 155.

(57)– (Ibid, p. 571). وهذا يعني، عناء تنوير المفهوم الفيبري للثورة وتحليله التنويري بشكل تفصيلي أكثر، في يوم ما، من زاوية نظر التطور التاريخي للنظريات. وبشأن تشتت مفهومات الثورة أنظر كاسلر (Käsler, D. (1977), Revolution und Veralltäglichung. Eine Theorie postrevolutionärer Prozesse, Munich, p. 12.

هكذا يستخدم ماكس فيبر حجة، تتموقع بالكامل في استمرارية أفكار ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي أبرز في تحليله للدولة الفرنسية، قبل وما بعد الثورة، أن الجهاز الإداري في النظام الفرنسي القديم [-الذي لم توجد منظومته الإقطاعية-على أية حال- مؤسساته سوى اسميا والتي كانت ذات صبغة بيروقراطية، منذ أمد طويل-] لم تتم زعزعته من قبل الثورة الفرنسية، لكنه عاش بعدها بشكل متواصل دون انقطاع[58]. وإذ كنا اليوم، لا نعرف دوما، بأي قدر كان ماكس فيبر على دراية تامة بأثر وأبحاث دو توكفيل[59]، فهو مع ذلك، يتموقع من حيث إشكالياته كما في إجاباته، في إطار تقليد الكاتب الفرنسي الشهير، أكثر من أي مفكر سياسي آخر من القرن العشرين. فلا واحد منهما، يريد أن يعارض بأية كيفية كانت، المدلول التاريخي الحاسم للثورة. إن نظرة أحدهما كما الآخر، من وجهة نظر سوسيولوجيا الدولة، تبقى مع ذلك خلف كواليس المسرح الفرجوي للثورة: في الوقت الذي يتم فيه قطع الرؤوس والإعدام بالرصاص، ويتغير الممثلون والبدلاء

---

(58)- أنظر ألكسيس دو توكفيل (Tocqueville, A. de (1967 [1856]), L'ancien Régime et la Révolution, Paris, Ed. Gallimard) وتحديدا في الصفحات 45، 47 و128. من وجهة النظر "الإدارية"، لا تشكل الثورة قطيعة، بقدر ما تقضي على الملكية المطلقة وبقايا النظم الإقطاعية، فهي تنشئ ظرفا مواتيا لسيرورة بيروقراطية بالقوة.

(59)- قامت دوريت فروند (Freund, D. (1974), «Max Weber und Alexis de Tocqueville», in Archiv für Kulturgeschichte, n° 56, p. 457) بمحاولة أولى لإثبات ووجود انتساب بين توكفيل وفيبر. "المؤشرات" البيوجرافية التي قدمتها لكي "تبرهن" على أن فيبر، قد اطلع على كتب دو توكفيل، تبدو مع ذلك أقل وثوقا: سواء وضع دلتاي (Dilthey) الذي اعتاد على زيارة أسرة فيبر، ملاحظة بشأن دو توكفيل، أو أن يكون جورج جلينيك (Georg Jellinek) الذي ارتبط بصداقة مع فيبر، قد ذكر دو توكفيل في كتابه "النظرية العامة للدولة" (Théorie générale de l'État)، فذلك لا يعني شيئا: وبالمقابل، فإن الإشارات الدقيقة التي وضعها ولهلم هنيز (Hennis, W. (1982), «Tocquevilles "Neue politische Wissenschaft»، in : Stagl, J. (Ed.), Aspekte der Kultursoziologie, Berlin, p. 402) تذهب في الاتجاه الصحيح.

على الساحة، لكن بالنسبة "للمقتصدين" أنفسهم فهم باقون[60]، في أماكنهم يؤدون أدوارهم المعتادة...

عن طريق عرض هذا التشخيص، يمكن لفيبر أن يتكئ ليس وحسب على دو توكفيل، لكن يمكنه أن يستند أيضا إلى جوزيف أولزويفسكي الذي يشير: "هو الذي أدرك التغيرات الجذرية جدا التي حصلت في النظام الاجتماعي" في ظل الثورة الفرنسية، على سبيل المثال: ليس وحسب أنها لم تقض على بيروقراطية الدولة، لكنها بالعكس دعمتها، لكي تجعلها تبلغ ذروة سلطانها"[61]. كان يجب انتظار هاينز.أ. زيجلر (Heinz O. Ziegler, 1894-1972) ودراسته التي أهملت في السابق، لكي تستكمل هذه الترجمة عن الثورة في روح سوسيولوجيا السلطة، مثلما تمارس من قبل كل من ألكسيس دو توكفيل، ماكس فيبر وجوزيف أولزويفسكي. فهو يبين فيها، أن الإدارة: "التي بقيت نسبيا كما هي، بعد الاضطرابات الثورية للدستور، لا تزال تنمو "على الدوام نحو تمركز وسيرورة بيروقراطية أكثر تشددا". وأن الثورة الفرنسية، لم تعمل سوى على تمديد: العمل الإداري من حيث التمركز والعقلنة" التي بدأت منذ العهد القديم[62]. إن ما يقوله ماكس فيبر عن السيرورات الداخلية للدول، يصلح أيضا لتفسير ظاهرة الاستيلاء على سرايا وأركان الدولة، من قبل القوى المعادية: "لا يزال

---

[60]- على المسرح (المقتصدون" في ألمانيا، هم مدراء موقع تمثيل فني) مثلما هو الحال في الدولة: في تحليل دو توكفيل، نلاحظ أن المقتصدين، الموظفين، رؤساء الإدارة الفرنسية يضطلعون بدور رئيسي.

[61]- (Olszewski (1904), op. cite, p. 51) يعتبر أولزوفسكي كما دو توكفيل، أن فرنسا هي بلد البيروقراطية: "لقد عمل نابليون على أن جعل من فرنسا فردوس البيروقراطية وهي اليوم كذلك [...] تم في هذا البلد، إعلان والنداء بالحرية عشرون مرة. ورغم ذلك، فإن الأشكال التي تفرضها جيوش موظفي الدولة على الحياة، في هذا البلد، كما عبودية الروتين، تكشف بأن الحرية تقتصر على الجمل الكبيرة" (ibid., p. 51).

[62]- (Ziegler, H. O. (1931), Die moderne Nation. Ein Beitrag zur politischen Soziologie, Tübingen, p. 121) يقول زيجلار أن: "الثورات في كل مكان، لا تحطم أبدا، لكنها تستعيد وتستقوي الهيئة المركزية المطلقة، طالما أنها تستجيب جيدا، من وجهة نظر تقنية، لحاجات حساب ونشاط الدولة والقيادة الأحادية لسلوكيات الجمهور" (ibid., p. 86). ليس صدفة، أن تبدو دراسته ذات نبرة فيبرية مركزية: إنها تعترف بـ"واجب" إزاء فيبر في "مساءلته الأساسية" وفي مقاربته السوسيولوجية (ibid., p. 12).

جهاز من الموظفين المنظمين عقلانيا، يعمل دون هوادة، عندما يحتل البلد من قبل العدو، بتغيير المناصب الرفيعة جدا فحسب". ويعود ذلك، حسب اعتقاده إلى حالة اللامبلاة، الحياد وشكلية الجهاز الذي: "يجد نفسه بسهولة مهيأ لخدمة أي شخص آخر، تمكن من السيطرة عليه"[63].

لقد قام ج. أولزويفسكي مسبقا بذلك التشخيص، عندما كشف هو أيضا [استنادا إلى أمثلة من الانقلابات السياسية في القرن 19م] كيف خضعت البيروقراطية: "دوما لكل حاكم جديد". وأنها كانت وستكون دائما على استعداد: "لكي تتكيف وتتآلف آنيا [...] مع النظام الجديد للأشياء"[64]. وعلى غرار أولزويفسكي، لم يسد فيبر بأحكام قيمة على هذه الملاحظة، لكنه يسديها كمعاينة لحدث أمبيريقي وتاريخي هو من اختصاص سوسيولوجيا الدولة. إن تشخيصه الذي يمكن قراءته أيضا بوصفه نبوءة، قد تم تأكيده ليس وحسب من قبل نظرية الدولة التي أعقبته مباشرة[65]، لكن أيضا من قبل تاريخ القرن العشرين. إن إعادة موظفي جهاز الدولة إلى جادة الصواب [التي جرت دون صدامات، في ألمانيا الوطنية-الاشتراكية] قد كشفت أن هذه: "الاستمرارية في العمل" يمكنها أن تتم دون عقبات. لم تكن الإدارة في 1933، مستعدة فقط للعمل في مصلحة الحائزين الجدد على الحكم، لكنها أثبتت أيضا إمكانية

---

(63)- Weber (1976), op. cite, p. 570.

(64)- Olszewski (1904), op. cite, p. 55.

(65)- تحت تأثير ماكس فيبر، الذي لا جدال فيه - يعتقد أتوتو هاينز (Hintze, O. (1964b), «Der Staat als Betrieb und Verfassungsreform» (1927), in Gesammelte Abhandlungen, vol. 2, Soziologie und Geschichte, Göttingen, Ed. G. Oestreich, p. 208) "وهما" إمكانية الاستغناء عن "الآلية اللازمة" للبيروقراطية الإدارية: تمثل هذه البيروقراطية دعامات وحاملات البناء المتهاوي للدولة، في زمن الاضطراب. ويتمثل انشغالها الأساسي في الاحتفاظ بها واستكمالها" (Schmitt, C. (1932), Legalität und Legitimität, Munich / Leipzig, p. 16). في الحالة الهوجاء من سنة 1932، وبشكل أوضح: "تتميز "البيروقراطية" في الغالب، إزاء مختلف أشكال ونماذج الدول بحياد الأداة التقنية الخالصة التي يمكنها أيضا أن تخدم تيارات سياسية متعارضة". وهذا ما حدث بدقة في ألمانيا أشهرا قليلة، بعد ذلك. ونحن نعرف الدور غير المشرف جدا الذي اضطلع به كارل شميت (Carl Schmitt) خلال السنوات الموالية.

استخدامها كأداة طيعة، من قبل السلطة الإرهابية. وبطبيعة الحال بعد 1945، فقد استمر جهاز الموظفين: في العمل، دون هوادة، بتغيير للمناصب السامية فحسب، تحت قيادة القوى الأجنبية في البداية، ثم أثناء جمهورية بون في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

بالكيفية عينها –[التي يؤوّل بها فيبر النزعة الفوضوية (التي لا يأخذها في الأصل أبدا محمل الجد)] فإن رؤيته عن النظرية الاشتراكية، تقع داخل إشكالية هي من اختصاص سوسيولوجيا الدولة: اعتمادا على القرابة السوسيولوجية بين الرأسمالية والبيروقراطية، ومعرفة ما إذا كانت الاشتراكية، ستمنح إمكانية تجاوز هذه الأخيرة. لا يتوقع ماكس فيبر أبدا شيئا من هذا القبيل، بل بالعكس: ففي الوقت الذي يظل فيه الموظفون الحكوميون-السياسيون وموظفو الاقتصاد الخاص في الرأسمالية، ككائنات منفصلة ويتمالكون أنفسهم، بشكل تبادلي على الدوام، فإن نموذجي البيروقراطية التي تسود تحت لواء الاشتراكية، سيشكلان جسما موحدا، لهما مصالح تضامنية وليس بوسعنا مطلقا أن نسيطر عليهما[66]. يتصور فيبر العلاقة القائمة بين سلطة الدولة وسلطة الاقتصاد الخاص، كنوع من الفصل بين السلطات الذي يعتقد أنه يشكل الضمانة الفريدة والوحيدة التي تمكن القوتين (موظفو الإدارة البيروقراطية وأصحاب الرأسمال) من التضامن التبادلي ولا تتحولان إلى سلطتين مطلقتين. تعتبر الاشتراكية في هذا المنظور، بمثابة عملية قضاء على هذا الفصل بين السلطات، يثقل بنتائجه كما بتهديداته: وستسود بيروقراطية الدولة بمفردها، إذا تم القضاء على الرأسمالية الخاصة[67]. وخلف الاشتراكية، سيكون هذا هو التشريح المتبصر الذي يقدمه على مستوى سوسيولوجيا الدولة، ولا يتستر سوى: الحدث الموضوعي من سيرورة البيروقراطية العامة[68].

لقد أثبت التاريخ هذا الحكم الذي أطلقه فيبر عام 1918 وقتما لم يمر على إنشاء الدولة الاشتراكية الأولى، سوى ستة أشهر. فقد أفرزت الدول الاشتراكية في

---

(66) –Weber, M. (1984), Zur Politik im Weltkrieg. Schriften und Reden (1914-1918), Tübingen, Ed. par W. J. en collaboration avec G. Hübinger,

(67) –Weber (1971), op. Cite, p. 332.

(68) –Ibid, p. 330.

القرن العشرين، بيروقراطيات عديدة تجاوزت من بعيد، في بنيتها الاستبدادية والكليانية، كافة الدول البيروقراطية عبر التاريخ. وهي تعطي ربما للرؤية المتوعدة، بشأن "بيوت الاستعباد" شكل ظاهرة محببة للنفس. وليس من المصادفة في شيء إذن، أن يستلهم كثير من منظري ومحللي بيروقراطيات أوروبا الشرقية، أفكارهم، مفاهيمهم ونظرياتهم من مواقف ومفاهيم ماكس فيبر(69). إذ لم يتوقع مثله أحد بالتأكيد وبشكل واضح تماما، عواقب هذه التجربة الإنسانية التي انطلقت منذ عام 1917 وانهارت بكيفية درامية عام 1989 إثر سقوط جدار برلين. فقد تنبأ فيبر منذ سنة 1894، بأنها ستؤول لا محالة إلى طغيان وتسلطية فاضحين للدولة: "سيوثق التنظيم الاشتراكي، كل فرد بسلك (حبل) وسيعمل على ربط هذه الأسلاك (الخيوط) بين أيادي إدارة مركزية ستوجه عندئذ، كل فرد الوجهة التي تعتقد أنه يمكنها أن توظفه فيها بالكيفية الأنسب بمقياس معارفها"(70)؛ إنها كلمات تنبؤية.

أولا، لم يتأثر ماكس فيبر هنا ولا لاحقا، بعاطفة أولية مضادة للاشتراكية. لكن، ما يصدم في تحليله هو بالطبع، التوقع المحايد والجلي الذي أطلقه في منظور سوسيولوجيا الدولة، بشأن عواقب الاشتراكية. ثانيا، لقد شرح فريدريك نيتشه مسبقا، منذ ثماني سنوات من قبل -بنظرة ثاقبة أيضا عن الدولة"، كيف أن "التبعية" التي كانت تسود "داخل دولة [...] الموظفين...ستتضاعف أكثر تحت النظام الاشتراكي(71). فقد كتب هذا الأخير، أن الاشتراكية كانت الأخ الأكبر والهائل للاستبدادية التي تحتضر، وإذن: "فهي رجعية بالمعنى العميق جدا" للعبارة. وذلك، لأنها ترغب في بلوغ القوة الدولاتية إلى درجة الكمال. وأن الاستبدادية فقط هي التي امتلكتها، وهي تزايد حتى على الماضي -التاريخي- بحيث أنها تستهدف الإبادة الخالصة والبسيطة للفرد

---

(69)- أنظر كتاب ريبلاي (Ripley, Th. H. (1990), «Political Legitimacy under Mono-organisational Socialism», in id., The Changing Soviet System, Aldershot, pp. 155-182) وبالأخص الصفحة (p. 66) وأيضا في كتاب هيرزوفيتش (Hirszowicz, M. (1980), The Bureaucratic Leviathan. A Study in the Sociology of Communism, Oxford, p. 144.

(70)- Weber (1988), op. Cite, p. 273.

(71) -Nietzsche, F. (1988), Œuvres complètes, vol. III, Paris, Ed. Gallimard, p. 265 (§ 441).

[...]"[72]. وتبرز القرابة الفكرية والروحية بين كل من فيبر ونيتشه، مرة أخرى هنا. في مسألة الدول، ينظر هذان المفكران إلى الاشتراكية على أنها تعدّد دليليُ لبيروقراطية الدولة. ويعتبرها كل منهما أصل إلغاء مبدأ الفصل بين السلطات الذي تترتب عنه عواقب وخيمة. ويتنبآن معا بالنتائج المهلكة على الفرد من الجهاز المركزي الاستبدادي. يلقي فيبر بالتأكيد، في الغالب نظرة متشائمة على المستقبل، لكنه رافع في شهر نوفمبر 1918 عن قناعة متفائلة: إن البلشفية هي دكتاتورية عسكرية، مثلها مثل غيرها وستنهار كغيرها"[73]. لكن، ذلك لم يتحقق سوى، بعد ستين سنة.

II- إشكاليات ماكس فيبر

عندما تساءل ماكس فيبر، بشأن مستقبل ومصير الدولة، عن إمكانية التحكم ومراقبة بيروقراطية الدولة، فهو يكون بذلك قد استعاد جميع المسائل الأخرى -حول تلك القضية- التي يطرحها كافة نقاد البيروقراطية، من دون استثناء. لكن، دون ريب، فقد تمت صياغتها من طرف جوزيف أولزوفسكي بشكل متميز: "كيف يجب علينا أن نتصارع مع البيروقراطية ؟"[74]. يعتقد ف. هيجل أن الاحتماء ضد تطرف السلطة و"تعسف" الموظفين يكمن من جهة، في "الرقابة التي تمارس من أعلى" من قبل مبادئ "التنظيم الهرمي" و"مسؤولياتهم" وفي الرقابة الممارسة من أسفل، بواسطة كفاءات "البلديات والطوائف"[75]، من جهة أخرى. لقد كان هذا الحل "الفدرالي" حاضرا، في ذهن هنريك فون تريتشك (Heinrich von Treitschke, 1834-1896) هو أيضا، عندما اعتقد بأن: "استقلال المقاطعات القوية" وحده، سيشكل حماية "ضد أوتوقراطية البيروقراطية"[76]. وحسب روبرت فون موهل، يمكننا أن نحد من جبروت سلطة

---

(72)- Ibid., p. 283 (§ 473).

(73)- يمثل ذلك، عرض حال أو موازنة يقيمها في خطابه في 4 نوفمبر 1918، حول "النظام السياسي الجديد لألمانيا" (Weber, M. (1988), op. cite, p. 365).

(74)- Olszewski (1904), op. cite, p. 273.

(75) -Hegel (1988), op. cite, p. 303.

(76) -Treitschke, H. von (1903), Historische und politische Aufsätze, vol. 2, 6e Ed., Leipzig, p. 385.

البيروقراطية مبدئيا، عن طريق تقديم اقتراحات عملية، من أجل إجراء مجموعة من الإصلاحات التي يقوم بها "العلم". ثانيا، بواسطة تحرير البيروقراطية من سلطة الدولة. وثالثا، عن طريق احترافية الموظفين[77]. أما بشأن البريطاني جون ستيوارت ميل، فهو يطالب من جانبه، بقطع كفاءات البيروقراطية وإخضاعها: "للنقد المتفطن، من قبل هيئة تتمتع بسلطة معادلة وخارجية عن الحكومة". لكنه، لم يكشف مع ذلك، عن ماهية تلك "السلطة" التي يتعلق بها الأمر[78].

وفي الوقت الذي تلاشت فيه كافة اقتراحات مفكري القرن 19م، في شكل مفهومات غامضة، فقد انهمك جوزيف أولزويفسكي لأول مرة، في إعداد مشروع مفهوم مكتمل الصياغة ذي مظهر "جد حديث"، يستهدف "تبسيط القانون المادي والصوري" ويقطع مع الهوس الذي يدفع حتى الآن إلى تعقيد بناء الآلة الإدارية، باختصار: "تبسيط الآلة الإدارية"[79]. لكن، بما أنه كان من الواجب من جديد، إنشاء "سلسلة كاملة أخرى من الأجهزة والمؤسسات" التي تضمن مراقبة البيروقراطية وزيادة على ذلك، كمية من المبادئ وتستدعي هذه الأخيرة، مجموعة من الشروحات والتعليقات؛ فقد كان على بينة من حقيقة أن ضبط البيروقراطية غير ممكن، سوى بتكلفة بيروقراطية إضافية. ولم يمكنه إذن، سوى أن يستخلص هذه العبرة الاستسلامية، طالما أن الدولة [...] تظل موجودة، يجب عليها إذن أن توفر وظائف وموظفين. وسيمارس هؤلاء الموظفين، دون ريب ودائما، تأثيرا ذي دلالة على مصير المجتمع للأسوأ كما للأحسن"[80].

لا تمثل أطروحة ماكس فيبر حول الطابع الحتمي للبيروقراطية وحسب، محصلة لدراساته حول سوسيولوجيا السلطة. بل إنها تعكس أيضا الرأي السائد، في زمنه. إنه كان يدرك دون ريب، طبيعة المفاهيم المقترحة لضبط البيروقراطية، لكن أيضا مخرجاتها: الرقابة "من أعلى"؟ ولكن لن يقود ذلك، سوى إلى استكمال البيروقراطية.

---

(77) -Mohl (1962), op. Cite, pp. 114 et 123.

(78) -Mill (1974 [1859]), op. Cite, p. 155.

(79) -Olszewski (1904), op. Cite, p. 278.

(80) -Ibid., p. 59 et 280.

هل ستكون الرقابة "من أسفل" بواسطة اللامركزية، أم ستكون عن طريق النظام الفدرالي ؟ لن يكون ذلك عدا ضبطا يمارس من قبل هيئات بيروقراطية هي أيضا. أم سيكون الضبط بواسطة العلم ؟ هذا يعني، ضبطا تنتجه إحدى المؤسسات الأكثر بيروقراطية التي يمكن تخيلها. هكذا، فإن الحل الذي يقترحه ماكس فيبر، لا يمكنه إذن أن يكون سوى أحد الحلول التي قدمها أولئك الذين سبقوه. لكنه كان يراهن على مؤسسة أخرى، لم تكن أدوات ضبطها قد تشكلت بعد؛ إبان القرن 19م: إنها مؤسسة البرلمان التي يعتبرها "ضرورية"، بوصفها "جهاز ضبط للموظفين"[81] والتي تسمح حسب اعتقاده –[نتيجة تمتعها بحق التحري]– بمراقبة دائمة للبيروقراطية[82].

لكن، البرلمان ليس هو أيضا سوى سلاحا منهكا، جراء المعركة من أجل البيروقراطية، طالما أن: "الوسيلة الرئيسية لسلطة الوظيفة العامة، هي أنها تحول المعارف التي ترتبط بالخدمة إلى معرفة سرية" و"وسيلة لصيانة الإدارة ضد الرقابة"[83]. إضافة إلى ذلك، وجب عليه أن يعترف بأن المؤسسات التي تحدد عمل البرلمان والأحزاب، تخضع هي بدورها إلى مصير حتمي: إنها مستسلمة للبيروقراطية، كما هو شأن جهاز الدولة"[84]. يمكننا أن نتأسف من أن فيبر، [ذلك المحلل الرئيسي للبيروقراطية في القرن العشرين] لم يتمكن من أن يقترح حلا نهائيا لتسوية هذه القضية التي يحس هو نفسه، بثقل وطأتها على المجتمع. لكن، واقعيته المتشائمة هي على أية حال وبالتأكيد أكثر صدقا، طالما أن النشاط في الخواء وفزع اللجان البيروقراطية، بكونها مضادة للبيروقراطية، هي التي سنشهدها تسود في أيامنا هذه.

لا نعثر إذن عند فيبر على إجابة شافية، عن مشكلة الدولة البيروقراطية، لكننا نعثر دون ريب على سلسلة من الإشكاليات. إنها في الغالب إشكاليات بليغة وأكثر أهمية من الأجوبة. لأنه كما كان يقول، أثناء المؤتمر الألماني الأول للسوسيولوجيين: "سادتي، إن صياغة الإشكاليات الفعلية التي يجب علينا إعدادها، تشكل في الحقيقة

(81) -Weber (1971), op. Cite, p. 400.
(82) -Ibid, p. 354.
(83) -Ibid, p. 353.
(84) -Ibid, p. 402.

المهمة العلمية الحاسمة"[85]. وهذه المهمة، لم يفتأ أبدا يضطلع بها. وأثناء مؤتمر الجمعية من أجل السياسية الاجتماعية عام 1905، فقد اعترف بأن: "المسألة الوحيدة" التي تشغله هي معرفة ما سيصبح عليه الرجال -["من وجهة النظر الطباعية"]- داخل الدولة البيروقراطية، في مواجهة إحساسهم بالاستبداد وواقع أن يصبحوا منظمين، محكومين ومقيدين" هذا كل شيء تقدمه: "الدولة الراهنة"[86]. أربع سنوات من بعد، وأمام "الطابع الحتمي لتقدم ومكننة البيروقراطية"، فقد دقق إشكاليته على المنوال التالي: "المسألة التي تشغلنا ليست: كيف يمكن تغيير شيء ما إزاء هذا التطور ؟ (لأن هذا لا يمكننا تحقيقه)، لكن: ماذا يترتب عن ذلك ؟"[87]. إنه يقدم لنا هنا الإجابة عن السؤال الذي طرحه منذ أربع سنوات سبقت وتركه معلقا، من دون إجابة: في الدولة البيروقراطية، يبدو أن الناس يكونون في "حاجة ماسة إلى "نظام" ونظام فقط. إنهم يصبحون عصبيين وخونة في اللحظة التي يترنح فيها هذا النظام. ويبدون مضطربين، عندما يقتلعون من تكيّفهم الحصري مع هذا النظام". ويتمثل "سؤاله المركزي" في معرفة: "ماذا سيمكننا فعله، من أجل معارضة ومواجهة هذه الآلية"، للاحتماء ضد "هذه الاستبدادية من مثل بيروقراطية الوجود"[88].

إن الأمر لذو دلالة أن يعترف فيبر ذاته، بأن: "الإجابة عن هذه المسألة"، "لم تعد اليوم تعني هذا المقام". كل مرة يطرح فيها مسألة صيانة الحرية والفردانية في الدولة البيروقراطية، فإن أفكاره تتوقف فجأة، حول الملاحظة التي وفقا لها أن: "الإجابة لم تعد تعني اليوم هذا المقام" أو أنها "لا تهم هذه المرة". نلاحظ ذلك أيضا عندما يتساءل، كيف يمكن: "في مواجهة كل هذا القوة التي تنزع نحو البيروقراطية، أن تظل هناك إمكانية وحسب " لحماية "بعض البقايا؛ بأي معنى من معاني، من حرية الحركة "الفردانية"[89]. يعتقد فيبر أن هذا التقدم أمر محتوم. ومن الواضح في نظره، أنه لا يوجد أمل في

[85]- Weber (1988), op. Cite, p. 433.
[86] -Ibid, p. 396.
[87] -Ibid, p. 395.
[88] -Ibid, p. 414.
[89] -Weber (1971), op. Cite, p. 333.

الإنقاذ والخلاص. وبالتالي، فإنه لا يعرف إذن أبدا، إجابة عن هذا السؤال. ولا نجد بين طيات أثره، على أية حال، أية علامة تشهد على وجود تلك الإجابة. يجب إذن، أن ننطلق من المسلمة التي تقول: أن اكتشافاته الخاصة، ستقدم لنا إجابة لم تعد صالحة: إذا كانت البيروقراطية بمثابة حتمية، فإن ذلك يصلح أيضا بصدد نتائجها، القضاء على الفردانية وفقدان الحرية. هذا هو السبب الذي من أجله، يستبعد فيبر إمكانية معرفة: "كيف يمكن تغيير شيء ما في هذا التطور" ويخصص شغله الشاغل للمسألة الوحيدة التي تهمه، وهي مسألة عواقب ذلك التطور. وتوجه هذه الإشكالية، تأويل فيبر للدولة البيروقراطية الحديثة.

تتعلق الإشكاليات التي نستخرجها هنا دون استثناء، بظاهرة نوعية. وفي أيامنا هذه، لا يتعلق الأمر إذن بالمساهمة في النقاش المحموم الذي يسود ويستهدف تحديد مباحث وإشكاليات فيبر التي انكب عليها حشد هائل من "المختصين" في فيبر، منذ سنوات 1980-1990[90]. أما الجدال الذي يتناول مسألة معرفة إن وجدت هناك إشكالية معينة، تنظم وتوجه كامل أثر فيبر، فهو يتسم بخصائص عراك ملاكمة، وقد ظل بمثابة مجموعة من الأوهام. لا يقوم فيبر وحسب، بتحليل موضوعات البحوث المختلفة في مظاهر مختلفة، لكنه يطبق أيضا كما رأينا ذلك، على كل موضوع في ذاته (مثل موضوع البيروقراطية) عددا من الإشكاليات المتنوعة. ومع ذلك، تتقاطع هذه الأخيرة كلها في توجه مشترك: عندما يطلب كيف يمكن حماية الفردانية والحرية وتقليص سلطة البيروقراطية [لا يوجد أدنى ريب في الحقيقة] أن الأمر كان يتعلق بوجهات نظر ليبرالية. يتموقع ماكس فيبر، في تقليد روبرت فون موهل الذي يعتقد أن: "تقرير المصير الذاتي للفرد" مهدد في إطار الدولة البيروقراطية[91]. كما يتموقع أيضا في تقليد كل من ألكسيس دو توكفيل وجون ستيوارت ميل؛ اللذان تكون الحرية عندهما مهددة في الدولة البيروقراطية. إذا كانت الارتكاسات التاريخية عند فيبر،

[90] -Hennis, W. (1987), Max Webers Fragestellung. Studien zur Biographie des Werks, Tübingen.

[91] -Mohl (1962), op. cite, p. 112.

حول نشأة الدولة الحديثة، تهدف الكشف عن تقدم الديمقراطية، فإن تحليله للدولة التي سادت في زمنه، ينبع من مسألة معرفة، كيف يمكن تحديد وضبط البيروقراطية.

لقد اعتقد ستيفان بروار (Stefan Breuer) مع ذلك، بأن: "كامل النظرية السياسية الفيبرية" قد: "تشكلت من أجل أن تجيب عن سؤال التالي: كيف يمكن أن ننتج ما يكفي من الطاقة السياسية للإبقاء على البيروقراطية، في مركز الأداة البسيطة ووضع حد للديناميكية الارتكاسية التي تطبعها؟". لكن، ما يغيب مع ذلك عند ماكس فيبر، هو هذا التفاؤل الليبرالي الذي يرمي إلى تثبيت حدود البيروقراطية، بواسطة المعرفة العلمية وتفكيك الدولة والحد من صلاحياتها. لقد شكلت هذه التصورات الليبرالية [التي طورها كل من روبرت فون موهل وجون ستيوارت ميل] حسب وجهة نظر ماكس فيبر، مجموعة أضغاث أحلام...

المبحث السادس

إشكالية البيروقراطية بين فيبر وهاينز

يتعارض فكر المؤرخ أوتو هاينز (Otto Hintze, 1861-1940) والسوسيولوجي ماكس فيبر إلى درجة كبيرة، سواء من حيث أثرهما العلمي، توجهاتهما السياسية كما شخصيتيهما. ومن الوهلة الأولى، يتوقع أن نحصل على القليل من المقارنة بين هذا وذاك[1]. إن تكوينهما الجامعي كما نشاطهما المهني والعلمي، يربطهما بميادين علمية مختلفة. لكن مع ذلك، فقد كشفت كتاباتهما على التوالي، أن السوسيولوجيا والعلم التاريخي: يغطيان بعضهما بشكل واسع[2]، استنادا إلى عبارة هاينز ذاته. ومهما بدا العمل التاريخي-المقارن عند هاينز، هائلا من حيث مداه، مقارنة بالمؤرخين الذين اعتادوا في الغالب على التخصص الضيق، فهو مع ذلك يظل عملا متراجعا مقارنة بأعمال ماكس فيبر، سواء من حيث اتساع وجهة النظر، كما من حيث الطابع الكوني. صحيح أن هاذين الجهبذين اللذين ولدا بين 1861-1864، ينتميان كلاهما إلى جيل، يشكل توحيد الإمبراطورية الجرمانية عندهما في الوقت ذاته، ذكرى طفولة وماضيا بطوليا. فقد عايش فيبر الذي توفي عام 1920 شيئا ما، عصر الإمبراطورية الذي طبعه في العمق. ومن جهته، فقد اتسمت حياة هاينز بانخراطه بحزم، في قضايا المجتمع وسياسة الإمبراطورية (كما هو حال فيبر). وحظي بفترة أرحب عرف فيها حقبة جديدة من الإبداع التي حاول أثناءها، أن يتغلب على

---

(1)- يتعلق الأمر بالصيغة المعادة، من مداخلة قدمها في مؤتمر يحمل عنوان أوتو هاينز والعلم التاريخي الحديث («Otto Hintze et la science historique moderne»)، المنتظم أيام 24-26 أفريل 1980، في مدينة برلين بمناسبة الذكرى الأربعين من وفاة أتو هاينز- تحت إشراف الأساتذة أوتو بوش وميكال إرب (Otto Büsch et Michael Erbe) .

(2) -Hintze, O. (1964), Gesammelte Abhandlungen, vol. 2: Soziologie und Geschichte, Göttingen, Ed. G. Oestreich, p. 251.

تجربة الهزيمة وتغيير النظام بين سنتي 1918-1919 الذي تأثر به كثيرا. وقد نشر حتى عام 1933 وتوفي سنة 1940[3].

I- أفكار مشتركة عن البيروقراطية

رغم اختلافهما الظاهري، كان هاينز وفيبر يتقاسمان نقطة جوهرية مشتركة: اهتماماتهما بالوظيفة العامة وبالبيروقراطية[4]. سنحاول في الأفكار والتحليلات التي ستلي أن نوضح هذا القاسم المشترك والتقارب على هذا الأساس ونقوم بتحليل ما يميز تفكيرهما، بكيفية تجيب على طموحين اثنين:

1. البيروقراطية. يكشف اهتمام كل من فيبر وهاينز بالبيروقراطية إلى أي مدى عرف المفكران، كيف يتغذيان من تجارب مركزية تتعلق ببيئتهما الاجتماعية والسياسية، وجعلاها خصبة بالنسبة لعملهما. وساهما في تكوين سلطتهما الفكرية، ليس

[3]- في شكل مدخل، أنظر كتاب موصون (Mommsen, W. J. (1974a), Max Weber. Gesellschaft, Politik und Geschichte, Francfort) وبشكل خاص الصفحات (pp. 97-143 et pp. 182-232) زيادة على المؤلفات المشار إليها في هذه المقالة الأخيرة. أنظر في البداية، التعليقات الغنية حول هاينز التي قدمها شيادر (Schieder, Th. (1963), Rezension zu Oestreichs Neuausgabe der Hintze'schen Gesammelten Abhandlungen, Der Staat, n° 2, pp. 109-112). أنظر أيضا ما قدمه ف. جلبار (F. Gilbert) بشأن اختيار نصوص هاينز التي كتبها بالإنجليزية (Gilbert, F. (1975), «Otto Hintze», in id., The Historical Essays of Otto Hintze, New-York, pp. 3-30). والمؤلف الجماعي الذي أشرف عليه أ. بوش وم. إرب (O. Büsch et M. Erbe) الذي يتضمن المساهمات في المؤتمر المشار إليه، في الكلمة الأولى. أنظر أيضا كتاب شلاير (Schleier, H. (1975), Die bürgerliche deutsche Geschichtsschreibung der Weimarer Republik, Berlin) وبشكل خاص الصفحات (pp. 272-302) ومن بينها تلك التي تتعلق بهاينز.

[4]- كانت لتلك البحوث مراكز اهتمام أخرى مشتركة، من بينها ذلك الذي يتعلق بخصوصيات تاريخ المجتمعات الغربية في مقارنة عالمية أو بصدد التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأديان. إنهما يتقاطعان أيضا، حول مسألة أن أبحاثهما الإمبيريقية للأفكار النظرية-المنهجية التي لا تصف دوما بدقة، ممارستهما للبحث. أنظر كتاب فيبر (Weber, M. (1965), Essais sur la théorie de la science, trad. par Julien Freund, Paris, Ed. Plon.) والكتابات المطابقة، في كتاب هاينز (Hintze (1964), op. cite, p. 315).

وحسب عبر العديد من منشوراتهما المتعلقة بالمسائل الراهنية، لكن أيضا في قلب عملهما العلمي. من المتعارف عليه، أن الاتجاه نحو المنظمة البيروقراطية، قد احتد تدريجيا في البلدان الصناعية المتقدمة في العقود الأخيرة من القرن 19م وفي العشريات الأولى من القرن العشرين. وسيدعم هذا الاتجاه، دور البنيات الدولاتية وفي البداية، بنية الإدارة في ضبط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. صار منحى الدولة المتدخلة أكثر فأكثر جسارة وحيوية. وتشكلت التنظيمات الاقتصادية (الشركات الكبيرة، التجمعات، الكارتلات) كجزر بنية بيروقراطية في محيط العلاقات الاقتصادية للسوق. وهو ما عمل على تعديل تلك العلاقات نفسها. ويتطور هذا الاتجاه نحو بنينة المصالح البيروقراطية بسرعة، حيث تحولت الإمبراطورية إلى جنة (إلدورادو) لجماعات المصلحة: صارت 'المنظمة' («Organisation») إحدى الكلمات الضابطة في تلك اللحظة. وكردة فعل إزاء هذا الوضع، فقد تطورت أشكال المعارضة الجديدة التي تنتقد اتجاهات المنظمة والسيرورة البيروقراطية، بين الطبقات الوسطى التقليدية، حركات الشباب والمعارضات النقابية والعمالية[5].

لم تظهر هذه الاتجاهات نحو التنظيم والسيرورة البيروقراطية، مبكرا وبشكل أقوى في مكان آخر، سوى في ألمانيا. هنا بالفعل، برزت هذه الاتجاهات الحديثة صوب السيرورة البيروقراطية [التي تجلت بعد ذلك، في الولايات المتحدة، بريطانيا وغيرهما] التي قابلت التقاليد البيروقراطية الهرمة، الحيوية والقوية تقليديا وسهلت من عملية توطينها. بينما كان الأمر على خلاف ذلك، في الولايات المتحدة وبريطانيا، أين كانت التقاليد البيروقراطية ما قبل الصناعية غائبة فيهما، بشكل كبير. وفرضت الاتجاهات

---

(5)- Naumann, F. (1966) [1906], «Neudeutsche Wirtschaftspolitik", in (id.: Werke, Ed. par Th. Schieder, vol. 3, Cologne / Opladen. وأنظر تحديدا الصفحات (pp. 19-35). وأخيرا كتاب ي. كوكا (Kocka, J. (1980a), «Organisierter Kapitalismus im Kaiserreich ?», in Historische Zeitschrift, n° 230, pp. 613-631).

الحديثة نحو التنظيم البيروقراطي نفسها، بكيفية مترددة وغير مكتملة[6]. وبالقدر الذي كانت تعالج فيه [بكيفية معمقة جدا] مشكلات البيروقراطية وسيرورة البيروقراطية في الحقول العلمية المختلفة، فإن أعمال فيبر وهاينز لم تعكس وحسب، تجربة أساسية في زمنهما، لكنها أبعد من ذلك، قد عكست ظاهرة رئيسية تجلت بالخصوص، مبكرا وبكيفية حادة نسبيا في ألمانيا [ولا تزال تستمر في ممارسة تأثيرها في وقتنا] في شكل مختلف ومضخم. يمكننا إذن، عن طريق دراسة بيروقراطية هاينز وفيبر، أن نأمل في اكتشاف جانب مركزي من تفكيرهما، حيث تتقاطع فيه، تجاربهما المعاشة وأعمالهما العلمية. يعتبر ذلك بمثابة بعد آخر، يمنح عمل هذين الكاتبين الكبيرين راهنية خاصة.

2. الموظفون. تحتل مشكلة الموظفين والبيروقراطية، مركزا مفتاحيا في أعمال هاينز وفيبر. من الممكن إذن، وانطلاقا من هذا الموضوع، أن نفكك الشفرة ونفهم بكيفية مقارنة الخصوصيات الجوهرية في أثر كل منهما[7]. وانطلاقا من الطريقة التي يعالج بها كل منهما إشكالية البيروقراطية، نريد أن نبين كيف أن أحدهما كما الآخر، يمزجان بين قضايا الالتزام السياسي، نقد أزمة زمنهما (بالمعنى الواسع)، المصالح العلمية والعمل الأكاديمي[8]. مثلما سنقوم بتبيان ذلك، هناك علاقة تبادلية وثيقة

---

(6)- Kocka, J. (1981), «Capitalism and Bureaucracy in German Industrialization», in Economic History Review, n° 34, pp. 453-468 حيث نعثر على نصوص أخرى، حول هذا الموضوع. في المنظورات التي نوقشت هنا، لا يبدو التمييز واضحا بين التطور الألماني والتطور الفرنسي. ذلك أن تشكل البيروقراطيات العمومية في فرنسا، قد سبقت حركة التصنيع أيضا. لكن، التقليد البيروقراطي تم كسره في فرنسا بالثورة، على الأقل من وجهة نظر تاريخ الأيديولوجيات والذهنيات. ولم تحقق مطلقا هذا النجاح ولم تكن جد قوية، سوى في ألمانيا البروسية.

(7)- هذا ما يتطلب بالطبع، ضرورة التخلي عن نقاط مقارنة أخرى ممكنة، تضع في الواجهة أجزاء أخرى من أعمالهما.

(8)- إن أنصار 'الموضوعية الخالصة' والنقاد المجادلون للعلم التاريخي المنخرط في الممارسة، أمثال طوماس نيبرداي (Thomas Nipperdey) يفضلون الانتساب إلى ماكس فيبر، مع تحاشي -بعناية- وصم أوتو هاينز، بوصفه مثالا من 'هذا التاريخي النقدي' الذي يرفضونه. يمكنهم مع ذلك، أن يتخذوا مستوى الحدة والوعي الذي يمزج به، هذان المفكران (اللذان يعتبران بالقدر ذاته من بين 'المثقفين الملتزمين سياسيا) في ظل الإمبراطورية الفلهلمينية، التجارب المعاصرة، الالتزام السياسي

بين فهمهما المتباين للبيروقراطية والسياسة وأولويتهما السياسية من جهة، والخصائص النظرية الأساسية والأسس المنهجية في عملهما العلمي، من جهة أخرى. وفيما سيلي، سنقارن بالأساس، عمل فيبر مع النصوص التي كتبها هاينز، حتى عام 1920. سننطلق من المبحث الذي نعالج فيه تباين المواقف بين كل من فيبر وهاينز، إزاء الموظفين والسياسة المطبقة في ظل الإمبراطورية الجرمانية.

II- مركز الموظفين والبيروقراطية

إلى غاية سنة 1914 نكتشف في قلب أبحاث هاينز، اهتمام هذا العلامة بموضوع التاريخ الإداري والدستوري في بروسيا (Prussie) أساسا في القرنين 17-18م. انطلاقا من هنا، فقد سلك هذا الأخير، ثلاثة سبل بحث. من جهة، فقد عمل بكيفية مقارنة على دول أوروبية أخرى وتابع مشروع ألتاريخ الدستوري والإداري للعالم الدولاتي الحديث، بحيث اكتست فيها حالة تاريخ بروسيا حتى بداية الحرب العالمية الأولى، قيمة براديجماتية في نظره[9]. من جهة أخرى، فقد انغمس في دراسة

والعمل العلمي المتخصص. ربما يمكن الاستفادة من هذه الفسحة التاريخية للعلوم، للاتفاق حول حقيقة أن الالتزام السياسي والنجاح، في ميدان العمل العلمي، يسيران في الغالب جنبا إلى جنب. بحيث لا يقلق أحدهما الآخر ويمكنهما حتى، في ظل بعض الشروط، أن يحفزا بعضهما بشكل تبادلي. ويجب الابتعاد عن محاولة تحديد مقياس الموضوعية (الذي من المستحيل من جهة أخرى، التخلي عنه) بكيفية جد صلبة، بحيث لا يصف أية ممارسة علمية أو ربما مرغوب فيها. في هذا الصدد أنظر كتاب نيبرداي (Nipperdey, Th. (1980), «Geschichte als Aufklärung», in Die Zeit, n° 9, 22 février, p. 16). وحول مشكلة الالتزام السياسي، أنظر أولا (Bruch, R. vom (1980), Wissenschaft, Politik und öffentliche Meinung. Gelehrtenpolitik im Wilhelminischen Deutschland (1890-1914), Husum) ثم بعد ذلك، كتاب ج. شميد (Schmidt G. (1964), Deutscher Historismus und der Übergang zur parlamentarischen Demokratie. Untersuchungen zu den politischen Gedanken von Meinecke, Troeltsch, Max Weber, Lübeck).

(9)- بحسب ترجمة أهدافه في هاينز (Hintze, O. (1914), «Antrittsrede in der Preußischen Akademie der Wissenschaften», Sitzungsberichte, Berlin, pp. 744-747) وكذلك، أبحاثه المقتصرة جدا على بروسيا في مؤلف هاينز (Hintze, O. (1967), Gesammelte Abhandlungen, vol. 3, Regierung und Verwaltung,

التاريخ الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي لبروسيا، عندما بحث عن الشروط والمقاومات، الآثار والتأثيرات الجانبية التي ترتبت عن النشاط الإداري المتعدد الأوجه، في بداية الأزمنة الحديثة. وبقدر ما يعتبر الملك والبيروقراطية في العهد القديم، هما المبادران والمحركان الأساسيان في عملية التحديث الاجتماعي، فإن التاريخ الإداري والدستوري على طريقة هاينز، يمكنه أن يفضي إلى تاريخ اجتماعي عام، على الأقل طالما يتم الاحتفاظ: "بوجهة النظر الإدارية" كمنظور[10]. وأخيرا، فقد مدد هاينز أكثر فأكثر دراسته للتاريخ الدستوري والإداري في القرن 19م ومزجه مع تحليلات العلم السياسي، التفصيلية والموجهة نحو الأحداث الحينية[11].

في إطار هذا العمل الباهر، فقد تشكل المنظور الهاينزي عن البيروقراطية والحكم المتعلق بالعلاقة بين البيروقراطية والسياسة، في ظل الإمبراطورية. وانطلاقا من المثال البروسي، درس الوظيفة العامة الحديثة التي تعتبر في الوقت ذاته، كمؤسسة وكجماعة اجتماعية. فقد حدد هاينز، عدة سنوات قبل ماكس فيبر، العديد من خصائصها التي لخصها فيبر بعد ذلك، في نموذجه المثالي (idéaltype) عن "البيروقراطية" من حيث درجة الدقة والتعميم. من بين تلك الخصائص، نذكر: علاقة الواجب والوفاء العمومي والقانون بين الموظف والدولة (مقابل العلاقة البسيطة في عقد العمل)؛ مبدأ "الشخص الكامل"؛ لحظة الممارسة المفوضة للسلطة، التوظيف مدى

(Ed. par G. Oestreich, Göttingen. وكذلك مطالعة المقدمة الهامة التي كتبها ج. أوستريش (G. Oestreich: «Otto Hintze und die Verwaltungsgeschichte»). في كتاباته المتأخرة، بشأن المقارنة التاريخية للدساتير، من الواضح أن النموذج البروسي يترك مقدمة الساحة. وهذا واضح، بشكل خاص في هاينز (Hintze (1962) [1931b) خاصة الصفحة (p. 478). أنظر أيضا كتابه (Hintze (1962, op. cite).

[10]- أنظر بالخصوص المؤلف الجماعي (Collectif (1892), Die Preußische Seidenindustrie im 18. Jahrhundert und ihre Begründung durch Friedrich den Großen (Acta Borussica, Seidenindustrie, III), Berlin) ويتحفظ، الكتاب الذي نشر بمناسبة مرور 500 سنة، من حكم عائلة (Hohenzollern) على مقاطعة (Brandebourg) في كتاب هاينز (Hintze, O. (1915b), Die Hohenzollern und ihr Werk. 500 Jahre vaterländische Geschichte, réimpr. 1979, Berlin).

[11]- أنظر بشكل رئيسي (Hintze (1962), op. cite). .

الحياة، الأمن، الشرف، الأجر والجوانب الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى من قانون الموظف، خاصة مبدأ إلزامية ممارسة عهدته وتجرده من المصالح الاقتصادية. لكنه أهمل مع ذلك، ثلاث خصائص هامة، أدخلت بعد ذلك في النموذج الفيبري: البنية الهرمية الخالصة، تنمية التخصص، كما التكوين المتخصص والاختبارات الأولية من أجل التعيين في معظم مناصب الموظفين. وعليه، فإذا كان هاينز قد ركز على سمات الموظف التي تتمثل في: "الاستقامة، الشعور بالواجب، الحماسة اللامبالية، الحس المدني، الضمير الصارم إزاء العدالة والوفاء المطلق" فإنه مع ذلك، لم يثمن الفعالية البيروقراطية التي تعتبر خاصية مركزية عند ماكس فيبر، ولا تطبيق العقلانية بوصفها غاية في تنفيذ التعليمات (الأوامر)[12].

مبدئيا، يؤكد كل من فيبر وهاينز بجزم، على الطابع الأدواتي للبيروقراطية، كما يعتقدان أن الموظفين العموميين (في القطاع الخاص أيضا) هم أدوات هيمنة وخدمة السيد (أو المقاول)، فئة وسيطية ومعبر الحكام نحو المحكومين والمقاولين نحو العمال[13]. بهذا المعنى، حسب رأيه أيضا، لا يمكن للبيروقراطية أن تستغني عن قائد خارج البيروقراطية. في ألمانيا البروسية، كان يتعلق الأمر في المقام الأول بالملك الذي يمنحه هاينز، وفقا لذلك وظائف إدارة وتنسيق هامة، دون نسيان أن يسقط أحيانا في الوهم، بشأن الدور الحقيقي للإمبراطور غيوم الثاني (Guillaume II)[14]. لكنه كان يدرك أيضا، بفضل دراساته حول النظم المطلقة، في أوروبا ما قبل الثورة، وخاصة في

---

(12)- حسب هاينز (Hintze (1964), op. cite) وتحديدا في الصفحات (pp. 66-77). صحيح أنه كان يذكر بالاختبارات في الجزء التاريخي من الكتاب، في الصفحة (p. 90)، لكنها من بين العديد من الخصائص التاريخية-الوصفية الأخيرة. كان هاينز يدرك جيدا عيوب وأخطاء الوظيفة العامة، على سبيل المثال في الصفحات (pp. 77, 95 et 117).

(13)- Hintze (1964), op. cite, p. 69.

(14)- أنظر استعارة "السائق" (Wagenlenkerbild) في هاينز (Hintze (1962)) وفي هاينز (Hintze (1962), op. cite, p. 392). في هذا الشأن، أنظر أيضا كتاب كوهلر (Köhler (1970), op. cite, p. 125). يتناول كتاب كوهلر تفكير هاينز بدقة وبالتفصيل. ويتخلى مع ذلك في جزء كبير، عن التحليل الذي قمنا به لاحقا والرابطة القائمة، بين رؤى العالم السياسي لهاينز وبقية أثره العلمي.

بروسيا، أن الإدارة [كانت] ترتبط أكثر بالحكومة وإذن بمتابعة السلطة، أكثر مما هو شائع عنها. وحقيقة، في سياق هذا الواقع الدستوري في زمنه، لا يبدو له تحول مفهوم الخدمة إلى مفهوم سلطة: "في قمة دولة الموظفين"[15] إذن، لا عجيبا ولا قابلا للنقد بشكل خاص.

بكيفية مبطنة أكثر من كونها صريحة، يأخذ هاينز احتياطاته وابتعد عن نمط التفكير الذي يؤكد (أو بدلا من ذلك يفترض) عند فيبر على سبيل المثال، ضرورة الفصل والتمايز النوعي للإدارة الخارجية، مقارنة بالبيروقراطية والجهاز البيروقراطي. إنه يقترب [ولو أن ذلك كان بكيفية لا إرادية] من تمثل أقل ثنائية عن العلاقة بين القيادة والإدارة. وهو التمثل الذي نقابله بشكل متكرر في الفضاء الأنجلو-أمريكي (الأقل تشبعا بالبيروقراطية) ونعثر عليه في مفهوم علم التدبير ["المناجمانت" («management»)]. بالفعل، فإن هذا المفهوم، ينكر الفارق العميق بين الرأس والجهاز. وهو الفرق المركزي في المفهوم الفيبري للبيروقراطية[16]. وهكذا، توصل هاينز إلى تحليل واقعي للحكومة والإدارة، في دولة الموظفين الملكية. وأمسك بواقع وبنية الوصاية التي تتميز بسلطة هيمنة، تستقوي تدريجيا وفق مستويات متعاقبة، كلما ارتقت في مراتبها الأكثر سموا، لكن دون أن يكون هناك فارق بين القائد والجهاز[17].

يعتقد هاينز أن هذا الشكل من السلطة الملكية-البيروقراطية، يتمتع بعدد من المزايا الخاصة. حسب رأيه، في ألمانيا البروسية ولدواعي تاريخية –[لا تزال تعمل على الدوام]– فقد انتقلت القوى الأفضل منذ أمد طويل، صوب مناصب الموظفين. كان

---

[15]- أقوال مأخوذة من جرد كل من ماير (Mayer, Th. (1921), «Die Verwaltungsorganisation Maximilians I., Rezension», in Schmollers Jahrbuch, n° 45, p. 1211) وهاينز (Hintze (1964 [1911]), op. cite, p. 70.).

[16]- من الواضح أن الكتاب الأنجلو-أمريكيين، يعدون كلهم من أولئك الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار أو تفويض سلطة، وفقا لتوزيع يتجه من المدير العام إلى مدير المصلحة، الورشة، أو ربما رؤساء التحكم الذين يعتبرون جزءا من التسيير والإدارة. أنظر (Myers Harbison, F. / Myers, Ch. A. (1959), Management in the Industrial World. An International Analysis, New-York).

[17] –Hintze (1962, op. cite, pp. 316-319).

ذلك هو السبب الذي بواسطته، شكلت مسألة اختيار وزراء الحكومة من بين صفوف الموظفين، آلية انتقاء واعدة أكثر من غيرها. ونتيجة لذلك، يكون من المستحيل [فيما يتعلق بالمهارة، استقلالية الحكم، عقلية الانتماء للهيئة والموضوعية المحايدة] أن يتم تجاوز الوظيفة العمومية في ألمانيا. وهو يصف ذلك بقوله، هذا: المتوج الذي لا يقدر بثمن من التربية السياسية-العسكرية لشعبنا، منذ أزمنة الناخب الكبير. لا يمكن لهذه الخصائص المميزة للوظيفة العمومية، سوى أن تعاني من النظام البرلماني. زيادة على ذلك، فإن الحكومة الملكية-البيروقراطية، تتموقع فوق الأحزاب والمصالح الطبقية وكانت بالفعل متكيفة للسهر من أجل: إدارة صارمة من أجل تحقيق الأهداف السياسية المحددة، على المدى البعيد وتسيير السياسة والإدارة الضبطية للدولة والمجتمع، بشكل هادئ جدا[18].

ترتبط هذه الحاجة بالكامل، بالتقليد المهيمن في التفكير السياسي الذي كان سائدا في المرحلة التي تنظر إلى الملكية الدستورية ما قبل البرلمانية، كنظام مؤسساتي مستقر، ناجح ومتكيف مع المتطلبات الحديثة، يتفوق على النزعة البرلمانية الغربية، على الأقل بالنسبة لألمانيا[19]. لكن، قبل 1914 وخاصة حوالي نهاية الحرب الكونية الأولى، قدم هاينز تحفظات عن هذه المرافعة لفائدة إبقاء الوضع الدستوري للإمبراطورية على ما هو عليه. ومن جهة أخرى، فقد عثر بشكل واضح أكثر على: طموح طبيعي عند الشعب، نحو تحفيز روح التعاون في الحياة العامة [أفرزته التغيرات الحاصلة في الميدان الاجتماعي-الاقتصادي] تعيقه البنية الرخوة، المنضبطة والعسكرية-البيروقراطية في الدولة الألمانية البروسية، بحكم حرصها على مبدأ السلطة. وبالقدر ذاته، فهو يعترف أنه يشعر بوجود: نوع من التباطؤ في حياتنا

(18)- أنظر هاينز (Hintze, O. (1914), «Antrittsrede in der Preußischen Akademie der Wissenschaften», Sitzungsberichte, Berlin, p. 401) وللذهاب أبعد من ذلك، أنظر هاينز (Hintze, O. (1917a), «Die Demokratisierung der preußischen Verfassung», Europäische Staats- und Wirtschaftszeitung, n° 2, p. 455).

(19)- أنظر كتاب ريتر (Ritter, G. A. (1974), Entwicklungsprobleme des deutschen Parlamentarismus in Deutschland, Düsseldorf, p. 11).

السياسية" أو كذلك "العدوانية المسمومة للحزب الاجتماعي الديمقراطي إزاء الدولة" [التي تمثل تهديدا خطيرا، مثلما هو الموقف اللاسياسي للأحزاب، بشكل عام. يعني ذلك، حسب هاينز موقفا سياسيا لا يخضع لاعتبارات قومية] عقب توسع النظام الملكي-البيروقراطي-العسكري، في تطبيق "مبدأ السلطة" في ألمانيا.

بفعل هذه التأثيرات المزعجة في الروح المدنية، فقد ألقى هاينز قبل 1914 نظرة مصبوغة بالغيرة إزاء فرنسا، إنجلترا وأمريكا إلى حد قوله أن: "النظام الألماني لحكومة فوق الأحزاب، لم يكن سوى السبيل الوحيد المتبقي"[20]. في منظور كارل فون هاردنبيرج (Karl August von Hardenberg, 1750-1855) فقد كان يأمل في وضع "مؤسسات ديمقراطية تحت نظام ملكي"، خاصة وأنه كان يأمل مع كل من فيبر، فريدرك نومان وفردريتش ماينيكه (Frédéric Naumann (1860-1919) ou Friedrich Meinecke, 1893-1935) أن تتمكن الإصلاحات الديمقراطية، من تمتين روابط التضامن الداخلي ودعم ألمانيا في حلبة صراع القوى الدولية[21]. ويبدو له ذلك بالخصوص "شيئا كبيرا"، أن تمثل "الدولة والشعب، مفاهيم تنسحب على بعضها". ويجب أن تكون كل سياسة داخلية (زيادة على تأثيرها في السياسة الخارجية) حسب رأيه:

---

[20]- Hintze (1962 [1913], op. cite)، أقوال في الصفحات التالية (pp. 454, 455 et 456). من أجل تفصيل أكبر أنظر كتاب كوهلر (Köhler, E. (1970), Bildungsbürgertum und nationale Politik. Eine Studie zum politischen Denken Otto Hintzes, Bad Homburg, p. 104).

[21]- هذا واضح بشكل خاص، في هاينز (Hintze (1913), p. 87 et 91). من أجل دعم تلك العناصر أثناء الحرب العالمية (Köhler, E. (1970), Bildungsbürgertum und nationale Politik. Eine Studie zum politischen Denken Otto Hintzes, Bad Homburg). بشأن التقليد الفكري للجمعية، بين الإمبريالية والاشتراكية التي تفصل شرط سياسة وقوة عالمية وإصلاحات داخلية والتي كان لها ثقل أقل أهمية، في ألمانيا منه في إنجلترا. أنظر (Holl, K. / List, G. (Ed.) (1975), Liberalismus und imperialistischer Staat. Der Imperialismus als Problem liberaler Parteien in Deutschland 1890 bis 1914, Göttingen).

"سياسة سلم" داخلي[22]. لكن، هذا لا يعني أنه كان يحلم بعملية "الدمقرطة" بوصفها كذلك (من أجل اعتبارات تتعلق بالقانون الطبيعي وبسيادة الشعوب، مثلا)[23].

ويتمثل الأساس الثاني، من نقد النظام الدستوري للإمبراطورية الذي نقابله عند هاينز، انطلاقا من 1913 على أبعد تقدير، في رأيه غير الواضح في البداية، الذي لم يرتق سوى تدريجيا إلى المستوى الأول، إلاّ في حقبة متأخرة من الحرب، سواء كانت فعالية الحكومة الملكية-البيروقراطية، تعاني من العديد من النقائص المتحزبة المخفية [ولذلك، فهي ليست ذات مسؤولية] كما غياب التنسيق وغياب القادة الحازمين والقادرين[24]. بمثل هذه الأفكار، يقترب هاينز من أفكار النزعة الإصلاحية عند الليبراليين-المحافظين، الليبراليين والليبراليين اليساريين، أمثال: جوستاف شمولر، هانز دلبروك، فريدريتش ماينيكه أو إرنست ترولتش (Gustav Schmoller, Hans Delbrück, Friedrich Meinecke ou Ernst Troeltsch): وهي أفكار إصلاح تتكون عبر مراحل وبشكل تدريجي، بعضها حذرة مثل أفكار هاينز وأخراها أكثر تصميما وعزيمة[25].

وبقيامه بهذا النقد على المقاس الذي وجهه للنظام الفلهلميني (système wilhelminien) الذي يميز ميلاد دولة الرايخ الثانية التي سيطر عليها الأمراء البروسيون وعلى رأسهم غيوم الثاني المسمى (Friedrich Wilhelm Viktor

---

(22)- Hintze (1962 [1913]), op. cite, p. 446

(23)- (Hintze (1962), op. cite, pp. 378-379): "ربما لأن الدمقرطة التدريجية للحياة العامة، أصبحت حتمية في العالم الحديث، لكن لا يتعلق الأمر لا بفرصة ولا بهدف، يستحق عناء البحث عنه، وأقل من ذلك إذا تمت بشكل متسرع". كان هاينز جد متشائما (Hintze (1917a), op. cite, p. 458.

(24)- أنظر هاينز (Hintze (1962 [1913]), op. cite, p. 456) وكذلك أيضا في الصفحات (Ibid, p. 379).

(25)- أنظر مؤلف دلبروك (Delbrück, H. (1913), Regierung und Volkswille, Berlin). ويصدد كل من شمولر ودلبروك (Bruch, R. vom (1980), Wissenschaft, Politik und öffentliche Meinung. Gelehrtenpolitik im Wilhelminischen Deutschland (1890-1914), Husum, p. 280.

(Albert) والتي سقطت إثر الحرب العالمية الأولى عام 1918، فقد اقترب أيضا من ماكس فيبر. لكن، على خلاف هذا الأخير، فهو لا يتوج تفكيره ذاك، بضرورة بناء حياة برلمانية قبل سنة 1917. بالعكس، فقد كان يدافع عن النظام الدستوري قبل البرلماني (مع اعترافه بعيوبه) من أجل ألمانيا، للأسباب التالية: تماشيا مع مبدئه الميثودولوجي المركزي الذي يتمثل في تأسيس الدساتير الدولاتية والبنية الاجتماعية أيضا (إن لم يكن ذلك، في المقام الأول) على التأثيرات النابعة من البناء الخارجي للدولة، السياق والسياسة الدولية. من جهة، كان هاينز يعتبر أنه من اللاممكن أن ألمانيا، هذا البلد القاري المهدد على عدة جبهات، المعتمد على جيشه، على قوته الضاربة وعلى إدارة منضبطة أن يسمح لنفسه، بأن يتحول إلى دولة برلمانية. هذه الحجة التي يزدريها فيبر في زمنه (وينتقدها غالبية المؤرخين اليوم)[26] ترتكز على فكرة أن النظام الملكي-الدستوري، يتمتع بقدرة على الفعل أكبر من النظام البرلماني.

ومن جهة أخرى، فهو يلمح أيضا إلى العقبات الهامة التي تواجه النظام البرلماني في ألمانيا، خاصة البنية الفدرالية، الانقسام العميق في المجتمع الألماني بواسطة الطبقات، الديانات، المناطق وخاصة الأحزاب المؤدلجة، القطبية والمنقسمة التي تعجز عن أخذ مسؤوليات برلمانية. وهو يعتقد على غرار ماكس فيبر وعدد من المؤرخين اليوم، أن الصعوبات التي تستدعيها بالفعل كل عملية برلمانية[27] تعود في جزء منها إلى تقليد الدولة الاستبدادية، الدستور والسياسة الألمانية. وقد اعترف، أنه يمكن توقع أن يشجع

---

(26)- بصدد فيبر، أنظر التالي. فيما يخص تقييمه المعاصر، يمكن مطالعة عرض عن حالة البحث عند ريتر (Ritter (1974), op. cite). وأنظر أيضا (Wehler, H.-U. (1980), Das Deutsche Kaiserreich 1871-1918, 4e Ed., Göttingen, chap. III).

(27)- يميل كوهلر (Köhler (1970), op. cite) إلى عدم الاكتراث بالنواة العقلانية في النزعة التشاؤمية عند هاينز، إزاء التنظيم البرلماني، بتفسيرها حصريا بوصفها تعبيرا عن "مشاعره المضادة للتعددية" وربما "مثاله عن مجتمع الشعب المتحرر من كل نزاع" (pp. 112-113). تردد هاينز بين النقد الحذر لدستور الإمبراطورية والتشاؤم المصاحب له، إزاء العملية البرلمانية، يعكس بدلا من ذلك معضلة حقيقية، أي أن نظام الحكم الذي يطبع دولة استبدادية وقبل-برلمانية، ينتج ويدعم نظام أحزاب غير قابل لضمان اندماج مجموع الفئات الاجتماعية والاضطلاع بالسلطة. يشكل مثل هذا النظام بدوره، عقبة كأداء أمام الحياة البرلمانية ويجعل منها مشروعا محفوفا بالمخاطر.

النظام البرلماني، على تقوية التكامل الاجتماعي وتحول نظام الأحزاب على المدى الطويل. لكن، على خلاف فيبر (وما يذكره ضمنيا عدد كبير من المحللين الحاليين) فقد رفض هاينز إذن، [في الوقت الذي أصبحت فيه الوضعية الخارجية أكثر توترا] أن يخاطر بتحقيق الانتقال نحو مستقبل برلماني، في ظل هذه الظروف العدوانية جدا، حيث تساءل: "من يجرأ على القيام بمثل هذه المخاطرة"[28].

لكن ليس سوى بعد ذلك، حيث تمت البرهنة بكيفية مقنعة، خلال الحرب العالمية الأولى، على أن مسؤوليات انتشار القوة الخارجية لدولة معينة، ترتبط بتماسكها الداخلي وجاهزية المواطنين للتجنيد والحشد (وإذن إمكانيات المشاركة الديمقراطية). بعدما انكشفت في الحقبة المتأخرة من الحرب، نقائص التنسيق وإدارة النظام قبل البرلماني، بشكل جد مؤكد، وبعدما تجلى "العنف الأولي" للحركات الديمقراطية بقوة أكبر من ذي قبل ولاحت بوادر الهزيمة، عندها اكتسب النقد الهاينزي للدستور، قوة الإقناع الضرورية لمحو الحذر الذي كان يشوبه في ميدان السياسة الدستورية. وفي خريف 1917 اقترح هاينز، أن تجري بروسيا الألمانية عملية دمقرطة محدودة، تتمثل في حق التصويت وتحقق درجة تقدم فعلي، باتجاه النظام البرلماني. لكن ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الأخير، مؤطرا في البداية، بإدخال ممثلين عن الفئات الاجتماعية-المهنية، في تركيبة غرفة أعضاء مجالس النواب من جهة، ومن جهة أخرى، إدماج عناصر جديدة منتخبة. وحقيقة أن يعترف هاينز من الآن فصاعدا، بأن موظفي ألمانيا البروسية، كانوا: "بفعل روحهم وتكوينهم بشكل عام، أكثر انسجاما مع الإدارة من الحكومة"[29] لا يشكل ذلك سوى تطورا بسيطا، متذبذبا بالتأكيد، مقارنة بمواقفه السابقة.

---

[28]- Hintze (1962), op. cite, p. 423.

[29]- هكذا في هاينز (Hintze (1917a), op. cite, p. 455). لكنه كتب في الوقت ذاته: "حكومتنا الملكية، هي حكومة موظفين، أي حكومة تمارسها أجهزة من الخبراء، نزهاء وأوفياء حتى ولو أنهم في الغالب منغلقين، كسولين وخرقاء". نجد هنا كما في هاينز (Hintze, O. (1917b), «Zur Reform des preußischen Wahlrecht», in Europäische Staats- und Wirtschaftszeitung, n° 2, pp. 432-435) خصائص تلك القضايا الدستورية. في هذا الصدد، أنظر أيضا كوهلر (Köhler (1970), op. cite, pp. 155-169.). وبالمقابل، في

هكذا، تجلى عند هاينز -[ربما تحت تأثير نشر مقالات ثاقبة في السياسة الدستورية، من قبل فيبر خلال سنة 1917[30]]- تقارب نحو موقف هذا الأخير. وهو التقارب الذي تتابع في السنوات الموالية. صحيح أن هاينز قد امتنع عن التعليق على السياسة الدستورية، بعد نهاية الحرب. ولم يتخذ موقفا مضادا للدولة الجديدة، لكنه لا يتماهى معها: فقد انسحب في "موقف تأملي" متشائم، إزاء الديمقراطية الجديدة وفشلها في ميدان السياسة الخارجية[31]. رغم ذلك، فإن الدولة البروسية التي استندت على الجيش وطائفة الموظفين لم تعد تمثل عنده البراديجم، النموذج ومركز مقارنات التاريخ الدستوري الذي استمر في تطويره. ضمنيا، أصبح التاريخ الدستوري لدول أوروبا الغربية -[الذي يتضمن على خلاف ألمانيا سيرورة برلمانية تدريجية]- يمثل عنده النموذج المحمل بأكبر مشروعية تاريخية[32]. متأثرا في ذلك بماكس فيبر، فقد انكب تدريجيا على تصور الدولة، بوصفها "شركة" («entreprise») و"مؤسسة" («institution») وكنظام متشكل من مؤسسات موجهة للهيمنة على الكائنات البشرية التي يتكون منها ومهيئة، لكي تأخذ مصالح مجتمعها في الحسبان". في هذا السياق، مثلما هو الحال مع فيبر، صار هاينز يركز على التفوق التقني والفعالية البيروقراطية، عندما يتعلق الأمر بإنجاز أهداف متنوعة، ليس باستطاعته أن يحددها في حد ذاتها. لكنه لم يتتبع مع ذلك، مجهود النقد الأساسي الذي قام به ماكس فيبر ضد

السنوات الأولى من الحرب، فقد انكفأ هاينز بدلا من ذلك، أكثر منه في الحقبة السابقة، عن إطلاق الانتقادات العمومية، ضد النظام الدستوري. أنظر تحديدا هاينز (Hintze, O. (1915a), «Deutschland und das Weltstaatensystem», in. Hintze, O. / Meinecke, F. / Oncken, H. / Schumacher, H., Deutschland und der Weltkrieg, Berlin, pp. 3-51) وخاصة الصفحتين (p. 9 et 12).

(30)- أنظر قائمة مقالاته بالأخص في مجلة (Frankfurter Zeitung, dans Käsler, D. (1979), Einführung in das Studium Max Webers, Munich, p. 263).

(31)- أنظر ابتعاده عن التوجه الأساسي الديمقراطي عند (L. Bergsträssers, in Schmollers Jahrbuch, vol. 45, 1921, p. 287) وفي هاينز (Hintze (1962), op. cite, pp. 495-49).

(32)- يتجلى هذا بالخصوص في هاينز (Hintze (1962 [1931b]), op. cite, pp. 478, 486).

البيروقراطية. في لغة جديدة، تستديم عناصر إعجابه الكبير السابق بقوله: "إن تنظيم البيروقراطية هو عمل فن سوسيولوجي من الطراز الأول، عملت في سبيله عدة قرون. من الوهم الاعتقاد أنه يمكن تهميشها واستبدالها بـ"إدارة-ذاتية" [..] تعتبر مشرحة للسلطات" التي كانت جد مألوفة في الماضي. وسيزول الإرضاء المناسباتي لمصالح الطبقات المهيمنة، مع وضع روح الموضوعية التي تطبع المؤسسة العقلانية. تمثل هذه البيروقراطية، مجموع الدعامات والأساسات التي حملت البناء المتهاوي للدولة، زمن انهيارها. إن الاحتفاظ بها وتطويرها هو من مصلحة الدولة ومن الأهمية الأولى[33].

على حد علمنا، لم يناقش ماكس فيبر أفكار هاينز ولم ينهمك في دراسة البيروقراطية، انطلاقا من الفحص التاريخي لنموذج دولة العصر الحديث الذي يرتكز على العسكريين والموظفين، ذلك النموذج الذي لعب فيه بروز الوظيفة العامة الحديثة (على الأقل، في بروسيا) دورا محركا في سيرورة التحديث الدولاتية، الاجتماعية والاقتصادية. وبالعكس، فقد قادته دراساته للتاريخ الاقتصادي العتيق، من جهة. وبحوثه الأمبيريقية، عن حالة العامل في شرق الألب، من جهة أخرى إلى الإلمام بدور البيروقراطيات. ففي الوقت الذي بحث في دراساته الأولى، عن فك مسألة شروط نشأة وانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي، في الإمبراطورية الرومانية خصوصا، فقد شحذت بحوثه الثانية اهتمامه النقدي بالإشكالية الاجتماعية-الاقتصادية والاجتماعية-السياسية في عهده. يوفر الاقتصاد الرأسمالي [الذي كان في أوج تحديثه] في نظره، التناقض الصارخ بين الحالة السياسية والاجتماعية المشبعة ببقايا البنيات الإقطاعية التي تطبع الدولة التسلطية.

كان فيبر من خلال دراساته، يبحث أيضا عن الإجابة على أسئلة تشغل حيزا محوريا في معظم مشروعه: ما هي الشروط التي سمحت بنشأة نمط الاقتصاد الرأسمالي ؟ ما هي الظروف والعوامل التي تحدد ديمومته أو تحطيمه ؟ في هذه التساؤلات -[كما لم ينته عمله في الكشف عن ذلك تدريجيا بوضوح]- لم يتصور فيبر

---

(33) -Hintze (1964), op. cite, citation p. 208.

الرأسمالية فحسب، كنمط اقتصادي عقلاني ومنهجي. فقد كان ذلك النموذج، يتميز أيضا بالبعد الاجتماعي-الاقتصادي الذي ينتسب إلى اتجاه ثقافي معقد، يتعارض مع التقليد الذي ظهر بداية وفقط في الغرب ويستهدف الهيمنة على العالم. وقد قام فيبر بوصف ذلك النموذج كما هو، وكان يطمح أن يكون بمثابة عملية "عقلنة". وكما هو الحال في الدراسات التي قام بها حول التاريخ الاقتصادي العتيق وحول أعمال العلوم الاجتماعية التي تتعلق بزمنه، يبدو أن البيروقراطية في تحليل فيبر، قد ظهرت أولا بوصفها تهديدا ضد البعد الاجتماعي-الاقتصادي للعقلنة. كما ساهمت بيروقراطية العائلات الملكية الرومانية والدولة الدينية التي مأسستها [وفق نموذج يوناني-مصري] في خنق الرأسمالية العتيقة. كما هو الحال في منظوره، فإن النظام السياسي للإمبراطورية الألمانية (قبل البرجوازية في جوانب عديدة) هو نظام إقطاعي متخلف وبيروقراطي، يهدد بإعاقة نمو رأسمالية ستنتشر من تلقاء ذاتها، في مجتمع برجوازي سيضبطها بكيفية مستقلة وفي دولة قومية قوية. لكنه، سيتيقن جيدا أيضا [على أساس دراسات سوسيولوجية مقارنة وتاريخ عام على نطاق واسع] من أن الرأسمالية الحديثة أصبحت من تلقاء ذاتها، محرك سيرورة البيروقراطية المتنامية. وشكلت البيروقراطية الحديثة في حد ذاتها [باستثناء النشاط الاقتصادي المنهجي والعقلاني، القانون الوضعي والعلم التجريبي] بعدا للعقلنة الحديثة[34].

على أساس هذه الأبحاث التي لا يمكننا هنا سوى اختصارها، فقد تشكل التصور البيروقراطي الفيبري عن العلاقة بين البيروقراطية والسياسة وتقييمه لها في ظل الإمبراطورية. في البداية، وانطلاقا من ملاحظة واقع الموظف الألماني البروسي، فقد استخلص النموذج المثالي "للبيروقراطية"، عندما أكد بكيفية جزئية على عناصر

---

(34)- أنظر فيبر (Weber (1958 [1895]), op. cite, trad. fr. «L'État national et la politique de l'économie politique», in Weber, M. (2004), op. cite, pp. 111-137). وبشأن وجهة النظر الثنائية، في بداية أثر فيبر (التاريخ الزراعي الروماني والعمال الفلاحون في شرق الألب)، أنظر (Heuss (1965), op. cite, p. 529) وخصوصا الصفحة (p. 539). وبالأساس كتاب شلوشتر (Schluchter (1980b), op. cite, pp. 134-169). أنظر العناوين المشار إليها سابقا في الإشارة رقم 3، كمدخل مفيد للعمل الكامل و أيضا مومصون (Mommsen (1965), op. cite, pp. 557-612).

مشتتة واستبعد عناصر أخرى. هذا النموذج الذي أثر فيما بعد في البحث في العلوم الاجتماعية، في هذا الميدان، كما لم يؤثر فيه حقل مفهمي آخر مثله. في الواقع، حسب فيبر، تتميز الإدارة البيروقراطية الحديثة التي تتكون من الموظفين بأن بنيتها، عملها وتركيبتها، تحددها قواعد عامة تضمن هويتها، بمعزل عن كل تغيير في الموظفين. إن الخصائص الكبيرة الأخرى للبيروقراطية في نظره، هي البنينة الهرمية لمهارات القيادة وواجبات الولاء، تقسيم العمل وفق التخصص في الكفاءات والمهمات، كما ضرورة خضوع تنفيذ المهمات إلى استعمال الكتابة والتقيد بالأوامر. يتكون الموظفون البيروقراطيون من موظفين مهنيين محترفين. يتم توظيف هؤلاء على أساس عقد خدمة، وفقا للكفاءات التقنية التي تحكمها إجراءات عامة، يمكن أن تؤكدها الاختبارات. إنهم لا يمتلكون هم أنفسهم وسائل الإدارة، لكن تدفع لهم رواتب بأجر ثابت. وتتحدد مرتبتهم وأجرهم جزئيا وفقا لأقدميتهم. إن عدم البطلان والحق في التقاعد، يشكلان جزءا لا يتجزأ من مكانتهم. وفي مقابل تأمين حياة آمنة ولائقة، وفقا لمراكزهم، يتطلب الأمر منهم واجب الوفاء لوظيفتهم، بشكل خاص. ويتجاوز واجب الوفاء للوظيفة، واجب تقديم مردود خاص. وهو يميل، على عكس العقد الاجتماعي العادي إلى أن يشمل: "شخصية الموظف" برمتها[35].

وعن طريق مقارنتها بأشكال الإدارة قبل-البيروقراطية وخاصة بالإدارة الأبوية التقليدية وتلك التي مارسها النبلاء في القرن 19م، يبرهن فيبر بكيفية مقنعة وثاقبة مفهميا، عكس هاينز، على تفوق الفعالية البيروقراطية، بوصفها وسيلة سلطة

---

(35)- أنظر م. فيبر (Weber, M. (1964). Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriß der verstehenden Soziologie, Cologne / Berlin, Ed. Par J. Winckelmann, vol. 1, p. 160). وبصدد النقاش السوسيولوجي، أنظر ر. ماينتز (Mayntz, R. (1965b), «Max Webers Idealtypus der Bürokratie und die Organisationssoziologie», in Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 17, pp. 493-502). أنظر أيضا التقييم النقدي للتحليل الفيبري للبيروقراطية عند ك. جبريال (Gabriel, K. (1979), Analysen der Organisationsgesellschaft. Ein kritischer Vergleich der Gesellschaftstheorien Max Webers, Niklas Luhmanns und der phänomenologischen Soziologie, Francfort / New-York, chap. 1).

شرعية. وأبعد من ذلك، بوصفها أداة تنفيذ أي هدف تنظيمي. إنه كان مقتنعا تماما، بضرورتها وتوقع أن يستمر تفوقها في مختلف ميادين الاقتصاد، المجتمع والدولة. وفي الوقت ذاته، فهو يبرز كيف أن نجاح البيروقراطية الحديثة، يستدعي وجود علاقات سوق واقتصاد نقدي. وأن يتوفر الإقليم الذي يتم حكمه على نظام نقل متناسق وسيرة حياة عقلانية ودرجة دنيا من التمايز الاجتماعي. وهو يدرك في الوقت ذاته، أن سيرورة البيروقراطية التي تتقدم كلحظة، لا يمكن الاستغناء عنها ضمن سيرورة شمولية التحديث الغربي التي يسميها "عقلنة".

ليس من الغريب إذن، أن يولي فيبر عناية كبيرة بالموظفين المحترفين، في ألمانيا البروسية أكبر من هاينز. فقد دافع عنهم بحماسة وكذلك أثناء ثورة 1918-1919. وهو يثني على فضائلهم الأخلاقية وفعاليتهم التقنية. لكن، على خلاف هاينز ومعظم معاصريه، فقد كان في الآن ذاته، أحد النقاد الأكثر ضراوة إزاء الموظفين الألمان في عصره. وهذا من وجهات نظر ثلاث: من جهة، بكيفية أكثر أهمية من هاينز، فهو ينظر إلى الموظفين كجماعة اجتماعية من بين أخرى، تشكل جزءا من نسيج مجتمع يتشكل من مصالح متعارضة وتتخلله نزاعات. فهو ينظر لهم كجماعة اجتماعية تعكس، مثلما الجماعات الأخرى، مصالحها الخاصة. ومن منظور نقد أيديولوجي، فهو يعتبر خطاب: "مصلحة الدولة" ومأسسة السر المهني، كأدوات للحفاظ وتمديد السلطة البيروقراطية[36]. وهكذا، على خلاف هاينز، فهو يضع بجد محل شك، زعم الموظفين أنهم يتحولون إلى حماة للمنفعة العامة، فوق الأحزاب. هذه الانتقادات المكررة، إزاء البيروقراطية البروسية، المتشيعة جدا -تحت ستار مصلحة الدولة- لمصالح ملاك الأراضي والمشبعة بالتقاليد الخاصة بإقطاعية متأخرة، تتجه نحو الغاية ذاتها. تدعم هذه الروابط الأيديولوجية والاجتماعية للبيروقراطية، نبرة غير برجوازية وربما مضادة لبرجوازية النظام السياسي في ألمانيا البروسية. ولذلك، يعتبرها فيبر بمثابة عقبة أمام تكوين مجتمع ليبرالي، قادر على تطبيق سياسة قوة قومية محددة. وعلى

---

(36) -Weber (1958), op. cite, p. 340

المدى البعيد، فهو يرى فيها تهديدا إزاء ديناميكية تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي[37].

من جانب آخر، فقد بين فيبر أن هناك اختلافا فئويا ونوعيا بين الإدارة البيروقراطية والإدارة السياسية. وقد أنكر على الموظفين أية قدرة أو شرعية للعمل في الحقل السياسي. حسب اعتقاده، تتكون الإدارة الجيدة، الثابتة والمحتاطة والناجعة على أساس تفويض المهارات السياسية والمعارف المتخصصة، عبر المسؤولية المفوضة التي تتعلق بوظيفة وخدمة ألأهداف المحددة مسبقا. وبالتحديد لأن هذه هي الخصائص التي يعمل بها الموظفون الجيدون في سلوكهم الاحترافي، سيرتهم الحياتية وتوجههم القيمي. ولذلك، فإنهم غير مؤهلين، لكي يتحولوا إلى سياسيين. في هذا الميدان، يجب أن تؤخذ القرارات التي يجب أن يقدم الشخص ذاته عرض حال عنها، استنادا إلى مجموعة من القيم، أثناء النقاش العام.

وبأسلوب مفحم، انتقد فيبر البيروقراطية بكونها قد استغلت العمل السياسي في ألمانيا. وهو يحيل نقاط ضعف البلاد (غياب الوحدة، الطاقة أو الحيوية، خاصة عندما يتعلق ألأمر بإنجاز أهداف سياسية قومية وقوة محركة، في الميدان السياسي الداخلي) في الواقع إلى أنها لم تكن خاضعة إلى هذه الطبقة أو تلك، بل للموظفين الذين تأسف وحلل (فيما يخص البيروقراطية) عجزهم عن العمل في السياسة. ورغم أنه كان يدافع ويراهن على البيروقراطية، كوسيلة سلطة وتحقيق الأهداف في المؤسسات من كل نوع، فإنه وبالقدر نفسه، كان يرفضها كشكل من السلطة من قبل الموظفين وموضوع صياغة الأهداف. ولوضع حد لقوة الموظفين، أو على الأقل لتأطيرها، فقد اشترط مبكرا ضرورة سيرورة برلمانية تدريجية (وفي بداية الحرب العالمية

---

[37]- زيادة على الدرس الافتتاحي في مدينة فريبورج سنة 1895 (Ibid, pp. 1-25)، وبالأساس (Weber, M. (1924 [1904]), «Agrarstatistische und sozialpolitische Betrachtungen zur Fideikommißfrage in Preußen», in Gesammelte Aufsätze zur Soziologie und Sozialpolitik, Tübingen, pp. 323-393) وبالأخص الصفحات (p. 331, 340, 354, 386, 391. p. 388 et) وزيادة على ذلك، ما سيأتي، يستند على مومصون (Mommsen, W. J. (1974b), Max Weber und die deutsche Politik (1890-1920), Tübingen, p. 98).

الأولى، بشكل شبه كامل) كما (أثناء الحرب) وكذلك عملية دمقرطة غير محدودة من أجل الحق في التصويت، في كامل ألمانيا. وتعيين القادة السياسيين عن طريق الاستفتاء العام. رغم أنه كان يدرك [كما هو موقف هاينز] حجم العوائق السياسية والاجتماعية، أمام تجربة برلمانية في ألمانيا. وكان يتذمر من عدم نضج الأحزاب السياسية والرأي العام. وكان مستعدا في بداية القرن -[لكن بالخصوص بعدما عاين نقاط ضعف السياسات الألمانية أثناء الحرب]- لكي يرافع بهدف التغيير من أجل مستقبل برلماني، يستند إلى دولة تتكئ على الأحزاب. شكلت هذه القناعة، قبل الحرب العالمية الأولى، فارقا جليا بينه وبين هاينز وغالبية الباحثين ورجال الصحافة الآخرين. أثناء الحرب أيضا، كانت اقتراحات الإصلاح التي قدمها بشأن هذا الموضوع، أكثر راديكالية مقارنة بالمقترحات التي قدمها هاينز.

كان فيبر ينتظر من المؤسسات البرلمانية، في البدء، أن تفرز القادة السياسيين الملائمين للظروف السياسية، الذين يسهمون في التربية السياسية للرأي العام، ييسرون الاتفاقيات المتحزبة، يشاركون في العمل التشريعي الذي لا يتم فحسب، بطريقة سلبية. وأكثر من ذلك، يراقبون الإدارة، دون أن يتعلق الأمر برقابة شاملة للحكومة، عن طريق تعيين الوزراء والتصويت بحجب الثقة. وكان يعتبر عملية دمقرطة التصويت، كردة فعل ضروري على دمقرطة الالتزامات والتضحيات أثناء الحرب. يتعلق الأمر أيضا بوسيلة تحفيز النقاش السياسي العام ومضاعفة التطابق بين البنية الاجتماعية وتوزيع السلطات. كان يأمل أيضا، أن يوفر الاختيار والمشروعية الانتخابية الشعبية للإدارة السياسية (في شكل وزارة أولى قوية، منذ 1918 ورئيس للرايخ، ينتخب بالتصويت المباشر ويتمتع بصلاحيات عديدة) موازنة إضافية لسلطة الموظفين الموروثة من الماضي. وستضطلع هذه التدابير الدستورية، بتأطير وبتقوية الحياة البرلمانية المرتكزة على الأحزاب التي كانت في بداية تطورها في ألمانيا. في هذا

التصور عن البنيات السياسية، فإن اتخاذ القرار المسؤول من قبل القادة ذوي الشخصية القوية والبحث عن الدعم في النقاش العمومي، كانت لها أهمية كبيرة[38].

وأخيرا، فقد شكلت الانتقادات التي صاغها فيبر، ضد دولة الموظفين البروسية ومقترحاته بشأن الإصلاحات الدستورية، جزءا لا يتجزأ من نزعته المتشائمة الأساسية، بشأن عواقب سيرورة البيروقراطية، على المدى البعيد. فإذا كان يتصورها كنتيجة وكأداة، كلحظة وتعبير عن التقليد الثقافي الغربي المنهجي والعقلاني (وفوق ذلك كسيرورة -إذا كان ذلك ممكنا- لا يمكن إيقافها أو حتى قلبها، سوى بتكاليف ارتدادات أو انتكاسات تقنية-اقتصادية وسوسيو-سياسية) فقد كان متيقنا من أن سيرورة البيروقراطية، ستتحول على المدى البعيد إلى خطر داهم، أمام الازدهار الحر للأفراد، إزاء قيمهم واستعدادهم لتخطي العلاقات القائمة. ويمكنها أيضا أن تشكل خطرا على ديناميكية التنمية الاقتصادية الرأسمالية، العلاقات الاجتماعية المفتوحة والسياسة بحصر المعنى. بعبارات أخرى، إذا كان صحيحا أن سيرورة البيروقراطية، تشكل بعدا هاما من هذه العملية الواسعة لتحديث وعقلنة الغرب التي حللها فيبر وكان يدعو لها بكل جوارحه، لكنه كان يتوجس خيفة من أن تتحرر وأن تنقلب ضد

---

(38)- هذا الجانب من النقد الفيبري للبيروقراطية وقضاياه الدستورية هي التي عولجت، بشكل أكثر وضوحا في (-«Droit de vote et démocratie en Allemagne», op. cite, pp. 251 305, Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée», op, cite, pp. 307-455], in Weber (1958), op. cite). من أجل عرض أكثر تفصيلا، لكل واحدة من هذه القضايا الدستورية تحديدا، أنظر بداية (Mommsen (1974b), op. cite, et en particulier p. 165). فيما يخص اعتبارات ماكس فيبر، حول النظام البرلماني، بين (1900-1908) أنظر الصفحة والفصل (p. 264 et chap. IX). وبشأن آرائه الدستورية إبان الحرب ومشاركته في دستور الرايخ. من أجل مناقشة ترجمة مومصون (Mommsen) أنظر (Kocka, J. (1976), «Kontroversen über Max Weber», in Neue Politische Literatur, n° 21, pp. 292-296). ترجمة مقتضبة ومقنعة (Schluchter, W. (1980a), Rationalismus der Weltbeherrschung. Studien zu Max Weber, Francfort, pp. 104-115). أنظر أيضا د. بيتام (Beetham, D. (1974), Max Weber and the Theory of Modern Politics, Londres).

أبعاد أخرى من هذه العملية، تؤدي بها تدريجيا إلى التعطل والانتكاسة. كان لا يرى في ميدان السياسة تحديدا وفي ميادين أخرى من الحياة أيضا، سوى عملية عالمية للبيروقراطية، كانت تعمل وستؤدي إلى فُبركة مقصورة عبودية الأزمة القادمة التي ربما سيضطر الناس العاجزون، مثل الفلاحين في مصر القديمة للخضوع إليها[39]. كان فيبر يخشى، أن: "تثقل" السيرورة البيروقراطية المطلقة للحياة البشرية، الديناميكية الاجتماعية وتخنق الحريات الفردية. وجراء ذلك، فقد ترتب تشاؤمه، إزاء التعقيد المتدرج للدولة، المجتمع والاقتصاد. وأخيرا، في المحصلة، فقد رفض المذهبية الاشتراكية، بفعل هذا الارتياب. هذه هي الكيفية الوحيدة لفهم جسارة نقده، ضد الدولة البروسية للموظفين.

III- الدولة، المجتمع والنزاع بين البيروقراطية والسياسة

مثلما بينا ذلك آنفا، فقد ركز كل من ماكس فيبر وأوتو هاينز، على المكانة المركزية التي تحتلها البيروقراطية والموظفون بالخصوص، في الواقع الدستوري للإمبراطورية الجرمانية وحرص كلاهما على تحليلها. رغم انبهاره بفعالية البيروقراطية، قد توصل فيبر إلى إنتاج نقد لاذع عن العلاقة بين الموظفين والسياسة، صاحبته مقترحات جريئة في نطاق الإصلاح الدستوري. ومن جانبه، لم يعد هاينز النظر في العلاقة القائمة بين الموظفين والسياسة، في ظل النظام الإمبراطوري. فقد كان أبعد من أن يتقاسم رؤية فيبر بصدد البيروقراطية. ولم يطالب بإجراء إصلاحات دستورية هامة، قبل سنة 1917. ليس سوى بعد ذلك التاريخ، أين اقترب تدريجيا من موقف فيبر. ويحيل تباعد آرائهما عن البيروقراطية والسياسة في ألمانيا إلى تباينات أساسية في الموقف. يجب علينا الآن، أن نشير إليها في أربع نقاط: 1) يعتبر فيبر أن الموظفين البروسيين يشكلون جماعة اجتماعية كغيرها من المجموعات الأخرى. وقام

---

(39)- (Weber (2004), OP. cite, p. 336). من أجل نظرة عامة من الأشكالية (Mommsen (1965), op. cite.) وبخاصة الصفحات (p. 197). لا نوظف هنا عبارة "عقلنة" (rationalisation) كمرادف لعبارة "سيرورة بيروقراطية" (bureaucratisation) رغم أن فيبر يقوم بذلك في الغالب، لكن في معنى: "عملية تشمل تكوين النزعة العقلانية الغربية والتحكم المنهجي والعقلاني في العالم، الذي لا تمثل السيرورة البيروقراطية فيه، سوى أحد أبعاده الكثيرة.

بتحليل الطابع الخاص لمصالحهم المموهة، خلف قناع الأيديولوجيا. وكشف عن روابطهم بمصالح الملاّك العقاريين والتقاليد الإقطاعية. قام بذلك، على أساس تحليل بنية الطبقات ووضعيتها الاقتصادية والثقافية، في ظل الإمبراطورية. ولكي لا نطيل الكلام، فقد: تُميزت تلك البنية من جهة، بحقيقة انهيار الظروف الاقتصادية الضرورية التي توطد المكانة القومية للطبقة الارستقراطية البروسية. ومن جهة أخرى، فقد بدأت البرجوازية الصناعية-الرأسمالية في الاستحواذ على النسق الإقطاعي والأبوي للقيم الاجتماعية عند الارستقراطيين، في الوقت الذي ظلت فيه البروليتاريا، على هامش المجتمع في ظل الإمبراطورية"[40].

ندرك جيدا أن فيبر -[ذلك البرجوازي الواعي بانتمائه الاجتماعي]- كان يعتقد أن ألد أعداء الطبقة البرجوازية لم يكن يتمثل في البروليتاريا، لكن في طبقة الأرستقراطيين. وانتقد بحدة اتجاه البرجوازية نحو التكيف السياسي-الاجتماعي، الولاء للدولة" وجعل قيمها وسلوكياتها "إقطاعية". إنه كان ينظر للمجتمع بوصفه متشكلا من مصالح متنافرة، تخترقها من جهة إلى أخرى نزاعات، كان يأمل أن يتم الكشف عن تلك الصراعات في وضح النهار. وفي هذا المنظور الذي ينطلق من المجتمع، فهو يعطي للبيروقراطية مكانتها المميزة. إن ما كان ينقص هاينز الذي تميز مزاجه وأسلوبه في النظر إلى الأشياء، بأنهما أقرب إلى مزاج وأساليب الموظف البروسي المتحمس منهما إلى الالتزام البرجوازي المضاد للأرستقراطيين عند فيبر. كان ينقصه أيضا، ربما إلى نهاية الحرب، القدرة على ملاحظة البيروقراطية (والدولة)، إذا جاز القول "من الأسفل". لم يتمكن هاينز أبدا، من تحليل طائفة الموظفين في ألمانيا البروسية، من زاوية نظر تبعيتهم النسبية للطبقات ولجماعات اجتماعية خاصة. وإن تضمنت أبحاثه ولا ريب، عناصر الحجة والتوضيحات التاريخية عن مثل تلك التبعية. لم يعتقد مطلقا، أنه من المستحيل توظيف مفهوم "مصلحة الدولة" (بمعنى غاية خاصة بالدولة، من أجل إدارة العمل) ولم يقلل من شأن هذا المفهوم، من وجهة نظر نقد الأيديولوجيات، كما فعل ذلك فيبر[41].

---

[40] -Schluchter (1980a), op. cite, p. 104.

[41]- أنظر أبعد من ذلك (§ 37)

وهنا يبرز الاختلاف الجوهري بين هذين الكاتبين. للوهلة الأولى، يضع فيبر وهاينز أولية الدولة وسياسة القوة، في قمة انشغالاتهما وهذا بكيفية جد متنافرة، عند الأول مقارنة بالثاني. إذ يقيّم أحدهما كما الآخر، ويشترط أو يكافح ضد التطورات الاقتصادية، الإصلاحات الاجتماعية والتغيرات الدستورية، وفقا لتأثيرها في قوة وعظمة الدولة القومية، ولو لم يكن ذلك بكيفية حصرية[42]. لكن، كان هاينز يعتقد إلى غاية سنة 1918 أيضا بأسلوب تحليلي، أي أنه كان يختار زاوية الملاحظة العلمية ومنظوره، مناهجه وأنماطه التفسيرية، انطلاقا من الدولة والسياسة وانطلاقا من السياسة الخارجية في غالب الأوقات. فقد كان يميل على طريقة الموظف، ألا يقحم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، سوى كظروف أو نتائج الفعل الدولاتي. لكن بالعكس، كان فيبر يلقي نظرة سوسيولوجية على الدولة. وإن كان يقبل أهداف السلطة الدولاتية، بقدر ما كان يحاول أن يمسك قبل كل شيء (وربما حصريا) بالأجهزة والقرارات الدولاتية من وجهة نظر تبعيتها ووظيفتها، إزاء هذا المجتمع المتنافر الذي تتخلله النزاعات.

ونتيجة لذلك، فقد طور كل من هاينز وفيبر بكيفيات متباينة نظرتيهما إلى العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع. ونحو عام 1900، كان فيبر ينظر إلى "المجتمع" بوصفه ميدان الحاجات المشتركة، "الثقافة المادية"، الحياة الاقتصادية، "الثقافة الخارجية"، التجارة والقوى الجماعية التي لا تتوصل سوى جزئيا إلى مستوى الوعي. شكل المجتمع والاقتصاد عنده، الأسس الثابتة للتنمية المنتظمة نسبيا التي ترتكز عليها الدولة. لقد كان ينظر بالعكس إلى الدائرة الدولاتية التي تطغى عليها الإرادة الواعية والإرادة الفردية. إنه ينظر إليها بوصفها "شخصية" وفردانية، يغذيها "طموح التسيير، الإدارة والهيمنة"[43]. وبهذه الكيفية، تبدو له "شخصية الدولة" وأجهزتها المتمثلة في الملك وطائفة الموظفين، كالعوامل الأكثر أهمية في التغير التاريخي. ولهذا السبب، رغم أنه كان يعتد بالعوامل الاقتصادية والسوسيو-تاريخية، فقد ظل أيضا غريبا عن التصور

---

(42)- أنظر عناصر الدليل في كتاب كوهلر (Köhler (1970), op. cite, pp. 69, 75, 79).

(43)- ذلك واضح جدا في النقد الذي وجهه إلى روشير (Roscher) سنة 1897، في كتاب هاينز (Hintze (1964), op. cite) وخصوصا في الصفحات (p. 12, 20, 32).

السوسيولوجي للدولة، كما عن الترجمة الاجتماعية والتاريخية الحقيقية للتاريخ الكوني. ويكون التأثير الذي مورس على هاينز، من قبل أساتذته يوهان درويزن وجوستاف شمولر (Johann Gustav Droysen (1808-1884) et Gustav Schmoller) قد وزن بثقله على منظوراته، كما أثرت فيه عشرات السنوات من العمل حول التاريخ الإداري للعهد القديم.

يبدو بالفعل أنه من المثمر أن نستعمل منظور الدولة (وفق تصور مرن) لدراسة هذه الحقبة، كما الحقبة التالية لها. ولهذا السبب، يعتبر القرنان 19-20م أقل أهمية، في مشروع هاينز منه في أبحاث فيبر. ولم تبرز البوادر الأولى للتغيير، سوى بعد القطيعة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى والثورة الألمانية: فقد ترك "استغراق الدولة" والمشاعر السابقة، إزاء "جلال الدولة" المكان إلى علاقة نقدية ومتوجسة في ظل إشراف نظام الجمهورية. تمكن هاينز عندها من تصور الدولة بكيفية أكثر أدواتية، بوصفها منظمة مجعولة "للهيمنة على الرجال وعلى مصالحهم المشتركة"، وبقدر معين قام بتأويلها "من وجهة نظر المجتمع". إنه يقترب هكذا، من موقف فيبر دون أن يوضح ذلك بشكل دائم[44]. حسب فيبر [الذي بدا له ذلك الأمر أكثر تجليا مع مرور الوقت] تشكل الدولة "مؤسسة" («entreprise»)؛ أي أداة محددة بخصائص وظيفية، موجهة نحو بلوغ أهداف متنوعة، متحركة وليست معينة من قبلها بالضرورة. مع فيبر لم تعد الدولة تجسيدا للكلية، في أية صورة كانت. لم تعد أكثر من وسيلة، مهما كانت مميزة. وعقب ذلك، يجب أن يتم تحليلها بالنظر إلى القوى المتحولة والمتنافرة التي تستهدف تجسيدها وتحقيقها على أرض الواقع. يعرف فيبر تلك القوى، بواسطة مصالح مادية وصورية تخص جماعات وطبقات وقرارات، ترتبط بقيم ومجهودات فردية. وعليه، فهو يتوفر على إمكانية الملاحظة السوسيولوجية، بالمعنى العريض جدا، الاجتماعية-التاريخية بالأخص، للدولة وللبيروقراطية[45].

---

(44)- أقوال مأخوذة من هاينز (Ibid, (1964)). أنظر أعلاه (Gilbert (1975), op. cite, p. 20).

(45)- هذا يصح بالأخص، بشأن النظرة الدولاتية، أكثر عند هاينز وإزاء المعالجة النقدية للبيروقراطية البروسية. أنظر مثلا م. فيبر (Weber (1924), op. cite, p. 381). وإضافة إلى

ويتجلى هذا ليس وحسب في تحليله للموظفين في ظل الإمبراطورية، لكن يبرز أيضا في الحكم الأساسي الذي أصدره حول سيرورة البيروقراطية، في إطار المنظور البعيد المدى للتاريخ العام. فهو يعتقد أن تقدم البيروقراطيات الحديثة وسيرورة البيروقراطية، بوصفها كذلك، تخضع لسيرورات سوسيو-اقتصادية وسوسيو-ثقافية [اقتصاد السوق والاقتصاد النقدي، لامبالاة مضادة للنزعة التقليدية للعالم، تعميق تقسيم العمل، التمايز والتخصص الاجتماعي الذي يستدعي التنسيق] ولو أنه يكشف عكس ذلك أيضا إلى أي مدى، يؤثر ويهدد ظهور البيروقراطية تلك السيرورات السوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية ذاتها. بعبارات أخرى، يتموقع تحليل فيبر للبيروقراطية، في إطار فكري سوسيو-تاريخي بما في ذلك عندما يتناول هذا التبرير، مسألة التاريخ العام. وبالمقابل، لا نعثر على أية مماثلة لهذه المقاربة في أعمال هاينز، الذي لم يحاول البتة أن يقدم أي تفسير ذي طابع سوسيو-تاريخي، عن سيرورات التشكل الداخلي والخارجي للدولة. وهي السيرورات التي توجد بالعكس، في قلب حقل تحريه وبحوثه. وهو يعتقد أن لحظتها المركزية تتمثل في صعود، بنية وتشكل جماعة أو طائفة الموظفين.

فيما يخص اختيار وجهات النظر، التساؤلات والمفاهيم التي توجه اكتشافاته، كان فيبر إذن جد بعيدا عن فكرة أولية سياسة القوة القومية، مما كان عليه الحال مع هاينز. ويعني ذلك، على مستوى تحديد الأهداف السياسية أيضا، أن الاختيار الجد جاف وأحيانا القومي عند فيبر [لفائدة الدولة القومية القوية] يتموقع ويخدم في الواقع، أهدافا سوسيو-ثقافية شاملة، مثلما توحي بذلك العديد من صياغاته[46].

ذلك، نجد في الأثر الكبير المركب لفيبر وجهات نظر أخرى، تتسم بارتباطات وتمايزات متحولة. أنظر مؤلف ر. بنديكس (Bendix, R. (1964), Max Weber – Das Werk. Darstellung, Analyse, Ergebnisse, Munich, pp. 357-366).

[46]- كما يقول مومصون بهذا الصدد (Mommsen (1974b), op. cite, p. 71): كان فيبر يأمل أن سياسة القوة إمبريالية إرادوية، يمكنها أن تحول أو تعطل خطر تطور "مجتمع ثابت" متراوح". وعليه، إمكانية فقدان مجتمع الحرية والتنمية الديناميكية. من جهة أخرى، يكون من الخطأ نكران، أن العظمة الوطنية والقوة بالنسبة لفيبر، كانت غايات في ذاتها، تتطلب أيضا تبريرا. وهو يتقاسم أيضا

وبخلاف ذلك، يعني هذا -في ميدان الإرادة السياسية- أن هاينز رغم أنه كان أكثر حرصا وأكثر اعتدالا في تبريره، فقد دافع بشكل لا لبس فيه عن أهداف سياسة القوة القومية لذاتها. يجب أن نبين مع ذلك، أن تلك الأهداف لم تكن تشكل عنده غاية بحد ذاتها. إنها خيبة الأمل العميقة التي أحدثتها الكيفية غير اللائقة تماما في نظره التي سيرت بها السياسية الخارجية الألمانية، وهي التي دفعت ماكس فيبر إلى توجيه معظم هجماته ضد "دولة الموظفين" والدولة الملكية التي تخضع لسيطرة الموظفين. لكن، دون وجه حق، فقد أقام الرابطة بين العيب في التنسيق الواضح وإدارة السياسة الخارجية، كما غياب العقوبات الشخصية في حالة الفشل الفاضح، مع عدم استقرار نظام الحكم قبل-البرلماني الذي يفتقر إلى ثقة الغالبية القوية من أفراد المجتمع. إنه يعاتب الموظفين المكلفين على عجزهم البيروقراطي، في إدارة سياسة القوة. وبالأساس، من أجل اهتمامات سياسة خارجية، فقد وجه ماكس فيبر نقده للسياسة الداخلية.

لكن هاينز الذي كان مقتنعا أيضا بأن الغاية، كانت تتمثل في مضاعفة القوة القومية، قد قبل أيضا بين عامي 1913-1914 -[بثناء متحفظ ووفاق حذر]- نجاحات السياسة الخارجية للحكومة الإمبراطورية. وهذا ما يكشف أن كلا من فيبر وهاينز، يقيّمان الوقائع نفسها بمقاييس مختلفة. ورغم أنه ناصر السياسة الألمانية، كقوة عالمية وشجع سياستها البحرية، فإن هاينز لم يكن يؤمن لا بالحرب المحتومة ولا أن تختزل العلاقات بين الأمم في حروب. وهو وفيّ بهذا الشأن إلى التقليد الفكري عند ل. فون رانكه (Leopold von Ranke, 1795-1886). فقد كان يثق بالعكس في تضامن نظام قوي (مبني على حق الشعوب وعلى مجتمع الثقافة) يميل في آخر المطاف إلى تحقيق التوازن، رغم أنه مهدد ويتخلله التنافس والعداوات. إن سياسة القوة العالمية [التي تتبناها ألمانيا والتي يساندها] قد شكلت عنده، امتدادا لسياسة القوة القديمة. وبالتحديد: "فهي لا تبحث عن الهيمنة العالمية"[47].

مع عدد من مواطنيه، فكرة "التقييم المفرط المأساوي لفكرة القوة وتجسدها المثالي في مفهوم الأمة"، مما أدى في الخاتمة "بأوروبا العجوز إلى الكارثة" (ibid. p. 72).

[47]- يلمح الكاتب هنا إلى كتاب فريتز فيشر (Fritz, Fischer. (1961), Griff nach der Weltmacht. Die Kriegszielpolitik des kaiserlichen Deutschland

رغم أنها لا تلجأ إلى أدوات جديدة وتعمل على مستوى أكثر فأكثر شمولية، فإن هذه الكيفية في النظر، تجعله أكثر اعتدالا على المستوى السياسي. لكن على المستوى التحليلي، فهي تحول دون أن يدرك الجدة النوعية في الإمبريالية، في زمنه والطاقات التدميرية الهائلة التي تترتب عن وظيفتها في تجنيد وحشد الجماهير وتمفصلها مع متطلبات توسع الرأسمالية الصناعية التي تطورت، بشكل غير متكافئ على مستوى المعمورة[48]. بكيفية أكثر وضوح من هاينز الحريص والمعتدل، كان فيبر يرى في السياسة الدولية، مجرد صراع من أجل السلطة ومن أجل فضاء حيث تشتد المزاحمة من أجل البقاء. وقد جعله مزاجه الانفعالي، ناقدا عنيفا إزاء الأخطاء السياسية الفادحة وعواقب سياسة القوة الألمانية. يمكننا القول بشكل معين، أنه كان أكبر المعاصرين من زاوية النظر السياسية بفعل قوميته، من زاوية تحليلية بفعل إحساسه بالدور الذي تلعبه ظواهر الجماهير في السياسة المعاصرة (ذلك الدور الذي يبحث عن الإمساك به، عبر مقولة السلطة الكارزمية وتحليل حزب الجماهير الحديثة).

وتحيل الاختلافات بين هذين المفكرين، فيما يخص تحليل البيروقراطية إلى التباينات في فهمهما للسياسة والواقع التاريخي أيضا. في كتاباته عن نظرية العلم، لم يفتأ فيبر أن يشير إلى أن قيم وأهداف الفعل السياسي، لا يمكنها أن تشتق من التحليل الأكثر دقة، عن الواقع التاريخي-الاجتماعي الذي يخضع للملاحظة. بالفعل، وحسب اعتقاده، فإن الواقع التاريخي لا يتضمن في ذاته، لا غايته ولا مدلوله (وهو ما يجعله ينحرف جوهريا عن المقاربة الهيجلية)، لأن مقاييس تطوره اللاحق لا تسجل في ذاته. وهو يعارض بشكل جذري، في الوقت ذاته، كل منظومة قيم مسبقة، لا تاريخية وثابتة، بمعنى القانون الطبيعي المسيحي أو بالمعنى الذي يعطيه لها هنريك ريكرت (Heinrich Rickert, 1863-1936). فهو يعتبر السياسة في البداية، كقرار وكمعركة،

((1914/18), Düsseldorf: Droste. وترجمته إلى اللغة الفرنسية (Les Buts de guerre de l'Allemagne impériale (1914-1918), trad. de Geneviève Migeon et Henri Thiès, préface de Jacques Droz, Paris, Éd. Trévise, 1970.

[48]- أنظر (Hintze (1962), op. cite, p. 403) وتبرير الحملة ضد الصين (chinesischer 1900 [Feldzug). من أجل نظرة عامة أنظر كوهلر (Köhler (1970), op. cite, p. 17)، بشأن الموقف المناهض للاجتياح الذي تعلق أساسا بهاينز أثناء الحرب العالمية.

يجب أن نحاسب عنها من أجل قيم نزاعية -[يقع تفضيلها دفعة واحدة]- وكجدل عام، بين مصالح متباينة. وبالتأكيد، فهي ليست بمثابة إنجاز مصلحة مشتركة، موجودة مسبقا بكيفية أو بأخرى. وبوضوح، يبرز من مفهومه التعددي والنزاعي معا للسياسة، إنكاره أية مشروعية لجماعة اجتماعية وحيدة، مهما كانت ذكية ومثقفة من أجل أن تحدد وتنجز بمفردها وفي كل مناسبة، ما هو صحيح من الناحية السياسية. وقبل كل شيء، فهو يشترط من الرجل السياسي، أن يتمتع بخصائص قتالية لا يمكنها بالطبع، أن تتطور وتتوفر عند الموظفين سوى بشكل متواضع. في رأيه، فإن الكفاءة والنزاهة لا يمكنهما لوحدهما أن تجعلا من الفرد سياسيا جيدا. ويشكل حياد السياسي، علامة فشله أو مواراة، كما هو الحال في الغالب. لا يمكن ولا يجب أن تكون البيروقراطية، حسب رأيه وسيلة لتعاطي السياسة، لأنها تحول ألا يقع هذا النزاع المحتوم أو تتستر عليه.

لكن العلاقة السببية المقلوبة موجودة أيضا. ومن الصعب تحديد ما هو -[في أصل التفكير الفيبري]- أكثر تكيفا أو أكثر اشتراطا، لأن فيبر كان غير راضي بشكل مفرط، عن إنجازات السياسة البروسية وخاصة بسبب توقعاته القومية، المتصلبة والعدوانية التي لم تحققها السياسة الألمانية البروسية وبسبب قناعته المضادة للإقطاعية، المشار إليها سابقا. هذا بالتحديد هو ما دفعه إلى الإلمام بوجهة نظر تحليلية ومعيارية معا، بشأن حدود الفعل البيروقراطي في ميدان السياسة. وأن يصوغ بدقة ما أمكن إلى ذلك سبيلا، الاختلاف النوعي بين السياسة بوصفها قرارا وعلاقة بالقيم ومعركة من جهة، والإدارة التي تليق بالموظفين فيما يتعلق بتنفيذ القرارات، بكيفية عقلانية في النهاية، من جهة أخرى. لقد طور فيبر نظرية الفعل السياسي بنية جدالية، في سياق دولة موظفين قبل الحياة البرلمانية التي ينظر لها بشيء من التشاؤم. هذا ما يفسر لنا الطابع الحاد، الحاسم والمتطرف في تحليلاته[49].

---

[49]- من أجل التفاصيل والأدب، أنظر كتاب كوكا (Kocka (1976), op. cite, pp. 283-288).

حول كافة هذه الجوانب، يتميز تفكير فيبر في العمق عن تفكير هاينز. هذا الأخير لم يعرض بشكل صريح أسس تفكيره ومفهومه عن السياسة، على الأقل إلى غاية نهاية الإمبراطورية الفلهلمينية (l'empire wilhelminien.). مع ذلك، تجعلنا بعض الإيحاءات نعتقد أنه يفترض وجود مصلحة مشتركة، بكيفية عامة ومبطنة، رغم صعوبة التعرف عليها فيما وراء الصراع والتوافق بين خيارات قيمية متباينة ولا مبررة، تتجاوز المصالح الخاصة والأحزاب. ما يقصده بالمصلحة المشتركة و"منطق الدولة" مثلما كان يسميه بالأساس، هو ممارسة السلطة والازدهار، القانون والأمن، السلم الداخلي والخارجي[50]. إن إمكانية أن يكون للرجال العقلاء آراء متباينة حول هذه المبادئ، لا تشكل ظاهريا جزءا من تفكيره أو على الأقل من تبريره. يتميز رأيه حول كيفية بلوغ أهداف الدولة التي يصعب دائما التوفيق بينها، حسب رأيه بصبغة خاصة، لأنه يجعلها ترتبط بدرجة معينة بما يسميه "الضرورات التاريخية". ومن بين تلك الضرورات، فهو يعتد بالأخص بالتقليد التاريخي، الظروف الجيو-سياسية وقبل كل شيء بالتهديد الخارجي الذي يترصد الدولة[51].

---

(50)- أنظر (Hintze (1962 [1914]), op. cite, pp. 392 et 405) الذي يعلق على ذلك بقوله: هذه الوحدة التي تتمتع بها قيادة الدولة التي تتكامل عندها مختلف وجهات نظر مختلف الأطراف، تتطلب بعضها وتستدعي بعضها الأخرى. وتتغذى ويسيطر عليها الانشغال بمنطق الدولة، القوة وازدهار المجموع، هي شيء يمكن أن ننظر إليه أيضا كمزية للنظام الملكي". غاية الدولة ليست "المنفعة الاقتصادية. لا تبحث الدولة عن إنتاج المنافع الاقتصادية، لكنها تبحث عن العدالة والسلم، الأمن والقوة" (Hintze (1964 [1911), op. cite) كان هاينز يدرك أن غايات الدولة تلك، يمكنها أن تدخل في صراع، إحداها ضد الأخرى. "في الغالب، عندما تركت غاية الازدهار المكان أما غاية القوة". في إنجلترا، فقد تمكنت معظم الوقت، أن تحتل المكانة الأولى" (Hintze (1962 [1911], op. cite, p. 365)). ويذكر في تحليل أخير، الأسباب الجيو-سياسية والسياسة الخارجية، لكي يعرض حالتها. باتفاق مع المؤرخ سيلي (Seeley) لاحظ هاينز عدة مرات أن: "درجة الحرية التي يمكن أن توجد بشكل معقول في الدولة هي بالعكس متناسبة، مع الضغط العسكري-السياسي الذي يمارسه الخارج على الحدود" (Hintze (1962 [1914], op. cite, p. 411).

(51)- أنظر (Hintze (1962 [1914]), op. cite, p. 405): "حياة الشعوب والدول محكومة بضرورات تاريخية-سياسية كبرى، لا تلقى في العادة أية عناية في النقاشات، بشأن مسائل حدثية

حسب هاينز، يبدو أن الواقع في بعض النواحي، قد فرض بعض القواعد الأساسية لما يمكن أن تكون عليه الحاكمية الجيدة. على عكس فيبر، فإن السياسة لم تكن عنده، مجموعة من الوقائع التي تفتقر إلى المعنى في حد ذاتها. إنها ليست تدفقا من الوقائع الفوضوية، لكنه لم يكن يرى فيها أيضا وبالتأكيد، حركة موجهة نحو هدف وذات بنية ظاهرة. سنذهب بعيدا إذا افترضنا أنه كان يؤمن بمقولات الضرورات التاريخية. لكن ليس هناك أدنى شك، في أنه يعتبر (أكثر من فيبر) بأن فعل الإنسان السياسي، هو نتيجة للظروف الطبيعية والوضعية المحددة مسبقا. وهكذا، يصبح الحادث التاريخي الأكثر موضوعية، هو الشرط الحاسم في السياسة الجيدة. إنه لم يكن يعارض واقع النزاعات بين: المصالح، الطبقات، الديانات، الخ، لكنه لا يشير إليها أيضا، في الوقت الذي يكشف فيه (دون أن يفسرها) عن النزاعات بين الدول. ويعطي قيمة تفسيرية جد عالية "للمزاحمات والاضطرابات" بشأن التطورات التي تنطبق على السياسة الداخلية للدول المتورطة فيها. يبدو أنه كان مقتنعا في داخله، دون أن يؤسس ذلك فلسفيا على حد علمنا، بأن مبادئ السياسة الجيدة، تترتب من رؤية ونقاشات الرجال الأذكياء، الرصينين، ذوي الإرادة الحسنة، النزيهين، المهرة والمتعلمين. أين يمكن، كما اعتقد هاينز، أن يكون من السهل أن نعثر عليهم في ألمانيا، إذا لم يكونوا من بين الموظفين ؟ بحيث أنه لا يجب أو [على أية حال] أنه لا يمكن أن نتخلى عنهم، عقب المآل المحتوم بعد كل حلقة نزاع أو تسوية ؟[52].

كل هذا يسمح لنا بفهم كيف أن هاينز -على خلاف فيبر- كان يعاني من قلة الأسباب النظرية من أجل الدفاع عن الفصل الصارم بين السياسة والإدارة. في

سياسية، لأنها لا تبرز سوى أمام عين معتادة على تتبع تطور الدول ومؤسساتها عبر القرون. والتعرف على شروط الحياة الأساسية التي تشكلت في ظلها وترتبط بها على الدوام". في الحياة السياسية الحقيقية لمسؤولي إدارة الدولة، تلعب تلك القوى دورها أكبر من ذلك الذي تضطلع به، في نقاشات الصحافة وعلى المنابر. في نهاية الأمر، يكون منطق التاريخ أكثر حدة من منطق الاستدلال النظري". أنظر الإشارة السابقة.

[52]- بالعكس فقد اكتست "مصلحة الدولة" التي تمثلها الحكومة، عنده وجودا أعلى أو أدنى، من مصالح الأحزاب والجماعات التي لا يجب القيام بتنازلات كبيرة لصالحها (Hintze (1962), op. cite, p. 381).

منظوره عن مفهوم التاريخ، تتميز تلك الأسباب بترابطها الوثيق. وبما أن هاينز كان راضيا بشكل عام، عن نتائج السياسة الألمانية في ظل الإمبراطورية، فإن ما كان ينقصه أيضا هو الحافز الذي دفع بفيبر في الحقبة عينها إلى التأكيد أكثر فأكثر على الازدواجية بين السياسة والبيروقراطية. يجد النداء الذي وجهه فيبر، من أجل القيام بفصل مفهمي وتطبيقي دقيق بين السياسة والبيروقراطية، تطابقه في "منهجية ونظرية العلم" (la méthodologie et la théorie de la science)، عندما كان يحرص على الفصل البائن بين القضايا المعيارية والقضايا التحليلية، وكذلك في مواقفه إزاء الخصومة التي ثارت، بشأن الأحكام القيمية. صحيح أن فيبر قد رأى وبيّن بجلاء، أن قيم ووجهات نظر رجل العلم، تؤثر أيضا في اختيار موضوعاته، صياغة مفاهيمه وتبريره وإذن في قضاياه العلمية. وبالعكس، فقد تقبل أيضا فكرة أن النتائج العلمية، يمكنها أن تؤثر شرعيا في القرارات التي تتعلق بالأهداف والقيم. ما يغلب في كتاباته المنهجية، مع ذلك، هو انحيازه لفائدة الفصل البيّن بين التحليل والتقدير، بين التعبير عن ما هو كائن وما يجب أن يكون.

وحقيقة، أن يكون فيبر متصلبا حول هذه النقطة، فإن ذلك يعود بلا ريب إلى علاقته الوثيقة مع النقد الذي يقوم به، من خلال إقحام البيروقراطية إلى حلبة السياسة التي ليست، حسب اعتقاده، من بين اختصاصاته. عندما يستغل البيروقراطيون السياسة (هكذا ينظر فيبر إلى المسألة) فهم لا يتتسبون في آخر المطاف إلى تشخيصهم؛ أي إلى العلم بالمعنى الواسع للعبارة الذي يتخطون إذن إمكاناته. إن عيوب الفصل بين الخبرة (العلم) والسياسة، تشكل نقطة مفصلية في النقد الفيبري، إزاء سيرورة بيروقراطية السياسة. ومن هنا يأخذ الموقف الجدالي الفيبري في هذه الخصومة، حول أحكام القيمة قوته وحدته[53]. وبما أنه لم يتبن الحكم النقدي الفيبري، إزاء الخلط القائم بين السياسة والإدارة، في ظل الإمبراطورية، لم يتمكن هاينز على

---

(53) - أنظر (Bruun, H. H. (1972), Science, Values and Politics, in Max Weber's Methodology, Kopenhagen). وبشأن التوجه السياسي عن مصادرة الحكم القيمي، الموجه ضد اشتراكية الخطاب و"اشتراكية الدولة"، أنظر الكتاب الممتاز لصاحبه ر. فوم بروش (Bruch (1980), op. cite, pp. 294-320).

المستوى الإبستمولوجي، من أن يميز بكيفية أحادية بين الأبعاد التحليلية والأبعاد المعيارية. ويظل موقفه في هذه الخصومة حول القيم، غامضا وتسهب أعماله في أحكام القيمة الضمنية والصريحة[54]. بينما طور فيبر مصادرة الحياد القيمي، معارضا بذلك غالبية أعضاء "جمعية السياسة الاجتماعية" الملتفين حول شمولر، حيث يمكننا أن نفترض أن هاينز (لو كان حاضرا) يكون قد انحاز إلى جانب شمولر، بدلا من فيبر.

تتباين أفكار فيبر وهاينز، بصدد منطق البناء العلمي للمفاهيم والنماذج أيضا ولو بدرجة حدة أقل. من أجل اختصار مشكلة عويصة، يكون من الخطأ أن نصنف فيبر، بكيفية أحادية في قائمة الاسميين المفهميين. فقد كان على بينة ويعترف بذلك، من أن عناصر الواقع التاريخي، تتدخل في تكوين النموذج المثالي، عبر التحليل العلمي. بهذا المعنى، لا يمكن أن يكون النموذج المثالي بناء خالصا، فهو يدرج ويعكس جزءا من الواقع، رغم أن ذلك قد يكون بكيفية انتقائية ومنتظمة، بشكل خاص. لكن من جانب آخر، لم يفتأ فيبر أن يشير [يجب الوثوق بأن ذلك كان مهما أيضا بالنسبة له بغرض جدالي] إلى أن رجل العلم الذي يبني مفهوما، يقوم بذلك التصوير انطلاقا من وجهة نظر جزئية. وقد أصر على حقيقة، تفيد أن المفاهيم، لا تعكس الواقع وأنها لا تعطى مسبقا لرجل العلم بواسطة موضوعها. أكثر من ذلك، يعتقد فيبر أن الباحث يمكنه أن يتصور الموضوع الواحد ذاته، بكيفيات عديدة (لكن ليس بكيفيات تعسفية) وفقا للمقاربة المفضلة التي تحيل في المحصلة إلى مجموعة من

---

[54]- أنظر مثلا، في نص هيئة الموظفين عند هاينز (Hintze (1964 [1911]), op. cite, pp. 112, 113, 116). أنظر أيضا الكيفية المحافظة نسبيا التي يعبر بها عن الصراع الدستوري البروسي (Hintze (1962 [1911]), op. cite, p. 373) وتوظيفه لعبارات "متقدم" و"متخلف"، في هاينز (Hintze (1962 [1930]), op. cite, p. 137). كان هاينز واعيا بأن برامج البحث ومناهج الباحث، تتأثر برؤيته للعالم (Hintze (1964 [1897b], op. cite, p. 317). لكنه لم يعمق المشكلات التي تنجر عنها. ولم يستخلص منها استنتاجات فيبرية. أنظر أيضا الجرد الذي قام به ترولتش (Troeltsch en 1927: Hintze (1964 [1927a]), op. cite, pp. 337, 360, 366).

المعايير. ولهذا السبب، يعتبر ماكس فيبر في الغالب، من بين التقريريين في ميدان نظرية المعرفة ولو أن هذا العتاب، لا يعكس موقفه في الأخير[55].

يعتبر ذلك بمثابة نقد لم يتم توجيهه ربما بعد إلى هاينز. على أساس ممارسته الشخصية، متأثرا في ذلك بهانريك ماير (Heinrich Maier, 1908-1945) وماكس فيبر، فقد طور كما نعرف مجموعة من المقاربات، من أجل نظرية تاريخية للنماذج. حسب رأيه، يجب أن تسمح هذه النماذج بمقارنة الظواهر التاريخية، مع احتفاظها في الوقت ذاته بفرادتها. فهي ستسهم في عزل العلم التاريخي الذي كان يطالب به بكل جوارحه، في إجراءاته المفهمية للعلوم الطبيعية من جهة، ثم بعد سنة 1918، لمدارس سوسيولوجية شكلية ولا تاريخية جديدة (مدرسة ليبولد فون فييز (Leopold von Wiese, 1876-1969) ومدرسة ألفريد فياركاندت (-Alfred Vierkandt, 1867 1953) على سبيل المثال). ومن جهة أخرى، لمدارس تاريخية، تحرص كثيرا على الفريد وتناهض العملية المفهمية والنظرية (م. ألفونس دوبش (M. Alfons Dopsch, 1868-1953)، على سبيل الإشارة)[56].

حسب عباراته الخاصة، يجب أن يكون النموذج تجريدا مصوراً. وفي تعريفه المنطقي للنموذج، فهو يختلف نسبيا عن فيبر، بل يختلف قليلا في الواقع، أكثر مع ذلك في مفهومه الذاتي. صحيح أن هاينز كتب أيضا، أنه عندما نبني نموذجا: "فإننا نستخلص وفقا لتقديره، وإذن ليس دون تعسف نسبي، الخصائص المميزة [المادة التجربة] ثم نجعلها ترتقي إلى النقاء المثالي ونربطها جميعا بواسطة فعل بناء للعقل". لكن على عكس فيبر، فهو يشير إلى أن "التجريد المصور" مهما لم يكن واقعا مجسدا وليس له من خاصية أن يكونه، فهو يشكل مع ذلك أساس كل واقع تاريخي- اجتماعي". ويشير بشكل واضح (خلافا لفيبر) أن مثل هذه التجريدات، يجب

---

(55)- من أجل تفاصيل أوفى تتعلق بتأويلات مختلفة، أنظر كتاب كوكا (Kocka (1976), op. cite, pp. 188-292).

(56)- أنظر د. جيرهارد (Gerhard, D. (1970), «Otto Hintze: His Work and His Significance in Historiography», in Central European History, n° 3, mars / juin, pp. 17-48).

استخراجها من الواقع، بكيفية أو بأخرى. ومن المستحسن، أن نسميها نماذج واقعية («réaltypes») بدلا من تسميتها نماذج مثالية[57]. صحيح أنه كان ينظر أكثر قليلا إلى فيبر على أنه فيلسوف اسمي (nominaliste) وأنه لم يفهمه بشكل جيد. لكن، هذا الأمر يكشف بوضوح، أن هاينز أراد بالفعل أن يقابل بين المفهوم والواقع التاريخي، بكيفية أقل حسما من فيبر. وأن موقفه المنهجي، كان أقل اسمية ويتضمن عناصر واقعية أكثر، رغم أن الأمر لا يتعلق سوى بتباين من حيث الدرجة.

IV- موازنة إبستمولوجية بين قضايا الدولة والبيروقراطية

لقد بينا إلى أي مدى، يعتبر تحليل وتقييم البيروقراطية [والقضايا التي تتعلق بالتكوينة السياسية والمفاهيم المرتبطة بالدولة والسياسة والافتراضات الجوهرية للنظرية التاريخية] والمبادئ الإبستمولوجية عند كل من فيبر وهاينز، هي قضايا مترابطة. لقد استطعنا وصف وتناول المماثلات، الارتباطات، التطابقات والعلاقات الشرطية المفترضة (لكن، ليس العلاقات السببية الأحادية الاتجاه) في كافة اللحظات التي مر بها تفكير كل منهما وفي مختلف الميادين الإشكالية من مشروعيهما. كما أوضحنا أيضا أن القضايا العلمية الرئيسية، لا يمكن ترجمتها بشكل صحيح إلاّ عندما يتم وضعها في زمنها، بحيث يمكنها أن تعكس مشكلات معاصرة. ولكن كذلك، بحكم تباينات المقدمات التي ينطلقان منها، أسلوبيهما في النظر وتجاربهما في البحث والاختلافات التي تطبع كلا الباحثين في علاقتهما مع الحدث.

لقد مكنت هذه المقارنة، من الكشف عن بعض خصوصيات كل عمل، لكنها ربما أكدت محدوديتهما ونقاط ضعف كل منهما. تبرز مقارنة هاينز مع ناقد البيروقراطية ماكس فيبر إلى أي مدى، كان هاينز متأثرا بالكيفية التي ينظر بها إلى الموظفين والدولة التسلطية الفيلهلمينية. ورغم مهارته وحدة بصيرته، فهذا ما يحد من مدى تحليله للوظيفة العامة. ومقارنة بالنظرة الليبرالية والديمقراطية التي يحملها فيبر، يبدو من المؤكد أن هاينز هو في الجوهر دولاتي، قبل-تعددي وحتما قبل-ديمقراطي. وهذا ما يعطي لمشروعه، ومحدودية منهجية عمله المؤثر من جهة أخرى (والذي لا

---

[57] -Hintze (1962 [1931b]), op. cite, p. 470.

نتوه به هنا كما يجب). تتجلى هذه الحدود بوضوح أكبر في المقارنة: ابتعاده في الحقيقة، إزاء الفهم السوسيو-تاريخي، افتقاره للفطنة في تحليل الظواهر الحديثة (لأنه كان ينقلها إلى التاريخ المعاصر الخاص بالمقولات المؤكدة في استكشاف أوروبا القديمة)[58]. إن استعداده لإدخال الصراع من أجل القوة بين الدول كعامل تفسيري، بكيفية متناسقة ربما، لكن دون أن يعتبره شيئا ما كموضوع، يتطلب التفسير[59]. لم يكن هاينز يولي عناية كافية بالتمييز بين القضايا الوصفية والتحليلية والقضايا المعيارية ومشكلات الموضوعية. إنه يهمل أيضا حقيقة، كيف ترتبط القضايا العلمية بمراكز ومكانات الباحثين. رغم أن هاينز جد متصلب في ميدان الميثودولوجيا، فهو يبدو مع ذلك وكأنه قبل-نقدي، في مرآة النقد الفيبري. مع ذلك، فإن هذا يصح بالأخص في الحقبة الفيلهلمينية. وبعد ذلك بالفعل، فقد اقترب من فيبر، بشأن العديد من القضايا والجوانب. ولكن، ظل هذا التقارب لا مكتملا وليس مرتبطا في الحقيقة بمواقفه السابقة. تكشف هذه المقارنة أيضا، عن عدة حدود وعيوب في مشروع فيبر الذي لا يمكننا أيضا أن نعيد له الاعتبار هنا، في مجموعه. وهذا ما يكشف بشكل غير مباشر، عن الأهمية الراهنة على الدوام لرؤية هاينز، لكنها من جهة أخرى بلا منازع، قد تجاوزها الزمن. سنحاول تبيان ذلك، لكي نكمل عملية الموازنة، انطلاقا من تحليل البيروقراطية عند فيبر.

مثلما رأينا ذلك، فإن نقد فيبر ليس موجها وحسب لسيرورة بيروقراطية سياسة الدولة، في الإمبراطورية وفي بروسيا. لكنه، كان موجها بكيفية شبه مستسلمة وقدرية، ضد تلكؤ ميادين الحياة المتنوعة في المقصورة القاسية، مثل صلب المستقبل الذي تنبأ به. عن طريق القراءة بين السطور، فإننا لا نشعر عند هاينز، بأية خشية من مثل هذا التلكؤ. في تصوره هذا، فإن فيبر لا يعبر فقط عن حرص المفكر الليبرالي من

---

(58)- أنظر أعلاه (33 §)) فكرته عن الإمبريالية، كما في كتاب هاينز (Hintze (1962 [1907]), op. cite, p. 468): تقدير زائد عن اللزوم، بشأن المماثلة بين النزعة التدخلية الجديدة للدولة والنزعة التجارية في القرن 17م والقرن 18م. وللسبب ذاته، فهو يمنح مكانة هامة للأحزاب وجماعات المصلحة، أكثر مما قام به فيبر.

(59)- أنظر على سبيل المثال (Hintze (1962 [1906]), op. cite, p. 52).

أجل سلامة فضاء وحرية الإنسان، حماية حقوق الإنسان والمواطن أو فرص الانعتاق الفردي. إن هذا الليبرالي المحافظ الذي يمثله هاينز، كان بإمكانه أن يتقاسم مثل هذا القلق مع فيبر. بالنسبة إليه أيضا، فإن الحرية بوصفها أمنا قانونيا وفضاء فعل بالنسبة للأفراد هي قيمة مؤكدة، من تلقاء ذاتها إلى درجة أنه لم يصغها بوضوح سوى بالكاد[60]. لكن تحت احتجاجات فيبر، ضد سيرورة البيروقراطية الكونية التي يتوقع حدوثها، نعثر بالعكس على نموذج الفرد النشط، الديناميكي والمتحرر الذي يناصر القيم ويحققها من خلال التكفل بها في عملية الصراع. وهو مثال كان فيبر يأمل أن ينجزه، ليس وحسب بالنسبة للمؤسسين الكبار للأديان والقادة الكارزميين في السياسة والاقتصاد، لكن أيضا –[ولو كان ذلك بصورة ضعيفة]– بالنسبة للجماهير الكبيرة من الأفراد. كيف يمكن خلاف ذلك، أن نفهم نقده ضد اتجاه شمولر واقتراحات "الدولة الاجتماعية" التي قدمها هذا الأخير والتي تستهدف كلها تحقيق تمدد إضافي للشركات الاقتصادية للبلديات خاصة، بهدف تحسين الظروف السوسيو-سياسية للعمال! كان فيبر يتهكم على هذه "المتعة للبيروقراطية" التي تنعكس أيضا في "عقلية الكسالى" التي تميز طلبته في القانون. وكان يبحث عن موازنات: "للحفاظ على جزء من الإنسانية، جراء تجزئة الروح، وهيمنة مُثل الحياة البيروقراطية"[61].

---

[60]- من الواضح أن البناء الداخلي والخارجي للدولة، كان الشغل الرئيسي عند هاينز، رغم أنه أنهك في سنواته الأخيرة. لكن هذا الاهتمام الموجه، كان مرتبطا بحرية الأفراد؛ بمعنى الأمن القانوني وحرية الفعل (ليس كمشاركة سياسية) ومن أجل الظروف التاريخية لهذه الحرية. في المقال المتعلق بسيلي (Seeley) المشار إليه أعلاه، يرتبط هذان الخطان الموجهان ويحققان توازنا مميزا عنده. ويطبع انحيازه لشروط الحرية، كتاباته المتأخرة، في ميدان التاريخ العام. ويفسر أيضا تحليلاته المتكررة، بشأن الثنائية الغربية بين الكنيسة والدولة في القرون الوسطى وتعددية القوى التي تجعل هذه الثنائية ممكنة، في شكل ظروف ضرورية من أجل بروز دساتير حرة. أهمية هذا الموضوع عند هاينز، يمكن إبرازها في العديد من التأويلات والقضايا، لكنها تكبت في الخلفية. مع بعض عناصر الدليل، أنظر ي. كوكا (Kocka, J. (1973a), «Otto Hintze», In Wehler, H.-U. (Ed.), Deutsche Historiker, Göttingen, p. 282).

[61]- أنظر (Mommsen (1974b), op. cite, pp. 17, 94, 179). من أجل عناصر أخرى للدليل.

هذا الموقف الجوهري الذي تغطيه بالطبع القضايا المركزية عند فيبر، هو موقف ليبرالي وفرداني، يميل بالعكس نحو نموذج المقاول المقدام، بدلا من الموظف الماهر، المكرس للعظمة والكرامة البطولية، بدلا من السعادة البسيطة، كان بالكامل غريبا عن مزاج هاينز. فقد هاجم هذا الأخير بصراحة، النقد الفيبري الذي أشرنا إليه وعارض في الحقيقة، المصادرة التي تقول بعدم وجود أي مكان للشخصيات المستقلة في طبقة الموظفين: "يمكن ربما بالنسبة لجمهور الناس المتوسطين، أن يمنح الإحساس بالانتماء إلى مجموعة كبيرة، ترتبط بها سعادة وبؤس ملايين الأفراد. ولو أن ذلك، لا يشكل سوى حلقة صغيرة من الآلة، والبديل عند غياب الشخصية؛ تلك الشخصية التي هي في نهاية الأمر [مهما كان الزمن والمكان] نادرين هم أطفال الأرض الذين يمكنهم أن يتمتعوا بها". لقد دافع هاينز عن العامل الذي ينشغل بأمنه المادي أكثر من انشغاله بالجانب المادي من التقدم الاقتصادي[62].

هذه الاختلافات القيمية الجوهرية، بين فيبر وهاينز واضحة المعالم، فيما يخص السياسة الاجتماعية. كان فيبر يرافع، بكيفية مماثلة عن لودفيج (لوجو) برانتانو (Ludwig Joseph (Lujo) Brentano, 1844-1931) من أجل سياسة اجتماعية ليبرالية، تمثل قبل كل شيء، شرطا ضروريا في ميدان السياسة الداخلية، بصدد السياسة العالمية التي تكلل بالنجاح. لكنها ربما تشكل أيضا، تبعة منطقية لتمثلاته الاجتماعية-الليبرالية ولا علاقة لها بالشفقة ولا بحب الجار. يتعلق الأمر بترقية المساواة في الفرص، المسؤولية الفردية والقدرة على التمتع بذاته بحرية. يعلن فيبر أنه يقبل بنقابات قوية ومستقلة والحق في الإضراب. وعام 1918، فقد وصف "الاشتراكيين بالخونة". وينتقد بهذه العبارات القاسية، علاقات العمل المضادة لليبرالية والأبوية السارية في الشركات الاقتصادية البيروقراطية الكبيرة. وانتقد السياسة الاجتماعية التي اتبعها أتو بسمارك ويرى فيها سياسة صبيانية، أبوية ومضادة

---

(62) -Hintze (1964 [1911]), op. cite, pp. 118-120.

لليبرالية. وعارض الانخراط الشرعي والانتماء إلى تجمعات ومنظمات الوساطة الاجتماعية للدولة وبكل تأكيد التي تؤدي إلى الانقلاب والعزلة[63].

لقد تحدث هاينز هو نفسه لصالح السياسة الاجتماعية العمالية، حتى في اللحظة التي كانت فيها في نقطة الصفر أي في الحضيض، في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى. ومن بين ما كان يأمل منها، أنها ستتمكن من تمتين سياسة القوة القومية على المستوى الداخلي، بواسطة الحد من التناقض بين الدولة والعمال. لكنه، لم يكن يبدي عناية كبيرة باستقلالية العمال، بالمساواة في حقوق تنظيماتهم أو بإمكانات تسوية النزاعات، خارج وصاية الدولة. فلم ينخرط لفائدة النقابات القوية، بل أنه بالعكس عارض عام 1911 "الضغط الإرهابي" الذي تمارسه تلك التنظيمات النقابية على العامل المنعزل. كان يناصر التأمين الاجتماعي الذي طبقه بسمارك وعبر عن موافقته، بقوله أن موظف الدولة، قد شكل نموذج السياسة الألمانية، في ملف سياسة التأمين الاجتماعي. لم يكن هاينز يخاف من التدابير الحكومية في التنظيم وكان يتوقع منها الكثير. فقد نصح بضرورة متابعة مجهود تحويل العمال إلى موظفين، للقضاء على راديكالية الحركات اليسارية[64].

مع حرصه الشديد على تطبيق الإصلاحات، وهو ما يجعله يختلف بشكل ذي دلالة عن المحافظين المعاصرين، فقد بدا هاينز مدافعا عن الإبقاء على الوضع القائم قبل-الليبرالي الذي يطبع الدولة التسلطية. بوصفه ليبراليا جيدا، فقد ندد فيبر بالعكس ضد الإجراءات القبل-ليبرالية التي تميز النظام الاستبدادي الذي كان يعيش في ظله. فمن ذا الذي كان ينازعه، بشأن الدفاع عن البديل الأكثر ملاءمة للمستقبل ! لكن، لا يمكننا في الحقيقة، أن ندرك القوة والطاقة الجدالية التي وظفها فيبر في هذه

---

(63)- مشروع قانون ينص على عقوبات سجن مضاعفة، في حالة الاكراه الذي يمارس العمال، من أجل الإضراب أو الانخراط في النقابة. أنظر مومصون (Mommsen (1974b), op. cite, p. 106) وبالخصوص الإحالة رقم (126 ,(109).

(64)- (Hintze, (1964 [1911]), op. cite, pp. 118-120) وبشأن الموظف كنموذج للتأمين الاجتماعي. من أجل عرض تفصيلي، أنظر كوهلر (Köhler (1970), op. cite, p. 79).

المعركة، سوى على ضوء تبرير هاينز الذي لم يكن -بعد كل هذا- يعتبر نكرة. إن الأمر يتعلق بأحد المؤرخين الأكثر أهمية في زمنه. وزيادة على ذلك، لم يكن هاينز بشكل جلي، أقل انتماءا إلى اليمين من فيبر على المسرح السياسي في تلك الحقبة.

رغم ذلك، يصطدم تبرير فيبر بعقبة، تمكن هاينز من أن يتحاشاها. لم يؤد الموقف الفردي والليبرالي، المصبوغ بالنزعة البطولية عند فيبر وحسب إلى أن يقرر انحيازه لصالح سياسة اجتماعية ليبرالية ونقد الموقف الراهن المضاد-الليبرالي. كما دفعه ذلك أيضا إلى التعبير عن تشاؤم عميق، إزاء النزعة التدخلية المتعاظمة للدولة في زمنه. فهو يعتبرها كحدث جديد ويأسف: أن تنمو الاتجاهات نحو الدولنة، المجتمعية، النقابية بلا هوادة في وقت واحد. وأن مراكز الموظفين في النقابات، ستدخل في فرص المسيرة المهنية عند موظفي الدولة والمراكز المؤثرة للدولة، في مواقف موظفي الصناعة. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، ستكون التأثيرات السوسيو-سياسية "للدولنة" أو تكوين النقابات التي تخضع للدولة أو أي شكل من العلاقة، سواء كانت بين أجهزة الدولة والمجموعات (البلديات)، من جهة والنقابات الكبيرة من جهة أخرى، في المستقبل أكثر فأكثر تشابها. إن السياسة النقابية التي ورثناها، ستفشل "ضد أجهزة الهيمنة ذات السلطة اللاقياسية، كما تفشل سياسة كافة التشكيلات التي يمكنها أن تعدنا بسياسة اجتماعية ليبرالية حقيقية"[65].

بعبارات أخرى، فقد رفض فيبر التوجهات الرئيسية المستوحاة من الرأسمالية التي تتبنين تدريجيا (في صيغتها الألمانية، على الأقل (الرأسمالية المنظمة)). لكنه ظل عاجزا وكان حريصا وحائرا شيئا ما أيضا. لقد دافع عن منعطف في التفكير والإرادة الليبرالية التي تعطيه بالطبع، فرصة أن يصوغ انتقادات تقدمية، ضد بقاء الوضع القائم القبل-ليبرالي، على ما هو عليه. لكنها بدت صعبة التوافق مع اتجاهات التنظيم على

(65)- أنظر م. فيبر (Weber (1967 [1912]), op. cite, p. 269) أنظر أيضا موصون (Mommsen (1974b), op. cite, p. 130).

المدى البعيد، مع الاقتصاد والمجتمع، منذ نهاية القرن 19م. لقد بدا له، أنه لا يمكن تأمين الحرية، سوى عن طريق معارضة هذه المنظمة وبالبقاء على الحياد[66].

بينما دافع هاينز عن الموقف المعاكس، بشكل صارم. فقد لاحظ وتقبل الاتجاه، نحو زيادة حجم الشركات (والزيادة المترتبة في عدد العمال الأجراء)، كما ساير تدخل الدولة المتزايد. وباعتباره مؤرخا للمذهب الاستبدادي والنزعة التجارية، فقد بدا له ذلك أمرا اعتياديا، رغم أنه ليس كذلك في الواقع. وأيد فكرة وجود المزيد من شركات الدولة. وكان يعتقد عكس فيبر، أنه من الممكن أن تشكل الدولة، أفضل موظف مقارنة بالشركة الخاصة، لأنها قبل كل شيء، ليست في حاجة للتفكير في الربح[67] ! وللأسباب التي أشرنا لها، فهو يعطي اعتبارا أقل للرأسمالية من فيبر وهو لا يوجه انتقادات كبيرة للبيروقراطية. وهذا ما حال، دون إعداده تحليلا ذكيا ونقدا لزمنه، مثلما قام فيبر بذلك. لكن، ذلك ما جعله دون ريب، أكثر تفتحا على كيفيات ومنظورات أخرى، يمكنها أن تكون أكثر أهمية وثراءا على المدى البعيد، مقارنة بالقضايا المماثلة التي صدرت عن هذا الأخير. لنأخذ هنا مرة أخرى، مثل البيروقراطية:

يبدو أن خطر: الإبادة التي تؤدي لها برودة البيروقراطية[68] التي يخشاها فيبر، على المدى البعيد، يرتكز على تمثل البيروقراطية كبنية جامدة، عاجزة عن التجديد

---

(66) - يشهد ك. رها (K. Rohe) على أن النزعة الليبرالية السياسية، ما تزال مرتبطة بالأشكال القديمة من الشعور الذاتي بالانتماء إلى الجماعة نفسها، عن طريق مصالح، اتفاق أو معاهدة لا تزال قائمة. وأنها غير ممكنة، من اجل قبول الاتجاهات الحديثة التي تميل صوب مجتمع منظماتي. أنظر عرضه الأساسي في كتابه (Rohe, K. (1980), «Politischer Liberalismus – ein Übergangsphänomen in der modernen Gesellschaft», in Albertin, L. (Ed.), Politischer Liberalismus in der Bundesrepublik, Göttingen, p. 293). وانظر أيضا (Rohe, K. (1976), Liberalismus und soziale Struktur», in Liberal, n° 18, p. 43). لكن يجب أن نتساءل إذا كان هذا لا يصح وحسب، بشأن بعض أنواع من الليبرالية. أم أنه من الضروري تصور المنظمة (organisation) كوجهة نظر معارضة ومهددة للمبادئ الليبرالية (مثلما يعتقد ك. رها ذلك).

(67) - انظر هاينز (Hintze (1964 [1911]), op. cite, p. 120).

(68) - عبارة مستوحاة من مومصون (Mommsen (1974b), op. cite, p. 105).

بذاتها، تشكل عقبة أمام المبادرة، تخنق كل شيء في الشكلانية وتهدد الحريات. إنها بيروقراطية لا يجب أن ننتظر منها محاولات تغيير اجتماعي وسياسي. بحيث أن محركات التغير الاجتماعي، لا يمكنها أن توجد سوى خارجها، عند القادة السياسيين، المقاولين الرأسماليين أو بكل بساطة عند الأفراد الحازمين. يمكننا أن نتساءل إذا لم يفرط فيبر، في تعميم الخصائص البيروقراطية في زمنه وبلده وربما أيضا، لأسباب سياسية تمت الإشارة إليها سابقا، ولم يكن يدركها بالحدة الكافية. يمكننا أن نتساءل على أية حال، إن لم يكن قد أهمل كثيرا، إمكانية حدوث تحولات داخلية في بيروقراطية، كانت وقتها في حالة تحول، من الإدارة القديمة التي تضمن النظام العام نحو الإدارات الجديدة التي تضطلع بتقديم الخدمات.

لقد كان هاينز أقل حزما من فيبر، إزاء الموظفين في وقته. وبوصفه مؤرخا، فقد كان يميل ربما إلى البحث عن مبررات أكثر التصاقا بالواقع، بحيث توصل منذ عام 1911 إلى نتيجة أخرى. فقد أكد أن التعديلات في طبيعة العلاقات الاجتماعية، قد برزت في البلاد، عقب التوسيع المستمر في مدى ووظائف تدخلات بيروقراطية الدولة. وقد ظن أنه تعرف –[استنادا إلى مرونة قانون الموظفين وفردانية أجورهم]– على محفزات وفضاءات جديدة لمبادراتهم الشخصية، حركية وحرص كبيرين على مبدأ النتيجة، بعبارة أخرى، على اتجاهات تقرب نمط سلوك البيروقراطية الذي يتمدد ويتحول إلى نمط سلوك الاقتصاد الخاص[69]. ولكي نمدد أفكار هاينز، نقول أن البيروقراطية المهيكلة، على هذا المنوال، لا تخنق الديناميكية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بالضرورة. بل يمكنها بالعكس، أن تحفزها وتدفعها نحو الأمام، مثلما عهدنا ذلك في ظل العهد القديم. هكذا، يرى هاينز زيادة على ذلك، أنه سيكون من الجائز الحيلولة دون أن يؤدي تمدد وأهمية الوظيفة العمومية، بفضل تدابير خاصة إلى التقليص من مجال الحرية[70].

[69] -Hintze (1964 [1911]), op. cite, p. 123.

[70] - (Ibid, , p. 120). ملاحظاته ضد التجسس على الآراء (Gesinnungsriecherei) وتقليص الحقوق المدنية، من أجل حرية التحالف بين العمال في شركات الدولة والبلديات، لكن ليس من أجل حقهم في دعم التنظيمات الاجتماعية الديمقراطية.

بكل تأكيد، لا يتطابق هذا مع مجموع التبريرات التي قدمها هاينز. لا يوجد أدنى شك، أنه كان أقل انطباعا وتفاعلا بالمؤثرات المضادة-لليبرالية التي تتميز بها سيرورة البيروقراطية. لكن، يبدو أن عددا معتبرا من العوامل، تكشف أن هاينز مؤرخ العهد القديم، يحصل هنا على نقطة تدخله إلى بعض مركبات البيروقراطية الحديثة التي تعيد الاعتبار أكثر للتطورات والإمكانات المستقبلية، أفضل مما توقعه فيبر. إدراك مثل تلك الاتجاهات، نحو التطور من داخل البيروقراطيات (اتجاهات كانت قابلة للتعرف عليها في البيروقراطية الصناعية لسنوات 1910) وتجد نوعا من التأكيد في البحوث الراهنة[71]، ألم يكن بوسعها أن تجعل فيبر أكثر حيطة، بشأن نبوءته الشهيرة حول: "التلكؤ الثقافي بواسطة الروتين البيروقراطي". وهي النبوءة التي لم تتحقق بشكل كامل، حتى اليوم ؟ ألم يكن من الأحسن له، أن يتقبل إمكانية أن الحرية والتنظيم، الديناميكية والبيروقراطية، لم تكونا بالضرورة متعارضتين إلى هذا الحد، كما كان يعتقد ؟

لكن تحليل البيروقراطية والسياسة الذي قام به فيبر، واقترب منه هاينز بالتأكيد، بعد ذلك في سنوات 1920 كان له دون ريب مستقبل أفضل. اليوم أيضا، يسمح ذلك التحليل، بلفت الانتباه نحو الأخطار المحدقة والجدية التي تهدد الحرية

(71)- أنظر ي. كوكا (Kocka, J. (1969), Unternehmensverwaltung und Angestelltenschaft am Beispiel Siemens (1847-1914). Zum Verhältnis von Kapitalismus und Bürokratie in der deutschen Industrialisierung, Stuttgart). وبالأخص الفصل الخامس. مساهمات كل من ليتفاك، باهرد، ستنكومب، بارنز، ستالكر وبوزتسكي في كتاب ر. ماينتز (Litwak, Bahrdt, Stinchcombe, Burns, Stalker et Bosetzky dans Mayntz, R. (Ed.) (1965a), Bürokratische Organisation, Cologne / Berlin) وبالأخص الصفحة (p. 296). كان فيبر يعطي قيمة أكبر للتكلس البيروقراطي الداخلي، كما كان شمبيوتر (J. A. Schumpeter) يفرط معه أيضا في ديناميكية المقاول الرأسمالي الفردي. ومن الواضح في زمنه، أن الاستبدال التدريجي للمقاول-المالك، بواسطة مقاولين موظفين (مسيرين (managers)) لا يؤدي إلى أية خسارة في ديناميكية المقاولاتية. وأن هذا ما يفرز ربما عموما أثرا معاكسا. أنظر ي. كوكا (Kocka, J. (1975), Unternehmer in der deutschen Industrialisierung, Göttingen) وفي الفصل 5 بشكل خاص.

الفردية التي يحملها التحول الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي المترتب عن التنظيمات. لكن في الحين ذاته، تشكل النظرية الفيبرية الهائلة لحظة سيرورة تاريخية ضرورية ومتعددة الأبعاد من النقد الليبرالي وتفكيك الدولة التسلطية القديمة، لفائدة تحول تعددي وبرلماني في الدائرة السياسية. لكن الآن، ونظرا لأن هذا التحول قد نجح، بشكل واسع أو بالعكس، بقدر ما نجح حتى الآن، فإننا نعثر في تحليل هاينز (المتجاوز على أكثر من صعيد) [الذي لم يكن وحسب أكبر سنا من فيبر، لكنه ينتمي أيضا إلى حقبة أخرى] على أكثر من سبيل للأفكار والتأملات الهامة، كما لا يمكن الاعتقاد في ذلك للوهلة الأولى. إن حرصه على مضاعفة الإدراك الأيديولوجي، حول مسألة أن الموظفين سيمثلون من تلقاء أنفسهم الضمانة المحايدة للمصلحة العامة، فوق الأحزاب، لا يشكل جزءا منه.

وبالمقابل، فإن ما هو ملفت للانتباه، هو الكيفية التي يعي بها هاينز، أفضل من فيبر، بالقدرة الداخلية للبيروقراطية على التحول، دفعة واحدة من "الرأسمالية المنظمة" التي تفرض نفسها تدريجيا. يجد فيبر نفسه بلا منازع، أكثر تشتتا ولا تاريخيا من هاينز، إزاء "الرأسمالية المنظمة"[72]، بسبب التصور الذي يحمله عن للبيروقراطية، السياسة والحرية. وأن موقف هاينز إزاء التمييز بين الإدارة السياسية والوظيفة العامة العليا التي يمكننا اليوم، أن نميزها باختلافات من حيث الدرجة أكثر من الازدواجية النوعية، مهم جدا. وبالعكس، كان فيبر يفترض وجوب الفصل الصارم، بين القائد والجهاز الذي يتمتع بواقع أكبر، من وجهة النظر مشروعية السلطة الدولاتية، أكثر مما يتعلق بممارسته الفعلية. نحتفظ في الأخير، ببعض الجوانب من تصوره عن السياسة –[التي رغم خصائصها الدولاتية، القبل-تعددية والقبل-ديمقراطية التي لم تعد تصلح في أيامنا هذه]- التي هي مع ذلك أكثر تأثرا بواقع أن السياسة لا تتمثل فقط في معركة، لكنها تتمثل في تكوين الإرادة التي تسير جنبا إلى جنب مع الخبرة، التحليل والأهداف المشتركة، مثل: "الرخاء" "العدالة" و"السلم".

---

[72]- بغية وصف هذا المفهوم، أنظر أعلاه وبالأخص العلامات 5 ، 6).

قائمة بيبليوجرافية مستفيضة

1. (1 Abramowski, G. (1966), Das Geschichtsbild Max Webers. Universalgeschichte am Leitfaden des okzidentalen Rationalisierungsprozesses, Stuttgart.
2. Albrow, M. (1970), Bureaucracy, Londres.
3. Albrow, M. (1990), Max Weber's construction of social theory, Basingstoke, Ed. MacMillan.
4. Alexander, J.C. (1983), Theoretical Logic in Sociology. V. 3: The Classical Attempt at Theoretical Synthesis: Max Weber, Berkeley, Ed. University of California Press.
5. Alexander, J.C / Loader, C. (1985), «Max Weber on Churches and Sects in North America: an Alternative Path Toward Rationalization», Sociological Theory, n° 3, pp. 1-13.
6. Alexy, H. / Gotthold, J. (1980), «Verwaltung zwischen konditionaler Programmierung und eigner Verwaltungsverantwortung», dans Voigt (1980), pp. 200-214.
7. Andreski, S. (1984), Max Weber's Insights anti Errors, Londres, Ed. Rutledge and Kegan Paul.
8. Anter, A. (1996), Max Webers Theorie des modernen Staates. Herkunft, Struktur und Bedeutung, 2e Ed., Berlin.
9. Anter, A. (2001), «Von der politischen Gemeinschaft zum Anstaltsstaat. Das Monopol der legitimen Gewaltsamkeit», dans Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 121-138.
10. Anter, A. (2004), Die Macht der Ordnung. Aspekte einer Grundkategorie des Politischen, Tübingen.
11. Anter, A. / Breuer, S. (Ed.) (2007), Max Webers Staatssoziologie, Baden-Baden.
12. Antonjo, R.J. et Glassman, R.M. (s. d) (1985), A Weber-Marx Dialogue, Lawrence, Kansas, Ed. University Press of Kansas.
13. Antoni, C. (1938), «Problemi e metodi della moderna storiografia: la logica del "tipo ideale" di Max Weber», Studi Germanici, n° 3, 1, pp. 279-293.
14. Aron, R. [1967] 1991, Les étapes de la pensée sociologique, Paris, Ed. Gallimard

15. Ashcraft, R. (1972), «Marx and Weber on Liberalism as Bourgeois Ideology», Comparative Studies anti History, n° 14, pp. 130-168.
16. Assmann, H.-D. et al. (1980), Wirtschaftsrecht als Kritik des Privatrechts, Königstein, Athenaüm.
17. Bach, M. (1995), «Ist die europäische Einigung irreversibel ? Integrationspolitik als Institutionenbildung in der Europäischen Union», dans Nedelmann, B. (Ed.), Politische Institutionen im Wandel, Opladen, pp. 368-391.
18. Bach, M. (1999), Die Bürokratisierung Europas. Verwaltungseliten, Experten und politische Legitimation in Europa, Francfort-sur-le-Main / New York.
19. Bach, M. (2005), «Europa als bürokratische Herrschaft. Verwaltungsstrukturen und bürokratische Politik in der Europäischen Union», dans Schuppert, G. F. / Pernice, I. / Haltern, U. (Ed.), Europawissenschaft, Baden-Baden, pp. 575-607.
20. Baier, H. (1988), "Vater Sozialstaat". Max Webers Widerspruch zur Wohlfahrtspatronage», dans Gneuss, C./ Kocka, J. (1988), Max Weber. Ein Symposion, Munich, pp. 47-63.
21. Balthasar, H. U. von (1961), Die großen Ordensregeln, Zurich / Cologne.
22. Barberis, P. (2005), «Whitehall Mandarins and the British Elite Network 1870-1945», Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, pp. 1-26.
23. Beck, U. (1988), Gegengifte. Die organisierte Unverantwortlichkeit, Frankfurt: Suhrkamp.
24. Becker, Howard S. (1934), «Culture case study and ideal-typical method: with special reference to Max Weber», Social forces, n° 12, 3, pp. 399-405.
25. Becker, Howard S. (1940), «Constructive typology in the social sciences», American sociological review, n° 5, pp. 40-55.
26. Becker, Howard S. (1950), Through values to social interpretation, Durham (NC), Ed. Duke University Press.
27. Beer, S. (1964), «Love and the Computer», Metra, n° 3 (1), pp. 47-58.
28. Beetham, D. (1974), Max Weber anti the Theory of Modem Politics, Londres, Ed. Allen and Unwin.
29. Beetham, D. (1987), Bureaucracy, Milton Keynes.

30. Beirne, P. (1979), «Ideology and Rationality in Max Weber's Sociology of Law», in Simon, R.J. et Spitzer, S. (dir.) (1979), Research in Law anti Sociology, Greenwich, Ed. Connecticut, JAI Press, vol. 2, pp. 103- 131.

31. Bendix, R. et Roth, G. (1959), «Max Webers Einfluss auf die Amerikanische Soziologie» Koiner Zeitschrift fur Soziologie, n° 11, pp.38-53.

32. Bendix, R. (1960), Max Weber. An Intellectual Portrait, Garden City, N.Y., Ed. Doubleday.

33. Bendix, R. (1964), Max Weber – Das Werk. Darstellung, Analyse, Ergebnisse, Munich.

34. Bendix, R. / Roth, G. (1971), Scholarship anti Partisanship: Essays on Max Weber, Berkeley, Ed. University of California Press.

35. Bensman, J. (1982), «Hans Gerth's Contribution to American Sociology», in Bensman, J. / Vidich, A.J. et Gerth, N.(dir.) (1982), Politics, Character anti Culture: Perspectives from Hans Gerth, Westport, Connecticut, Ed. Greenwood Press, pp. 221-274.

36. Benz, A. (1995), «Der Beitrag der Spieltheorie zur Analyse des kooperativen Verwaltungshandelns», dans Dose, N. / Voigt, R. (Ed.), Kooperatives Recht, Baden-Baden, pp. 297-328.

37. Benz, A. (2001), Der moderne Staat. Grundlagen der politologischen Analyse, Munich / Vienne.

38. Black, D. (1976), The Behaviour of Law, New York, Ed. Academic Press.

39. Blau, P. M. / Scott, W. R. (1962), Formal Organizations, San Francisco

40. Bleek, W. (1972), Von der Kameralausbildung zum Juristenprivileg. Studium, Prüfung und Ausbildung der höheren Beamten des allgemeinen Verwaltungsdienstes in Deutschland im 18. und 19. Jahrhundert, Berlin.

41. Bleicken, J. (1975), Lex Publica. Gesetz und Recht in der römischen Republik, Berlin / NewYork, W. de Gruyter.

42. Bobbio, N. (1987), The Future of Democracy, Cambridge.

43. Bobbio, N. (1987), «Max Weber und Hans Kelsen», dans Rehbinder / Tieck (1987), pp. 109-126.

44. Bogumil, J. / Jann, W. (2005), Verwaltung und Verwaltungswissenschaft in Deutschland. Einführung in die Verwaltungswissenschaft, Wiesbaden.

45. Bohne, E. (1981), Der informale Rechtsstaat. Eine empirische und rechtliche Untersuchung zum Gesetzesvollzug unter besonderer Berücksichtigung des Immissionsschutzes, Berlin.
46. Bohne, E. (1983), «Informalität, Gleichheit und Bürokratie», Jahrbuch für Rechtssoziologie und Rechtstheorie, n° 3, pp. 202-210.
47. Bökkenförde, E.-W. (1972), «Der Verfassungstyp der deutschen konstitutionellen Monarchie im 19. Jahrhundert», dans id. (Ed.), Moderne deutsche Verfassungsgeschichte (1815-1918), Cologne, pp. 146-170.
48. Bölsche, J. (1979), Der Weg in den Überwachungsstaat, Reinbek, Rowohlt.
49. Boldt, H. (2001), «"Den Staat ergänzen, ersetzen oder sich mit ihm versöhnen?" Aspekte der Selbstverwaltungsdiskussion im 19. Jahrhundert», dans Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp.139-165.
50. Boudon, R. (1969), Les méthodes en sociologie, Paris, Ed. PUF.
51. Boudon, R. / Bourricaud, F. (1982), Dictionnaire critique de la sociologie, Paris, Ed. PUF.
52. Boudon, R. (1986), L'idéologie. L'origine des idées reçues, Paris, Ed. Fayard.
53. Boudon, R. (1991), «Sciences sociales et société (ou comment rehausser le prestige des premières auprès de la seconde)» dans Patrick de Laubier et al. (Eds.), Pratiques des solidarités. Hommage au Professeur R. Girod, Lausanne, Ed. Réalités sociales, pp. 161-175.
54. Bourdieu, P. et al., (1968), Le métier de sociologue, Paris, Ed. Mouton / Bordas.
55. Breuer, S. / Treiber, H. / Walther, M. (1982), «Enstehungsbedingungen des modernen Anstaltstaates. Überlegungen im Anschluss an Max Weber», dans Breuer, S. / Treiber, H. (Ed.), Entstehung und Strukturwandel des Staates, Opladen, pp. 75-153.
56. Breuer, S. / Treiber, H. (Ed.) (1984), Zur Rechtssoziologie Max Webers, Opladen: Westdeutscher Verlag.
57. Breuer, S. (1986), «Sozialdisziplinierung», dans Sachße, C. / Tennstedt, F. (Ed.) (1986), Soziale Sicherheit und soziale Disziplinierung, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 45-69.

58. Breuer, S. (1989), «Magisches und religiöses Charisma: Entwicklungsgeschichtliche Perspektiven», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 41, pp. 215-240.

59. Breuer, S. (1990), «Rationale Herrschaft. Zu einer Kategorie Max Webers», Politische Vierteljahresschrift, n° 31, pp. 4-32.

60. Breuer, S. (1991), Max Webers Herrschaftssoziologie, Francfort-sur-le-Main / New York.

61. Breuer, S. (1993), «Max Webers Staatssoziologie», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 45, pp. 199-219.

62. Breuer, S. (1994), «Das Charisma des Führers», dans id., Bürokratie und Charisma. Zur Politischen Soziologie Max Weber, Darmstadt, pp. 144-175.

63. Breuer, S. (1994a), «Die vier reinen Typen der Demokratie. Ein Vorschlag zur Systematisierung», dans id., Bürokratie und Charisma. Zur Politischen Soziologie Max Webers, Darmstadt, pp. 176-187.

64. Breuer, S. (1996), «Le charisme de la raison», Annales. Histoire, Sciences Sociales, n° 51, 6, pp. 1289-1301.

65. Breuer, S. (1998), Der Staat. Entstehung, Typen, Organisationsstadien, Reinbek.

66. Breuer, S. (2000), «Das Legitimitätskonzept Max Webers», dans Willoweit, D. / Müller-Luckner, E. (Ed.), Die Begründung des Rechts als historisches Problem, Munich, pp. 1-17.

67. Breuer, S. (2003), «Max Webers Parteisoziologie und das Problem des Faschismus», dans Albert, G. / Bienfait, A. / Sigmund, S. / Wendt, C. (Ed.), Das Weber-Paradigma. Studien zur Weiterentwicklung von Max Webers Forschungsprogramm, Tübingen, pp. 352-370.

68. (68Breuer, S. (2004), «Von der sozialen Staatslehre zur Staatssoziologie», dans Anter, A. (Ed.), Die normative Kraft des Faktischen. Das Staatsverständnis Georg Jellineks, Baden-Baden, pp. 89-112.

69. Brubaker, R. (1984), The Limits of Rationality: An Essay on the Social anti Moral Thought of Max Weber, Londres, Ed. Allen and Unwin.

70. 7Bruch, R. vom (1980), Wissenschaft, Politik und öffentliche Meinung. Gelehrtenpolitik im Wilhelminischen Deutschland (1890-1914), Husum.
71. Brugger, W. (1980), Menschenrechtsethos und Verantwortungspolitik. Max Webers Beitrag zur Analyse und Begründung der Menschenrechte, Freiburg / München, Alber.
72. Bruun, H. H. (1972), Science, Values and Politics in Max Webers Methodology, Kopenhagen, Munksgaard.
73. Bryce,J. (1898). The American Commonwealth, 3e Ed., Londres.
74. Budäus, D. (1998), «Von der bürokratischen Steuerung zum New Public Management – Einführung», dans Budäus, D. / Conrad, P. / Schreyögg, G. (Ed.), New Public Management, Berlin / New York, pp. 1-9.
75. Bücker, A. / Schlacke, S. (2000), «Die Entstehung einer "politischen Verwaltung" durch EGAusschüsse – Rechtstatsachen und Rechtsentwicklungen», dans Joerge, C. / Falke, J. (Ed.), Das Ausschusswesen der Europäischen Union. Praxis der Risikoregulierung im Binnenmarkt und ihre rechtliche Verfassung, Baden-Baden, pp. 161-256.
76. Bünger, K. (1980), «Entstehen und Strukturwandel des Rechts in China», dans Fikentscher, W. et al. (Ed.) (1980), Entstehung und Wandel rechtlicher Traditionen, Freiburg / München, Alber, pp. 439-472.
77. Burger, T. (1987), Max Weber's Theory of Concept Formation: History, Laws and Ideal Types, Durham, N.C., Ed. Duke University Press.
78. Burns, T. / Stalker, G. M. (1961), The Management of Innovation, London.
79. Cain, M., «The Limits of idealism Max Weber and the Sociology of Law», in Simon, R.J. et Spitzer, S. (dir) (1980), Research in Law and Sociology, op. cite, vol. 3, pp. 53-83.
80. Caplow, Th. (1964), Principles of Organization, New York.
81. Chandler, A. D. Jr. / Galambos, L. (1970), «The Development of Large-Scale Economic Organizations in Modern America», Journal of Economic History, n° 30, pp. 205-217.
82. Chandler, A. D. Jr. / Daems, H. (1979), «Administrative Co-ordination, Allocation and Monitoring: Concepts and Comparisons», dans Horn, N. / Kocka, J. (Ed.), Recht und

Entwicklung der Großunternehmen im 19. und frühen 20. Jahrhundert. Göttingen, pp. 28-54.

83. Coenen-Huther, J. (1995), Observation participante et théorie sociologique, Paris, Ed. L'Harmattan.
84. Coenen-Huther, J. (1997a), Tocqueville, Paris, Ed. PUF.
85. Coenen-Huther, J. (1997b), «La patience russe entre stratégie et impuissance: quelques remarques complémentaires», Ed. Archives européennes de sociologie, n° 38. 2, pp. 291-298.
86. Cohen, J. / Hazelrigg, L.E. et Pope, W. (1975), «De-Parsonizing Weber: a Critique of Par- Sons' Interpretation of Weber's Sociology», American Sociological Review, n° 40, pp. 229-241.
87. Collectif (1892), Die Preußische Seidenindustrie im 18. Jahrhundert und ihre Begründung durch Friedrich den Großen (Acta Borussica, Seidenindustrie, III), Berlin.
88. Collectif (1901), Einleitende Darstellung der Behördenorganisation und allgemeinen Verwaltung in Preußen beim Regierungsantritt Friedrichs II. (Acta Borussica, Behördenorganisation, VI/I), Berlin.
89. Collectif (1910), Verhandlungen des Vereins für Sozialpolitik in Wien 1909 (Schriften des Vereins für Sozialpolitik, 132), Leipzig [intervention de Weber republiée dans GPS, p. 413 sqq
90. Collins, R. (1980), « Weber's Last Theory of Capitalism: a Systematization », American Sociological Review, n° 45, pp. 925-942.
91. Collins, R. (1986), Weberian Sociological Theory, Cambridge, Ed. Cambridge University Press.
92. Crozier, M. (1961), «De la bureaucratie comme système d'organisation», Archives Européennes de Sociologie, n° 2, pp. 18-52.
93. Crozier, M. (1967 [1963]), The Bureaucratic Phenomenon, Chicago.
94. Cuin, Charles-H. (2000), Ce que (ne) font (pas) les sociologues. Petit essai d'épistémologie critique, Genève, Ed. Droz.
95. Cullity, J. P. (1967), «The Growth of Governmental Employment in Germany, 1882-1950», Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, n° 123, pp. 201-217.
96. Davis, K. / Moore, Wilbert E. (1945), «Some principles of stratification», American sociological review, n°10, pp. 242-249.

97. Davis, W.M. (1978), «Anticritical Last Word on The Spirit of Capitalism' by Max Weber», American Journal of Sociology, n° 83, pp. 1105- 1131.

98. Delbrück, H. (1913), Regierung und Volkswille, Berlin.

99. Delley, J.-D. / Derivaz, R. /Mader, L. / Morand, Ch.-A. / Schneider, D. (1984), Grundstückerwerb durch Ausländer in der Schweiz. Empirische Untersuchungen der Lex Furgler, Bern / Stuttgart.

100. Derlien, H.-U. (1989), «Die selektive Interpretation der Weberschen Bürokratietheorie in der Organisations- und Verwaltungslehre», Verwaltungsarchiv, n° 22, pp. 319-329.

101. Derlien, H.-U. (1991), «Die Staatsaffinität der Exekutivpolitiker der Bundesrepublik. Zur Bedeutung der Bürokratie als Sozialisationsfeld», dans Hartwich, H.-H. / Wewer, G. (Ed.), Regieren in der Bundesrepublik II. Formale und informale Komponenten des Regierens in den Bereichen Führung, Entscheidung, Personal und Organisation, Opladen, pp. 169-178.

102. Derlien, H.-U. (1994), «Bürokratie in der Literatur und Soziologie der Moderne. Über Kafka und Max Weber», dans Anz, T. / Stark, M. (Ed.), Die Modernität des Expressionismus, Stuttgart / Weimar, pp. 44-61.

103. Derlien, H.-U. (2002), «Öffentlicher Dienst im Wandel», dans König, K. (Ed.), Deutsche Verwaltung an der Wende zum 21. Jahrhundert, Baden-Baden, pp. 229-253.

104. Derlien, H.-U. (2003), «Mandarins or Managers ? The Bureaucratic Elite in Bonn, 1970 to 1987 and Beyond», Governance, n° 16, pp. 401-428.

105. Derlien, H.-U. (2003a), «German Public Administration: Weberian Despite "Modernization"», dans Tummala, K. K. (Ed.), Comparative Bureaucratic Systems, Lanham / Boulder / New York / Oxford, pp. 97-122.

106. Derlien, H.-U. / Frank, S. (2004), «Öffentlicher Dienst und Gewerkschaftssystem im Wandel», Die Verwaltung, n° 37, pp. 295-326.

107. Derlien, H.-U. / Lang, F. (2005), «Die Verwaltungseliten in der Bundesrepublik Deutschland und der V. Französischen Republik», Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, pp. 109-147.

108. Dilcher, G. (1975), «Der rechtswissenschaftliche Positivismus», Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie, n° 61, pp. 497-528.

109. Döbert, R. (1989), «Max Webers Handlungstypologie und die Ebenen des Rationalitätskomplexes», dans Weiß, J. (Ed.) (1989), Max Weber heute, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 210-249.

110. Dogan, M. (1989), «Introduction: Selecting Cabinet Ministers», dans id. (Ed.), Pathways to Power: Selecting Rulers in Pluralist Democracies, Londres, pp. 1-18.

111. Dreier, H. (1983), «Hans Kelsen und Niklas Luhmann: Positivität des Rechts aus rechtswissenschaftlicher und systemtheoretischer Perspektive», Rechtstheorie, n° 14, pp. 419-458.

112. Dreier, H. (1986), Rechtslehre, Staatssoziologie und Demokratietheorie bei Hans Kelsen, Baden-Baden, Nomos.

113. Dülmen, R. van (1968), «Soziologie und vergleichende Verfassungsgeschichte», Zeitschrift für bayerische Landesgeschichte, n° 31, pp. 685-696.

114. Duxbury, N.T. (1986), «Look Back in Unger: a Retrospective Appraisal of Law in Modem Society», The Modem Law Review, n° 49, pp. 658- 679.

115. Eberhard, W. (1983), «Die institutionelle Analyse des vormodernen China. Eine Einschätzung von Max Webers Ansatz», dans Schluchter, W. (Ed.) (1983), Max Webers Studie über Konfuzianismus und Taoismus, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 55-90.

116. Eden, R. (1983), Political Leadership and Nihilism. A Study of Weber and Nietzsche, Tampa, University Presses of Florida.

117. Eisenstadt, S. N. (1958), «Bureaucracy and Bureaucratization – A Trend Report», Current Sociology, n° 7, pp. 99-164.

118. EisenstadtI, S.N. (s. d) (1968), The Protestant Ethic and Modernization, N.Y., Ed. Basic Books.

119. Eisermann, G. (1989), Max Weber und Vilfredo Pareto. Dialog und Konfrontation, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

120. Ellwein, Th. (1987), «Entwicklungstendenzen der deutschen Verwaltung im 19. Jahrhundert», Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° l, pp. 13-54.

121. Ellwein, Th. (1990), «Die Fiktion der Staatsperson – eine Skizze», dans Ellwein, Th. / Hesse, J. J. (Ed.), Staatswissenschaften: vergessene Disziplin oder neue Herausforderung ?, Baden-Baden, pp. 99-110.

122. Ellwein, Th. (1993), Der Staat als Zufall und als Notwendigkeit. Die jüngere Verwaltungsentwicklung. in Deutschland am Beispiel

Ostwestfalen-Lippe, vol. l: Die Öffentliche Verwaltung in der Monarchie 1815-1918, Opladen.

123. Ellwein, Th. (1994), Das Dilemma der Verwaltung. Verwaltungsstruktur und Verwaltungsreformen in Deutschland, Mannheim / Leipzig / Wien / Zurich.
124. Ellwein, Th. / Hesse,J. J. (1997), Der überforderte Staat, Francfort-sur-le-Main.
125. Emery, F. E. / Trist, E. L. (1960), «Socio-technical Systems», dans Churchman, C. W. / Verhulst, M. (ed.), Management Sciences: Models and Techniques, vol. 2, London, pp. 83-97.
126. Falke, J. (2000), «Komitologie-Entwicklung, Rechtsgrundlagen und erste empirische Annäherung», dans Joerges, C. / Falke, J. (Ed.), Das Ausschusswesen der Europäischen Union. Praxis der Risikoregulierung im Binnenmarkt und ihre rechtliche Verfassung, Baden-Baden, pp. 43-159.
127. Febbrajo, A. (1987), «Kapitalismus, moderner Staat und rational-formales Recht», dans Rehbinder / Tieck (1987), pp. 55-78.
128. Fischer, D. (1966), Die deutsche Geschichtswissenschaft von J. G. Droysen bis O. Hintze in ihrem Verhältnis zur Soziologie, Thèse de philosophie, Cologne.
129. Fischer, W. / Lundgreen, P. (1975), «The Recruitment and Training of Administrative and Technical Personnel», dans: Tilly, Ch. (Ed.), The Formation of National States in Western Europe, Princeton, pp. 456-561.
130. Fischoffl, E. (1968), «The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism: the History of a Controversy», in Einstadt, S.N. (Ed.) (1968), op. cite, pp. 67-86.
131. Fischoffl, E. (1944), «The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism», Social Research, XI, pp. 53-77.
132. Fleischmann E. (1964), «De Weber à Nietzsche», Archives européennes de sociologie, n° 5, 1, pp. 190-238.
133. -(133Flickinger, H.-G. (1980), Neben der Macht. Begriff und Krise des bürgerlichen Rechts, Frankfurt, Syndikat.
134. Flora, P. / Alber, J. / Eichenberg, R. / Kohl, J. / Kraus, F. / Pfenning, W. / Seebohm, K. (1983), State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975. A Data Handbook in two Volumes, vol. l: The Growth of Mass Democracies and Welfare States, Francfort-sur-le-Main / Londres / Chicago.

135. Forsthoff, E. (1938), Die Verwaltung als Leistungsträger, Stuttgart / Berlin.

136. Forsthoff, E. (1959), Rechtsfragen der leistenden Verwaltung, Stuttgart; et plus particulièrement «Einleitung», pp. 9-21, « Die Daseinsvorsorge als Aufgabe der modernen Verwaltung», pp. 22-34 (extrait de Die Verwaltung als Leistungsträger, 1938).

137. Fraenkel, E. (1964), «Historische Vorbelastungen des deutschen Parlamentarismus», dans id., Deutschland und die westlichen Demokratien, Stuttgart, pp. 11-68.

138. Francis, R. G. / Stone. R. C. (1956). Service and Procedure in Bureaucracy, Minneapolis.

139. Freund, J. (1966), Sociologie de Max Weber, Paris, Ed. PUF.

140. Freund, D. (1974), «Max Weber und Alexis de Tocqueville», Archiv für Kulturgeschichte, n° 56, p. 457 sq.

141. Friedrich, C. J. (1952), «Some Observations on Weber's Analysis of Bureaucracy», dans Merton, R. K. (Ed.), Reader in Bureaucracy, Ed. Glencoe, Ill., pp. 27-33.

142. Friedrich, C. J. (1963), Der Verfassungsstaat der Neuzeit, Berlin / Göttingen / Heidelberg.

143. Gabriel, K. (1979), Analysen der Organisationsgesellschaft. Ein kritischer Vergleich der Gesellschaftstheorien Max Webers, Niklas Luhmanns und der phänomenologischen Soziologie, Francfort / New-York.

144. Garfinkel, H. (1968), «The Origins of the Term Ethnomethodology'», in Proceedings of the Purdue Symposium on Ethnomethodology, Institute Monograph Series n° 1, Institute for the Study of Social Change, Purdue University, pp. 5-11.

145. Gephart, W. (1990), «Juristische Ursprünge in der Begriffswelt Max Webers», Rechtshistorisches Journal, n° 9, pp. 343-362.

146. Gerhard, D. (1970), «Otto Hintze: His Work and His Significance in Historiography», Central European History, n° 3, mars/juin, pp. 17-48.

147. Gerhardt, V. (1996), Vom Willen zur Macht. Anthropologie und Metaphysik der Macht am exemplarischen Fall Nietzsches, Berlin / New York.

148. Gerth, H., «The Reception of Max Weber's Work in American Sociology»,Trad. anglaise dans Politics, Character and Culture: Perspectives from Hans Gerth, op. cite, pp. 208-217.

149. Giddens, A. (1970), «Marx and Weber and the Risc of Capitalism», Sociology, n° 6, pp. 289 310.

150. Giddens, A. (1971), Capitalism and Modem Social Theory, Cambridge, Ed. Cambridge University Press.

151. Giddens, A. (1972), Politics and Sociology in the Thought of Max Weber, Londres et Basingstoke, Ed. The Macmillan Press Ltd.

152. Gilbert, F. (1975), «Otto Hintze», dans id., The Historical Essays of Otto Hintze, New-York, pp. 3-30.

153. Glassman, R.M. / Murvar, V. (s. d) (1984), Max Weber's Political Sociology: pessimistic Vision of Rationalized World. Westport, Colin, Ed. Greenwood Press.

154. Gouldner, A. (1959), «Organizational Analysis», dans Merton, R. K. (Ed.), Sociology Today, New York, pp. 400-428.

155. Grauhan, R.-R. (1970), Politische Verwaltung, Freiburg, Rombach.

156. Green, R.W. (s. d) (1973), Protestantism, Capitalism and Social Science, Lexington, Mass, Heath.

157. Grimm, D. (1987), Recht und Staat in der bürgerlichen Gesellschaft, Frankfurt, Suhrkamp.

158. Grottrup, H. (1976), Die kommunale Leistungsverwaltung, Stuttgart / Berlin / Cologne / Mayence.

159. Habermas, J. (1975), Legitimation Crisis, traduit par Thomas McCarthy, Ed. Boston, Beacon Press.

160. Habermas, J. (1981), Theorie des kommunikativen Handels, 2 vol., Francfort-sur-le-Main. [trad. fr. (1987), Théorie de l'agir communicationnel, vol. 1: Rationalité de l'agir et rationalisation de la société, traduit de l'allemand par J.-M. Ferry, Paris, Fayard.

161. Habermas, J. (1987), «Legitimität der Legalität», Kritische Justiz, n° 20, pp. 1-16.

162. Halbwachs, M. (1929), «Economistes et historiens: Max Weber, un homme, une oeuvre», Annales d'histoire économique et sociale, n° 1, pp. 8 1-88.

163. Halbwachs, M. (1952), «Les origines puritaines du capitalisme», Revue d'histoire et de philosophie religieuses, n° 5, pp. 132-154.

164. Hall, J.R. (1981), «Max Weber's Methodological Strategy and Comparative Life World Phenomenology», Human Studies, n° 4, pp. 131-143.

165. Hanke, E. (2001). «Max Webers " Herrschaftssoziologie". Eine werkgeschichtliche Studie», dans :Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.) Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 19-46.

166. Hanke, E. (2005), «Einleitung», dans Weber, M. (2005), Wirtschaft und Gesellschaft. Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Nachlass, Teilband 4: Herrschaft, Ed. par E. Hanke en coll. avec Th. Kroll, Tübingen, pp. 1-91.

167. Harbison, F. / Myers, Ch. A. (1959), Management in the Industrial World. An International Analysis, New-York.

168. Hase. F. / Ruete, M. (1983), «Dekadenz der Rechtsentwicklung ?», Leviathan, n° 11, pp. 200-213.

169. Hattenhauer, H. (1980), Geschichte des Beamtentums, Cologne / Berlin / Bonn / Munich.

170. Heffter, H. (1950), Die deutsche Selbstverwaltung im 19. Jahrhundert. Geschichte der Ideen und Institutionen, Stuttgart.

171. Hegel, G. W. F. (1970), Phänomenologie des Geistes, Werke in 20 Bdn., Bd. 3, Frankfurt, Suhrkamp.

172. Hegel, G. W. F. (1998), Principes de la philosophie du droit, traduit de l'allemand, présenté et annoté par R. Dérathé, Paris, Librairie philosophique J. Vrin.

173. -(173Hegenbarth, R. (1980), «Von der legislatorischen Programmierung zur Selbststeuerung der Verwaltung», Jahrbuch für Rechtssoziologie und Rechtstheorie, n° 7, pp. 130-152.

174. Hegenbarth, R. (1983), «Selbstauflösung des Rechtssystems ?» dans Voigt (1983), pp. 67-83.

175. Heinzen, K. (1845), Die Preussische Büreaukratie, Darmstadt.

176. Hekman, S.J. (1979), «Weber's Concept of Causality and the Modem Critique», Sociological Inquiry, n° 49, pp. 67-76.

177. Hekman, S.J. (1983), Weber, the Ideal Type, and Contemporary Social Theory, Notre-Dame, Indiana, Ed. University of Notre- Dame Press.

178. Henderson, L.J. (1935), Pareto's General Sociology a Physiologist's Interpretation, Cambridge, Mass, Ed. Harvard University Press.

179. Hennis, W. (1982), «Tocquevilles "Neue politische Wissenschaft"», dans Stagl, J. (Ed.), Aspekte der Kultursoziologie, Berlin, pp. 385-407.

180. Hennis, W. (1987), Max Webers Fragestellung, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [tr. fr.: La problématique de Max Weber, Paris, Ed. PUF, 1996].

181. Henrich, D. (1952), Die Einheit der Wissenschaftslehre Max Webers, Tübingen

182. Hermes, S. (2003), Soziales Handeln und Struktur der Herrschaft. Max Webers verstehende historische Soziologie am Beispiel des Patrimonialismus, Berlin.

183. Hermes, S. (2004), «Das Recht einer "soziologischen Rechtslehre". Zum Rechtsbegriff in Max Weber Soziologie des Rechts», Rechtstheorie, n° 35, pp. 195-231.

184. Hermes, S. (2006), Der «Staat» als Institution. Max Webers soziologische Begriffsbildung im Kontext der Rechts- und Staatswissenschaften, dans Lichtblau, K. (Ed.), Max Webers «Grundbegriffe». Kategorien der kultur- und sozialwissenschaftlichen Forschung, Wiesbaden, 2006, pp. 185-216.

185. Hesse, J. J. (1987), «Aufgaben einer Staatslehre heute», Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° 1, pp. 55-87.

186. Hess, H. (1993), Mafia. Ursprung, Macht und Mythos, Fribourg / Bâle / Vienne.

187. Heuss, A. (1965), «Max Webers Bedeutung für die Geschichte des griechisch-römischen Altertums», Historische Zeitschrift, n° 201, p. 529 sqq.

188. Hilbert, R.A. (1987), «Bureaucracy as Belief, Rationalization as Repair: Max Weber in a Post-Functionalist Age», Sociological Theory, n° 5, pp. 70-86.

189. Hill, H. (1997), «Neue Organisationsformen in der Staats- und Kommunalverwaltung », dans Schmidt- Assmann, E. / Hoffmann-Riem, W. (Ed.), Verwaltungsorganisationsrecht als Steuerungsressource, Baden-Baden, pp. 65-101.

190. Hintze, O. (1913), «Rede, gehalten zur Feier der 25 jährigen Regierung S. M. des Kaisers und Königs Wilhelms II.», Hohenzollern-Jahrbuch, n° 17, pp. 78-95.

191. Hintze, O. (1914), «Antrittsrede in der Preußischen Akademie der Wissenschaften», Sitzungsberichte, Berlin, pp. 744-747.

192. Hintze, O. (1915a), «Deutschland und das Weltstaatensystem», in. Hintze, O. / Meinecke, F. / Oncken, H. / Schumacher, H.: Deutschland und der Weltkrieg, Berlin, pp. 3-51.

193. Hintze, O. (1915b), Die Hohenzollern und ihr Werk. 500 Jahre vaterländische Geschichte, réimpr. 1979, Berlin.

194. Hintze, O. (1917a), «Die Demokratisierung der preußischen Verfassung», Europäische Staats- und Wirtschaftszeitung, n° 2, pp. 453-459.

195. Hintze, O. (1917b), «Zur Reform des preußischen Wahlrecht», Europäische Staats- und Wirtschaftszeitung, n° 2, pp. 432-435.

196. Hintze, O. (1926), «Max Webers Soziologie» (recension de Grundrisse der Sozialökonomik. III. Abt.: Wirtschaft und Gesellschaft), Schmollers Jahrbuch, n° 50, pp. 83-95; trad. fr.: «La sociologie de Max Weber», dans Hintze (1991), pp. 35-50.

197. Hintze, O. (1962), Gesammelte Abhandlungen, vol. 1, Staat und Verfassung, Ed. par G. Oestreich, Göttingen.

198. Hintze, O. (1962 [1902]), «Staatenbildung und Verfassungsentwicklung», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 34-51.

199. Hintze, O. (1962 [1906]), «Staatsverfassung und Heeresverfassung», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 52-83 [trad. fr.: «Système politique et système militaire», dans Hintze (1991), pp. 51-84].

200. Hintze, O. (1962 [1907]), «Imperialismus und Weltpolitik», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 457-469.

201. Hintze, O. (1962 [1908]), «Die Entstehung der modernen Staatsministerien», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 275-320.

202. Hintze, O. (1962 [1910]), «Der Commissarius und seine Bedeutung in der allgemeinen Verwaltungsgeschichte», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 242-274.

203. Hintze, O. (1962 [1911]), «Das monarchische Prinzip und die konstitutionelle Verfassung», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 359-389.

204. Hintze, O. (1962 [1913]), «Machtpolitik und Regierungsverfassung», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 424-56.

205. Hintze, O. (1962 [1914]), «Das Verfassungsleben der heutigen Kulturstaaten», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 390-423.

206. Hintze, O. (1962 [1929]), «Wesen und Verbreitung des Feudalismus», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 84-119

[trad. fr.: «Nature et diffusion de la féodalité», dans Hintze (1991), pp. 85-121].

207. Hintze, O. (1962 [1930]), «Typologie der ständischen Verfassungen des Abendlandes», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 120-139 [trad. fr.: «Typologie des systèmes d'ordre en Occident», dans Hintze (1991), pp. 123-146].

208. Hintze, O. (1962 [1931a]), «Weltgeschichtliche Bedingungen der Repräsentativverfassung», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 140-185.

209. Hintze, O. (1962 [1931b]), «Wesen und Wandlungen des modernen Staats», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 470-496 [trad. fr.: «Nature et transformation de l'État moderne», dans Hintze (1991), pp. 301-330].

210. Hintze, O. (1962 [1932], «Die Entstehung des modernen Staatslebens», dans Staat und Verfassung, Göttingen, pp. 497-502.

211. Hintze, O. (1964), Gesammelte Abhandlungen, vol. 2: Soziologie und Geschichte, Ed. par G. Oestreich, Göttingen.

212. Hintze, O. (1964a), «Der Beamtenstand» (1911), dans Gesammelte Abhandlungen, vol. 2, Soziologie und Geschichte, Ed. par G. Oestreich, Göttingen, pp. 66-125.

213. Hintze, O. (1964b), «Der Staat als Betrieb und Verfassungsreform» (1927), dans Gesammelte Abhandlungen, vol. 2, Soziologie und Geschichte, Ed. par G. Oestreich, Göttingen, pp. 205-209 [trad. fr. dans Hintze, O. (1991), Féodalité, capitalisme et Etat moderne. Essais d'histoire sociale comparée, choisis et présentés par Hinnerk Bruhns, Paris, Editions de la Maison des sciences de l'homme, pp. 291-299.

214. Hintze, O. (1964 [1897a]), «Roschers politische Entwicklungstheorie», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 3-45.

215. Hintze, O. (1964 [1897b]), «Über individualistische und kollektivistische Geschichtsauffassung», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 315-322.

216. Hintze, O. (1964 [1911]), «Der Beamtenstand», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 66-125.

217. Hintze, O. (1964 [1927a]), «Der Staat als Betrieb und die Verfassungsreform», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 205-209 [trad. fr.: «L'État comme entreprise et la réforme constitutionnelle», dans Hintze (1991), pp. 291-299].

218. Hintze, O. (1964 [1927b]), «Troeltsch und die Probleme des Historismus. Kritische Studien», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 323-373.

219. Hintze, O. (1964 [1929]), «Soziologische und geschichtliche Staatsauffassung. Zu Franz Oppenheimers System der Soziologie», dans Soziologie und Geschichte, Göttingen, pp. 239-305.

220. Hintze, O. (1967), Gesammelte Abhandlungen, vol. 3, Regierung und Verwaltung, Ed. par G. Oestreich, Göttingen.

221. Hintze, O. (1967 [1903]), «Geist und Epochen der preußischen Geschichte»,

222. dans Regierung und Verwaltung, Göttingen, pp. 1-21.

223. Hirszowicz, M. (1980), The Bureaucratic Leviathan. A Study in the Sociology of Communism, Oxford.

224. Hintze, O. (1981 [1910]), «Der Commissarius und seine Bedeutung in der allgemeinen Verwaltungsgeschichte», dans Krüger, K. (Ed.), Otto Hintze. Beamtentum und Bürokratie, Göttingen, pp. 78-112 (première publication: Historische Aufsätze Karl Zeumer zum 60. Geburtstag dargebracht, Weimar, 1910, pp. 493-528).

225. Hintze, O. (1981 [1911]), «Der Beamtenstand», dans Krüger, K. (Ed.), Otto Hintze. Beamtentum und Bürokratie, Göttingen, pp. 16-77 (première publication: Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, vol. 3, Dresde, 1911.

226. Hintze, O. (1991), Féodalité, capitalisme et Etat moderne. Essais d'histoire sociale comparée, choisis et présentés par Hinnerk Bruhns, Paris, Editions de la Maison des sciences de l'homme.

227. Hobsbawm, E. J. / Ranger, T. (Ed.) (1983), The Invention of Tradition, Cambridge, Cambridge University Press.

228. Hoffmann, F. (1981), «Organisation-Umwelt-Beziehungen in der Organisationsforschung. Klassische und neoklassische Organisationstheorien», dans Kieser, A. (Ed.), Organisationstheoretische Ansätze, Munich, pp. 103-111.

229. Holl, K. / List, G. (Ed.) (1975), Liberalismus und imperialistischer Staat. Der Imperialismus als Problem liberaler Parteien in Deutschland 1890 bis 1914, Göttingen.

230. Honigsheim, P. (1968), On Max Weber, New York, Ed. The Free Press.

231. Hood, C. C. (1976), The Limit of Administration, Londres.

232. Howe, R.H. (1978), «Max Weber's Elective Affinities: Sociology within the Bound of Pure Reason», American Journal of Sociology, n° 84, pp. 366- 385.

233. Hucke, J. / Bohne, E. (1979), «Bürokratische Reaktionsmuster bei regulativer Politik und ihre Folgen», dans Wollmann (1979), pp. 180-197.

234. Hufnagel, G. (1971), Kritik als Beruf. Der kritische Gehalt im Werk Max Webers, Francfort.

235. Hughes, H.S. (1959), Consciousness and Society. The Reorientation of European Social Thought, 1890-1930, London, Ed. Mac- Gibbon and Kee.

236. Hunt, A. (1978), The Sociological Movement in Law, Londres, Ed. Macmillan.

237. Isambert, François-A. (1993), «Max Weber désenchanté», L'Année sociologique, n° 43, pp. 357-397.

238. Isenmann, E. (1988), Die deutsche Stadt im Spätmittelalter. 1250–1500. Stadtgestalt, Recht, Stadtregiment. Kirche, Gesellschaft, Wirtschaft, Stuttgart, Ulmer.

239. Jackson, Elton F. / Crockett Harry J. Jr. (1964), «Occupational mobility in the United States: a point estimate and trend comparison», American sociological review, n° 29, pp. 5-15.

240. Janoska-Bendl, J. (1965), Methodologische Aspekte des Idealtypus. Max Weber und die Soziologie der Geschichte, Berlin, Duncker und Humblot (Soziologische Schriften), Band 3.

241. Jaspers, K. (1949 [1931]), Die geistige Situation der Zeit, Berlin, repr. de la 5e Ed. revue en été 1932. En français: La situation spirituelle de notre époque, trad. de l'allemand par J. Ladrière et W. Biemel, Paris, Ed. Desclée de Brouwer, 1951.

242. Jellinek, G. (1905), Allgemeine Staatslehre, Berlin, J. Springler.

243. Jessen, R. (1992), «Unternehmerschaft und staatliches Gewaltmonopol. Hüttenpolizei und Zechenwehren im Ruhrgebiet (1870-1914)», dans Lüdtke, A. (Ed.), «Sicherheit» und «Wohlfahrt». Polizei, Gesellschaft und Herrschaft im 19 und 20. Jahrhundert, Francfort-sur-le-Main, pp. 161-186.

244. Jessen, R. (1995), «Private und öffentliche Formen sozialer Kontrolle in der Geschichte der Industrialisierung», dans Sack, F. / Voss, M. / Frehsee, D. / Funk, A. / Reinke, H. (Ed.), Privatisierung staatlicher Kontrolle: Befunde, Konzepte, Tendenzen, Baden-Baden, pp. 139-155.

245. Jowitt, K. (1983), «Soviet Neotraditionalism: The Political Corruption of a Leninist Regime», Soviet Studies, n° 35, pp. 275-297.

246. Kafka, F. (1975 [1919]). In der Strafkolonie. Eine Geschichte aus dem Jahre 1914. Berlin. En français: «À la colonie pénitentiaire», dans David, Cl. (Ed.), Un artiste de la faim et autres récits, Paris, Ed. Gallimard, 1990.

247. Kafka, F. (1976), Le Château, traduit de l'allemand par A. Vialatte, Paris, Ed. Gallimard.

248. Kalberg, S. (1980), «Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in History», American Journal of Sociology, n° 85, pp. 114 5-1179.

249. Kalberg, S. (1987), «The Origin and Expansion of Kulturpessimismus: the Relationship between Public and Private Spheres in Early Twentieth Century Germany», Sociological Theory, n° 5, pp. 15 0-164.

250. Kant, I. (1968 [1803]), Über Pädagogik, Werke in 12 Bdn., Bd. 12, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 693-761.

251. Käsler, D. (1977), Revolution und Veralltäglichung. Eine Theorie postrevolutionärer Prozesse, Munich.

252. Käsler, D. (1979), Einführung in das Studium Max Webers, Munich.

253. Käsler, D. (1988), Max Weber. An introduction to his life and work, Chicago, Ed. The University of Chicago Press.

254. Kieser, A. (1999), «Max Webers Analyse der Bürokratie», dans id. (Ed.), Organisationstheorien, 3e éd., Stuttgart, pp. 39-64.

255. Kimminich, O. (1975), «Die Bedeutung des Beamtentums für die Herausbildung des modernen Staates», dans Leisner, W. (Ed.), Das Berufsbeamtentum im demokratischen Staat, Berlin, pp. 47-70.

256. Knöbl, W. (1998), Polizei und Herrschaft im Modernisierungsprozeß. Staatsbildung und innere Sicherheit in Preußen, England und Amerika 1700-1914, Francfort-sur-le-Main / New York.

257. Kocka, J. (1966), «Karl Marx und Max Weber. Ein methodologischer Vergleich», Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, n° 122, pp. 328-357, remanié dans Kocka, J. (1977), Sozialgeschichte, Göttingen, pp. 9-40.

258. Kocka, J. (1969), Unternehmensverwaltung und Angestelltenschaft am Beispiel Siemens 1847-1914. Zum Verhältnis von Kapitalismus und Bürokratie in der deutschen Industrialisierung, Stuttgart.

259. Kocka, J. (1973a), «Otto Hintze», dans: Wehler, H.-U. (Ed.), Deutsche Historiker, Göttingen, pp. 275-298.

260. Kocka, J. (1973b), «Management und Angestellte im Unternehmen der Industriellen Revolution», dans Braun, R. et al. (Ed.), Gesellschaft in der industriellen Revolution, Cologne.

261. Kocka, J. (1975), Unternehmer in der deutschen Industrialisierung, Göttingen.

262. Kocka, J. (1976), «Kontroversen über Max Weber», Neue Politische Literatur, n° 21, pp. 281-301.

263. Kocka, J. (1980a), «Organisierter Kapitalismus im Kaiserreich ?», Historische Zeitschrift, n° 230, pp. 613-631.

264. Kocka, J. (1980b), «Legende, Aufklärung und Objektivität in der Geschichtswissenschaft», dans Geschichte und Gesellschaft, n° 6 (3), pp. 449-455.

265. Kocka, J. (1981), «Capitalism and Bureaucracy in German Industrialization», Economic History Review, n° 34, pp. 453-468.

266. Kocka, J. (1981), «Otto Hintze, Max Weber und das Problem der Bürokratie», Historische Zeitschrift, n° 233, pp. 65-105.

267. Köhler, E. (1970), Bildungsbürgertum und nationale Politik. Eine Studie zum politischen Denken Otto Hintzes, Bad Homburg.

268. König, K. (1999), Verwaltungsstaat im Übergang. Transformation, Entwicklung, Modernisierung, Baden-Baden

269. Koselleck, R. (1975), Preußen zwischen Reform und Revolution. Allgemeines Landrecht, Verwaltung und soziale Bewegung von 1791-1848, 2e Ed., Stuttgart.

270. Kotowski, G. (1958), «Parlamentarismus und Demokratie im Urteil Friedrich Meineckes», dans Zur Geschichte und Problematik der Demokratie. Festgabe für Hans Herzfeld, Berlin.

271. Kronman, Al. (1983), Max Weber, Stanford, California., Ed. Stanford University Press.

272. Krygier, M. (1979), «Weber, Lenin and the reality of socialism», dans Kamenka, E. / Krygier, M. (Ed.), Bureaucracy, Londres, pp. 61-87.

273. Kübler, F. (Ed.) (1985), Verrechtlichung von Wirtschaft, Arbeit und sozialer Solidarität: Vergleichende Analysen, Baden-Baden, Nomos.

274. Kuhlmann, S. (2004), «Evaluation lokaler Verwaltungspolitik: Umsetzung und Wirksamkeit des Neuen Steuerungsmodells in den deutschen Kommunen», Politische Vierteljahresschrift, n° 45, pp. 370-394.

275. Ladeur, K.-H. (1979), «Vom Gesetzesvollzug zur strategischen Rechtsfortbildung», Leviathan, n° 7, pp. 339-375.

276. Ladeur, K.-H. (1983), «Abwägung' – ein neues Rechtsparadigma ?», Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie, n° 69, pp. 463-483.

277. Ladeur, K.-H. (1984), «Vorüberlegungen zu einer ökologischen Verfassungstheorie», Demokratie und Recht, n° 12, pp. 285-297.

278. Ladeur, K.-H. (1986), «Alternativen zum Konzept der Grenzwerte' im Umweltrecht – Zur Evolution des Verhältnisses von Norm und Wissen im Polizeirecht und im Umweltplanungsrecht».dans Winter, G. (Ed.) (1986), Grenzwerte. Interdisziplinäre Untersuchungen zu einer Rechtsfigur des Umwelt, Arbeits- und Lebensmittelschutzes [Thresholds], Düsseldorf, Werner Verlag, pp. 263-280.

279. Lamer, R. J. (1963), Der englische Parlamentarismus in der deutschen politischen Theorie im Zeitalter Bismarcks (1857-1890), Lübeck / Hamburg.

280. Lang, F. (2005), Die Verwaltungselite in Deutschland und Frankreich 1871-2000. Regimewechsel und Pfadabhängigkeiten, Baden-Baden.

281. Lange-Kirchheim, A. (1986), «Alfred Weber und Franz Kafka», dans Demm, E. (Ed.), Alfred Weber als Politiker und Gelehrter, Stuttgart, pp. 113-149.

282. Lash, S. (1987), «Modernity or Modernism? Weber and Contemporary Social Theory», dans Lash / Whimster (1987), pp. 355-377.

283. Lash, S. / Whimster, S. (Ed.) (1987), Max Weber, Rationality and Modernity, London, Unwin Hyman.

284. Lazarsfeld, Paul F. / Oberschall Anthony R. (1965), «Max Weber and empirical social research», American sociological review, n° 30, pp. 185-199.

285. Lederer, E. (1940), «Zum sozialpsychischen Habitus der Gegenwart» (1913/19), réimpr. dans id., Kapitalismus,

Klassenstruktur und Probleme der Demokratie in Deutschland 1910-1940, Göttingen, pp. 14-32.

286. Lee, K.-H. / Raadschelders, J. C. N. (2005), «Between Amateur Government and Career Civil Service: The American Administrative Elite in Cross-Time and Cross-National Perspectives», Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n°17, pp. 201-222.

287. Leisner, W. (1977), «Rechtsstaat – ein Widerspruch in sich ?», Juristenzeitung, n° 32, pp. 537-542.

288. Lepenies, W. (1985), Die drei Kulturen. Soziologie zwischen Literatur und Wissenschaft, Munich, Hanser Verlag [tr. fr.: Les trois cultures. Entre science et littérature, l'avènement de la sociologie, Paris, Éd. de la MSH, 1990].

289. Lepsius, M. R. (1995), «Max Weber und das Programm einer Institutionenpolitik», Berliner Journal für Soziologie, n° 5, pp. 327-333.

290. Lepsius, M. R. (1995a), «Institutionenanalyse und Institutionen politik», dans Nedelmann, B. (Ed.), Politische Institutionen im Wandel, Opladen, pp. 392-403.

291. Lepsius, M. R. (2000), «Die Europäische Union als rechtlich konstituierte Verhaltensstrukturierung», dans Dreier, H. (Ed.), Rechtssoziologie am Ende des 20. Jahrhunderts. Gedächtnissymposion für Edgar Michael Wenz, Tübingen, pp. 289-305.

292. Lepsius, M. R. (2003), «Eigenart und Potenzial des Weber-Paradigmas», dans Albert, G. / Bienfait, A. / Sigmund, S. / Wendt, C. (Ed.), Das Weber-Paradigma. Studien zur Weiterentwicklung von Max Webers Forschungsprogramm, Tübingen, pp. 32-41.

293. Levine, D. (1981), «Rationality and Freedom: Weber and Beyond», Sociological In inquiry, n° 51, pp. 5-25.

294. Lichtblau, K. (2000), «"Vergemeinschaftung" und "Vergesellschaftung" bei Max Weber. Eine Rekonstruktion seines Sprachgebrauchs», Zeitschrift für Soziologie, n° 29, pp. 423-443.

295. Lidz, V. (1979), «The Law as Index, Phenomenon, and Element – Conceptual Steps Toward a General Sociology of Law», Sociological Inquiry, n° 49, pp. 5-25.

296. Linder, W. (1985), «Überrollt uns eine Gesetzesflut ?», Schweizerisches Zentralblatt für Staats- und Gemeindeverwaltung, n° 86, pp. 417-444.

297. Lipson, L. et Wheeler, S. (s. d) (1987), Law and the Social Sciences, New York, Ed. Russell Sage Foundation.

298. Litwak, E. (1961), «Models of Bureaucracy which Permit Conflict», American Journal of Sociology, n° 67, pp. 177-184.

299. Llewellyn, K. N. (1931), «Legal Illusion. Law and the Modem Mi, by Jerome Frank. A Symposium», Columbia Law Review, n° 31, pp. 8 2-90.

300. Llewellyn, K.N. (1940), «The Normative, the Legal and the Law jobs: the Problem of Juristic Method», Yale Law Journal, n° 49, pp. 1355-1400.

301. Loos, F. (1970), Zur Wert- und Rechtslehre Max Webers, Tübingen, Mohr.

302. Loos, F. (1987), «Max Webers Wissenschaftslehre und die Rechtswissenschaft», dans Rehbinder /Tieck (1987), pp. 169-184.

303. Lopreato, J. / Alston L. (1970), «Ideal types and the idealization strategy», American sociological review, n° 35, pp. 88-96.

304. Lotz, A. (1909), Geschichte des Deutschen Beamtentums, Berlin.

305. Lübbe, H. (1963), Politische Philosophie in Deutschland, Bâle.

306. Lübbe, W. (1991), Legitimität kraft Legalität. Sinnverstehen und Institutionenanalyse bei Max Weber und seinen Kritikern, Tübingen.

307. Luckas, G. (1972), «Max Weber and German Sociology», Economy and Society, n° 1, pp. 386-398.

308. Lüdtke,A. (1992), «"Sicherheit" und "Wohlfahrt". Aspekte der Polizeigeschichte», dans id. (Ed.). «Sicherheit» und «Wohlfahrt». Polizei, Gesellschaft und Herrschaft im 19. und 20. Jahrhundert, Francfort-sur-le-Main, pp. 7-33.

309. Luhmann, N. (1964), Funktionen und Folgen formaler Organisation, Berlin.

310. Luhmann, N. (1964a), «Zweck – Herrschaft – System: Grundbegriffe und Prämissen Max Webers», Der Staat, n° 3, pp. 129-158.

311. Luhmann, N. (1968), «Zweck – Herrschaft – System. Grundbegriffe und Prämissen Max Webers», dans Mayntz, R. (Ed.), Bürokratische Organisation, Cologne / Berlin, pp. 36-55.

312. Luhmann, N. (1972), Rechtssoziologie, 2 Bde., Reinbek / Hamburg, Rowohlt.

313. Luhmann, N. (1981), Ausdifferenzierung des Rechts. Beiträge zur Rechtssoziologie und Rechtstheorie, Frankfurt, Suhrkamp.
314. Luhmann, N. (1982), Soziologische Aufklärung, Bd. 2, Opladen, Westdeutscher Verlag.
315. Luhmann, N. (1983), Politische Planung, Opladen, Westdeutscher Verlag.
316. Luhmann, N. (1983a), «Die Einheit des Rechtssystems», Rechtstheorie, n° 14, pp. 129-154.
317. Luhmann, N. (1983b), Legitimation durch Verfahren, Frankfurt, Suhrkamp.
318. Macaulay, S. (1983), Private Government, Madison, University of Wisconsin.
319. MacIver, Robert M. (1942), Social causation, Boston, Ed. Ginn and Company.
320. Marcuse, H. (1968), «Industrialism and Capitalism in the Work of Max Weber», in Marcuse, H. (1968), Negations: Essays in Critical Theory, Boston, Ed. Beacon Press, pp. 201-2 26.
321. Marshall, G. (1982), In Search of the Spirit of Capitalism: an Essay on Max Weber's Protestant Ethic Thesis, New York, Ed. Columbia University Press.
322. Martindale, D. (1959), «Sociological theory and the ideal type» dans Llewellyn Gross (Ed.), Symposium on sociological theory, New York, Ed. Harper and Row, pp. 57-91.
323. Martindale, D. (1981), The nature and types of sociological theory, New York, Ed. Harper and Row.
324. Martuccelli, D. (1999), Sociologies de la modernité. L'itinéraire du XXe siècle, Paris, Ed. Gallimard.
325. Marx, K. (1961), «Aus der Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie. Kritik des Hegelschen Staatsrechts», dans Marx, K. / Engels, F., Werke, vol. I, Berlin, pp. 201-336.
326. Marx, K. (1974), Grundrisse der Kritik der politischen Ökonomie, Berlin / DDR, Dietz Verlag.
327. Maus, I. (1986), Rechtstheorie und politische Theorie im Industriekapitalismus, München, Fink.
328. Mayer, O. (1908), Die juristische Person und ihre Verwertbarkeit im öffentlichen Recht, Staatsrechtliche Abhandlungen. Festgabe für Paul Laband zum fünfzigsten Jahrestage der Doktor-Promotion, Tübingen, pp. 1-4.

329. Mayer, Th. (1921). «Die Verwaltungsorganisation Maximilians I., Rezension», Schmollers Jahrbuch, n° 45, pp. 1211.

330. Mayntz, R. (1963), Soziologie der Organisation, Reinbek bei Hamburg.

331. Mayntz, R. (Ed.) (1965a), Bürokratische Organisation, Cologne / Berlin.

332. Mayntz, R. (1965b), «Max Webers Idealtypus der Bürokratie und die Organisationssoziologie», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 17, pp. 493-502, réimpr. in Mayntz, (1965a), pp. 27-35.

333. Mayntz, R. (1982), Soziologie der öffentlichen Verwaltung, Heidelberg, C. F. Mueller Verlag.

334. Mayntz, R. (1983), «Implementation von regulativer Politik», dans Mayntz, R. (Ed.), Implementation politischer Programme, Opladen, Westdeutscher Verlag, pp. 50-74.

335. Mayntz, R. (1995), «Gesellschaftliche Modernisierung und die veränderte Rolle des Staates», dans Max-Planck-Gesellschaft. Jahrbuch, pp. 57-70.

336. Mayntz, R. (1997), Soziologie der öffentlichen Verwaltung, 4e éd., Heidelberg.

337. Mayr, O. (1987), Uhrwerk und Waage. Autorität, Freiheit und technische Systeme in der frühen Neuzeit, München, Beck.

338. McKinney, John C. (1954), «Constructive typology and social research» dans An introduction to social research, Harrisburg, Ed. The Stackpole Company, pp. 139-194.

339. McKinney, John C. (1957), «Methodology, procedures and techniques in sociology» dans Howard S. Becker, Alan Boskoff (Eds.), Modern sociological theory, New York, Ed. Dryden Press, pp. 186-235.

340. McKinney, John C. (1966), Constructive typology and social theory, New York, Ed. Appleton-Century-Crofts.

341. Merquior, J. G. (1980), Rousseau and Weber. Two Studies in the Theory of Legitimacy, London, Routledge & Kegan Paul.

342. Merton, Robert K. (1949), Social theory and social structure, Ed. Glencoe (Ill), The Free Press [2nd Ed., 1968].

343. Michels, R. (1911), Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie. Untersuchungen über die oligarchischen Tendenzen des Gruppenlebens, Leipzig.

344. Mill, J. S. (1974 [1859]), Über die Freiheit, Stuttgart.

345. Mohl, R. von (1962), «Über Bureaukratie» (1846), dans id., Staatsrecht, Völkerrecht und Politik, vol. 2, Graz, pp. 99-130.

346. Mommsen, W. J. (1965), «Diskussion über "Max Weber und die Machtpolitik"», dans Stammer, O. (Ed.), Max Weber und die Soziologie heute, Tübingen, pp. 130-138.

347. Mommsen, W. J. (1965), «Universalgeschichtliches und politisches Denken bei Max Weber», Historische Zeitschrift, n° 201, pp. 557-612, réimpr. dans Mommsen, W. (1974a), pp. 97-143.

348. Mommsen, W. J. (1973), «Die latente Krise des Deutschen Reiches 1909-1914», dans Brandt / Meyer / Just (Ed.), Handbuch der deutschen Geschichte, vol. IV/1, section 1, Francfort.

349. Mommsen, W. J. (1974), Max Weber. Gesellschaft, Politik und Geschichte, Frankfurt, Suhrkamp.

350. Mommsen, W. J. (1974a), Max Weber und die deutsche Politik, 1890-1920, Tübingen. Trad fr.: Max Weber et la politique allemande 1890-1920, trad. J. Amsler et J.-R. Sauval, Paris, Ed. PUF, 1985.

351. Mommsen, W. J. (1974b), Max Weber und die deutsche Politik 1890-1920, 2e Ed., Tübingen.

352. Mommsen, W.J. (1984), Max Weber and German Politics, 1890-1920, Chicago, Ed. The Univ. of Chicago Press. Trad. angl. par Michael S. Steinberg (1959), de Max Weber und die deutsche Politik 1890-1920, d'après la 2ème Ed. de1974 chez J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), Tübingen.

353. Mommsen, W. J. et Osterhammel, J. (s. d) (1987), Max Weber and his Contemporaries, Londres, Ed. Allen and Unwin.

354. Mommsen, W. J. (2001), «Politik im Vorfeld der "Hörigkeit der Zukunft". Politische Aspekte der Herrschaftssoziologie Max Webers», dans Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 303-319.

355. Montesquieu, [1748] 1951, «De l'esprit des lois» dans Œuvres complètes, tome II, Paris, Ed. Gallimard.

356. Moreux, C. (1975), «Idéal-type et structure: un dialogue entre Weber et Lévi-Strauss», Recherches sociologiques, n° 6, 1, pp. 3-49.

357. Morris, C. (1958), «Law, Reason and Sociology», University of Pennsylvania Law Review, n° 107, pp. 147-165.

358. Morsey, R. (1957), Die Oberste Reichsverwaltung unter Bismarck 1867-1890, Münster.

359. Moscovici, S. (1986), Das Zeitalter der Massen. Eine historische Abhandlung über die Massenpsychologie, Frankfurt, Fischer.

360. Mueller, G.H. (1986). «Weber and Mommsen: Non-Marxist Materialism», British Journal of Sociology, n° 37, pp. 1- 20.

361. Münch, R. (1976). Legitimität und politische Macht, Opladen, Westdeutscher Verlag.

362. Murphy, R. (1986), «Weberian Closure Theory: a Contribution to the Ongoing Assessment», British Journal of Sociology, n° 37, pp. 21-41.

363. Murvar, V. (1983), Max Weber Today. An Introduction to a Living Legacy: Selected Bibliography, Brookfield, Wisconsin, Max Weber Colloquia and Symposia at the University of Wisconsin - Milwaukee.

364. Naumann, F. (1966), «Neudeutsche Wirtschaftspolitik» (1906), dans id., Werke, Ed. par Th. Schieder, vol. 3, Cologne / Opladen.

365. Needham, J. (1977), Wissenschaftlicher Universalismus, éd. par Tilman Spengler, Frankfurt, Suhrkamp.

366. Nelson, B. (1973), «Weber's Protestant Ethic: its Origins, Wanderings and Foreseeable Futures», in Glock, C.Y. et Hammard, P.E. (dir.) (1973), Beyond the Classics?, N. York, Ed. Harper Torch books, pp. 71-131.

367. Nelson, B. (1974), «Max Weber's Author Introduction (1920), A Master Clue to His Main Aim», Sociological Inquiry, n° 44, pp. 269-278.

368. Nelson, B. (1976), «On Orient and Occident in Max Weber», Social Research, n° 43, pp. 114-129.

369. Nelson, M. (1982), «A Short, Ironic History of American National Bureaucracy», The Journal of Politics, n° 44, pp. 747-778.

370. Nietzsche, F. (1988), Humain, trop humain, I, traduit de l'allemand par R. Rovini, dans id., Œuvres complètes, vol. III, Paris, Ed. Gallimard.

371. Nipperdey, Th. (1980), «Geschichte als Aufklärung», Die Zeit, n° 9, 22 février, p. 16.

372. Nonet, P. et Selznick, P. (1978), Law anti Society in Transition, New York, Ed. Farrar, Straus and Giroux.

373. Offe, C. (1987), «Die Staatstheorie auf der Suche nach ihrem Gegenstand», Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, 1, Baden-Baden, pp. 309-320.

374. Olszewski, J. (1904), Bureaukratie, Würzburg.

375. O'neill, J. (1986), «The Disciplinary Society: From Weber to Foucault», British Journal of Sociology, n° 37, pp. 42-60.

376. Ortmann, G. (1984), Der zwingende Blick. Personalinformationssysteme – Architektur der Disziplin, Frankfurt / New York, Campus.

377. Pareto, V. (1916), Trattato di sociologia generale, Florence, Barbera [tr. fr.: Traité de sociologie générale, 1917-1919, Oeuvres complètes, Ed. par Giovanni Busino, Tome XII, Genève, Ed. Droz, 1968].

378. Parsons, T. [1937] 1968, The structure of social action, New York, Ed. The Free Press.

379. Parsons, T. [1947] 1964, «Introduction» dans Max Weber, The theory of social economic organization, New York, Ed. The Free Press.

380. Parsons, T. (1951), The social system, Glencoe (Ill), Ed. The Free Press.

381. Parsons, T. (1960), «The Analysis of Formal Organizations», dans id., Structure and Process in Modern Societies, Ed. Glencoe, Ill., pp. 55-96.

382. Parsons, T. (1962), «The Law and Social Control», in Evan, W.M. (dir.) (1962), Law anti Sociology: Exploratory Essays, Glencoe, Illinois, Ed. The Free Press, pp. 56-72.

383. Parsons, T. (1965), «Max Weber 1864-1964», American Sociological Review, n° 30, pp. 171-175.

384. Parsons, T. (1970), «On Building Social System Theory: a Personal History», Daedalus, Ed. Daedalus, pp. 826-881.

385. Parsons, T. (1971), «Value-Freedom and Objectivity», in Stammer; O. (dir.) (1971), Max Weber anti Sociology Today, trad. par Kathleen Morris, N. Y., Ed. Harper and Row, pp. 27-81.

386. Parsons, T. (1973), Sociétés. Essai sur leur évolution comparée. Trad. par Gérard Prunier. Introduction de François Chazel, Paris, Ed. Dunod.

387. Pfister, B. (1928), Die Entwicklung zum Idealtypus. Eine methodologische Untersuchung über das Verhältnis von Theorie

und Geschichte bei Menger, Schmoller und Max Weber, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

388. Piaget, J. (1972). Psychologie der Intelligenz, Olten / Freiburg.
389. Pollit, C. / Bouckaert. G. (2004), Public Management Reform. A Comparative Analysis, 2e Ed., Oxford.
390. Pope, W. (1973), «Classic on Classic: Parsons' Interpretation of Durkheim», American Sociological Review, n° 38, pp. 399-415.
391. Pope, W. (1975), «Durkheim as a Functionalist», Sociological Quarterly, n° 16, pp. 361-379.
392. Pope, W. / Cohen, J. et Hazelrgg, L.E. (1975), «On the Divergence of Weber and Durkheim: a Critique of Parsons' Convergence Thesis», American Sociological Review, n° 40, pp. 417-427.
393. Popitz, H. (1992), Phänomene der Macht, 2e éd., Tübingen.
394. Portinaro,P. P. (2001), «Amerika als Schule der politischen Entzauberung. Eliten und Parteien bei Max Weber», dans Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 285-302.
395. Pound, R. (1938), «Fifty Years of Jurisprudence», Harvard Law Review, n° 50, pp. 557- 582.
396. Pressman,J. L. / Wildavsky, A. (1973), Implementation, Berkeley / Los Angeles / Londres.
397. Presthus, R. V. (1962), The Organizational Society, New York.
398. Puntscher Riekmann, S. (1998), Die kommissarische Neuordnung Europas. Das Dispositiv der Integration, Vienne / New York.
399. Puntscher Riekmann. S. (2000), «Die Meister und ihr Instrument. Institutionenkonflikte und Legitimationsprobleme in der Europäischen Union», dans Bach, M. (Ed.), Die Europäisierung nationaler Gesellschaften, pp. 130-151.
400. Raadschelders, J. C. N. / Rutgers, M. R. (1996), «The Evolution of Civil Service Systems», dans Bekke, H. A. G. M. / Perryt, J. L. / Toonen, Th. A. J. (Ed.), Civil Service Systems in Comparative Perspective, Bloomington / Indianapolis, pp. 67-99.
401. Raynaud, Ph. (1987), Max Weber et les dilemmes de la raison moderne, Paris, Ed. PUF.
402. Recktenwald, H. C. (1977), «Umfang und Struktur der öffentlichen Ausgaben in säkularer Entwicklung», Handbuch der Finanzwissenschaft, vol. l, Tübingen, pp. 713-752.

403. Rehberg, K.-S. (1979), «Rationales Handeln als großbürgerliches Aktionsmodell», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 31, pp. 199-236.

404. Rehbinder, M. (1963), «Max Webers Rechtssoziologie: eine Bestandsaufnahme», dans König, R. (Ed.) (1963), Max Weber zum Gedächtnis: Materialien und Dokumente zur Bewertung von Werk und Persönlichkeit, Opladen, Westdeutscher Verlag, pp. 470-488.

405. Rehbinder, M. (1987), «Max Weber und die Rechtswissenschaft», dans Rehbinder, M. / Tieck, K.- P. (Ed.), Max Weber als Rechtssoziologe, Berlin, pp. 127-149.

406. Rehbinder, M. / Tieck, K.-P. (Ed.) (1987), Max Weber als Rechtssoziologe, Berlin, Ed. Duncker & Humblot.

407. Reichard, C. (1995), «Von Max Weber zum "New Public Management" - Verwaltungsmanagement im 20. Jahrhundert», dans Halblützel, P. / Haldemann, T. / Schedler, K. / Schwaar, K. (Ed.), Umbruch in Politik und Verwaltung. Ansichten und Erfahrungen zum New Public Management in der Schweiz, Bern / Stuttgart /Vienne, pp. 57-79.

408. Reichard, C. (2002), «Verwaltung als öffentliches Management», dans König, K. (Ed.), Deutsche Verwaltung an der Wende zum 21. Jahrhundert, Baden-Baden, pp. 255-277.

409. Rigby, T. H. (1982), «Political Legitimacy, Weber, and Communist Mono-Organisational Systems», dans Rigby, T. H. / Feher, P. (Ed.) (1982), Political Legitimation in Communist States, New York, St. Martin's Press, pp. 1-26.

410. Ringer, F. (1997), Max Weber's methodology. The unification of the cultural and social sciences, Cambridge (Mas), Ed. Harvard University Press.

411. 4Ripley, Th. H. (1990), «Political Legitimacy under Mono-organisational Socialism», dans id., The Changing Soviet System, Aldershot, pp. 155-182.

412. Ritter, G. A. (1974), Entwicklungsprobleme des deutschen Parlamentarismus in Deutschland, Düsseldorf.

413. Rocher, G. (1993), «Type idéal» dans André-Jean Arnaud, Jacques Commaille et al. (Eds.), Dictionnaire encyclopédique de théorie et de sociologie du droit, Paris, Ed. Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, pp. 628-630.

414. Rohe, K. (1976). Liberalismus und soziale Struktur», Liberal, n° 18. pp. 43-56.

415. Rohe, K. (1980), «Politischer Liberalismus – ein Übergangsphänomen in der modernen Gesellschaft», dans Albertin, L. (Ed.), Politischer Liberalismus in der Bundesrepublik, Göttingen, pp. 288-298.

416. Roos. N. (1984). «Antiformale Tendenzen im modernen Recht – eine These Max Webers, diskutiert am Beispiel der Laienrichterfrage», dans Breuer / Treiber (1984), pp. 223-267.

417. Rose, R. (1975), «On Priorities of Government: A Developmental Analysis of Public Policies», European Journal of Political Research, n° 4, pp. 247-289.

418. Roth, G. et Schluchter, W. (1979), Max Weber's Vision of History: Ethics anti Methods, Berkeley, Ed. University of California Press.

419. Roth, G. (1987), Politische Herrschaft und persönliche Freiheit, Frankfurt, Suhrkamp.

420. Roth, G. (1987), «Direkte Demokratie und Parteienverfall in den Vereinigten Staaten», dans id., Politische Herrschaft und persönliche Freiheit. Heidelberger Max Weber-Vorlesungen 1983, Francfortsur- le-Main, pp. 31-57.

421. Roth, G. (2005), «Europäisierung, Amerikanisierung und Yankeetum. Zum New Yorker Besuch von Max und Marianne Weber 1904», dans Schluchter, W. / Graf, F. W. (Ed.), Asketischer Protestantismus und der «Geist» des modernen Kapitalismus, Tübingen, pp. 9-31.

422. Rottleuthner, H. (1985), «Aspekte der Rechtsentwicklung in Deutschland – Ein soziologischer Vergleich deutscher Rechtskulturen», Zeitschrift für Rechtssoziologie, n° 6, pp. 206-

423. Rottleuthner, H. (1987), «Rechtspositivismus und Nationalsozialismus. Bausteine zu einer Theorie der Rechtsentwicklung», Demokratie und Recht, n° 15, pp. 373-394.

424. Rückert, J. (1988), Autonomie des Rechts in rechtshistorischer Perspektive, Schriftenreihe der Juristischen Studiengesellschaft Hannover, Bd. 19, Hannover, Verlagsbuchhandlung Hennies & Zinkeisen.

425. Runciman, Walter G. (1972), A critique of Max Weber's philosophy of science, Cambridge, Ed. Cambridge University Press.

426. Runciman, Walter G. (1983), A treatise on social theory, vol I: The methodology of social theory, Cambridge, Ed. Cambridge University Press.

427. Rüsen, J. (1979), «Geschichte und Norm. Wahrheitskriterien der historischen Erkenntnis», dans Oelmüller, W. (Ed.), Normen und Geschichte, Paderborn.

428. Saegesser, B. (1975), Der Idealtypus Max Webers und der naturwissenschaftliche Modellbegriff. Ein begriffskritischer Versuch, Bâle, Birkhäuser.

429. Sainte-Beuve, Charles A. [1860] 1948, Causeries du lundi, Tome XV, Paris, Ed. Garnier, pp. 93-121.

430. Samier, E. (2001), «Demandarinisation in the New Public Management: Examining Changing Administrative Authority from a Weberian Perspective», dans Hanke, E. / Mommsen, W. J. (Ed.), Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, pp. 235-263.

431. Scharpf, F. W. (1970), Die politischen Kosten des Rechtsstaates, Tübingen, Mohr.

432. Scharpf, F. W. / Reissert, B. / Schnabel, F. (1976), Politikverflechtung: Theorie und Empirie des kooperativen Föderalismus in der Bundesrepublik, Kronberg, Scriptor Verlag.

433. Schelting, A. von (1934), Max Webers Wissenschaftlehre. Das logische Problem der historischen Kulturerkenntnis. Die Grenze der Soziologie des Wissens, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

434. Schieder, Th. (1963), Rezension zu Oestreichs Neuausgabe der Hintze'schen Gesammelten Abhandlungen, Der Staat, n° 2, pp. 109-112.

435. Schieder, Th. (1965), Rezension zu Otto Hintze, Der Staat, n° 4, pp. 492-496.

436. Schleier, H. (1975), Die bürgerliche deutsche Geschichtsschreibung der Weimarer Republik, Berlin.

437. Schieder, Th. (1978), Staatensystem als Vormacht der Welt 1848-1918, Berlin (Propyläen Geschichte Europas, vol. 5).

438. Schluchter W. (1971), Wertfreiheit und Verantwortungsethik, Tübingen.

439. Schluchter, W. (1972), Aspekte bürokratischer Herrschaft. Studien zur Interpretation der fortschreitenden Industriegesellschaft, Munich.

440. Schluchter, W. (1979), Die Entwicklung des okzidentalen Rationalismus, Tübingen. Mohr.

441. Schluchter. W. (1980), «Bürokratie und Demokratie. Zum Verhältnis von politischer Effizienz und politischer Freiheit bei Max Weber», dans id., Rationalismus der Weltbeherrschung. Studien zu Max Weber, Francfort-sur-le-Main, pp. 75-133.

442. Schluchter, W. (1980a), «Der autoritär verfasste Kapitalismus. Max Webers Kritik am Kaiserreich», dans id., Rationalismus der Weltbeherrschung. Studien zu Max Weber. Francfort-sur-le-Main, pp. 134-169.

443. Schluchter, W. (1980b), «Der autoritär verfasste Kapitalismus. Max Webers Kritik am Kaiserreich», dans: Schluchter (1980a), pp. 134-169.

444. Schluchter, W. (1981), The Risc of Western Rationalism: Max Weber's Developmental History, Trad. et Introduction de Guenther Roth, Berkeley, Ed. University of California Press.

445. Schluchter, W. (1988), Religion und Lebensführung, 2 Bde., Frankfurt, Suhrkamp.

446. Schmidt, R. (1932), Die Bürokratisierung des modernen England und ihre Bedeutung für das heutige deutsche Behördensystem, Leipzig.

447. Schmitt, C. (1932), Legalität und Legitimität, Munich / Leipzig.

448. Schmidt G. (1964), Deutscher Historismus und der Übergang zur parlamentarischen Demokratie. Untersuchungen zu den politischen Gedanken von Meinecke, Troeltsch, Max Weber, Lübeck.

449. Schmitt Glaeser, W. (1973), «Partizipation an Verwaltungsentscheidungen», Veröffentlichungen der Vereinigung der deutschen Staatsrechtslehrer, n° 31, pp. 179-265.

450. Schmid, G. / Treiber, H. (1975), Bürokratie und Politik. Zur Struktur und Funktion der Ministerialbürokratie in der Bundesrepublik Deutschland, Munich.

451. Schmitt, C. (1973), Verfassungsrechtliche Aufsätze, Berlin, Duncker & Humblot.

452. Schmoller, G. (1894 sq.), Acta Borussica. Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18. Jahrhundert, Königliche Akademie der Wissenschaften (Ed.), Reihe A: Die Behördenorganisation und die allgemeine Staatsverwaltung Preußens im 18. Jahrhundert, vol. 1 sqq., Berlin.

453. Schnabel, F. (1979), «Politik ohne Politiker», dans Wollmann (1979), pp. 49-70.
454. Schnapp, K.-U. (2004), Ministerialbürokratien in westlichen Demokratien. Eine vergleichende Analyse, Opladen.
455. Schnapper D. (1999), La compréhension sociologique. Démarche de l'analyse typologique, Paris, Ed. PUF.
456. Schöllgen, G. (1985), Max Webers Anliegen, Darmstadt.
457. Schöllgen, G. (1988), «Auf der Suche nach dem "Menschentum". Im Labyrinth der neueren Max- Weber-Forschung», Historische Zeitschrift, n° 246, pp. 365-384.
458. Schönberger, C. (1997), Das Parlament im Anstaltsstaat. Zur Theorie parlamentarischer Repräsentation in der Staatslehre des Kaiserreichs (1871-1918), Francfort-sur-le-Main.
459. Schröder, R. (1987), «Nietzsche and Weber: Two ‚Prophets' of the Modern World», dans Lash / Whimster (1987), pp. 207-221.
460. Schroeder, R. (1988), «Die deutsche Methodendiskussion um die Jahrhundertwende: Wissenschaftstheoretische Präzisierungsversuche oder Antworten auf den Funktionswandel von Recht und Justiz», Rechtstheorie, n° 19, pp. 323-367.
461. Schuppert, G. F. (1981), Die Erfüllung öffentlicher Aufgaben durch verselbständigte Verwaltungseinheiten, Göttingen, Schwartz.
462. Schuppert, G. F. (2000), Verwaltungswissenschaft. Verwaltung, Verwaltungsrecht, Verwaltungslehre, Baden-Baden.
463. Schuta, A. (1967), The Phenomenology of the Social World, trad. par G. Walsh et F. Lehnert, Evanston, III, Ed. Northwestern University Press.
464. Seidman, S. et Gruber, M. (1977). «Capitalism and Individuation in the Sociology of Max Weber», British Journal of Sociology, n° 28, pp. 498- 508.
465. Seidman, S. (1983), Liberalism and the Origins of European Social Theory, Berkeley et Los Angeles, Ed. University of California Press.
466. -(464Silberman, B. S. (1993), Cages of Reason. The Rise of the Rational State in France, Japan, the United States, and Great Britain, Chicago / Londres.
467. Similis, S. (1985), «Zur Verrechtlichung der Arbeitsbeziehungen», dans Kübler (1985), pp. 73-166.

468. Simon, H. (1950), Administrative Behavior, New York.

469. Simon, J. /Taeger, J. (1981), Rasterfahndung, Baden-Baden, Nomos.

470. Smid, S. (1988), «Recht und Staat als ‚Maschine'. Zur Bedeutung einer Metapher», Der Staat, n° 27, pp. 325-350.

471. Speer, H. (1978), Herrschaft und Legitimität. Zeitgebundene Aspekte in Max Webers Herrschaftssoziologie, Berlin, Duncker & Humblot.

472. Spittler, G. (1980), «Abstraktes Wissen als Herrschaftsbasis. Zur Entstehung bürokratischer Herrschaft im Bauernstaat Preußen», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 32, pp. 574-604.

473. Stammer, O. (s. d) (1971), Max Weber and Sociology Today, trad. par Kathleen Morris, N.Y., Ed. Harper &Row.

474. Steinberg, R. (1978), «Faktoren bürokratischer Macht», Die Verwaltung, n° 3, pp. 309-334.

475. Stinchcombe, A. L. (1959). «Bureaucratic and Craft Administration of Production – A Comparative Study», Administrative Science Quarterly, n° 4, pp. 168-187.

476. Stollberg-Rilinger, B. (1986), Der Staat als Maschine. Zur politischen Metaphorik des absoluten Fürstenstaates, Berlin.

477. Stolleis, M. (1992), Geschichte des öffentlichen Rechts in Deutschland, vol. 2: Staatsrechtslehre und Verwaltungswissenschaft 1800-1914, Munich.

478. Stone, J. (1966), Social Dimension of Law and Justice, Londres, Ed. Stevens and Sons.

479. Strauss, L. (1953), Natural Right and History, Chicago, Ed. The University of Chicago Press.

480. Süle, T. (1988), Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918, Göttingen.

481. Sutherland, D.E. (1970), «Who Now Reads European Sociology? Reflections on the Relationship Between European and American Sociology», The Journal of the History of Sociology, n° 1, pp. 35-66.

482. Swatos, W.H. Jr. (1982), «Sects and Success: Missverstehen in Mt. Airy», Sociological Analysis, n° 43, pp. 375-30.

483. Swidler, A. (1973), «The Concept of Rationality in the Work of Max Weber", Sociological Inquiry, n° 43, pp. 35-42.

484. Taeger, J. (éd.) (1983), Die Volkszählung, Reinbek, Rowohlt.

485. Tenbruck, Friedrich H. (1959), «Die Genesis der Methodologie Max Webers», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 11, pp. 573-630.

486. Tenbruck, F.H. (1980), «The Problem of Thematic Unity in The Works of Max Weber», British formal of Sociology, n° 31, pp. 316-351.

487. Teubner, G. (1982), «Reflexives Recht. Entwicklungsmodelle des Rechts in vergleichender Perspektive», Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie, n° 68, pp. 13-59.

488. Teubner, G. (1985), «Verrechtlichung – Begriffe, Merkmale, Grenzen, Auswege», dans Kübler (1985), pp. 289-344.

489. Thompson, V. A. (1964), «Administrative Objectives for Development Administration», Administrative Science Quarterly, n° 9, pp. 91-108.

490. Tieck, K.-P. (1987), «Persönlichkeit, Ordnungen, Interessen. Die Rechtssoziologie im Werk Max Webers», dans Rehbinder / Tieck (1987), pp. 79-108.

491. Tiryakian, E.A. (1975), «Neither Marx nor Durkheim.. Perhaps Weber », American formal of Sociology, n° 81, pp. 1- 33.

492. Tiryakian, E.A. (1981), «The Sociological Import of a Metaphor Tracking the Source of Max Weber's Iron Cage'», Sociological inquiry, n° 51, pp. 27-33.

493. Tocqueville, A. de (1967 [1856]), L'ancien Régime et la Révolution, Paris, Ed. Gallimard.

494. Toiler, A. E. (1999), «Die Implementation europäischer Politik durch Ausschüsse: Zur Funktionsweise und politikwissenschaftlichen Relevanz der Komitologie», Österreichische Zeitschrift für Politikwissenschaft, n° 28, pp. 333-352.

495. Treiber, H. (1983), «Regulative Politik in der Krise ?», Kriminalsoziologische Bibliographie, n° 10, pp. 28-54.

496. Treiber, H. (1984), «Wahlverwandtschaften' zwischen Webers Religions- und Rechtssoziologie», dans Breuer / Treiber (1984), pp. 6-68.

497. Treiber, H. (1986), «Vollzugskosten des Rechtsstaates», Recht und Politik, n° 22, pp. 20-31.

498. Treiber. H. (1988), «La place de Max Weber dans la sociologie du droit allemande contemporaine», Droit et société, n° 9, pp. 203-254.

499. 7Treiber, H. (1998), «Im Schatten des Neukantianismus: Norm und Geltung bei Max Weber», dans Brand, J. / Strempel, D. (Ed.), Soziologie des Rechts. Festschrift für Erhard Blankenburg zum 60. Geburtstag, Baden-Baden, pp. 245-254.

500. Treib. O. (2004), Die Bedeutung der nationalen Parteipolitik für die Umsetzung europäischer Sozialrichtlinien, Francfort-sur-le-Main.

501. Treitschke, H. von (1903), Historische und politische Aufsätze, vol. 2, 6e éd., Leipzig.

502. Trevor-Roper, H.R. (1967), «Religion, the Reformation and Social Change», in Religion, the Reformation and Social Change. Londres, Ed. Macmillan, pp. 1-45.

503. Trotha, T. von, (1995), «Ordnungsformen der Gewalt oder Aussichten auf das Ende des staatlichen Gewaltmonopols», dans Nedelmann, B. (Ed.), Politische Institutionen im Wandel, Opladen, pp. 129-166.

504. Trotha, T. von (1995a), «Staatliches Gewaltmonopol und Privatisierung. Notizen über gesamtstaatliche Ordnungsformen der Gewalt», dans Sack, F. / Voss, M. / Frehsee, D. / Funk, A. / Reinke, H. (Ed.), Privatisierung staatlicher Kontrolle: Befunde, Konzepte, Tendenzen, Baden-Baden, pp. 14-37.

505. Trotha, T. von (1997), «Zur Soziologie der Gewalt», dans id., Soziologie der Gewalt, pp. 9-56.

506. Trotha, T. von (2000), «Was ist Recht ? Von der gewalttätigen Selbsthilfe zur staatlichen Rechtsordnung», Zeitschrift für Rechtssoziologie, n° 21, pp. 327-354.

507. Trubek, D.M. (1972 a), «Toward a Social Theory of Law: an Essay on the Study of Law and Development», Yale Law Journal, n° 82, pp. 1-50.

508. Trubek, D.M. (1972 b), «Max Weber on Law and the Rise of Capitalism», Wisconsin Law Review, n° 3, pp. 720-753.

509. Trubek, D.M. / Munger, L. et Esser, J. (1986), Preliminary, Eclectic, Unannotated Working Bibliography for the Study of Max Weber's «Sociology of Law», Miméographié, Institute for Legal Studies, Ed. University of Wisconsin - Madison.

510. Turkel, G. (1980), «Rational Law and Boundary Maintenance: Legitimating the 1971 Lockheed Loan Guarantee», Law and Society Review, n° 15, pp. 41-77.

511. Turner, B.S. (1981), For Weber: Essays on the Sociology of Fate, Londres, Ed. Routledge and KeganPaul.

512. Turner, B.S. (1982), «Nietzsche, Weber and the Devaluation of Politics: the Problem of State Legitimacy», The Sociological Review, n° 30, pp. 36 7-391.

513. Turner, S.P and Factor, R. A. (1984), Max Weber aid the Dispute over Reason and Value: a Study in Philosophy, Ethics and Politics, Londres, Ed. Routledge and Kegan Paul.

514. Turner, S.P. (1986), The Search for a Methodology of Social Science: Durkheim, Weber and the l9th Century Problem of Cause, Probability and Action, Dordrecht, D. Reidel.

515. Turner, S. P. / Factor, R. A. (1987), «Decisionism and Politics: Weber as Constitutional Theorist», dans Lash / Whimster (1987), pp. 334-354.

516. Tyrell, H. (1980), «Gewalt, Zwang und die Institutionalisierung von Herrschaft: Versuch einer Neuinterpretation von Max Webers Herrschaftsbegriff», dans Pohlmann, R. (Ed.), Person und Institution. Helmut Schelsky gewidmet, Würzburg, pp. 59-92

517. Tyrell, H. (1981), «Ist der Weber'sche Bürokratietypus ein objektiver Richtigkeitstypus ? Anmerkungen zu einer These von Renate Mayntz», Zeitschrift für Soziologie, n° 10, pp. 38-49.

518. Tyrell, H. (1999), «Physische Gewalt, gewaltsamer Konflikt und "der Staat" Überlegungen zu neuerer Literatur», Berliner Journal für Soziologie, n° 9, pp. 269-288.

519. Udy, S. H. (1959), «Bureaucracy and Rationality in Weber's Organization Theory», American Sociological Review, n° 24, pp. 791-795.

520. Unger, R.M. (1975), Knowledge and Politics, New York, Ed. The Free Press.

521. Unger, R.M. (1976), Law in Modem Society. Toward a Criticism of Social Theory, New York, Ed. The Free Press.

522. Vernant, J.-P. (1973), «Arbeit und Natur in der griechischen Antike», dans Eder, K. (Ed.) (1973), Seminar: Die Entstehung von Klassengesellschaften, Frankfurt, Suhrkamp, pp. 246-270.

523. Voelskow, H. / Hilbert, J. / Heinze, R. G. (1987), «Regierung durch Verbände – am Beispiel der umweltbezogenen Techniksteuerung», Politische Vierteljahresschrift, n° 28, pp. 80-100.

524. Voigt, R. (éd.) (1980), Verrechtlichung : Analysen zu Funktion und Wirkung von Parlamentarisierung, Bürokratisierung und Justizialisierung sozialer, politischer und ökonomischer Prozesse, Königstein, Athenaüm.

525. Voigt, R. (éd.) (1983), Abschied vom Recht ?, Frankfurt, Suhrkamp.

526. Wahl, R. (1980), «Die bürokratischen Kosten des Rechts- und Sozialstaates», Die Verwaltung, n° 13, pp. 273-296.

527. Walther, M. (1988), «Hat der juristische Positivismus die deutschen Juristen wehrlos gemacht ?», Kritische Justiz, n° 21, pp. 263-280.

528. Wasser H. (1974), Parlamentarismuskritik. Vom Kaiserreich zur Bundesrepublik, Stuttgart.

529. Watkins, John W. N. (1952-1953), «Ideal types and historical explanation», The British journal for the philosophy of science (1952), 3 [version augmentée reprise dans: Herbert Feigl, May Brodbeck (Eds.), Readings in the philosophy of science, New York, Ed. Appleton-Century-Crofts Inc. (1953), pp. 723-743].

530. Weber, M. (1892), Die Verhältnisse der Landarbeiter im ostelbischen Deutschland (Schriften des Vereins für Sozialpolitik, vol. 15/3), Leipzig.

531. Weber, M. (1897), «Agrarverhältnisse im Altertum», dans Conrad, J. et al. (Ed.), Handwörterbuch der Staatswissenschaften, 2e vol. suppl., Jena. 3e version dans la 3e édition de 1909, ensuite rééditée dans Gesammelte Aufsätze zur Sozial- und Wirtschaftsgeschichte, Tübingen, 1924, pp. 1-288.

532. Weber, M. (1919), Wissenschaft als Beruf, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [tr. fr.: Le savant et le politique, Paris, Ed. UGÉ, 1959].

533. Weber, M. [1922] 1925, Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [2e éd. augmentée, publiée comme 3e section de l'ouvrage collectif Grundriss der Sozialökonomik].

534. Weber, M. [1922] 1988, Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [tr. fr. partielle: Julien Freund, Essais sur la théorie de la science, Paris, Ed. Plon, 1965.

535. Weber, M. (1924 [1904]), «Agrarstatistische und sozialpolitische Betrachtungen zur Fideikommißfrage in Preußen», dans Gesammelte Aufsätze zur Soziologie und Sozialpolitik, Tübingen, pp. 323-393.

536. Weber, M. (1926), Max Weber. Ein Lebensbild, Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) [nouv. éd., Munich, Piper Verlag, 1989].

537. Weber, M. (1927), General Economic History, trad. par Frank H. Knight, Londres, Ed. Greenberg.

538. Weber, M. (1930), The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, trad. par Talcott Parsons, Introduction par R.H. Tawney, Londres, George Allen and Unwin.

539. Weber, M. (1946), From Max Weber: Essays in Sociology, trad. et Introduction de Hans Gerth et C. Wright Mifis, New York, Ed. Oxford University Press.

540. Weber, M. (1947), The Theory of Social and Economic Organization, trad. par A.M. Henderson et Talcott Parsons, Introduction de T. Parsons, New York, Ed. Oxford University Press.

541. Weber, M. (1949), The Methodology of the Social Sciences, trad. par Edward Shils et Henry Finch, Introduction d'Edward Shils, Glencoe, III., Ed. The Free Press.

542. Weber, M. (1951), The Religion of China: Confucianism and Taoism, trad. par Hans Gerth, Glencoe, III., Ed. The Free Press.

543. Weber, M. (1952), Ancient Judaism, trad. et Introduction de Hans Gerth et Don Martindale, Glencoe, III., Ed. The Free Press.

544. Weber, M. (1954), Max Weber on Law in Economy and Society, trad. par Edward Shils et Max Rheinstein, Introduction et notes de Max Rheinstein, Cambridge, Mass, Ed. Harvard University Press.

545. Weber, M. (1958 [1895]), «Der Nationalstaat und die Volkswirtschaftspolitik», dans Gesammelte Politische Schriften, 2e éd., Tübingen, pp. 1-25.

546. Weber, M. (1963), The Sociology of Religion, trad. par Ephraim Fischoff, Introduction de Talcott Parsons, Boston, Ed. Beacon Press.

547. Weber, M. (1967 [1912]), «Ein Rundschreiben Max Webers zur Sozialpolitik», Soziale Welt, 18, édité et introduit par B. Schäfers, pp. 261-271.

548. Weber, M. (1968), Economy and Society. An Outline of interpretive Sociology, trad. par Guenther Roth, Claus Wittich et al., Introduction de Guenther Roth, (3 volumes), New York, Ed. Bedminster Press.

549. Weber, M. (1975), Max Weber. A Biography, trad. par Harry Zohn, New York, Ed. John Wiley.

550. Weber. M. (1976), The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations, Trad. et Introduction de RI. Frank, Londres, Ed. New Left Books, 1976.

551. Weber, A. (1982 [1910]), «Der Beamte», dans id., Haben wir Deutschen nach 1945 versagt ?Politische Schriften, Ed. par C. Dericum, Francfort-sur-le-Main, pp. 29-52.

552. Weber, M. (1999), Economie et société dans l'Antiquité. Précédé de Les causes sociales –(551du déclin de la civilisation antique, introduction d'H. Bruhns, Paris. Ed. La Découverte.

553. Weber, M. (2010). La Bourse. traduit de l'allemand et précédé d'une introduction par Pierre de Larminat. Paris. Editions Allia.

554. Wehler, H.-U. (1980), Das Deutsche Kaiserreich 1871-1918, 4e Ed., Göttingen.

555. Weinreich, M. (1938), Max Weber. L'homme et le savant, Paris, Ed. Les Presses Modernes, Thèse pour le doctorat d'université, faculté des Lettres de l'université de Paris.

556. –(555Wessels, W. (2000), Die Öffnung des Staates. Modelle und Wirklichkeit grenzüberschreitender Verwaltungspraxis 1960-1995, Opladen.

557. Wieacker, F. (1967), Privatrechtsgeschichte der Neuzeit, Göttingen, Vandenhoeck & Ruprecht.

558. Wieacker, F. (1974), Industriegesellschaft und Privatrechtsordnung, Frankfurt, Athenäum Fischer Taschenbuch Verlag.

559. Wiener, J. (1982), «Max Weber's Marxism: Theory and Method in The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations», Theory and Society, n° 11, pp. 389-401.

560. Wiethölter, R. (1982), «Entwicklung des Rechtsbegriffs», Jahrbuch für Rechtssoziologie und Rechtstheorie, n° 8, pp. 38-59.

561. Wiley, N. (1987), The Marx-Weber Debate, Beverly Hiis, Ed. Sage.

562. Willke, H. (1987), «Entzauberung des Staates. Grundlinien einer systemtheoretischen Argumentation», Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft, n° 1, pp. 285-308.

563. Winch, P. (1958), The Idea of a Social Science and its Relation to Philosophy, N.Y., Ed. Humanities Press.

564. Winckelmann, J. (1952), Legitimität und Legalität in Max Webers Herrschaftssoziologie, Tübingen, Mohr.

565. Winckelmann, J. (1965), «Max Weber. Das soziologische Werk», Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, n° 17, pp. 761-769.

566. Windelband, W. (1921[1878]), «Über Friedrich Hölderlin und sein Geschick Nach einem Vortrage in der akademischen Gesellschaft zu Freiburg i. B. am

567. Winkler, H. A. (éd.) (1974), Organisierter Kapitalismus. Voraussetzungen und Anfänge, Göttingen. 29. November 1878)», dans id., Präludien. Aufsätze und Reden zur Philosophie und ihrer Geschichte, 7e et 8e éd., Tübingen, pp. 230-259.

568. Winter, G. (1978), «Tauschförmiges Recht, zum Beispiel Wohnungssubvention und Abwasserabgabe», Kritische Justiz, n° 11, pp. 254-270.

569. Winter, G. (1985), «Bartering Rationality in Regulation, Law and Society Review, n° 19, pp. 219-250.

570. Wolf, R. (1986), Der Stand der Technik, Opladen, Westdeutscher Verlag.

571. Wolf, R. (1987), «Zur Antiquiertheit des Rechts in der Risikogesellschaft», Leviathan, n° 15, pp. 357-391.

572. Wolf, R. (1988), «Herrschaft kraft Wissen' in der Risikogesellschaft», Soziale Welt, n° 39, pp. 164-187.

573. Wollmann, H. (Ed.) (1979), Politik im Dickicht der Bürokratie, Opladen, Westdeutscher Verlag.

574. Wood, G. (1988), «The Fundamentalists and the Constitution», The New York Review of Books, n° 35, 2, pp. 33- 40.

575. Wrong, D., «Marx, Weber and Contemporary Sociology», in Glassman, R. M. et Murvar, V. (dir.) (1984), Max Weber's Political Sociology. A Pessimistic Vision of a Rationalized World, Westport, Conn., Ed. Greenwood Press, pp. 69-81.

576. Wulf, P. (1980), «Staat und Wirtschaft im Übergang vom Kaiserreich zur Weimarer Republik. Zur Anwendbarkeit des

Begriffes "Organisierter Kapitalismus" in der Geschichtswissenschaft», dans Boockmann, H. et al. (Ed.), Geschichte und Gegenwart - mélanges pour K. D. Erdmann, Stuttgart, pp. 275-288.

577. Wunder, B. (1978), Privilegierung und Disziplinierung. Die Entstehung des Berufsbeamtentums in Bayern und Württemberg (1780-1825), Munich / Vienne.

578. Wunder, B. (1986), Zur Geschichte der Bürokratie in Deutschland, Francfort-sur-le-Main.

579. Wunder, B. (1993), «Das Prüfungsprinzip und die Entstehung der Beamtenschaft in Deutschland», Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte, n° 1, pp. 11-26.

580. Wunder, B. (2005), «Prüfungsgrundsatz und Adelsprivilegien: das Scheitern eines Elitenwandels in der deutschen Verwaltung 1806-1914», Jahrbuch für Europäische Verwaltungsgeschichte, n° 17, pp. 51-83.

المؤلف

بوبكر بوخريسة أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة (الجزائر) حاصل على شهادة دكتوراه في سوسيولوجيا العمل والتنظيم، شهادة الدراسات المعمقة في علم النفس والعلوم الاجتماعية من جامعة (Lyon 2) بفرنسا سنة. كما شهادة ليسانس في العلوم القانونية. شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية ونشر العديد من المقالات والمؤلفات لعل أهمها:

1- الدولة والمجتمع...، دار طلاس، دمشق، 2005،

2- إدارة الأفراد (مؤلف جماعي)، دار قرطبة، الجزائر، 2008.

3- الدولة والمجتمع: من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية، دار هومه، الجزائر، 2013. وأخيرا، علوم الإنسان بين الهوية والسؤال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

ماكس فيبر
الدولة والبيروقراطية

تعتبر نظرية البيروقراطية الفيبرية إحدى النظريات الرائجة في تاريخ العلوم الاجتماعية. وسواء انشغلت السوسيولوجيا العالمية للتنظيمات بهذه النظرية، من أجل نقدها أو تقبلها، وسواء رفضها تيار "الإدارة العامة الجديدة" (*New Public Management*) جزئيا أو جملة وتفصيلا، فإن الموقفين ينبنيان في الغالب على صور من سوء الفهم والمعرفة المنقوصة بمشروع ماكس فيبر. تقدم هذه المحاولة للجمهور العربي، عددا من التحليلات الأساسية للنظرية البيروقراطية الفيبرية... التي قام بنشرها عدد من الكتاب الألمان في بداية الألفية الثالثة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تزخر هذه التجربة بالعديد من الأبحاث الحديثة التي ركزت على التحليل الفيبري للظاهرة الدولاتية والبيروقراطية. وقد وقع اختيارنا على مختلف المنظورات التي عالجت إشكالية الدولة والبيروقراطية مع أخذنا في الحسبان سياقات البلدان التي نشأت، تطورت وانتشرت فيها تلك المنظورات .


9 789957 350772

مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER

عمـان- شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجـاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmial.com